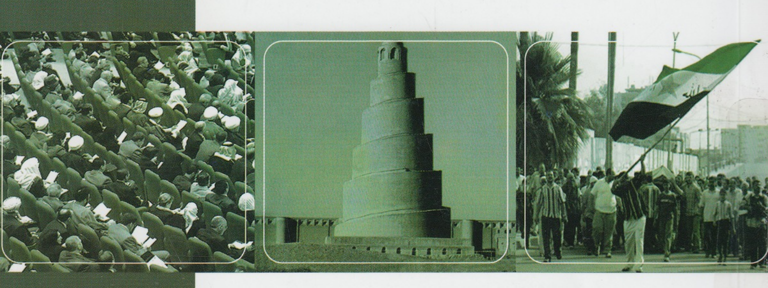


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العراق

الشعب والتاريخ والسياسة



جاريث ستانسفيلد

العــــراق

الشعب والتاريخ والسياسة

Gareth Stansfield, *Iraq: People, History, Politics*

First Published in 2007 by Polity Press
This edition is published by arrangement with Polity Press
Ltd., Cambridge.

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2009

النسخة العادية ISBN 978-9948-00-996-2
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-00-997-9

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 31

العــــراق

الشعب والتاريخ والسياسة

جاريث ستانسفيلد

مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبـحـوث الاسـتـراتـيـجـيـة

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة

الاصطناعية، والهوية، والديكتاتورية، وبناء الدولة

كان العراق بحلول ربيع عام 2006 على شفا الحرب الأهلية. ويرى العديد من المراقبين أن تلك الحرب قد بدأت بالفعل؛[1] فمنفذو التفجيرات الانتحارية المحسوبون على حركات التمرد من العرب السنة، يقومون، بلا عناء، بضرب الأهداف الشيعية والحكومية، وترد الميليشيات الشيعية بتنفيذ هجمات على المناطق التي يقطنها العرب السنة في بغداد وما حولها، وهي هجمات كثيراً ما يتخفّى منفذوها في زي رجال أمن تابعين لوزارة الداخلية، ويُتهمون بارتكاب أعمال عنف وفظائع ضد ضحاياهم.[2] وحظيت المعالم الدينية باهتمام خاص؛ حيث أصبح المواطنون من السنة القاصدين المساجد، ومن الشيعة القاصدين الحسينيات، على السواء، هدفاً لهجمات إرهابية وحشية.

وقد تلت تدمير الروضة العسكرية في سامراء – وهي أحد المواقع المقدسة لدى الشيعة – موجة من العنف، أسفرت عن مقتل ألف شخص، على الأقل، في نهاية كانون الثاني/ يناير 2006، وكانت بمثابة إنذار بأن العنف الذي يشهده العراق، والذي تُلقى مسؤوليته في العادة على العناصر الإجرامية والانتهازيين أو "القوميين" من مختلف الأطياف الذين يقاتلون المتواطئين، قد أصبح يحمل طابعاً طائفياً ينطوي على قدر لا متناه من الخطورة والكارثية. ومما زاد من درجة التعقيد في وضع متقلب أصلاً، تطور عرقي سياسي إضافي يهدد وحدة أراضي العراق؛ فقد تابع الأكراد بدقة من معقلهم الهادئ نسبياً في الشمال تطور الأحداث في الجنوب؛ انتظاراً للحظة المناسبة التي يتوقفون عندها عن العيش كجزء من دولة في طريقها إلى الفشل – إن لم تكن قد فشلت بالفعل – ومن ثم يثيرون مسألة المطالبة بحقهم في تقرير المصير.

وفي ضوء هـذا الكـم الهائـل مـن المشكلات، بـدت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحلفاؤها عاجزين عن وقف ما يبدو وكأنه انحدار حتمي نحو صراع ليس بإمكـان أحـد التنبؤ بنتائجه.[3] وربما كان من شأن تدخلهم المباشر أن يؤدي إلى عواقب أسوأ بكثير.

أربعة نقاشات رئيسية

كيف وصل العراق إلى هذا الوضع؟ ولماذا أصبحت الجماعات التي كانت تعيش مـن قبل في سلام ووئام ظاهرين تمـارس الآن ضـد بعـضها الـبعض أسـوأ أشـكال الوحـشية والعنف العـشوائي؟ ومـا الـروابط التـي يمكـن أن يلجـأ إليهـا مـن يـسعون إلى إحـلال الاستقرار في مواجهة تلك الأعمال؟ لسوء الحظ، فإن الإجابات عن تلك الأسـئلة لـيـست سهلة.

لقد ركز بعض المراقبين، وخصوصاً المعارضين منهم لغزو العراق، على الفـترة التـي أعقبت مباشرة سقوط حكومة صدام؛ فقد كانـت الإجـراءات التـي اتخـذتها الحكومـات العراقية في الفترة التالية لحكم صدام – في نظر هؤلاء – هي المسؤولة عن حالـة الفـوضى، وإن كانت اللائمة على خلق هذا الموقف من الأساس تقـع بـشكل كامـل عـلى الولايـات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ لقيامهما بغزو العـراق دون أن يتحـسبا جيـداً النتـائج التي يمكن أن تترتب على مثل هذا العمل. لذا، اضطرت القوتـان المحتلتـان، وعـلى نحـو متزايد، إلى انتهاج أسلوب يعتمد على رد الفعل، والتحرك على نحو يتسم بقـصر النظـر في سعيهما الدؤوب لمجاراة التطورات التي سادت فترة ما بعد الغزو؛ مما أدى – سواء بقـصد أو بغير قصد – إلى قيام نظام سياسي ترتع فيه الأحزاب القائمة على أسـس دينيـة وعرقيـة (انظر على سبيل المثال: Rangwala 2005).

وهناك مراقبون آخرون يعتبرون أيضاً أن الحكومة الأمريكية مسؤولة عن المشكلات التي سادت العراق في فترة ما بعد عام 2003، ولكنهم يرون أن المشكلة الحقيقية تكمـن في

الفشل البريء – وإن كان كارثياً – في تطبيق خطة سابقة الإعداد تدار بموجبها الفترة "الانتقالية" في ظل الاحتلال (انظر: Klingner and Jones 2005: 146).

وتتمثل مقاربة ثالثة في وضع ما يجري في العراق ضمن سياق تاريخي أوسع؛ ففيما يتعلق بالأحداث التاريخية الأخيرة، لقيت التأثيرات التي أحدثتها العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين الاهتمام الذي تستحقه، إذ حذر مراقبون ذوو بصيرة قبل عام 2003 من أن الضرر الجسيم الذي لحق بالمجتمع العراقي يجعل من الصعب تخيل أن المستقبل المنظور يمكن أن يشهد تحولاً نحو نظام ديمقراطي (انظر: Niblock 2001: 219). وعاد معلقون آخرون بنظرهم إلى مراحل أسبق في تاريخ العراق للتحقق مما إذا كانت أسباب الاضطرابات التي يشهدها العراق في فترة ما بعد صدام تعود أسبابها فعلاً إلى السياسات التي يتبعها المحتلون أم إلى ما هو أعمق من ذلك؛ أي في داخل بنية الدولة العراقية ذاتها (انظر: Anderson and Stansfield 2005).

وبدلاً من التركيز على أحد تلك المحاور على حساب المحاور الأخرى، فإن موضوع هذا الكتاب يدور حول محاور أربعة شديدة التداخل، أعتقد أنها مابرحت تحتل مكاناً بارزاً ضمن النقاش الواسع بشأن تكوين العراق وتاريخه ومجتمعه وسياسته، وبالتأكيد مستقبله. وتتمثل تلك المحاور فيما يلي:

1. النقاش بشأن الاصطناعية؛ وهو يدور حول ما إذا كان العراق عند تأسيسه دولة "مصطنعة"، وحول الكيفية التي يمكن أن تكون أي "اصطناعية" محتملة في وقت بناء الدولة منذ نحو قرن قد أثرت على بناء الدولة بعد ذلك بقرن.
2. النقاش بشأن الهوية؛ ويعنى أساساً بطبيعة الهوية في العراق؛ فماذا كان يعني في الماضي أن يكون المرء "عراقياً"، وما الذي يعنيه ذلك الآن؟ وما مدى تأثير مفهوم "القومية العراقية" كقوة تعبوية جامعة بالمقارنة مع قوة الانتماء الديني أو التضامن العرقي؟ وما الأسباب التي أدت إلى عودة ظهور الهويات الطائفية؟ وهل اختفت أساساً تلك

الهويات، أم كانت محتجبة فقط وراء التأثير المجمع للحداثة بطبيعتها التحويلية والحواجز التقييدية لنظام صدام؟

3. النقاش بشأن الديكتاتور؛ ويتناول طبيعة السلطة السياسية في العراق، ويتساءل عن الأسباب التي جعلت تدخل الجيش في الحياة السياسية إحدى سمات التاريخ العراقي الحديث، وعن الكيفية التي تم بها ذلك، وكذلك الأسباب التي اضطرت العراق إلى الرضوخ لأسلوب سلطوي في الحكم، كان النظام البعثي الشمولي بقيادة صدام حسين حلقته الأخيرة. هل كانت الدولة السلطوية/ الشمولية مجرد تطور بائس وغريب في تاريخ العراق، ما كان ينبغي له أن يحدث؟ وهل هناك في الدولة العراقية ما يحتم مسبقاً أن تكون هذه الدولة ذات طبيعة ديكتاتورية، أم أن ذلك التطور كان رد فعل إزاء الضغوط والتأثيرات الخارجية؟ والسؤال الأهم هو: ما التأثيرات التي أحدثتها عقود من السياسات غير الديمقراطية، ومن سيطرة دولة اتسمت بالوحشية والقهر - أحياناً- على المجتمع العراقي؟

4. النقاش بشأن بناء الدولة وإرساء النظام الديمقراطي؛ وهو يرمي أساساً إلى تجميع الآراء التي تم عرضها في النقاشات الثلاثة السابقة، ويركز على آليات بناء الدولة في المجتمعات و/ أو الدول التعددية المتحررة من ظلال السلطوية.

موضوع التحليل

تمثل النقاشات الأربعة مجتمعة موضوعاً تحليلياً أساسياً، وتطرح سؤالاً جامعاً بهدف الوصول إلى فهم الأسباب التي جعلت الحياة السياسية في العراق تقع - منذ الإطاحة بنظام صدام - تحت هيمنة أطراف ومنظمات تتحرك بدافع انتمائها الديني، أو أصلها العرقي، أو ارتباطها العشائري (وفي بعض الأحيان مزيج من اثنين أو أكثر من تلك العوامل)، بدلاً من القومية العلمانية أو الهويات التي تقوم على الطبقات الاجتماعية وتشمل أفراد الشعب العراقي كافة؛ وماذا يعني ذلك بالنسبة إلى مستقبل العراق؟ ومهما تكن الأسباب، فقد بات واضحاً الآن أن القوى السياسية السائدة في العراق هي تلك

المرتبطة بكل من: الاتجاهات الدينية الشيعية، والأجندة القومية الكردية، وموقف العرب السنة، وهو موقف يعتبر أساساً رد فعل إزاء القوتين الأوليين.[4] كما توجد جماعات طائفية أخرى تتمثل في التركمانيين والمسيحيين (الكلدانيين-الآشوريين). ولا تعد أي من تلك الجماعات وحدة متماسكة، سواء في دينامياتها أو حتى في أهدافها (حيث تتوزع المؤسسة الدينية الشيعية بين مراكز قوى عدة، ويُعرف الأكراد بخلافاتهم السياسية، فيما تتدرج حركة التمرد العربي السني ما بين بعثيين قدامى، وبعثيين جدد، وطيف من المجموعات الإسلامية). ومع ذلك، فإن وجود تلك الطوائف في حد ذاته يعد دليلاً على اختلاف التصورات القائمة ضمن المجتمع العراقي؛ مما يؤدي إلى بروز رؤى متصارعة، وأحياناً إقصائية، لمستقبل البلد.

من المهم هنا الإشارة إلى أن هذا الكتاب لا يرمي إلى إثبات أن العراق مقبل على مستقبل تهيمن عليه الحرب الأهلية بين طوائفه الدينية ومجموعاته العرقية في خضم تنافسها للاستحواذ على السلطة في الدولة، أو للانفصال عنها. إن ما يسعى إليه هذا الكتاب هو تحديد الأسباب التي أدت إلى تزايد بوادر هذه الحرب في بيئة ما بعد عام 2003. وكما سبق ذكره، توجد ثلاثة تفسيرات للأدلة المتاحة؛ يركز أحدها على أحداث ما بعد عام 2003 وعلى تحميل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة المسؤولية؛ إما عن عدم تحليهما ببعد النظر أو عن إهمالهما السافر. ويميل تفسير آخر إلى اعتبار أن تسعينيات القرن العشرين كانت هي العقد الذي تحول خلاله المجتمع العراقي؛ بسبب التشوهات الفظيعة التي تسببت فيها العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. أما التفسير الأخير فيلقي نظرة أبعد، ويسعى إلى تتبع أسباب التوتر الطائفي في تاريخ العراق. وفي رأيي، يمكن إيجاد أرضية مشتركة من خلال تجميع بعض العناصر التي تشملها تلك التفسيرات الثلاثة. وانطلاقاً من هذه النظرة التجميعية، فإن ظهور الحياة السياسية في العراق وترسخها على أساس عرقي يعتبر نتاجاً لعودة قوى سياسية محلية (مرت هي نفسها بعملية تحول؛ بسبب التطور - وأحياناً الارتداد - الذي شهده العراق على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال القرن العشرين، وخصوصاً خلال عقد

التسعينيات أو "عقد العقوبات" منه)، إلى جانب تأثيرات السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وقوى التحالف ضد العراق، سواء قبل سقوط صدام أو بعده. فقد كانت الخلافات الطائفية موجودة قبل الإطاحة بنظام صدام حسين، لكن اختلفت درجة وضوح تلك الخلافات، ومدى قوة الحركات السياسية المدفوعة بهوياتها الطائفية، من زمن إلى آخر على مدى تاريخ العراق الحديث. ويرى البعض أنه بدءاً من عام 1958 ظهرت في العراق قومية مواطنية تعتبر الدولة أساسها؛ وذلك بفضل تحسن التعليم والظروف الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للاستثمارات التي تم تنفيذها بالاعتماد على الأموال التي وفرتها ثروة البلاد النفطية. إلا أن السياسات التقسيمية التي اتبعها نظام صدام، بما في ذلك محاولاته تفتيت المجتمع العراقي من خلال كسر الروابط بين الأفراد والمنظمات غير الحكومية (Al-Khafaji 2003: 78-9)، وإعادة تعزيز البنى العشائرية (Zubaida 2000: 363)، إلى جانب الأحداث المأساوية التي شهدتها تسعينيات القرن العشرين، وخصوصاً التأثيرات التي خلفتها العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة (Graham-Brown 1999; Niblock 2001: 97-198)، والتي انتهت بالإطاحة بنظام صدام، وما تبعها من فوضى سياسية منذ عام 2003، كلها عوامل ساعدت على إبراز خطوط الصدع العرقي والطائفي في المجتمع العراقي، وأسهمت أيضاً في ترسيخ تلك الهويات وتعزيزها إلى حد أنها أصبحت البنى المهيمنة على السلطة السياسية في العراق المعاصر.

وحتى لا أُتَّهم بالتركيز على تقسيم المجتمع العراقي واختزاله إلى فئات واضحة الحدود، فإنني لا أدعي أن الفوضى التي يشهدها العراق حالياً كان لابد أن تقع، أو أن الأحداث الرهيبة التي يعيشها العراق يومياً تعني أنه سيفشل - لا محالة - ومن ثم، سيتفتت إلى أجزاء مختلفة. قد يتجزأ العراق بالفعل، ولكن الضغوط التي تمارسها القوى الإقليمية للحفاظ على وحدة العراق، إلى جانب الدافع الموجود لدى الكثير من العراقيين لإيجاد آلية يتولون من خلالها إدارة خلافاتهم ضمن إطار للعيش في سلام ووئام بعيداً عن تهديد القهر على يد الدولة، كلها تعني أن مستقبل العراق لم يحسم بعد.

مخطط الكتاب

يرمي هذا الكتاب إلى عرض تاريخ العراق السياسي على أساس موضوعي. لذلك، فإن فصول الكتاب مرتبة ترتيباً تاريخياً، ولكن مع تناول كل نقاش من النقاشات "الرئيسية" الأربعة في سياقه المناسب.

يتناول الفصل الثاني تاريخ العراق "الحديث"، مع إلقاء الضوء على النقاش بشأن الاصطناعية؛ أي ما المقصود بالقول "إن العراق اصطناعي"؟ ويحلل هذا الفصل الواقعة الأولى من وقائع بناء الدولة في العراق، وينظر في الأسباب التي دعت إلى تكوين العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، والكيفية التي على أساسها تعينت حدوده وشرع بها البريطانيون في بناء الدولة. ويرى البعض أن الكثير من جوانب الدولة العراقية يمكن فهمه من خلال النظر في الكيفية التي عكف بها البريطانيون على إرساء هيكل الدولة، وسعى من خلالها المستشارون البريطانيون للتأثير في الشؤون العراقية خلال الأعوام التالية. وفي اعتقادي أن البريطانيين صمموا نظاماً سياسياً لديه المقومات لاعتماد المقاربات المستبدة في الحكم. وقد كان البريطانيون أنفسهم هم من تسببوا في أن تتحول تلك الإمكانية إلى واقع ملموس، وذلك من خلال تدخلهم المستمر في شؤون العراق، واستثارة رد الفعل على ذلك في شكل حركة قومية.

ويتناول الفصل الثالث إحدى أكثر القضايا الخلافية عند مناقشة العراق الحديث؛ وهي كيف يعرِّف العراقيون أنفسهم؟ وكيف يعرِّفهم الآخرون؟ ويتناول النقاش بشأن الهوية الكيفية التي تمت بها مناقشة الحراك السياسي في العراق في الأدبيات الأكاديمية الغربية، ويعرض النموذجين الأكثر شهرة في هذا المجال، حيث يركز أولهما على الانقسامات الرأسية في المجتمع (أي أنه يبرز الانتماءات، سواء الطائفية أو العرقية بالمجتمع)؛ فيما يقوم النموذج الثاني على أن الانقسامات الأفقية، من حيث الطبقة والمركز الاقتصادي والاجتماعي، هي القوى الأكثر تأثيراً ويمكنها تجاوز الروابط الدينية والعرقية. وهنا أيضاً، أرى أن إيجاد أرضية مشتركة – هي في الواقع مزيج من هاتين المقاربتين –

لفهم الحراك السياسي في العراق، سيعطينا تفسيراً أفضل من ذلك الذي سيتمخض عنه كل نموذج على حدة. وينظر الفصل الثالث أيضاً في تفاعل القوميتين العراقية والعربية، قبل أن يحلل الخلاف السني-الشيعي، وظهور القومية الكردية، ووضع الجماعتين الآشورية والتركمانية.

ويتناول الفصل الرابع نمو الدولة السلطوية، حيث يبدأ المناقشة بشأن الديكتاتور، ويناقش التعريفات الموجودة في أدبيات العلوم السياسية بشأن الأنظمة غير الديمقراطية؛ وذلك لتوفير الإطار الذي يمكن من خلاله فهم تحول العراق من السلطوية إلى الشمولية في ثمانينيات القرن العشرين، ومن ثم عودته مرة أخرى إلى السلطوية في تسعينيات القرن نفسه. ويركز النقاش أساساً على البيانات التي أصدرها المسؤولون الحكوميون الأمريكيون – ومنهم الرئيس جورج دبليو بوش – في الفترة السابقة على غزو العراق في عام 2003. وقد كانت إحدى الفرضيات الضمنية (وأحياناً الصريحة) في ذلك الوقت تقوم على أن صدام حسين ومؤيديه المقربين هم العائق الوحيد أمام تحول العراق إلى دولة ديمقراطية. لذلك، فقد كان صدام يمثل عائقاً يتعين إزالته. أما الوجه الآخر لهذا الرأي فهو أن نظام صدام لم يكن وضعاً شاذاً في تاريخ العراق، وإنما كان – في الواقع – نتاجاً، وأن العراق لايزال – من الناحية المنطقية – يعيش تحت ظروف تساعد على استمرار حكمه من قبل أنظمة سلطوية/ شمولية في المستقبل. ويتم ضمن الفصل نفسه تناول دور الجيش في الحياة السياسية بعد قيام الدولة العراقية، وكيف أنه – بنظرته العالمية التي تنطلق من مبدأ القومية العربية – ساعد على تعميق الفوارق الطائفية ضمن المجتمع العراقي. ثم تتم مناقشة رد فعل الجيش إزاء الوجود الإمبريالي الطاغي لبريطانيا؛ حيث ينظر إليه على أنه كان سبباً رئيسياً من أسباب صعود الشعور القومي المناهض للإمبريالية وترسخه. وينتهي الفصل بدراسة تأثيرات تزايد العوائد النفطية وصعود حزب البعث، وهما عاملان كانا قد لعبا دوراً مهماً في تحول طبيعة الدولة العراقية من السلطوية إلى الشمولية.

ويناقش الفصل الخامس الفترة المتصلة من حكم صدام حسين، ويركز على الأحداث التي أدت إلى دخول العراق في صراع ضد القوى الغربية في تسعينيات القرن العشرين. وقد أدى غزو العراق لإيران في عام 1980 إلى بداية فترة يعتقد البعض أنها لاتزال مستمرة إلى الآن؛ على اعتبار أن البلد ظل في حالة حرب منذ 23 أيلول/ سبتمبر 1980، وهو تاريخ دخول القوات العراقية إلى إيران. وتتم مناقشة الأسباب المعقدة التي أدت إلى غزو العراق لإيران، بما في ذلك السبب المباشر؛ أي وضع شط العرب، وهو الممر المائي بين البلدين، وكذلك الدور الذي لعبته الحركات الثورية الكردية التي واصلت حركاتها التمردية بشكل متفرق ضد الحكومة المركزية منذ قيام الدولة نفسها. ويختتم الفصل بتقييم التأثيرين السياسي والاقتصادي للصراع، وكيف أن غزو الكويت يمكن اعتباره نتيجة للمشكلات التي ولدتها الحرب ضد إيران، وهي الحرب التي استمرت لفترة طويلة دون حسم، وخلفت الكثير من الدمار والخراب.

أما الفصل السادس فيتناول عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث يتم – انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل السابق – تقييم الأسباب التي دفعت صدام إلى إصدار أوامره بغزو الكويت. ثم يعرض لحركات التمرد التي أعقبت طرد القوات العراقية من الكويت على يد "تحالف الراغبين" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويقيّم المجموعات المعارضة التي نشأت خلال العقد المذكور. ثم يقدم الفصل وصفاً لتأثيرات العقوبات الوحشية في مدى شموليتها، التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، والكيفية التي نجح من خلالها صدام في البقاء، على الرغم من محاولات انقلابية عدة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. كما يناقش الفصل ظهور المنطقة الكردية وتطور مؤسساتها، وينتهي بعرض الأحداث التي أدت إلى غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003.

ويتناول الفصل الوقائعي الأخير – وهو الفصل السابع – التطورات السياسية التي شهدها العراق منذ الإطاحة بنظام صدام، حيث يتتبع – ضمن إطار النقاش بشأن بناء

الدولة وإرساء النظام الديمقراطي – نظرة علماء السياسة والمراقبين الآخرين لفرص نجاح العراق في إقامة نظام ديمقراطي بعد سقوط نظام صدام، وما إذا كانت الأدلة التجريبية تشير إلى أن العراق سيُحكم في المستقبل من قبل نظام ديمقراطي أو سلطوي، أو ما إذا كان استمرار العراق نفسه سيصبح موضع شك. ويتناول الفصل أيضاً أهم القضايا التي اتسم بها عراق ما بعد عام 2003؛ بما في ذلك العملية السياسية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي توجت بالانتخابات التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر 2005، وطوأفة الحياة السياسية، وظهور المجموعات المتمردة من داخل المجتمع السني، وتعاظم قوة إقليم كردستان، وظهور حركة راديكالية ضمن المجتمع الشيعي.

لكن من الضروري، قبل ذلك كله، الغوص في أعماق التاريخ للتمعن في العراق "قبل أن يصبح عراقاً". فالدولة الحديثة لم تأت من فراغ، بل إن الإقليم الذي تم تجميعه ليشكل العراق ربما يكون صاحب التاريخ الحضاري الأطول والأغنى في العالم، ومسرحاً لأحداث عالمية عظيمة الأهمية. لذلك، فإنه من أجل فهم تاريخ العراق الحديث لابد لنا من البدء بفهم الإرث الذي خلفته عصور خلت [وهذا هو موضوع الفصل الأول].

الفصل الأول

ميراث الحضارات والإمبراطوريات

إن دولة العراق الحديثة التي شكلتها القوى الإمبريالية بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ما هي إلا الحلقة الأخيرة ضمن سلسلة طويلة من البنى السياسية التي أقيمت على ضفاف نهري دجلة والفرات والمناطق المحيطة بهما. فإلى جانب الصين ومصر والهند يمتلك العراق أقدم تراث موجود لدى أي دولة في العالم؛ فهو موطن بعض الأمثلة المبكرة على النشاط الزراعي، وتزخر مدنه ومناطقه الريفية على السواء بآثار العديد من الحضارات القديمة. وفي فترة لاحقة أصبح العراق مقر الخلافة العباسية، التي كانت تُعتبر أوج الحضارة الإسلامية، واشتُهِر بتطوره وتنوعه قبل أن يصبح جزءاً من الإمبراطورية العثمانية الشاسعة الأطراف.

توجد ثلاثة "عناصر من الماضي" كانت شديدة الأهمية في تشكيل الذاكرة الجماعية للعراق الحديث: الحضارات القديمة لبلاد ما بين النهرين، والفتوحات والتراث العربي - الإسلامي، والإمبراطورية العثمانية (Marr 2004: 3-8). وتتباين الآليات التي أثرت بها تلك العناصر على العراق الحديث، إذ كانت التأثيرات الأكثر "مباشرة" هي تلك التي ارتبطت بالإسلام وبالإمبراطورية العثمانية، والتي شكلت العراق الحديث وأرست هياكله. ولايزال التراث العربي - الإسلامي يشكل المعالم الاجتماعية ويؤثر فيها أكثر من تأثير أي عامل آخر، وخصوصاً أن العادات والتقاليد التي أرساها ظلت هي القوة الأكثر تأثيراً من بين القوى التي تحكم النشاط والتفاعل الاجتماعيين. وقد أصبحت الإمبراطورية العثمانية الآن جزءاً من التاريخ، لكنها كانت مسؤولة على مدى خمسة قرون عن تنظيم البنية السياسية للعراق الحديث، بما ترك بصمة لا تمحى على بنيتيه الاجتماعية والسياسية. وبينما لم يكن للحضارات القديمة التأثير نفسه الذي كان للإسلام أو للإمبراطورية العثمانية، فإنها مابرحت تمثل قوة مؤثرة في وضع ركائز الدولة. وبالنسبة إلى الموظفين

الحكوميين البريطانيين الحاصلين على تعليم كلاسيكي، والضباط البريطانيين الذين عملوا في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت الحضارات القديمة في المنطقة مألوفة لديهم في الكثير من الأحيان أكثر مما كانت عليه الجماعات الحية التي كان يتعين عليهم التعامل معها. وقد أشير في مراحل لاحقة أيضاً إلى السكان القدامى لبلاد ما بين النهرين من قبل مهندسي الدولة العراقية الحديثة كدليل على التراث الفريد للعراقيين، واستُخدموا كأساطير في بناء خطاب قومي يقوم على أن العراق هو الرائد بين الدول العربية (Davis 2005: 9). وحتى المحتلون/ المحررون الأمريكيون، لم يجدوا بداً، في عام 2003 من تذكير العراقيين بتراثهم؛ فقد استهل الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر الكلمة التي ألقاها أمام طلاب أكاديمية الشرطة ببغداد في 1 نيسان/ إبريل 2004 بمقدمة بلاغية "حضارية" قائلاً «إن الرجال والنساء الموجودين أمامي هم الخط الفاصل بين الحضارة والهمجية»، قبل أن يبلغهم أن «الحضارة بدأت هنا، على الأرض التي هي الآن العراق».[1]

الحضارات القديمة

يرتبط ظهور هذه المنطقة كمهد للحضارات بالظروف الجغرافية للمنطقة التي تمثل الآن جنوب العراق ووسطه. وكما هي الحال بالنسبة إلى نهري النيل وإندوس، ساعدت الظروف في السهول المطلة على نهري دجلة والفرات على الزراعة (Morozova 2005: 401). لكن توافر المياه من النهرين والأرض الخصبة المترسبة منهما لم يشكلا سوى جزء من معادلة قيام الحضارات وترعرعها، أما الجزء الثاني فكان التحديات التي تفرضها البيئة، والتي شملت التباين الشديد في درجات الحرارة بين الارتفاع والانخفاض، وقلة الأمطار، وقرب الأراضي القاحلة المحيطة بالمساحات الضيقة نسبياً المطلة على النهرين. وقد اقتضى توافر المواد في منطقة تتسم بهذه الخصوصيات المتباينة استحداث تقنيات ابتكارية لإدارة البيئة، بما أدى إلى نمو الحضارات.

وقد كان النشاط الجماعي الأساسي لسكان المجتمعات القديمة في بلاد ما بين النهرين هو بناء وإدارة بنية أساسية للري، يتم بموجبها توجيه المياه من الأنهار إلى المناطق الصالحة

للزراعة. أما الكيفية التي أثرت بها تلك النشاطات على التطور المجتمعي فهذه قضية قابلة للنقاش. ويعتقد أصحاب الرؤية التقليدية أن قيام مجتمعات تعتمد على الري قد أدى إلى قيام أنظمة مستبدة، على اعتبار أن هناك حاجة إلى إدارة مركزية لضمان بقاء وعمل البنية الأساسية ولإنفاذ الإجراءات الضرورية لإدارة البيئة (Wittfogel 1981). لكن الدراسات الأثرية الأحدث ترى أن أنظمة الري التي أنشئت في بلاد ما بين النهرين كانت أصغر حجماً مما كان مفترضاً. وتخلص تلك الدراسات إلى أن المدن في بلاد ما بين النهرين أنشئت بفضل التأثير الاقتصادي للثراء الناتج عن أنظمة ري محلية، وليس عن الحاجة إلى إدارة أنظمة أكبر حجماً (Fernea 1970; Pollack 1999). وبعد ذلك اجتذبت المدن السكان إليها في شكل موجات من المناطق الريفية للعمل في القطاع الزراعي؛ بما ولد فائضاً ساعد على تطوير نشاطات أخرى غير زراعية وتوسيع نطاقها. وظهر الخبراء في مجالات أخرى، ومنهم أصحاب المهارات التقنية العالية والخبرات الإدارية والتوجهات الروحانية (Crawford 2004: 18). وأصبحت تلك الدول المدينية مراكز دينية ومواقع لأضرحة مهمة، ووفرت الحماية من أطماع جيرانها الذين كانوا يقطنون المناطق الصحراوية إلى الغرب، أو الجبال إلى الشمال والشرق (Yoffee 1995: 284).

وفي سياق حضارات العراق القديمة، يشار عادة إلى أربع مجموعات؛ وهم السومريون، والأكاديون، والبابليون، والآشوريون. وتوجد أسباب مهمة لذكر تلك المجموعات الأربع، على اعتبار أنها المجموعات التي ابتكرت العديد من اللبنات التي بنيت بها الحضارة الحديثة وحسنتها، بما في ذلك الكتابة والرياضيات والحساب والفلك والمدونات القانونية والدين المنظم ونماذج الحكم. وفيما يلي عرض مختصر على هيئة أقسام لأهم الفترات الزمنية والشعوب التي ميزت بلاد ما بين النهرين قديماً، حيث يتناول القسم الأول فترات الأوروكيين والسومريين والأكاديين، ويتناول القسم الثاني فترات البابليين والآشوريين والبابليين الجدد. أما القسم الثالث والأخير فيتناول الميديين، على اعتبار أن الأكراد في العراق يعتبرون - وإن كان ذلك محل نقاش - أنهم ينتسبون إلى الحضارة الميدية القديمة.

أوروك وسومر وأكاد

ينحدر السكان القدامى لبلاد ما بين النهرين من المجتمعات الزراعية التي كانت تقطن الوادي الجنوبي لنهري دجلة والفرات في الألفية السادسة قبل الميلاد. وفي تلك المنطقة – التي كان العالمان الإغريقيان بوليبيوس Polybius وسترابو Strabo أول من أطلق عليها اسم بلاد ما بين النهرين – اجتمعت الظروف الطبيعية مع ذكاء السكان القدامى لقيام مجتمع زراعي بامتداد بلاد ما بين النهرين، وجنوب غرب إيران، وسفوح جبال زاجروس، والسواحل الغربية للخليج العربي. وتعود تلك الفترة المعروفة باسم الفترة العبيدية إلى سبعة آلاف سنة تقريباً، وكان نمط الاستيطان خلالها يتسم بالمجتمعات القروية الصغيرة، ثم بالمدن في الفترات اللاحقة من الألفية. ونشأت من الحضارة العبيدية الحضارة الأوروكية، ما بين عامي 4000 – 3000 قبل الميلاد، وشهدت تلك الفترة تقدم الزراعة واختراع الكتابة وإرساء أول الأنظمة القانونية (Simons 1996: 113; Marr 2004: 4). ومن بين التطورات المهمة الأخرى التي شهدتها تلك الفترة، ظهور الجيوش والحروب المنظمة (Crawford 2004: 17). وقد انتهت الفترة بصعود الحضارة الأوروكية وامتدادها إلى مناطق شمال العراق وسوريا اليوم، والتلال السفحية لشمال شرق العراق، والمناطق المجاورة من تركيا وإيران، في الألفية الرابعة قبل الميلاد (Rothman 2001: 5-9).

وقد شهدت الفترة بأكملها توسعاً حضرياً، وتأسست الدول المدينية في بلاد سومر وبابل وحتى غرب الفرات بالقرب من البحر الأبيض المتوسط. ومن الدول المدينية السومرية التي ظهرت بدءاً من عام 3000 قبل الميلاد فصاعداً: أور، وإريدو، وأوروك، ولارسا، ولاجاش، ونيبور، وإيسن. وتألفت تلك المدن من مراكز حضرية كبيرة تحيط بها مناطق خلفية، وحكمتها أسر مالكة تمتعت أيضاً بسلطات دينية. وطور العلماء السومريون علمي الرياضيات والفلك، واخترعوا العجلات، وإن كان أهم إسهاماتهم ربما هو تحقيق المزيد من التطور في الكتابة وتدوينها. وقد ساعد نظام الكتابة المسمارية الذي أوجدوه، والذي يتم من خلاله نقش أشكال مسمارية على ألواح طينية باستخدام مِرقم، على تراكم قدر واسع من المعرفة والأدبيات.[2]

وعلى الرغم من ذلك التقدم، فإن الساحة السياسية في سهل ما بين النهرين لم تكن تتسم بهيكل سياسي موحد، وإنما بدول مدينية تقيم فيما بينها سلسلة لا تنتهي من التحالفات وتنقضها (Crawford 2004: 28). وكانت كل واحدة من تلك الدول المدينية تعتمد على ضمان مصدر موثوق لمياهها؛ مما أدى إلى نشوء المنافسات والصراعات حول فرص الوصول إلى الموارد. وبذلك سقطت الدول المدينية السومرية التي كانت مفتتة ومتباينة سياسياً في عام 2370 قبل الميلاد، في يد الملك الأكادي سرجون، الذي وحد بلاد ما بين النهرين خلال فترة حكمه. بيد أن نهاية الفترة السرجونية التي اتسمت بالحكم المركزي كانت مفاجئة أيضاً أسوة ببدايتها. فبعد التدهور الداخلي وحركات العصيان المزمنة انهار نظام الحكم المركزي لبلاد ما بين النهرين، بعد اختراق القبائل الأجنبية للمنطقة، وخصوصاً "حشود جوتيوم" (ربما كانوا هم الكوتيون وهم الأجداد المفترضون للأكراد) من جبال زاجروس (Postgate 1994: 41; Crawford 2004: 34).[3] ويتمثل الفصل الأخير في تاريخ الفترة السومرية في هيمنة مدينة أور بدءاً من عام 2100 قبل الميلاد. وفي عهد أسرة أور (المعروفة بأور الثالثة)، نشأت شبكة تجارية واسعة من خلال الروابط التي أقيمت مع كل من الأناضول وفارس وأرمينيا والهند ومصر ولبنان (Bossuyt et al. 2001: 375). وإلى جانب كونها المركز الإمبراطوري لذلك العصر، كانت أور كذلك نقطة البداية للأديان التوحيدية في العصر الحديث، عندما رحل إبرام (الذي عرف فيما بعد باسم إبراهيم) وأتباعه، في عام 1850 قبل الميلاد تقريباً إلى أرض كنعان "فلسطين" اليوم، لإيمانه بأن الله وعده هو وبنيه بها.

بابل وآشور

سقطت أسرة أور أساساً بسبب المقاومة التي أبدتها شعوب الدول المدينية ضد "الهرم البيروقراطي الضخم" الذي تم إنشاؤه للسيطرة على العمل المجتمعي والخاص، وهي مقاومة ساعد عليها تراجع الإنتاج الزراعي (Yoffee 1995: 295). واستعادت الدول المدينية سلطاتها المحلية، ولكن لم تظهر قوة سياسية عليا؛ حيث اتسمت المنطقة

بقيام التحالفات المتقلبة، وبظهور مركزَيْ قوة فيها يعرف بـ"الفترة البابلية القديمة" (2000 تقريباً–1600 قبل الميلاد). ففي الشمال فرض الأكاديون هيمنتهم على بابل، بينما كانت لارسا في الجنوب هي المدينة البارزة من بين الدول المدينية. وقام حمورابي ملك بابل بتوحيد الإقليمين، ولكن مرة أخرى كافحت بنية بيروقراطية مركزية من أجل المحافظة على هيمنتها على المملكة بكاملها. واستمر البابليون على أسلوب الحكم الملكي الذي سار عليه السومريون والأكاديون، وفرضوا الضرائب والتجنيد كجزئين من عملية أوسع نطاقاً للإدارة المركزية. وعلى عكس النظام السومري السابق الذي اتسمت سنواته الأخيرة بتوزيع السلطة ما بين العديد من الدول المدينية، تم سلب القوة والسلطة من الدول المدينية ومُنحا للملك. وقد أخضع حمورابي حكامه الإقليميين لسيطرة صارمة (Roux 1980: 189).

وبعد تدمير بابل على أيدي الحيثيين في عام 1595 قبل الميلاد شهدت بلاد ما بين النهرين مرة أخرى فترة من عدم الاستقرار، حتى فترة صعود الآشوريين. وكان الآشوريون– وهم قوم ساميون كانوا يقطنون المناطق الشمالية من بلاد ما بين النهرين– قد حاولوا إقامة كيان مستقل من قبل، ولكن حمورابي سحقه (Yoffee 1995: 299). وفي الفترة 1300 – 600 قبل الميلاد تقريباً سيطرت الدولة الآشورية على شبكات التجارة الخاصة ببلاد ما بين النهرين من أربع مدن؛ هي آشور، وأربيلا (أربيل الحديثة)، وكلخ (نمرود)، والعاصمة نينوى (بالقرب من الموصل)، ثم على الشرق الأوسط من إيران إلى مصر (Bagg 2000: 302). وقد اعتُبر الآشوريون "أشرار" التاريخ القديم لبلاد ما بين النهرين؛ وذلك بسبب سعي القادة الآشوريين المستمر لخوض الحروب، وكذلك بسبب الصورة التي صوَّر بها الإنجيل الآشوريين (Machinist 1983: 722). ومما لا شك فيه أن جيوش آشور الصغيرة حققت نجاحات غير مسبوقة في ساحات القتال، لكن ذلك الولع العسكري صاحبه كذلك تطورات على الصعيد المدني؛ فقد تمت إقامة مستوطنات جديدة ذات قنوات ومرافق إمداد بالمياه تتطلب تقنية أكثر تقدماً مما كان لدى كل من سومر وبابل (Bagg 2000: 309-10).

لكن إدارة الإمبراطورية انطوت على مشكلات عدة أدت إلى انهيار الدولة الآشورية في نهاية المطاف تحت ضغط الهجمات التي شنها تحالف بين الميديين (إلى الشمال) والبابليين (في الجنوب) في عام 609 قبل الميلاد. وأصبحت مملكة بابل التي تم إخضاعها في السابق هي القوة المهيمنة في بلاد ما بين النهرين، حيث فرض الميديون سيطرتهم في جبال زاجروس والهضبة الإيرانية (Zawadzki 1988; Brown 1986: 108). وبينما كان عمر هذه الحقبة البابلية الجديدة قصيراً - إذ لم تزد على القرن إلا قليلاً - فقد أنتجت أشهر ملوك بلاد ما بين النهرين وهو نبوخذ نصر (605-562 قبل الميلاد)، الذي اشتهر ببناء حدائق بابل المعلقة وبفتح فلسطين في عام 586 قبل الميلاد.

ميديا وفارس

من الضروري، عند النظر في تراث الحضارات القديمة، إجراء إضافة على الموروث الاعتيادي لسومر، وبابل، وآشور؛ ذلك أن حضارات سلسلة جبال زاجروس وطوروس تكتسي أهمية أكبر بالنسبة لأكراد العراق، لارتباط تراثها وأساطيرها بأسس دولتهم، مقارنة بحضارات بلاد ما بين النهرين. لكن الأصول التي تنتمي إليها شعوب جبال زاجروس هي أيضاً غامضة، ويعتمد الكثير مما نعرفه على الأدلة التي تم العثور عليها في الاكتشافات الأثرية وفي الكتابات الخاصة بالإمبراطوريات القديمة في بلاد ما بين النهرين التي كانت على اتصال بتلك الشعوب. وقد أسس الكوتيون - نسبة إلى كوتية وهي ربما أول أشكال كلمة "كردية" (Elphinston 1946: 92) - واحدة من ممالك عدة سكنت جبال زاجروس. وبحلول الألفية الثالثة قبل الميلاد، نجحت في توحيد العديد من الدول المدينية في الجبال، وفي شن هجمات على أكاد وسومر. وبحلول عام 1500 قبل الميلاد تقريباً، تحركت قوة توحيدية جديدة متمثلة في القبائل الهندية-الأوروبية من الشرق باتجاه الغرب، وجلبت معها لغة جديدة من وسط آسيا وشبه القارة الهندية، وقد كانت تلك القبائل أجداد الميديين والفرس (Diakonoff 1985: 48-9).

ومع توسع الإمبراطورية الآشورية شمالاً باتجاه جبال زاجروس، بدأ تواصلها مع تلك القبائل الميدية من حوالي عام 835 قبل الميلاد (Brown 1986: 110). لكن الميديين أثبتوا أنهم قوة لا يستهان بها؛ فقد تحركت قبيلة متمركزة بجبل إكباتانا بقيادة كياكساريس Cyaxares من أجل توحيد الميديين، وألحقت – بالتحالف مع البابليين – هزيمة منكرة بالآشوريين. وبعد ذلك اندمج التاريخان الميدي والفارسي بعد صعود قورش العظيم مؤسس الإمبراطورية الفارسية؛ فبعد أن كان أحد خَدَمة آخر ملوك الميديين، أسس قورش مركز قوة في فارس بين أسرته الحاكمة، وهم الأكاميديون، وأقام تحالفات مع قبائل فارسية أخرى قبل أن يهزم الميديين (Young 1988: 29-31). وخلال خمسة وعشرين عاماً (550–525 قبل الميلاد)، غزا الفرس الأجزاء الباقية من المنطقة بما فيها بابل، وبحلول عام 486 قبل الميلاد، فرضوا سيطرتهم على المنطقة الممتدة من مقدونيا إلى مصر، وعلى بلاد ما بين النهرين كلها حتى الهند، مكونين بذلك أكبر إمبراطورية عرفها التاريخ.

الفتح الإسلامي

كان شعب العراق، عشية الفتح الإسلامي في العقد الثالث من القرن السابع الميلادي، يعكس التراث المتنوع للإمبراطوريات التي عرفها. فقد حكمه الساسانيون الفرس لقرون، وجالت القبائل العربية شبه المستقلة الصحراء، وعاش أحفاد الميديين، أي الأكراد، في الجبال، فيما تناثرت جيوب من اليونانيين والهنود والأفارقة في أنحاء المنطقة (Donner 1981: 168). وقد كانت المعتقدات الدينية أيضاً متنوعة؛ فبينما كانت أغلبية السكان تدين بالمسيحية النسطورية، كانت هناك جماعات يهودية في مختلف أنحاء البلاد، وانتشرت الزرادشتية بين الفرس والأكراد (Abdullah 2003: 3). وأدى الإسلام، برسالته العربية، دوراً توحيدياً مهماً، سواء من حيث بنيته الاعتقادية أو لغته. وبالفعل يعد الفتح – ربما لأنه جاء ليبقى – منعطفاً محورياً في تاريخ العراق (بل وتاريخ منطقة غرب آسيا ككل) فيما بين العصر القديم والعصور الوسطى. لكن المنعطف ربما لم يكن بالحدة التي وصف بها في أحيان كثيرة، فهو لم يكن عبارة عن تغيير شامل خلال فترة زمنية

وجيزة؛ إذ إن العديد من التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل الإسلام استمرت خلال فترة الحكم الإسلامي (Morony 1984: 4).

ويناقش هذا القسم من الكتاب أربعة من الجوانب التي اتسم بها نصف القرن الأول من تاريخ العراق الإسلامي، حيث يتم أولاً وصف صعود الإسلام وما تبعه من فتح للعراق، ثم يتم ثانياً تناول قضية انقسام الإسلام إلى طائفتين إحداهما سنية والأخرى شيعية، وهو أحد أهم المنعطفات في تاريخ الإسلام والعراق معاً. أما الجانب الثالث فيتعلق بقيام الخلافة العباسية وبعودة ظهور العراق كمركز لإمبراطورية غنية وممتدة الأطراف. ويتناول الجانب الرابع والأخير الانحدار السريع للخلافة العباسية، والدمار الذي عاشه المجتمع العراقي بفعل الغزو المغولي في القرن الثالث عشر.

صعود الإسلام

ترجع أصول الإسلام إلى مدينة مكة العربية في نهاية القرن السادس الميلادي، حيث ولد محمد لأسرة بني هاشم الصغيرة والتي كانت جزءاً من قريش؛ إحدى أكبر القبائل العربية (Lapidus 2002: 20). وفي سن الأربعين تقريباً (حوالي 610 ميلادية)، تلقى محمد الوحي– وهو كلام الله – الذي يشكل أسس التعاليم الدينية والأخلاقية للإسلام (Donner 1981: 52-3). واصطدم محمد بمعارضة شديدة في مسقط رأسه، مما اضطره هو وأصحابه إلى الفرار، في عام 622، إلى المدينة (وهي الرحلة المعروفة باسم الهجرة والتي يؤرخ بها العام الأول في التقويم الإسلامي)، حيث تم وضع أسس الدولة الإسلامية الجديدة. وبالمقارنة بالقوة التي كانت تتمتع بها الإمبراطوريات المحيطة؛ أي الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية، فإن الدولة الجديدة لم تكن ذات أهمية تذكر، سواء من حيث حجمها أو تأثيرها، لكن التحام التنظيمين الاجتماعي والسياسي مع تعاليم محمد وما صاحبه من فهم للتنظيم القبلي العربي مع حسن استغلاله، أطلق العنان «للإمكانات العسكرية الواسعة لشبه الجزيرة وولّد الفتح الإسلامي، وهو ظاهرة غيرت وجه العالم القديم تغييراً جذرياً، وبلا عودة» (Donner 1981: 53).

وبحلول وقت وفاة محمد في عام 632، كانت الدولة الإسلامية قد سيطرت على الشؤون السياسية في شبه الجزيرة العربية، وبدأت في التوسع شمالاً باتجاه بلاد ما بين النهرين. وتحت قيادة أبي بكر، خليفة محمد، رسخت الدولة الإسلامية مركزها بين القبائل العربية في شبه الجزيرة (حروب الردة). وبعد ذلك تحولت الجيوش العربية لنشر نفوذ الإسلام بين كافة القبائل العربية في المنطقة، بما فيها تلك الموجودة في سوريا والعراق (Donner 1981: 89). ولم ينتشر نفوذ الإسلام من خلال الفتوحات فحسب، فقد كان الأسلوب الأوسع انتشاراً للتقدم هو الاعتماد على القرابة العربية والوعد بالنعيم وبالجنة. وبينما تخلل فتح العراق سلسلة من الاشتباكات المتفرقة مع القوات الفارسية الساسانية؛ فقد كان المتعارف عليه قيام القبائل العربية باعتناق الإسلام طواعية. وبعد وفاة أبي بكر في عام 634 تولى عمر مقاليد الخلافة، وقد قام عمر بإعادة تنظيم القوات الإسلامية في العراق وتعزيزها، وهو نفس ما كان يقوم به جيش ملك الفرس (يزدجرد). وأعد الفرس العدة لمواجهة الجيش الإسلامي في القادسية في عام 637، لكنهم هزموا هزيمة منكرة. ومع هزيمة الفرس وفرار يزدجرد، خضعت بلاد ما بين النهرين والجبال المحيطة بها بسرعة للمسلمين المظفرين.

الشقاق في الإسلام

حالت الكاريزما التي كان النبي محمد يتمتع بها وقوة شخصيته دون بروز قضية من سيخلفه في أثناء حياته، لكن وفاته بشكل مفاجئ في عام 632 دون أن يكون له وريث مباشر أنذرت بوقوع صراع على السلطة أدى إلى انقسام الدعوة الجديدة في نهاية المطاف. فقد برزت مجموعتان بعد وفاة محمد فضلت أولاهما، المعروفة بالسنة، أن يتم انتخاب الخليفة من خلال توافق الآراء بين قادة الجماعة. فيما كان رأي الثانية أن أقارب الرسول فقط هم القادرون على قيادة الجماعة، وطالبت، بالتالي، بأن يتم بصورة مباشرة تعيين صهره علي للخلافة، نظراً لما بينهما من صلة قرابة ومصاهرة، وقد عُرف أتباع علي باسم شيعة علي؛ أي أنصاره، ويشار إليهم اختصاراً بـ"الشيعة".

وقد مرت عقود عدة قبل أن يصبح علي هو الخليفة؛ إذ لم يتحقق ذلك سوى في عام 656، ولم تستمر خلافته سوى خمس سنوات، بسبب مقتله. وبعد ذلك، انتقلت الخلافة من أسرة الرسول إلى معاوية، الذي اعترض عليه الشيعة بسبب معارضته في السابق لخلافة علي (Lapidus 2002: 46-7). وبعد مقتل علي تركزت الآمال السياسية للشيعة على ابنيه الحسن والحسين. واستمر الصراع على السلطة بين جناحي الإسلام، حيث دس أنصار معاوية السم للحسن، وهو "الإمام الثاني" لدى الشيعة بعد علي. وبعد أن خلف معاوية ابنه يزيد في عام 680، انتهز شيعة الكوفة بالعراق الفرصة للسعي من أجل إعادة الخلافة إلى بيت علي. وأرسلت رسائل إلى الحسين بمكة لتشجيعه على قيادة أنصاره للثورة على يزيد، لكن - ولسوء طالع الشيعة - لم يبلغ الحسين الكوفة، فقد قامت القوات التابعة ليزيد باعتراضه، مع مجموعة صغيرة من أنصاره عند كربلاء بالعراق حالياً وقتلته.

وبقيت قيادة الشيعة في أيدي أبناء الحسين وأحفاده - المعروفين بالأئمة - والذين بلغ عددهم اثني عشر إماماً، منذ موت محمد (وإليهم يعزى مصطلح "الشيعة الإثناعشرية"). ويعتقد الشيعة أن الله حجب "الإمام الثاني عشر" (وهو محمد المهدي) في عام 874، حماية له من قتل السنة، وأن الإمام المحجوب سيظهر مرة أخرى بوصفه المهدي، لتقوم معه الساعة (Pinault 1992: 6). وخلال فترة الغياب المؤقت للإمام المحجوب تقع مسؤولية قيادة الجماعة على عاتق العلماء (رجال الدين). ويُطلق على الأفراد المحترمين، الذين يشهد لهم العلماء بالعلم الواسع، لقب "المجتهدون"، بما يشير إلى قدرتهم على تطبيق أحكام الإسلام على القضايا المختلفة. ويتبع المؤمنون الشيعة تعاليم وإرشادات كبار المجتهدين الذين يُطلق عليهم اسم "مراجع التقليد". وتعتلي تلك الشخصيات قمة المؤسسة الدينية الشيعية، ويطلق على الواحد منهم اسم "آية الله".

ويُعتبر أهم مرجع الآن هو آية الله العظمى علي السيستاني ومقره في النجف. ويوجد مراجع آخرون في العراق وإيران ولبنان. ومن بين الآثار التي خلفها وجود أكثر من مرجعية دينية عليا للشيعة في العالم ظهور ثقافة غنية ومتنوعة ومعقدة ذات تقاليد معرفية وتدريسية عريقة. كما أدى ذلك أيضاً إلى أن يصبح الشيعة، حتى ضمن السياق العراقي

البحث، مجزئين سياسياً، حيث يوجد العديد من الأحزاب والتجمعات التي تمثل اتجاهات مختلفة ضمن المجتمع، وتتبع عادة تعاليم اتجاه خاص من اتجاهات المؤسسة الدينية.

الخلافة العباسية

إن الفكرة التي تولدت في البداية بأن الإسلام سيقيم مجتمعاً جديداً أفضل على أساس التعاليم الإسلامية، وليس الأسس التي كانت سائدة قبله والمتمثلة في المركز ضمن القبيلة والغنى، سرعان ما تلاشت خلال السنوات التي أعقبت فتح العراق. فبدلاً من أن يسود العدل أرجاء دولة الخلافة كافة، أدى الوضع الجديد إلى تهميش الفئات المقيمة في المناطق الخارجية والبعيدة. ومع سيطرة الأسرة الأموية على مقاليد الخلافة تحول مركز القوة في الإسلام من شبه الجزيرة العربية إلى دمشق، حيث تركز اهتمام النخب القديمة ذوي المصداقية الإسلامية المشكوك فيها على جمع الثروات بفضل توسع الإمبراطورية (Kennedy 1981: 35-6). وبدأ المسلمون العرب وغير العرب على السواء في معارضة هيمنة بني أمية. وتدرجت أوجه الاعتراض على حكمهم، من الفساد وسوء الإدارة إلى الحقيقة المتمثلة في كونهم من خارج آل البيت. وبعد سلسلة من الحركات التمردية في العراق، برزت الأسرة العباسية بوصفها مركز المعارضة للأمويين، فقد استفاد العباسيون من صلتهم بآل البيت، ومن الشعبية الكبيرة التي كانوا يحظون بها في خراسان وفارس، ومن المكانة البارزة التي كانوا يتمتعون بها في شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل الإسلام، بما مكنهم من هزيمة الأمويين أولاً في الكوفة، ثم بشكل حاسم في شباط/ فبراير 750، في معركة دارت رحاها بالقرب من ضفاف نهر الزاب في شمال العراق. ومع صعود العباسيين لم يعد العراق على حافة دولة الخلافة الإسلامية، وإنما أصبح مركزها ومحركها (Kennedy 2004: 10).

وقد دامت فترة الخلافة العباسية حتى عام 945، وهي تعتبر فترة ذهبية في تاريخ العراق. ولعل أحد المؤشرات على مستوى الرفاهية الذي شهدته تلك الفترة، أنه بعد 150 عاماً فقط على الحكم العباسي ارتفع عدد سكان العراق إلى 20 مليون نسمة، وهو رقم

قريب من تعدادهم اليوم. أما الإنجاز الأعظم للعباسيين فهو بغداد نفسها. فقد صممها الخليفة المنصور، وبناها في عام 762 على ضفاف نهر دجلة وذلك لأسباب عدة؛ أولاً، كانت هناك حاجة إلى بناء قلعة حصينة، وخصوصاً أن العراق ظل مضطرباً حتى في ذلك العصر الذهبي. ثانياً، كانت هناك رغبة في بناء عاصمة جديدة لترسيخ هوية الأسرة العباسية وإظهار قوتها وشأنها. وثالثاً، كانت هناك حاجة إلى مدينة جديدة لاستيعاب العديد من الخراسانيين غير العرب والفرس الموالين للعباسيين، والذين لم يكن لهم مكان آخر يلجؤون إليه (Kennedy 1981: 86). كما أن معارضة العراق المعروفة لأسرة بني أمية المخلوعة ودعمه لعودة آل البيت زاد الرغبة في أن تصبح العاصمة الجديدة في العراق. وبحلول نهاية القرن، قُدِّر أن سكان بغداد بلغوا نصف مليون نسمة، وأنهم زادوا إلى مليون ونصف المليون نسمة في نهاية القرن العاشر، وهذا ما جعل بغداد مركزاً لإمبراطورية غنية مترامية الأطراف.

لكن الفترة الذهبية للخلافة العباسية لم تطل؛ فقد تمزقت أوصال الدولة بعد الرفاهية والأمن غير المسبوقين اللذين كانت تتمتع بهما تحت قيادة هارون الرشيد، نتيجة الصراع على السلطة بين ابنيه الأمين والمأمون عقب وفاته في عام 809. كما أدت المشكلات التي تسببت فيها الضغوط الناتجة عن النمو السريع في سكان الحضر إلى الإضرار بتماسك المجتمع العباسي. ومع تفكك الدولة العباسية وضعفها بدأت القوى المجاورة العائدة، في تحدي سيادة العباسيين وهيمنتهم بدرجة متزايدة وملحوظة. وفي عام 945 سقط العراق مرة أخرى تحت هيمنة الفرس (البويهيين)، مما أنذر بسقوط الدولة العباسية، وبصعود أسر عدة حكمت أنحاء مختلفة من العراق. وبينما استمرت الخلافة (حتى عام 1258 وما بعده بصورة أضعف في القاهرة حتى عام 1516)، فإنها لم تعد مرة أخرى القوة المهيمنة. وبينما ظلت الأسر اللاحقة إسلامية، فإنها أصبحت تمثل قوى محلية، ممن طغى عليهم العباسيون في السابق. لكن على بعد آلاف الأميال إلى الشرق كانت الإمبراطورية المغولية تتقدم عبر القارة الآسيوية، وكانت تمثل تهديداً فاق قدرات العالم الإسلامي المفكك أصلاً، وخلَّف الموت والدمار على العراق عموماً، وعلى بغداد بوجه خاص.

وبحلول القرن الثالث عشر، وصل المغول إلى حدود العراق بعد أن تم إرسال هولاكو، وهو أخو جنكيزخان [حفيده، المترجم]، في عام 1253، لقهر البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط (Abdullah 2003: 40). ولم يدرك الخليفة العباسي المستعصم حجم الوحشية التي عوملت بها الشعوب المقهورة، مما جعله لا يعير انتباهاً لمطالبة هولاكو له بالاستسلام. ودخل المغول العراق دون عناء في عام 1257، حيث وصلوا إلى بغداد في يناير من العام التالي. وبعد أن سلَّم الخليفة المدينة في أعقاب حصار وقصف بالمجانيق، وقعت بغداد فريسة لحملة من القتل والدمار، راح ضحيتها حوالي 100 ألف من ساكنيها، وأصبح الرمز المضيء لقوة الدولة الإسلامية مجرد أنقاض. وقد كان سقوط بغداد الإسلامية في أيدي قوة ملحدة منعطفاً مهماً في تاريخ العراق والإسلام على السواء. ولا تكمن أهمية هذا المنعطف في الهزيمة العسكرية فحسب، ذلك أن التأثير النفسي ربما كان على درجة أكبر من الأهمية؛ فبعد أن كان العراق مركزاً لإمبراطورية عريقة ومترامية الأطراف، دخل عصراً مظلماً، أصبح فيه مكاناً منعزلاً ومهزوماً ومطمعاً تتنافس عليه القوى الإمبريالية.

قدوم الإمبراطورية العثمانية

بعد تدمير بغداد في عام 1258، أصبح العراق مسرحاً لمزيج من القوى المختلفة؛ من أصل مغولي أو تركي أو فارسي. وفي ظل حكم أسرة الخانات المغولية، كان العراق جزءاً من منطقة تتم إدارتها من تبريز في إيران المعاصرة. وبعد سقوط الخانات بسبب نزاعات فئوية داخلية، احتل تامر ملك سمرقند العراق، حيث تعرضت بغداد مرة أخرى إلى هجوم مدمر في عام 1401، فاق في وحشيته الدمار الذي خلفته هجمات المغول. وبعد الهجوم الذي شنه تامر، استولى على العراق اتحاد جديد من القبائل التركمانية، وهم القره قويونلو (أي الغنم الأسود) ثم تلاهم، بعد ذلك بفترة وجيزة، اتحاد منافس، هم الأق قويونلو (أو الغنم الأبيض).

المنافسة بين القوى الإمبريالية

كان العراق إذن منطقة تعيش حالة من الفوضى، ولكنه أصبح كذلك غنيمة جيوسياسية مهمة، اجتذبت القوتين الإقليميتين المتناميتين، وهما الصفويون الشيعة في فارس، والعثمانيون السنة في الأناضول. وقد ظهرت الحركة الصفوية في أذربيجان في القرن الرابع عشر. وبعد الاستيلاء على تبريز عاصمة اتحاد الأق قويونلو في عام 1501، فتح الصفويون بغداد في عام 1508، مما شكل أول احتكاك لهم بالعثمانيين؛ أي بمن أعلنوا أنفسهم قادة للدولة الإسلامية السنية وورثة العباسيين. وألحق العثمانيون بالصفويين هزيمة ساحقة في شالديران بأذربيجان في عام 1514، واستولوا على شمال العراق بعد ذلك بفترة قصيرة. ومرت عشرون عاماً أخرى قبل أن تسقط بغداد في أيدي العثمانيين، ولكن عندما دخلها السلطان سليمان [القانوني] في عام 1534، انتهت بذلك ثلاثة قرون من التدهور الاجتماعي والاقتصادي والتفكك السياسي والهيمنة الشيعية. وكان العراق على وشك الدخول في حقبة من الحكم العثماني السني دامت حوالي أربعة قرون (Abdullah 2003: 60-4).

وقد اتسمت الفترة التي سبقت ضم العراق إلى الإمبراطورية العثمانية بتغير الحكام على نحو مستمر، وبعدم الاستقرار؛ إذ عجزت أي من القوى عن فرض سيطرتها. لذلك، فالسؤال المهم الذي يطرح نفسه: كيف تمكن العثمانيون من كسر هذا النمط وأحكموا سيطرتهم ليس على العراق فحسب، بل أيضاً على الأجزاء الأخرى من دولتهم الشاسعة؟ والإجابة بسيطة؛ إذ يرجع استمرار الدولة العثمانية إلى الأسلوب الذي سيطرت به على أقاليمها وعلى رعاياها؛ ذلك أنه من أجل السيطرة على دولة بهذا الاتساع – تمتد أطرافها من شرق أوروبا إلى شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك سواحل شبه الجزيرة العربية – كان لزاماً وضع استراتيجيات تتماشى مع الوضع الجيوسياسي لكل إقليم على حدة، بما يحافظ على وحدة أراضي الدولة ككل. لذلك، فإن الفضل في استمرار الإمبراطورية يعود إلى القبول الضمني بتنوع العناصر المكونة لها.

تفويض السلطة

كانت هناك قضيتان أساسيتان تشغلان بال العثمانيين فيما يخص العراق؛ أولاهما اقتصادية تتعلق باستمرار تدفق الأتاوات والضرائب والإعانات من بغداد إلى إسطنبول، أما القضية الثانية فكانت جيوسياسية وترتبط بوقف التوغل الصفوي في الأجزاء الجنوبية الشرقية من الإمبراطورية. وقد تأثر هذان الاعتباران بالجغرافيا، فقد تطلب امتداد أطراف الإمبراطورية أن يتم تفويض السلطة إلى نخب خاضعة للسيطرة (أو على الأقل مؤتمنة). لذلك، كانت الإمبراطورية العثمانية (قبل القرن التاسع عشر) تتمتع بدولة مركزية قوية وبنفوذ متفاوت وغير متناسق على الأقاليم (Nieuwenhuis 1982: 169). وقد انعكس ذلك أيضاً على مستوى أقاليم الدولة المعروفة باسم الولايات، فبينما حرص السلطان على منح السلطة للنخب المحلية (بما فيها المماليك في بغداد والعائلات الكبيرة في الموصل)، كانت تتم موازنة تلك السياسة، منعاً لظهور مراكز قوى في المناطق البعيدة، مما قد يهدد سلطة السلطان.[4] لذلك، فقد طبق العثمانيون نظاماً للتعيين بالتناوب (بهدف كبح نفوذ الحكام الإقليميين الطموحين)، وحفزوا المنافسة بين الفئات المختلفة، بما فيها القبائل والجماعات العرقية والطبقات الاجتماعية. وقد كان من النتائج البارزة لتلك المقاربة في حكم الإمبراطورية، ظهور مجتمع يتسم بالتنوع، حيث استطاعت الأقليات العرقية والدينية، في ظل النظام العثماني، الاحتفاظ بخصائصها؛ مما أدى إلى ظهور «فسيفساء من مجموعات قوية ومتميزة في مختلف أنحاء بلاد ما بين النهرين» (Preston 2003: 24-5).

ومما ساعد على استمرار الإمبراطورية العثمانية – من دون شك – اللامركزية التي وُزعت فيها المسؤوليات الإدارية، وقبول التنوع المجتمعي. لكن العثمانيين واجهوا مشكلات أخرى عدا المشكلات ذات الطبيعة المحلية؛ ذلك أنه اعتباراً من القرن الثامن عشر بصورة خاصة، أدرك العثمانيون أن القوى الأوربية – بما تمتلكه من جيوش كبيرة وأنظمة إدارية مركزية، وبما تتمتع به من اقتصادات قوية – لديها أطماع في أراضي الإمبراطورية. ولم تمنع محاولات العثمانيين في مواجهة التحرشات التي تقوم بها القوى الأوربية من الفشل الذي انتهت إليه الإمبراطورية وانهيارها وانكشاف أراضيها السابقة أمام المبادئ التنظيمية لأوربا.

الفصل الثاني

بناء الدولة والملكية والانتداب

1918 - 1932

تأسست دولة العراق الحديثة بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، لكن جذورها تعود إلى ميراث القرون السابقة. ومن الأمثلة القليلة على الإسهامات العثمانية المهمة في قيام دولة العراق الحديثة: هياكل السلطة السياسية، وأنماط الجغرافيا البشرية، وتفاعل الجماعات المختلفة، وأصول الهيكل الطبقي.

وبينما تأسست الخصائص المجتمعية للعراق في فترة الحكم العثماني، فقد تولت الدولة الجديدة مهمة تطوير العلاقات بين الجماعات المختلفة. ومن الأهمية بمكان فهم طبيعة التوازن بين الخصائص والروابط التي كانت سائدة في فترة ما قبل الدولة وتلك التي ظهرت بعدها خلال فترات تأسيس العراق الحديث، من أجل فهم التطور السياسي للعراق فيما بعد. ويمثل تاريخ قيام الدولة العراقية، من جوانب عدة، خطاً فاصلاً في الأدبيات الأكاديمية بين من يعتقدون أن الدولة الحديثة لم تكن سوى غطاء منمق فوق الهويات العشائرية والطائفية، وأولئك الذين يرون أن الدولة العراقية الحديثة طوَّعت المجتمع وأحدثت تغييرات عميقة في الثقافة السياسية (Khoury 1997: 308)، وذلك هو أساس النقاش بشأن الاصطناعية.

النقاش بشأن الاصطناعية

كان البريطانيون هم ثاني أكبر قوة أثرت في تشكيل العراق الحديث، إذ لم يسبقهم في ذلك سوى العثمانيين (Marr 2004: 21). فقد كان البريطانيون هم من ابتكر دولة العراق، ورسخوا تفاصيل الحكومة الحديثة هناك. وإلى جانب إرساء المؤسسات، رسم البريطانيون

كذلك الحدود الجغرافية للدولة العراقية، وهي حدود لاتزال قائمة حتى في القرن الحادي والعشرين. ولولا الاهتمام الذي أبدته بريطانيا بالمنطقة، وهو اهتمام كان نابعاً أساساً من المنافسة مع القوى الأوربية الأخرى، لما كان من المحتمل ظهور العراق، كما نعرفه اليوم، على الخريطة. ويجب، من باب الإنصاف، أن نذكر أن «العراق ... يدين بوجوده بشكل كامل تقريباً إلى التجمعات التي قامت بين القوى الإمبريالية الأوربية في نهاية الحرب» (Wimmer 2002: 172-3).

وحتى إذا اعتبرنا هذا الكلام دقيقاً من الناحية التاريخية، فإنه لايزال ناقصاً. فكما استمر تأثر المجتمع العراقي بتراثه على مر العقود والقرون حتى بعد الفتح الإسلامي، فإن الوضع نفسه ينطبق على الدولة الجديدة. وبالفعل، فقد استمر التأثر الكبير للمعماريين البريطانيين بتراث الأنظمة العثمانية في الحكم والإدارة. لكن بينما عمل البريطانيون في بيئة "ما بعد الحكم العثماني"، فقد أدخلوا هم أيضاً بعض مفاهيم التنظيم السياسي والمقاربات السياسية، على نحو لم تشهده المنطقة من قبل. وقد مثل فرض ما يُعتبر في الواقع نموذجاً أوربياً للدولة المركزية على الولايات (المحافظات) العثمانية السابقة الثلاث تناقضاً صارخاً مع النموذج السابق للتنظيم الإداري والسياسي. وكان المفهوم الأوربي للدولة، بجانبيه المرتبطين بالسيادة وبالأرض، مختلفاً تماماً عن المفاهيم "الشرقية"، التي كانت تعتبر أن الدولة ترتبط بالشعب أكثر منها بالأرض (Kelidar 1993: 317). وقد أدى فرض النموذج الأوربي في الحكم إلى زيادة الحساسيات والتوترات، وخصوصاً فيما يتعلق بالهويات والقومية، وأيضاً بالكيفية التي تتفاعل بها الجماعات المختلفة مع مؤسسات الدولة الجديدة.

ويميل علماء السياسة إلى اعتبار أن الدولة والقومية ظاهرتان حديثتان، وأن جذورهما تشكلت في بوتقة التطورات السياسية التي شهدتها أوربا الغربية منذ أوائل العصر الحديث فصاعداً. ويبدأ التطور المنطقي لبناء الدولة الغربية من "الدولة"، مروراً بقيام الأمة السياسية، التي تضم المواطنين كافة بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها أو المنطقة التي يتواجدون بها، لينتهي إلى التجانس والتماسك الثقافي (Péteri 2000: 369). وبما أن

هذا التطور مفهوم أوربي أساساً، فإنه لم يظهر في منطقة الشرق الأوسط إلا نادراً، ولم يظهر في العراق على الإطلاق. وفي المقابل، لم تكن نشأة دول الشرق الأوسط من منطلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وإنما كتطور متأخر قام على أنقاض الإمبراطوريات. كما أنها لم تنشأ في شكل "بوتقة" انصهرت فيها الشعوب، والتفت حول هوية قومية متماسكة، وإنما في شكل "برميل متفجرات" من الطموحات المتنافسة.

كان العراق برميل متفجرات هائل الحجم، ولم يكن، بالتأكيد، بناءً منطقياً على المستوى المحلي. وبالفعل، فإن الحياة السياسية والاجتماعية للجماعات المختلفة ضمن الولايات العثمانية، بقيت موزعة توزيعاً ضعيفاً بين المدن الرئيسية الثلاث، وهي الموصل وبغداد والبصرة، مع وجود فرق واضح بين الريف والحضر، وحيث كانت كل مدينة من تلك المدن الثلاث تقع ضمن محيط جيواقتصادي وسياسي يختلف اختلافاً كلياً عما هو سائد في المدينتين الأخريين، إذ ترتبط الموصل بالأناضول، وتلعب دور الجسر مع إيران، وتطل بغداد غرباً على المنطقة العربية، فيما تتمتع البصرة بهوية خليجية واضحة. من الواضح إذاً أن حدود العراق لم تُرسم انطلاقاً من تاريخ عراقي غير قابل للاختزال، وإنما انطلاقاً من مصالح القوى الاستعمارية والإمبريالية (Tripp 2003 كما تم اقتباسه في Gregory 2004: 145). ومجمل القول أن الدولة العراقية لم تنشأ من التفاعل الطبيعي للجماعات المختلفة في منطقتها، وإنما فُرضت فرضاً من قبل أطراف خارجية.

من هنا كثيراً ما يشار إلى العراق على أنه "دولة مصطنعة"، صنعتها القوى الإمبريالية على عجالة، وهي إشارة، عادة ما يتم الانطلاق منها لتفسير التطور الذي شهده العراق خلال القرن العشرين، والذي تتمثل نتيجته المنطقية في أن العراق مُقدَّر له، منذ نشأته، أن يعاني على يد سلسلة متعاقبة من الحكومات غير الديمقراطية. وبموجب هذا الرأي، فإن إقليم العراق قد تم تكوينه بعد الحرب العالمية الأولى ليفي بالحاجات الجيوسياسية والاقتصادية للقوى الغربية المنتصرة، وخصوصاً منها بريطانيا. وبما أن دولة العراق الحديثة كانت تتألف من مجموعة من الشعوب المنفصلة، وتقطن مناطق جغرافية مختلفة، فقد كانت – أي الدولة – مضطرة إلى الخضوع لأشكال مختلفة من الحكم السلطوي،

باعتباره الآلية الوحيدة التي يمكن من خلالها الإبقاء على وحدة الدولة العصية. ومن الناحية الظاهرية وبالنظر إلى الأحداث الأخيرة، فإن نظرية "الاصطناعية"، القائلة بأن العراق محكوم عليه مسبقاً بالفشل عندما لا تقوده أنظمة سلطوية، تبدو مقنعة.

لكن تلك النظرية افتراضية أيضاً، حيث إن كل الدول تقريباً تُعتبر اصطناعية، من حيث كونها منتجاً بشرياً. كما أن تلك النظرية تفترض مسبقاً أن الخصائص الاجتماعية والسياسية في عراق القرن العشرين ظلت ثابتة وجامدة، ولم تشهد نشاطاً أو تطوراً. لم الافتراض إذاً بأنه لمجرد أن العراق، في العشرينيات من القرن العشرين، كان "مصطنعاً"، فإن وجوده لمدة نحو قرن من الزمن كدولة واحدة لم ينجح في إكسابه نوعاً من التماسك الاجتماعي؟ تعترف هالة فتاح [مؤرخة وناشطة اجتماعية عراقية، المترجم]، في معرض تعليقها على ذلك، بأن الدولة العراقية تأسست في البداية في ظل الحكم الاستعماري، وأن البريطانيين هم من صمموا شكلها، لكنها ترى أن تلك الدولة تمكنت من البقاء ومد جذورها المحلية في تربة العراق الخصبة (Fattah 2003: 49). وبعبارة أخرى، فإن دولة العراق الحديثة استمرت لمدة قرن تقريباً، وأصبح لها طبيعتها الخاصة بغض النظر عن بداياتها. وتشكل تلك الفكرة الأساس الذي تنطلق منه الانتقادات الموجهة إلى التحليلات التي تركز على الخلافات في مجتمع ما بعد صدام. ويرى أصحاب تلك الانتقادات – ويُعتبر كامل مهدي من الأمثلة الجيدة عليهم – أن التوترات العرقية "المتصوَّرة" إنما ترتكز بشكل كامل على رؤية المحتل، وهي رؤية ترتكز بدورها على فكرة خاطئة مفادها أن المجتمع العراقي مقسم وعلى شفا الحرب الأهلية (Mahdi 2005). وبينما يُعتبر فهم هالة فتاح لتطور "الجذور المحلية" للدولة العراقية مقنعاً تماماً؛ فإن الاعتقاد بأن التوتر العرقي في عراق ما بعد عام 2003 "متصوَّر" وليس "حقيقياً"، هو أمر مخالف للحقائق. وبالفعل، يصعب التوفيق بين مثل تلك الادعاءات والموجة المتواصلة من العنفيْن الطائفي والعرقي التي اتسمت بها فترة ما بعد صدام.

إن مسألة ما إذا كان المجتمع العراقي مقسماً بالفعل بين جماعات عرقية وطائفية تحرص على الانتقام من بعضها البعض بسبب مظالم يعود تاريخها لقرون خلت، أو ما إذا

كان توجه المحتل ساعد على حفز العنف بين الجماعات المختلفة في عراق ما بعد عام 2003، سيتم تناولها بشكل مفصل في الفصل القادم من الكتاب حول الحراك السياسي في العراق. والغرض من الفصل الحالي تحليل وتقييم القوى التي أدت إلى تشكيل الدولة العراقية في أوائل القرن العشرين، وكذلك التعرف على الكيفية التي يمكن أن تكون القرارات التي اتُّخذت منذ حوالي مئة عام قد أثرت بها على أحداث اليوم.

انحدار الإمبراطورية العثمانية وسقوطها

لم يكن غافلاً عن العواصم الغربية أن الإمبراطورية العثمانية التي كانت في يوم ما قوية، كانت تجاهد لفترة من الزمن من أجل مواجهة القوى المجاورة لها في أوربا. وكذلك حال السلطان الذي كان يعتبر أن القوى الأوربية لديها أطماع في أراضي إمبراطوريته. وبالفعل، كانت لدى السلطان أسباب قوية للقلق؛ فقد أدى قرب الإمبراطورية إلى أوربا وإلى المستعمرات الأوربية (وخصوصاً الهند البريطانية) إلى زيادة الاهتمامات والهواجس الجيوسياسية لدى العواصم الأوربية، على اعتبار أن تغير الخريطة السياسية للإمبراطورية العثمانية يمكن أن تكون له نتائج خطيرة على موازين القوى في أوربا نفسها. ومن الأمور التي استحوذت على اهتمام البريطانيين بصفة خاصة، الطموحات العلنية لروسيا. وكانت المنافسة قد احتدمت بين بريطانيا وروسيا حول مسألة النفوذ في وسط آسيا في القرن التاسع عشر. وسرعان ما تحول الشك الذي ولدته تلك المنافسة باتجاه الشرق الأوسط، عندما أصبح واضحاً أن روسيا تسعى إلى نيل امتياز لإقامة خط للسكك الحديدية بين البحر المتوسط والخليج العربي، وآخر عبر بلاد فارس إلى الخليج (Patton 1963: 9). وبحلول القرن العشرين، أصبحت السياسة البريطانية المعلنة تتمحور حول السيطرة على الخليج، لمنع روسيا من الوصول إلى أحد موانئ المياه الدافئة على سواحله. لذلك، فقد كان الانهيار المحتمل للإمبراطورية أمراً لا يسع بريطانيا تجاهله.

كان التنظيم السياسي للإمبراطورية العثمانية ذا طبيعة معقدة ومجزأة، وخصوصاً في العراق، الذي كان واقعاً في المناطق الفاصلة بين إمبراطوريتين متنافستين (هما الدولتان

العثمانية والصفوية)، واتسم وضعه السياسي بالتحول والتقلب، وانحصرت السلطة فيه عادة في المراكز المحلية النائية (Tripp 2000: 8). واعتباراً من القرن السادس عشر، وبينما استمر الاعتراف بسيادة السلطان العثماني، كانت النخبة السياسية والعسكرية في أقاليم البصرة وبغداد والموصل (وخصوصاً باشاوات المماليك) تتمتع باستقلال شبه كامل عن السلطة المركزية. وبحلول نهاية القرن السابع عشر، كانت السلطة في جميع أنحاء الإمبراطورية، في أيدي القوى المحلية وليس المركزية، وهو ما يعود في جزء منه إلى الواقع السياسي ضمن الإمبراطورية، وفي جزء آخر إلى تفاعل الإمبراطورية مع القوى الأوربية. فقد خاضت الحكومة العثمانية منافسات في أوربا أدت إلى إضعافها، ولم تعد قادرة على الاحتفاظ بقوات عسكرية موالية لها في أقاليم الإمبراطورية المترامية كافة، مما أدى إلى قيام القادة المحليين، بما لديهم من مصالح وميليشيات محلية، بملء هذا الفراغ (Nieuwenhuis 1982: 34; Salman 1992: 43). وخلصت القوى الأوربية – في ظل ما اعتبرته انتقالاً فوضوياً للسلطة ضمن الإمبراطورية العثمانية – إلى أن هذه الإمبراطورية أصبحت ضعيفة ومنقسمة داخلياً وعلى وشك الانهيار. وبدأ تخيل الوضع في حال غياب الإمبراطورية العثمانية ككيان سياسي يأخذ حيزاً متزايداً في العواصم الأوربية كأحد مواضيع التسلية العامة.[1]

عكفت الدولة العثمانية، منذ القرن السابع عشر فصاعداً، على الكفاح من أجل الحفاظ على سيادتها على شعوب الإمبراطورية وأقاليمها، على امتدادها، بينما كانت تسعى إلى مجاراة التقدم الذي كانت الدول الأوربية تحرزه، وإلى التصدي لتحرشاتها وطموحاتها الإقليمية في أطراف الإمبراطورية. وقد كان للمخاوف التي انتابت العثمانيين مبرراتها؛ فبحلول منتصف القرن التاسع عشر بدأ البريطانيون المتواجدون في الخليج يتطلعون – على نحو ينذر بالخطر – إلى الشمال، حيث تقع مدينتا البصرة وبغداد. وبدأت دوريات من السفن الحربية التابعة للبحرية الملكية تجوب مياه الخليج، ووقّعت مشيخات محلية عدة اتفاقيات حماية مع حكومة الهند البريطانية (Çetinsaya 2003: 194). ومن بين المشكلات الأكثر حساسية التي واجهها العثمانيون المستضعفون أصلاً، المنافسة حول أراضي البلقان،

حيث أدى "العصيان الصربي الأول" (1804–1813)، والثورة اليونانية (1821–1830) إلى دخول الإمبراطورية في مواجهة عدد من القوى الأوربية التي كانت تمر بعملية تصنيع متسارعة، فيما واصلت روسيا عزمها على تأمين طرق الوصول إلى البحر المتوسط من خلال الاستيلاء على مضيق البوسفور (Meriage 1978; Hurewitz 1962).

كانت المنافسة غير متكافئة بشكل واضح. وبحلول القرن التاسع عشر، بدت الإمبراطورية العثمانية في ضعف متزايد مقارنة بالدول الأوربية القوية، بما تتمتع به من إدارات مركزية، وجيوش كبيرة، ومستعمرات شاسعة فيما وراء البحار. وفي محاولة للخروج من ذلك الضعف المتصوَّر، نفذت حكومة السلطان محمود الثاني (1808–1839) سلسلة من الإصلاحات في الهيكل الإداري للإمبراطورية، وإجراءات لإعادة تنظيم جيوشها (Tripp 2000: 13-14).[2] وقد استهدفت تلك الإصلاحات – التي عُرفت باسم النظام الجديد، وجاءت امتداداً للإصلاحات التي تم تنفيذها في القرن الثامن عشر – تركيز الصلاحيات في يد السلطان، وكبح نشاطات الحكام المحليين، ومنهم حكام الأقاليم العراقية (Karpat 1972: 245). وبحلول عام 1834، أعيد ترسيخ السلطة العثمانية في مراكز الدولة الخارجية، وأنهي حكم المماليك في بغداد والبصرة، وسُحبت صلاحيات الأسرة الجليلية في الموصل وأنهي حكمها. من بعد ذلك، نفذت الحكومة العثمانية سلسلة موسعة من الإصلاحات (عُرفت باسم التنظيمات)، في محاولة لترشيد ملكية الأراضي والإدارة والتجنيد والقانون والتعليم العام؛ كرد فعل آخر إزاء الضعف المتصوَّر الذي تعانيه الإمبراطورية عند مواجهة القوى الأوربية. لكن بدلاً من توحيد الإمبراطورية، أدى الأسلوب غير المنظم الذي نُفذت به الإصلاحات إلى زيادة التفكك الذي كانت تعانيه الهياكل السياسية والاجتماعية للدولة (Tripp 2000: 14-17).

وعلى الرغم من خطورة تلك المشكلات الداخلية، فإن التهديدات الخارجية التي كانت الحكومة العثمانية تواجهها لم تكن أقل خطراً؛ ففيما يخص الأراضي الواقعة شمالي الخليج، كان الانتشار المستمر للنفوذ البريطاني مصدر قلق شديد في القسطنطينية. واستمرت شكوك السلطان عبدالحميد إزاء المخططات البريطانية في العراق. وعقب

هزيمة العثمانيين في الحرب التي خاضوها ضد روسيا في عام 1877، اعتُبر تخاذل بريطانيا عن دعم العثمانيين برهاناً على الأطماع البريطانية في الأراضي التابعة للدولة العثمانية، وخصوصاً في الأقاليم العراقية الثلاثة. وعلى أثر مواجهات خطيرة عدة مع البريطانيين حول الكويت (1896–1902)، ونزاعات في البحر الأحمر، ترسخت القناعة لدى الحكومة العثمانية بأن بريطانيا تسعى إلى ضم العراق، وإلى تحويله إلى «مصدر دائم من مصادر الثروة للإمبراطورية البريطانية، أسوة بمصر» (Çetinsaya 2003: 195-200).

وقد صاحب وجود القوات البريطانية في الخليج، وتعيين ممثلين بريطانيين في بغداد، زيادة في النفوذ الفرنسي في منطقة شرق المتوسط. وقد كان هذان التطوران بمثابة إشارة إلى ظهور تهديد جيوسياسي مهم لاستمرار الإمبراطورية. لكن في الواقع، كانت هاتان القوتان الأوربيتان تعتبران أن استمرار الإمبراطورية العثمانية، أمر أساسي من أجل احتواء الخطر التوسعي الذي كانت تمثله روسيا. ففي نظر فرنسا وبريطانيا على السواء، بدت روسيا هي الجهة الوحيدة التي يمكن أن تستفيد من انهيار الإمبراطورية العثمانية. لكن العلاقات الوثيقة التي نشأت بين القسطنطينية وبرلين في أواخر القرن التاسع عشر، إلى جانب توتر علاقات العثمانيين مع روسيا، وشكوكهم الراسخة في نوايا بريطانيا، عوامل جعلت جميعها من المستحيل عليهم أن يلزموا الحياد في الحرب التي أُعلنت في عام 1914، بين ألمانيا وروسيا. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر، دخل العثمانيون الحرب في صف دول المركز، بما تلاشت معه أي أفكار لدى دول الوفاق بشأن المحافظة على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية.[3] وأدرك البريطانيون بصفة خاصة في هذه المرحلة، الحاجة إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط في حالة هزيمة دول المركز، على الأقل من أجل الوصول إلى شكل من أشكال التعايش مع روسيا.

تخطيط التقسيم

أدت السرعة التي خاضت بها أوربا الحرب في عام 1914 إلى تغيير الكيفية التي كان البريطانيون (بل والقوى الأوربية الأخرى) ينظرون بها إلى الإمبراطورية العثمانية. فقد

تحولوا من مجرد الحديث عن السيناريوهات، ومحاولة إيجاد السبل التي تساعد الإمبراطورية على البقاء كوسيلة لمنع التوسع الروسي، إلى العمل فعلياً على هزيمتها. ومع انطلاق الحرب، تحركت بريطانيا بسرعة لتأمين مركزها في الخليج، حيث احتلت شبه جزيرة الفاو والبصرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1914. وكما حدث بعد ذلك بحوالي مئة عام أخرى عندما دخلت القوات الأمريكية إلى العراق، أثبت البريطانيون قدرتهم على احتلال المنطقة عسكرياً، لكنهم لم يتلقوا توجيهات تذكر من قادتهم السياسيين في لندن بشأن الأهداف السياسية للغزو. وعلى عكس الأمريكيين الذين احتلوا العراق خلال أسابيع معدودة في عام 2003، فقد استغرق الأمر من البريطانيين وقتاً أطول بكثير، ربما لأن حملة بلاد ما بين النهرين لم تكن - من الناحية العسكرية - سوى عملية جانبية مقارنة بالعمليات التي كانت القوات البريطانية تنفذها في أوربا ضد ألمانيا، وفي جاليبولي ضد القوات العثمانية. وعلى الرغم من سقوط البصرة في عام 1914، فإن بغداد لم تسقط في أيدي البريطانيين إلا في عام 1917، أما كركوك فسقطت في صيف عام 1918. ومع استسلام الحكومة العثمانية، تم التوقيع على هدنة مودروس في عام 1918، والتي قضت باستسلام القوات العثمانية كافة لبريطانيا. وبذلك، احتل البريطانيون الموصل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، ليصبح خط الهدنة هو حدود ولاية الموصل (Tripp 2000: 32; Busch 1976: 11).

وبينما مضى الجيش البريطاني في إخراج العثمانيين من بلاد ما بين النهرين، كانت مباراة من الشطرنج الدبلوماسي تدور بين عواصم الوفاق الثلاث، حيث تبارت لندن وباريس وسان بطرسبرج فيما بينها من أجل تعزيز مراكزها الاستراتيجية، بما يضمن لها أكبر حصة من الغنائم التي سيخلفها انهيار الدولة العثمانية. وقد اضطرت السرعة التي خاضت بها أوربا الحرب قوى الوفاق إلى الدخول في مفاوضات سريعة، وكانت اتفاقية القسطنطينية لعام 1915 هي الأولى ضمن اتفاقيات سرية عدة تم إبرامها أثناء الحرب، من أجل تقسيم الإمبراطورية العثمانية. وأعربت روسيا التي دعت إلى الاجتماعات المفضية إلى الاتفاقية عن رغبتها في ضم القسطنطينية ومضيق البوسفور في حال انتصار قوات الوفاق.

وقد وافقت بريطانيا وفرنسا على هذا الطلب، وطالبت بريطانيا، في المقابل، بضم فارس وشبه الجزيرة العربية ومناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية (Hurewitz 1979: 17).

وقد اكتست المفاوضات التي أدت إلى اتفاقية القسطنطينية أهمية كبرى بالنسبة إلى بريطانيا التي أعربت عن مرارتها الواضحة من أن السيناريو الخاص بها لفترة ما بعد الإمبراطورية العثمانية لم يكن مدروساً بالدرجة الكافية مقارنة بمثيليه الفرنسي والروسي. وجاء تقرير دي بونزن de Bunsen [السير موريس دي بونزن، السفير البريطاني لدى فيينا، المترجم] لعام 1915 كمحاولة لتصحيح ذلك الخلل، ولوضع خطوط إرشادية لأي مفاوضات مستقبلية مع قوى الوفاق (Hurewitz 1979: 27). وحدد التقرير ثلاثة جوانب ذات أهمية خاصة، يرتبط جميعها – وإن كان بدرجات متفاوتة – بسيطرة بريطانيا على الهند (Cohen 1976: 2-3). فقد ركز الجانب الأول على الحاجة إلى الحفاظ على تفوق بريطانيا في الخليج. وفي هذا السياق، اكتست السيطرة على البصرة أهمية خاصة، كما اعتُبر كذلك من الضروري الحيلولة دون وقوع بغداد والموصل في أيدي قوى غير تركية. أما الجانب الثاني فركز على أن لبريطانيا مصالح تجارية كبيرة عبر منطقة ما بين النهرين. وقد تحول التواجد البريطاني في شبه الجزيرة العربية وفي الخليج إلى احتكار فعلي بحلول عام 1830، حيث كان جزء كبير من تجارة بلاد ما بين النهرين يتم مع الهند البريطانية (Çetinsaya 2003: 194). واعتبرت لجنة دي بونزن أن المحافظة على تجارة المنطقة لصالح التجار البريطانيين، والاحتفاظ بامتيازات حقوق استخراج النفط، واستخدام المنطقة كمخزن حبوب للهند، جميعها مصالح بريطانية (Cohen 1976: 2). أما الجانب الثالث فيركز على التنظيم السياسي لبلاد ما بين النهرين، وعلى ضرورة عدم تمكين سكان المنطقة العرب من حكم أنفسهم، بحيث يظلون خاضعين بشكل أو آخر للإشراف البريطاني غير المباشر.

وقد حدد تقرير دي بونزن الرؤية البريطانية للشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب، وسعت الاتفاقيات التي أبرمت لاحقاً لتحويل تلك الرؤية إلى واقع ملموس. وقد تمسك التقرير نفسه بالرأي القائل بأن استمرار الإمبراطورية العثمانية ربما يكون في

مصلحة بريطانيا. لكن مع دخول الإمبراطورية في تحالف وثيق مع ألمانيا، ظهرت الحاجة إلى إيجاد استراتيجيات جديدة لتعزيز مصالح بريطانيا في حال خروج قوى الوفاق من الحرب منتصرة. وبتوجيه من وزارة الخارجية أُطلقت مبادرة لاستقطاب الثوار العرب الموالين للحسين شريف مكة، وتشجيعهم على الدخول في تحالف مع بريطانيا ضد الإمبراطورية العثمانية. وقد تُوجت المبادرة، المعروفة باسم مراسلات حسين ـ مكماهون، بإقامة «تحالف عسكري مقبول لدى الطرفين، ولكن بتفاهم سياسي غامض» (Hurewitz 1979: 47). ومع ذلك فقد كانت المبادرة كافية لبدء الثورة العربية ضد العثمانيين.

ولازمت مراسلات حسين ـ مكماهون، بل وناقضتها، دبلوماسية سرية ثلاثية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1915. ففي 3 كانون الثاني/ يناير 1916 وقّع السير مارك سايكس Mark Sykes وفرانسوا جورج بيكو François Georges-Picot وسيرجي سازانوف Sergei Sazanov اتفاقاً يقضي بالتقسيم الكامل للإمبراطورية العثمانية. وبموجب اتفاق سايكس ـ بيكو، كما أصبح يطلق عليه، وُضعت سوريا وولاية الموصل تحت السيطرة الفرنسية. فكما هي الحال بالنسبة لبريطانيا، كانت فرنسا أيضاً بحاجة إلى المخزون النفطي المرتقب في الموصل، وأصبح لديها الآن اتفاق تم التوصل إليه دبلوماسياً للسيطرة على المنطقة (Fitzgerald 1994: 697). ويشير قبول بريطانيا بسيطرة فرنسا على الموصل إلى أن السياسة البريطانية كانت مدفوعة بالمصالح "التقليدية" المتمثلة في الحفاظ على أمن الخليج العربي، وخصوصاً ضد أي توسع روسي منتظر، أكثر مما كانت مدفوعة بالعوامل الاقتصادية. لكن مع انسحاب روسيا من الحرب (ومن اتفاق سايكس ـ بيكو)، بسبب الاضطرابات الداخلية التي أدت إليها الثورة البلشفية، تلاشت الحاجة إلى إيجاد منطقة عازلة بين بلاد ما بين النهرين والأناضول في ظل احتلال روسي مرتقب، وسرعان ما أدرك صانعو السياسة البريطانيون الخطأ الذي تم ارتكابه من خلال منح فرنسا حقول النفط في ولاية الموصل (Kent 1976: 13-14). وفي ظل الواقع الجديد المتمثل في احتلال الموصل من قبل البريطانيين في عام 1918، أعيد رسم الحدود المعمول بها بموجب اتفاق سايكس ـ بيكو؛ إذ تخلت فرنسا عن الموصل لصالح بريطانيا لضمان

استمرار علاقة سلمية مع بريطانيا في فترة ما بعد الحرب بما تعج بـه مـن صـعوبات، وفي الوقت ذاته لإحكام سيطرتها على سوريا ولبنان، وهما منطقتان تعتبرهما فرنسا ذاتي أهميـة استراتيجية أكبر (للاطلاع على وصف مفـصل لأحـداث تلـك الفـترة، انظـر Fromkin 1991: 449-54).

الاحتلال والانتفاضة

إذا انتقلنا لبرهة إلى قرن تالٍ - وبالتحديد إلى عام 2003 - نلاحظ أنه عندما دخلـت قوات التحالف العراق سرعان ما وجدت نفسها واقعة في شبكة معقـدة مـن الاعتبـارات السياسية العراقية الداخلية؛ حيث تناور القـوى الإقليميـة لجنـي المكاسـب الجيوسياسـية ولتلبية احتياجات سياساتها كما تقررت في واشنطن وبدرجة أقل في لندن. وخـلال أشـهر معدودة أصبح الضرر الذي يخلفه وجود قـوات التحـالف أكثـر مـن النفـع الـذي يـدره، وسرعان ما وجدت أكثر القوات المسلحة تطوراً في العالم نفسها مـضطرة إلى بـذل جهـود مضاعفة للسيطرة على العراق، لدرجة أن صـانعي الـسياسات في دول التحـالف تحولـوا، بشكل متزايد، إلى مجرد أطراف تبدي ردود أفعال على الأحداث بدلاً مـن تنفيـذ خططهـا وسياساتها الخاصة. ولم يكن ذلك، من وجوه عدة، بالأمر الجديد؛ إذ إنه كان ينطـوي عـلى العديد مـن الجوانـب المـشتركة مـع التجربـة البريطانيـة في العـراق في عـشرينيات القـرن العـشرين. فبعـد أن كانـت بريطانيـا، في أفـضل الأحـوال، محـتلاً متمنِّعـاً بعـد سـقوط الإمبراطورية العثمانية، وجدت نفسها مـضطرة إلى إدارة الولايـات الـثلاث الـسابقة، أي بغداد والبصرة والموصل، بينما كانت تواجه مقاومة من قبل شرائح عريـضة مـن المجتمـع العراقي، وخصوصاً الجماعتين الشيعية والكردية.

ويوجد وجه آخر من أوجه التشابه بين محاولة بناء الدولة العراقيـة في القـرن الحـادي والعشرين، والحدث الأصلي في عشرينيات القرن العشرين. فكما يمكن اعتبار التحركـات الأمريكية انعكاسـاً للـصراع القـائم في واشـنطن بـين الأجنحـة المختلفـة ضـمن الإدارة الأمريكية، وخصوصاً بين البنتاجون ووزارة الخارجيـة (انظـر الفـصل الـسابع)، يمكـن

اعتبار أن السياسة البريطانية شهدت التطور نفسه. ففي وايت هول [منطقة الوزارات في لندن، المترجم]، كان هناك العديد من الإدارات الحكومية المعنية ببناء السياسة الخارجية وإدارة الإمبراطورية البريطانية فيما وراء البحار. وتتمثل الإدارتان الأهم من بين تلك الإدارات في وزارة الخارجية، أولاً، (الواقعة تحت تأثير الشهرة التي حظيت بها "الثورة العربية" بقيادة تي. إي. لورانس T. E. Lawrence)، التي كانت تنادي بمنح العرب شكلاً من أشكال الحكم الذاتي، وتدعم مطالب عائلة الحسين، شريف مكة، ووزارة الهند، ثانياً (في ضوء الدور البارز لأرنولد ويلسون Arnold Wilson، المندوب المدني بالإنابة في بغداد ما بين عامي 1918 و1920) المنادية بتعزيز سيطرة الإمبراطورية، وبرعاية منافس الشريف حسين، وهو عبدالعزيز بن سعود، ومساعدته في السيطرة على شبه الجزيرة العربية (Rothwell 1970: 276-7; Paris 1998: 773).

وقد كان للفروق ما بين التوجهين تأثير كبير على العراق في الفترة التي تلت سنوات الحرب مباشرة. فقد كانت الأفكار التي تعتمدها وزارة الهند، وهي الجهة المكلفة بإدارة العراق بعد الحرب، تنطلق من سياق يخص الهند أساساً وليس العالم العربي، وكانت ترى دمج بلاد ما بين النهرين ضمن الشريحة "الهندية" من الإمبراطورية. وبما أن العديد من المسلمين الهنود كانوا يعتبرون ثورة الشريف حسين ضد الخليفة العثماني ارتداداً لا يُغتفر، فقد اتبع الحكام البريطانيون في الهند سياسة تهدف إلى استرضاء الهنود المسلمين، وتعتبر أن إرضاء مشاعر العرب يأتي في المرتبة الثانية (Paris 1998: 776-7). وكانت النتيجة أن اتبع الموظفون في وزارة الهند المعيَّنون في العراق سياسة تقوم على السيطرة المباشرة على الأراضي التي تم احتلالها حديثاً من خلال هياكل إدارية تم تطويرها في الهند أساساً. وتمت إزالة الهياكل الإدارية العثمانية، وأدى الاعتقاد السائد بعدم قدرة العرب المحليين على حكم أنفسهم إلى أن يُعيَّن عدد قليل منهم فقط في مواقع المسؤولية. وبدلاً من ذلك، قُسِّمت بلاد ما بين النهرين إلى مقاطعات سياسية يديرها موظفون سياسيون بريطانيون. وجُنِّدت العناصر الهندية في الجيش، وبُدئ باستخدام الروبية الهندية بوصفها العملة الجديدة (Marr 2004: 22). كما شرع البريطانيون في إعادة تنظيم المجتمع العراقي على أساس عشائري.

فبعد الإصلاحات التي أجراها العثمانيون في القرن التاسع عشر، والمعروفة باسم التنظيمات، تراجعت أهمية العشائر تراجعاً ملحوظاً. لكن التجربة البريطانية في الهند تضمنت التعامل مع القبائل بوصفها وسيلة لفرض النظام بتكلفة منخفضة نسبياً، وهو بالضبط ما اتبعوه في العراق في المنطقتين العربية والكردية. وتم تحديد الموالين من بين الشيوخ العرب و"الأغوات" الأكراد وتقويتهم من قبل الموظفين السياسيين البريطانيين، ليتولوا مسؤولية تنفيذ القانون وإحلال النظام في مناطق محددة. لكن ذلك لم يكن سوى حل مؤقت، بينما كان البريطانيون في أمس الحاجة إلى أن تؤدي تلك الاستراتيجيات إلى إحلال الاستقرار في بيئة تنذر بخطر وشيك. وكما يلاحظ كمال سلمان بكلمات لاذعة: «تم إصلاح وتحسين هذا النظام [العشائري] كما يتم تصليح محرك السيارة القديمة إلى أن يتمكن المالك من شراء سيارة جديدة» (1992: 222). لكن البريطانيين كانوا يعملون في بيئة لم يعتادوها؛ فبدلاً من أن يؤدي عبثهم بالنظام السياسي إلى تعزيزه، كان لذلك تأثير عكسي؛ إذ تعاظمت قوة بعض الشيوخ والأغوات بينما بقي وضع بعضهم الآخر على ما هو عليه. وخلقت المنافسة الناشئة بين العشائر المختلفة شقاقاً وعداوة فيما بينها، مما زاد صعوبة إدارة المنطقة.

وصاحب هذا التلاعب في الوضع الاجتماعي والسياسي القائم نقل خاطئ للصورة إلى لندن بشأن ميول السكان المحليين، وما يفضلونه فيما يخص مستقبلهم. واتخذ الحاكم المدني البريطاني أرنولد ويلسون، الذي كان يَتْبع وزارة الهند، إجراءات عدة ترمي إلى إدامة السيطرة البريطانية على العراق وتوسيع نطاقها، بما في ذلك إجراء مسح (أُطلق عليه بالخطأ اسم استفتاء)، بهدف تقييم آراء الوجهاء فيما يخص مستقبل العراق (Tripp 2000: 37; Yaphe 2004: 26). وعرض ويلسون نتائج تتسم بدرجة كبيرة من الانتقائية - وحتى التضليل - تشير إلى أن هناك قبولاً عاماً بالحكم البريطاني.[4] ولم تحظ تلك النتائج بقبول سكرتيرة/ مستشارة ويلسون لشؤون الشرق جيرترود بيل Gertrude Bell،[5] التي كانت تحظى بتقدير واسع، وأصبحت من أشد المدافعين عن حكم العراقيين لأنفسهم، ولكن تحت الإشراف البريطاني. وكانت بيل - التي لعبت دوراً كبيراً في تطور العراق السياسي

خلال السنوات الأولى لقيام الدولة – ترى أن القومية العربية تنتشر بوتيرة يصعب إيقافها، وأن على البريطانيين العمل مع القوميين السنة، وليس مع رجال الدين الشيعة الأكثر رجعية (Yaphe 2004: 27). وبذلك، فقد ساعدت في خلق نمط من الحكومات التي يسيطر عليها السنة، وقد أصبح ذلك يمثل الخاصية التي اتسم العراق بها على مدار الجزء المتبقي من القرن.

عصيان الشيخ محمود

لم يكن مفاجأة أن تؤدي تلك التوجهات في الحكم إلى تشويه صورة بريطانيا في أعين رعاياها الجدد؛ فقد كان البريطانيون يُنظر إليهم على أنهم قوة احتلال تتبنى مقاربة متعجرفة في الحكم، ويطغى الترفع على تعاملاتها مع الجماعات المحلية، وتستجلب الموظفين الحكوميين والجنود الهنود لمساعدتها على احتلال المنطقة، بينما تزيل الهياكل الإدارية المحلية الحساسة التي تكونت على مدار قرون بأكملها. وما لبثت تلك القوة أن وجدت نفسها في مواجهة مع السكان المحليين الذين انقلبوا ضدها. وفي الواقع، بدأت مقاومة الوجود البريطاني منذ دخول القوات البريطانية إلى العراق أول مرة في عام 1914. وقد لاقت تلك القوات ترحيباً في البداية من قبل الأكراد في الشمال. وبعد احتلال الموصل في عام 1918، توافرت لدى أرنولد ويلسون القوة لحكم كردستان الواقعة تحت السيطرة البريطانية. وقد كانت كردستان في البداية منطقة مجهولة نوعاً ما بالنسبة إلى البريطانيين، ولم يكن مركزهم السياسي والعسكري آمناً بالمرة في تلك البقعة الحدودية. لذلك، كان لزاماً على البريطانيين اتباع سياسات تهدف إلى كسب ود السكان المحليين ودعمهم، وإلى استغلال الشعور المناهض لتركيا في المنطقة. لكن لم يكن بوسع البريطانيين الاستثمار بدرجة كبيرة في هذه الاستراتيجية، بسبب الصعوبات العسكرية والمالية التي خلفتها الحرب. وبدلاً من شن حملة شاملة لاحتلال كردستان، لجأ البريطانيون إلى تقوية القادة الأكراد المحليين، وإلى توجيههم سياسياً وإدارياً (Eskander 2000: 14). ولعل أبرز هؤلاء القادة هو الشيخ محمود بارزِنجي، فقد كان له تاريخ في محاربة القوات التركية،

وسعى مراراً للتفاوض مع البريطانيين (وكذلك الروس) باسم الأكراد خلال الحرب، مما جعله المرشح الأبرز لتلقي الدعم من البريطانيين. وقد عقد الشيخ محمود آمالاً كبيرة على البريطانيين؛ اعتقاداً منه بأنهم سيساندون الحكم الذاتي لكردستان، واستضاف في الإقليم العديد من الضباط السياسيين الذين أوصوا رؤساءهم بعدم تجاهل الشعور القومي لدى الأكراد.

لكن خطة الحكم الذاتي في كردستان تناقضت مع مكائد وزارة الهند والمفوض ويلسون. فكما كانت الحال بالنسبة إلى العرب، لم يكن الحكام البريطانيون الميدانيون في بغداد والبصرة (وربما حتى في ولاية الموصل) مقتنعين بقدرة الأكراد على حكم أنفسهم، وشرع ويلسون في تنفيذ استراتيجية ترمي إلى إقناع لندن بالتخلي عن فكرة قيام كيان كردي يتمتع بالحكم الذاتي. وتم عزل الرائد نويل Noel، وهو الضابط السياسي الذي كان يدعم قيام الحكم الذاتي في كردستان، واستبدال الرائد إي. بي. صوان E. B. Soane به، وقد سارع صوان باستقدام موظفين هنود وعرب، ليحلوا محل الموظفين من أصل كردي، فيما اتُّخذت خطوات لإضعاف السلطة الكردية في كل من كركوك والسليمانية وأربيل. وقاد الشيخ محمود – في محاولة للاحتفاظ بسلطته في كردستان، ولضمان أن تتم مناقشة الوضع في كردستان خلال مؤتمر السلام القادم – ثورة ضد البريطانيين في 22 أيار/ مايو 1919 في السليمانية. وتم إخماد الثورة بسرعة، وأُدمجت كردستان ضمن باقي مناطق بلاد ما بين النهرين الخاضعة للإدارة البريطانية، لكن نار القومية الكردية كانت قد اشتعلت، وظلت مشكلة قائمة تواجه الحكومات العراقية المتعاقبة على مدار العقود التالية.

ثورة عام 1920

في هذه الأثناء، عارض العديد من القبائل العربية في بلاد ما بين النهرين، وخصوصاً تلك الواقعة عند أواسط نهر الفرات، وجود إدارة غير مسلمة في المنطقة، ونجح المحرضون الأتراك في تشجيع تلك القبائل على التحرر من البريطانيين من خلال الوعد بمنحهم الحكم الذاتي عند استعادة حكم السلطان (Salman 1992: 242-4). ولم تكن

إرادة المقاومة تلك حكراً على العشائر؛ ففي عام 1918 تأسست في بغداد منظمة قومية عربية سرية بدعم من ضباط عرب في الجيش العثماني السابق. وقد عُرفت المنظمة باسم "العهد العراقي"، وكان هدفها تحقيق الاستقلال الكامل للعراق (المؤلِّف، من وجهة نظرهم، من محافظات البصرة وبغداد والموصل) ضمن إطار للوحدة العربية بقيادة الشريف حسين (Tripp 2000: 36).

لذلك، فقد كان هناك شعور قوي مناهض للبريطانيين لدى العديد من فئات المجتمع العراقي. أما الشرارة التي أججت تلك المشاعر وحولتها إلى تمرد شامل، فقد كانت الإعلان – في نيسان/ إبريل 1920 خلال مؤتمر سان ريمو – بأن عصبة الأمم انتدبت بريطانيا وفرنسا على أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة، بحيث تتولى بريطانيا مسؤولية إدارة العراق. وكان نظام الانتداب في حقيقته تقنيناً لما يُعرف بـ"عبء الرجل الأبيض" (انظر: Davidson 1933، للاطلاع على نظرة معاصرة على نظام الانتداب)، حيث تنص المادة 22 من قرار عصبة الأمم على أن نظام الانتداب يخص:

> المستعمرات والمناطق التي لم تعد – نتيجة للحرب الأخيرة – تحت سيادة الدول التي كانت تحكمها في السابق، والتي تقطنها شعوب لاتزال غير قادرة على الوقوف على أقدامها في ظل الظروف العسيرة التي يتسم بها العالم الحديث.

بدا نظام الانتداب للعديد من شعوب تلك المستعمرات والمناطق – ومنها العراق – ذريعة يمكن للقوى الإمبريالية (غير المسلمة) – المتمثلة في بريطانيا وفرنسا – من خلالها أن تُحْكم هيمنتها على الأراضي التي احتلتها حديثاً، وأن تدمجها بالكامل ضمن أراضيها. ومما رسخ ذلك الاعتقاد، أن الجهة التي منحت الانتداب، أي عصبة الأمم، كانت هي نفسها واقعة تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا.

ويعتبر الكثيرون أن ثورة عام 1920 في العراق كانت بمثابة الشرارة الأولى للقومية العراقية الحديثة، وأنها كانت رد فعل قومياً "بدائياً" – ولكنه صادق – إزاء التغييرات الأساسية التي طرأت على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتنظيم العشائري لسكان الأرياف العراقيين (Vinogradov 1972: 125). وربما نكون أكثر دقة إذا أشرنا إلى

سلسلة من مظاهر العصيان ضد البريطانيين، وليس إلى ثورة واحدة فحسب، فقد كان هناك فعلياً ثلاثة مراكز متداخلة للثورة؛ وهي: القوميون العرب، والعناصر التي قادها العلماء الشيعة (وإن كانت هي أيضاً عراقية وقومية عربية)، والعشائر الساخطة. وبينما كانت لكل فئة من تلك الفئات الثلاث أسبابها الخاصة للعصيان، فإنها كانت موحدة في مناهضتها للاحتلال البريطاني، بغض النظر عن انتماءاتها الطائفية أو الأيديولوجية. ومع تجلي نتائج مؤتمر سان ريمو في العراق، بدأت المجموعات المختلفة في العراق تزيد من درجة التنسيق فيما بينها، حيث اجتمع القوميون مع المجتهدين الشيعة (المطالبين بالاستقلال) في النجف، ووُزعت منشورات تم طبعها في النجف وبغداد على العشائر، لتهيئتها للتمرد ضد البريطانيين.

وعلى الرغم من تلك النشاطات، ومن اتساع نطاق المعارضة للاحتلال البريطاني ونموها يوماً بعد يوم منذ إعلان سان ريمو، فإنها ظلت مجزأة ومحلية بطبيعتها. ومع ذلك، فقد وصل الجو العام في العراق في عام 1920 إلى درجة جعلت من نزاع بسيط سبباً كافياً لإشعال ثورة طالت لمدة ثلاثة أشهر، وراح ضحيتها ستة آلاف عراقي وأربعمئة بريطاني، واستنزفت 40 مليون جنيه إسترليني من الخزانة البريطانية (أي ضعف الميزانية السنوية المخصصة للعراق). كما اضطرت تلك الثورة البريطانيين إلى المسارعة إلى اعتماد سياسة جديدة في حكم العراق.

بدأت الثورة يوم 2 حزيران/ يونيو في منطقة وسط نهر الفرات، عندما رفض أحد الشيوخ البارزين دفع الضرائب المقررة عليه إلى البريطانيين، مما دفع بالضابط السياسي المحلي إلى حبسه (Marr 2004: 23). وأدى ذلك إلى ثورة أفراد العشيرة التي ينتمي إليها الشيخ وقيامهم بمداهمة السجن الذي كان محبوساً فيه وإطلاق سراحه، ومن ثم إعلان العصيان. وانتشر القتال بسرعة. وعلى غير المتوقع تميز ثوار القبائل بالانضباط والتنسيق والشجاعة، ولجؤوا إلى أساليب حربية تتسم بالدهاء، مما دعا البريطانيين إلى الاعتقاد بأن الثوار يتلقون المساعدة من ضباط عثمانيين سابقين (Vinogradov 1972: 136). وأُجبر البريطانيون على الانسحاب بسرعة من النجف، حيث اشتبك معهم الثوار عبر المناطق

الريفية بالعراق. وأدرك وزير الحرب البريطاني ونستون تشرشل شراسة الثورة، مما دعاه إلى استدعاء سلاح الجو الملكي لقصف مواقع المتمردين، منذراً بذلك ببداية النهاية بالنسبة لحركة التمرد. وفي تلك الأثناء، تم في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر تنحية ويلسون الذي لطالما كان يعتبر شخصية مثيرة للمشكلات بسبب سياساته المتصلبة واستبدال شخصية أكثر مرونة، وهو السير بيرسي كوكس Percy Cox. وبنهاية العام استسلمت كربلاء والنجف للقوات البريطانية، كما استسلمت كذلك العشائر المتمردة.

وعلى الرغم من إخفاق الثورة في نهاية المطاف، فإنها نجحت في إرغام البريطانيين على إعادة النظر في وضعهم في العراق. ومع ثبوت فشل التوجه الذي كانت تتبناه وزارة الهند، تمثلت المهمة الموكلة إلى كوكس في إنهاء الإدارة العسكرية، ووضع دستور للبلاد، وإقامة حكومة مؤقتة، مع تنصيب رئيس عربي للدولة. وكانت المهمة الأخيرة هي ما بدأ به كوكس، إذ سارع بإنشاء مجلس الدولة برئاسة عبدالرحمن الكيلاني. كما تم اختيار وجهاء آخرين لعضوية المجلس، مثل جعفر العسكري، وهو ضابط سابق في الجيش العثماني، وكان يتمتع بشعبية عريضة بين التجمعات القومية في العراق (Eppel 2004: 13). لكن ذلك كان مجرد إجراء مؤقت، إذ كان مصير العراق يتقرر خلال مؤتمر القاهرة، الذي انعقد في عام 1921. ففي القاهرة تم إرساء الدعائم الثلاث للدولة العراقية؛ وهي المَلَكية، والاتفاقية التي تم بموجبها تقنين الوجود البريطاني في العراق، والدستور الرامي إلى دمج الشعوب المختلفة ضمن الدولة الجديدة (Marr 2004: 24). وبينما كان ذلك توجهاً مبرراً، على اعتبار أنه كان يهدف إلى معالجة المشكلات التي كان البريطانيون يواجهونها أثناء احتلالهم للعراق، وفي الوقت ذاته خلق إطاراً يمكن من خلاله تلبية مصالح العراق وبريطانيا على السواء، فقد أصبح واضحاً أن ثورة 1920 اضطرت البريطانيين إلى تطبيق حل لم يؤد إلى دمج الفئات المختلفة للمجتمع العراقي ضمن دولة واحدة، وإنما إلى خلق كيان استلزم الحفاظُ عليه اللجوء إلى القوة على مدى حوالي أربعين عاماً (Vinogradov 1972: 123).

مؤتمر القاهرة

عُقد مؤتمر لمسؤولين بريطانيين رفيعي المستوى في القاهرة في آذار/ مارس 1921، برئاسة ونستون تشرشل، الذي أصبح في منصب أعلى، وهو وزير المستعمرات. وربما كان ذلك المؤتمر هو المناسبة الأكثر تأثيراً في تشكيل العراق الحديث، وإن لم تكن الاعتبارات والقضايا المحلية لشعوب المنطقة هي الدوافع الرئيسية للمناقشات، وإنما إدارة المستعمرات البريطانية، في وقت كانت الإمبراطورية تعاني فيه ضائقة مالية حادة، بعد الأعباء التي تحملتها خلال الحرب العالمية الأولى، والمجهود الذي تطلبته إدارة مناطق مضطربة مثل بلاد ما بين النهرين وكردستان. وبالنسبة إلى تشرشل، كانت قضية جوانب الصواب والخطأ في أن يصبح أحد أفراد العائلة الهاشمية ملكاً تأتي في المرتبة الثانية، بعد قضية إيجاد حل يكفل خفض عدد القوات في بلاد ما بين النهرين، وبالتالي توفير ملايين الجنيهات على الخزانة العامة. أما الرأي الغالب على المؤتمر - الذي حضره بصفة مشارك كل من بيرسي كوكس، وتي. إي. لورانس، وجيرترود بيل - فقد كان أن الأمير الهاشمي فيصل هو المرشح الأفضل لتولي مهمة حكم العراق، نظراً لما له من تاريخ في قيادة الثورة العربية ضد العثمانيين، ولقدرته المتوقعة على توحيد العراقيين سواء منهم السنة أو الشيعة وربما حتى الأكراد تحت قيادته، مما سيخفف من حاجة البريطانيين إلى الإبقاء على وجود كبير لهم في المنطقة، لتأمينها. وكان هناك اعتقاد بأن من شأن تلك السياسة تمكين الجيش البريطاني من الانسحاب، وتوفير الملايين، دون أن يؤدي ذلك إلى حالة من الفوضى (Catherwood 2004: 129-30).

وقد قبل فيصل البالغ من العمر 36 عاماً بالترشيح، ولكن كان لايزال يتعين انتخابه من قبل العراقيين، حتى يتمتع بنوع من الشرعية. وكانت الانتخابات التي أجريت في تموز/ يوليو 1921 هي الأولى ضمن العديد من الانتخابات المزورة في تاريخ العراق الحديث، حيث عُقِد استفتاء لإضفاء المشروعية على حكم فيصل، انتهى بنتيجة مذهلة، وهي أن نسبة 96٪ أيدوا صعوده إلى العرش. ومن المعروف أن شعبية فيصل الحقيقية لم تكن تصل، بأي حال من الأحوال، إلى هذه النسبة، وخصوصاً أن الأكراد لم يكونوا من

مؤيديه، وأن المجتهدين الشيعة كانوا يفضلون حكومة ثيوقراطية، وأن الميول السياسية لمدن الشمال، وخصوصاً الموصل، كانت لاتزال لصالح تركيا (Marr 2004: 25). لكن من وجهة النظر البريطانية، كان فيصل لايزال هو المرشح الأنسب، وفي 27 آب/ أغسطس 1921 تم تتويجه أول ملك للعراق. وتجلت بكل وضوح القوة الحقيقية التي كانت تقف وراء العرش عندما عزف النشيد الوطني البريطاني في أثناء رفع العلم العراقي (Anderson and Stansfield 2004: 15).

وقد كان مركز الملك فيصل مزعزعاً؛ فقد كان يتمتع بشعبية ضئيلة في العراق، وكان الشيعة والأكراد بصفة خاصة غير آبهين له. لذلك، لم يكن أمام فيصل خيار سوى تشكيل حكومته ممن حاربوا معه أثناء الثورة العربية ضد العثمانيين. وكان هؤلاء يتألفون من عناصر سابقة في الجيش العثماني ومن قوميين عرب من طائفة السنة، وكان تعيينهم في مناصب رئيسة بالدولة والجيش يمثل بداية لهيمنة العرب السنة على المراكز الرئيسة في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية في الدولة العراقية (أو استمراراً لتلك الهيمنة إذا أخذنا الفترة العثمانية بعين الاعتبار).

أصبح للعراق ملك واتفاقية مع بريطانيا ومؤسسات للحكم، لكن الحدود الدقيقة لأراضي الدولة الجديدة لم تكن قد تحددت بعد. فقد كان هناك قبول واسع النطاق بأن إقليمي بغداد والبصرة هما جزءان من الدولة العراقية الناشئة، وتم تحديد الحدود بين العراق ونجد (جنوباً) على أساس معاهدة المحمَّرة لعام 1922، وبروتوكول العقير لعام 1923، واتفاقية بحرة لعام 1925. كما تم رسم الحدود مع الكويت في عام 1923، وإن استمر العراق يعتبر أن الكويت جزء من ولاية البصرة، ومن ثم جزء من العراق (Eppel 2004: 13-14). أما الولاية الواقعة في أقصى الشمال من بين الولايات العثمانية الثلاث السابقة – أي الموصل – فقد كانت موضوعاً يشغل استراتيجية مهمة؛ فمن ناحية كان من الواضح أن أغلبية السكان، وهم من الأكراد، لم يكونوا مولعين بأن يصبحوا جزءاً من الدولة العراقية، فبعد الحكم الذاتي الذي تمتعوا به خلال فترة حكم الشيخ محمود ما بين عامي 1918 و1920، وبعد الاعتراف، في إطار اتفاقية سيفر Sèvres، بحقهم في إقامة

دولتهم المستقلة، بدأ الأكراد يدركون أن فرض البريطانيين لسيطرتهم المباشرة على أراضيهم، وأن عدم الاعتراف بمشروعية حقوقهم من قبل العواصم الأوربية أمران لا يبشران بالخير في المستقبل. أما المسمار الأخير الذي دق في نعش الاستقلال الكردي، فقد كان ظهور الحركة القومية في تركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، مما أدى إلى إزالة السلطنة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، وإلى رفض اتفاقية سيفر (Beck 1981: 256).

ولم تتعرض اتفاقية لوزان Lausanne التي أبرمت في تموز/ يوليو 1923 لتحل محل اتفاقية سيفر، لقضية الاستقلال الكردي، وإنما تم بموجبها دمج المناطق "الشمالية" من كردستان، أي المناطق الواقعة شمالي ولاية الموصل، ضمن الأراضي التركية، مع تبعية ولاية الموصل للعراق، الخاضع فعلياً للسيطرة البريطانية بموجب قرار الانتداب (Stivers 1982: 141). وقد اعترضت الحكومة التركية الناشئة على اتفاقية الهدنة التي تم التوصل إليها في مؤتمر لوزان، وطالبت بعودة ولاية الموصل إلى السيادة التركية (Lloyd 1926: 104). ومما زاد الأمر تعقيداً أن البريطانيين بدؤوا يدركون حجم المخزون النفطي حول مدينة كركوك، وهو ما أدركته أيضاً حكومة مصطفى كمال. وكان هناك دافع منطقي قوي من الناحية العسكرية، لضم المنطقة الجبلية لتصبح الإقليم الشمالي للعراق، فبعد الحرب الوحشية التي خاضتها بريطانيا، لم تعد لديها الموارد العسكرية التي تسمح لها بالدفاع عن السهول المستوية في بلاد ما بين النهرين ضد الهجمات التي قد تأتي من الشمال (سواء من تركيا أو حتى من روسيا)، كما أن الدفاع عن تلك البلاد كان سيصبح أسهل بكثير من أعلى الجبال، وأقل تكلفة من حيث العدد المطلوب من الجنود (Lloyd 1926: 104). واعترضت تركيا على ضم ولاية الموصل إلى العراق، وأحيل النزاع إلى عصبة الأمم، حيث تم تشكيل لجنة لدراسة صحة مطالب الطرفين، وأعدت تقريراً بالنتائج التي توصلت إليها في كانون الأول/ ديسمبر 1925. وتم منح ولاية الموصل للعراق، وأصبحت عصبة الأمم متهمة بأنها ليست إلا دمية في أيدي الحكومتين البريطانية والفرنسية. كما اعتبرت اللجنة أن الحدود النهائية بين العراق وتركيا تمر من قلب كردستان، مما انتفت معه إمكانية قيام دولة كردية ضمن إطار عملية إعادة هيكلة الشرق الأوسط التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

وهكذا، فقد أثقلت اللجنة العراق بشعب غير عربي، لا يمكنه دعم الميول القومية العربية الناشئة في بغداد في ذلك الوقت، وهو شعب كافحت الحكومات العراقية المتعاقبة إما لاستيعابه أو قهره حتى الاستسلام.

الدولة الجديدة والأسقام المستمرة

تعود جذور الأنماط التي اتسمت بها التطورات السياسية التي شهدها العراق على مدار السنوات الثمانين التالية إذاً إلى الفترة التي تلت الحرب [العالمية الأولى] مباشرة. فقد كانت إقامة نظام مركزي للحكم والإدارة مناقضة للتجربة العثمانية القائمة على اللامركزية. ومما زاد الشعور بعدم الثقة الذي ولده فرض نظام جديد، حقيقة أن أغلبية الشعب كانت تنظر بعين من الشك إلى الشخصيات التي تألفت منها الدولة العراقية بنخبتها السنية الحضرية، وما تمتعت به من مركز مرموق بفضل مشاركتها في قتال الإمبراطورية العثمانية. وقد كانت هيمنة العرب السنة على العراق لافتة للنظر؛ فعلى سبيل المثال، كان هناك ما بين عامي 1921 و1936 خمسة وزراء فقط إما من الشيعة أو الأكراد من بين 57 وزيراً. كما كان جميع روساء الوزراء إلى جانب وزراء المالية والداخلية والدفاع والشؤون الخارجية تقريباً خلال فترة الحكم الملكي بكاملها (أي حتى عام 1958) من السنة (Simons 1994: 195; Anderson and Stansfield 2005: 20). وقد تكرر هذا النمط من هيمنة العرب السنة على مستوى المحافظة والمنطقة أيضاً، وبما فاق بكثير حجمهم السكاني.

وعلى مستوى الجيش، كان يوجد بالفعل العديد من الشيعة ضمن مختلف أفرع القوات المسلحة، لكن عند النظر في توزيع الضباط تلاحَظ هيمنة العرب السنة على المناصب المهمة. وقد كان ذلك يُعتبر أيضاً امتداداً للنمط العثماني، حيث كان الضباط يدربون في كليات عسكرية متخصصة تقع في المدن ذات الأغلبية السنية، وخصوصاً في الموصل. ومع ذلك، فقد ساعد وجود ضباط من الشيعة والأكراد ضمن وحدات الجيش العراقي على نشر الشعور بأن الجيش مؤسسة غير طائفية ورمز للوحدة العراقية. كما كان

الجيش كذلك وسيلة للحراك الاجتماعي. ويعود نجاح الأكراد العشرة الذين أصبحوا شخصيات سياسية بارزة، ما بين عامي 1920 و1958، إلى ارتباطهم بالجيش (Marr 2004).

وقد أدت سياسة بريطانيا في تقوية الموالين لها من قادة العشائر، للمساعدة على فرض الأمن في العراق خلال فترة الفوضى التي تبعت الحرب، إلى أن تحولت العشائر إلى لاعبين بارزين في الدولة الجديدة. وقد نجح البريطانيون – ومن بعدهم الملك فيصل بصورة خاصة – في استهداف العشائر، بهدف تجزئة المعارضة وتقسيمها، وخصوصاً ضمن الطائفة الشيعية. ومن خلال زيادة تمثيل قادة العشائر في البرلمان (حيث خُصص لهم حوالي خُمس عدد المقاعد)، ومن خلال كسب تأييدهم عن طريق تزويدهم بالأراضي والموارد وتمكينهم من التحرك بوصفهم قادة محليين، زُرعت الفرقة بين العشائر الشيعية والمؤسسة الدينية، وهو ما عزز مركز الملك (Anderson and Stansfield 2005: 21). ومن البواعث على اتباع هذه السياسة تجربة الثورة التي اندلعت في عام 1920، والتي أدت إلى اتحاد المؤسسة الدينية الشيعية مع العشائر الشيعية، وكذلك إلى الجَسر النسبي للفجوة التي كانت تفصل بين السنة والشيعة. وقد دفعت تلك العوامل – إلى جانب عدم الثقة بالأكراد الذين واصلوا تمردهم في الشمال – الحكومة العراقية إلى بناء قواعد من الموالين لها، ومن الذين يمكنها الاعتماد عليهم، مع الاستمرار في سياسة "فرق تسد" بين الطوائف التي كانت تنظر إليها بعين الشك.

لكن القومية العراقية استمرت بعد صعود فيصل إلى العرش وخلال السنوات الأولى من تاريخ الدولة. كما بقي السبب وراء تلك القومية هو نفسه؛ أي تدخل بريطانيا المستمر في شؤون العراق. وقد اعتبر الكثيرون أن المناقشات بشأن الاتفاقية التي جرت في عام 1920، وانتخاب جمعية تأسيسية للمصادقة عليها، ما هما إلا مكيدتان من مكائد قوة إمبريالية غادرة ليس لديها النية في السماح للعراق بأن يصبح مستقلاً أبداً. واعتُبر أن الملك والمجلس والاتفاقية ما هي إلا أمور صنعتها بريطانيا وفرضتها. وظهرت حركة قومية عراقية قوية لمواجهة تلك التطورات، ومثّل الزعماء الدينيون الشيعة مراكز اتصال

المعارضة القومية في العراق في مراحلها الأولى. وشعر القوميون السنة بأنهم مستبعدون من خلال الخطاب الشيعي الذي كان يطلقه المجتهدون، وكانوا يفضلون إقامة دولة علمانية ذات قاعدة قومية عربية، يمكن أن تستمر حتى في ظل سيطرة بريطانية مؤقتة (Marr 2004: 32). وازداد شعور البريطانيين بالقلق إزاء قدرة المجتهدين الشيعة على إثارة اضطرابات خطيرة، وقاموا بنفي أخطر رجال الدين إلى فارس، فانتقلت راية الحركة القومية إلى أيدي السنة.

وقد بدأت المعارضة العربية السنية بصورة مؤثرة في عام 1924، وركزت على إضعاف قوة الملك في مواجهة الحكومة، حيث اعترض قادة المعارضة على ارتفاع نسبة أعضاء العشائر الممثلة في الجمعية التأسيسية. وفي محاولة للتشكيك في صدق التزام بريطانيا بتطور العراق، أدخل القوميون تعديلاً على الدستور يُشترَط بموجبه أن تقتصر عضوية الجمعية التأسيسية على المتعلمين. وقد كان من شأن حركة كهذه تغيير التوزيع في أعضاء المجلس بصورة واضحة لصالح عراقيي الحضر بدلاً من الأرياف، وهو ما كان من شأنه إضعاف الجناح العشائري للمجلس، ولم يوافق المجلس على هذا التعديل، لكن التنافس على السيطرة على المجلس استمر بدون انقطاع حتى انتهاء الملكية (Marr 2004: 32).

انتهاء الانتداب

أصبحت المعارضة للحكومة بحلول نهاية العشرينيات من القرن العشرين أشد وأوسع نطاقاً من أي وقت مضى. وكان رئيس الوزراء العراقي الجديد نوري السعيد يمثل صعود النخبة العسكرية العربية السنية داخل العراق. وقد كان نوري يتمتع بدعم البريطانيين، وأحكم مع زمرته من الضباط قبضته على العراق. لكن فجر حقبة جديدة كان قد بزغ؛ وهي الحقبة التي شهدت انتهاء الانتداب وانضمام العراق إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة. وأعلنت حكومة حزب العمال، التي انتُخِبت حديثاً في بريطانيا، عن بدء المفاوضات بشأن اتفاقية جديدة مع العراق في عام 1929 بهدف إنهاء الانتداب. وفي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر صادقت الجمعية التأسيسية على الاتفاقية، وفي تشرين

الأول/ أكتوبر 1932 شغل العراق مقعده في عصبة الأمم بوصفه أول دولة تحت الانتداب تنال استقلالها.

لكن النفوذ البريطاني استمر في العراق. وظل فيصل المعين من قبل البريطانيين هو الملك، وبقي على رأس هيكل الدولة الذي تم تصميمه والإشراف عليه من قبل استشاريين بريطانيين. وتعاقدت الحكومة البريطانية كذلك على قاعدتين لتستخدمهما قواتها. وكجزء من الاتفاقية التي تم التفاوض بشأنها، احتفظت بالحق في استخدام المرافق العراقية كافة. كما بقي الاستشاريون والخبراء البريطانيون متمركزين في النقاط الرئيسية والحساسة ضمن الأجهزة الأمنية والعسكرية في العراق. وبقي العراق مرتبطاً ببريطانيا من خلال سلسلة من الاتفاقيات العسكرية؛ مما يعني أن تدريب القوات المسلحة العراقية وتجهيزها وتطويرها ظلت شؤوناً يديرها البريطانيون. ونصت شروط الاتفاقية على بقاء تلك الروابط بين العراق وبريطانيا لمدة خمسة وعشرين عاماً.

وبذلك، نجح البريطانيون في الحفاظ على وحدة العراق، من خلال إقامة نظام حكم يعتمد على استمرار ملك موالٍ لهم، وعلى قدرة ذلك الملك على حشد الدعم لهم بين النخبة العربية السنية. ولم يُبذل مجهود يذكر لمعالجة المشكلة الأهم التي كانت تواجه العراق الجديد، بعد العجالة التي أُنشئ بها، والمتمثلة أساساً في غياب أي نوع من الوعي الوحدوي والهوية القومية (Eppel 2004: 21). ولم تغب حقيقة التنوع الذي يتسم به المجتمع العراقي عن الملك الذي قدم قبل وفاته بفترة وجيزة في عام 1933 تحليلاً متشائماً ودقيقاً للمشكلة التي تواجه العراق؛ فقد أعرب عن استيائه من أنه «في العراق ... لا يزال لا يوجد شعب عراقي، وإنما كتل لا يمكن تخيلها من البشر الخالين من أي هدف وطني ... والذين لا يربطهم رابط مشترك، ويستجيبون إلى نداءات الشر، ويميلون إلى الفوضى، ويظلون مستعدين باستمرار للثورة ضد أي حكومة، مهما كان لونها». ويركز الفصل التالي من الكتاب على طبيعة الحراك السياسي لدى الشعب العراقي.

الفصل الثالث

فهم الحراك السياسي في العراق

عند النظر إلى العراق في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، يلاحظ انتشار الهويات العرقية والطائفية بشكل مدهش. وقد أصبحت التقارير الإعلامية تركز بقوة على الفسيفساء "العرقية والطائفية" للعراق؛ فقد ظهرت أقاليم مثل "كردستان" بما يحمله هذا الاسم من ظلال عرقية واضحة، فيما يتم طرح فكرة إقامة أقاليم أخرى ذات توجهات شيعية بشكل خاص في الجنوب.[1] ولعل خير شاهد على ذلك أن النظام السياسي للعراق في فترة ما بعد عام 2003 أصبحت تهيمن عليه سياسة الهوية، حيث تتنافس الأحزاب الشيعية ذات التوجه الديني مع الأحزاب العربية السنية ذات التوجهات الإسلامية والعشائرية والقومية، بينما بلغت الأحزاب الكردية، ذات التوجهات القومية العلنية في الشمال، مستويات من القوة لم تعرفها من قبل.

ويتم في هذا الفصل تحديد الوسائل الرئيسية الثلاث لفهم الحياة السياسية في العراق، وهي: تشكيل القوميات، واتباع السلطات الدينية، والانتماء إلى الأصل العرقي. ويبدأ النقاش من خلال النظر في التفاعل القائم بين القوميتين العربية والعراقية، ثم ينتقل إلى تقييم موقف الشيعة، ومن ثم إلى وصف تاريخ الحركة القومية الكردية، وينتهي بعرض لموقف الآشوريين والتركمانيين في العراق، وهما مجموعتان تتميزان بمعالم عرقية ودينية قوية. ولا نسعى إلى عرض تقييم منفصل للبعد "العربي السني" بوجه خاص، على اعتبار أن الدولة السنية كانت هي "الدولة المهيمنة" في تاريخ العراق الحديث، بما لم يعد معه داع لقيام المزيد من المؤسسات الاجتماعية والسياسية - الطائفية الأساس - إلى جانب مؤسسات الدولة (Wimmer 2004: 50).[2] وسيتم في الفصل السابع تناول المؤسسات العربية السنية التي قامت بعد سقوط صدام.

وبغض النظر عما إذا كان ظهور السياسة الطائفية، واحتمال نشوب حرب أهلية عرقية – طائفية نتيجتين لتاريخ العراق الاجتماعي والسياسي، أو أنهما وضعان شاذان تسببت فيهما الديكتاتورية وما تلاها من تحركات أمريكية (سواء مقصودة أو عرضية)، فقد أصبح مستقبل العراق الآن يعتمد على تحقيق التوازن بين مطالب الطوائف العراقية الرئيسية؛ وهي العرب السنة، والعرب الشيعة، والأكراد. وبينما يدعي كل المشاركين في الحكومة العراقية بشدة بأنهم قوميون عراقيون مخلصون، فإن لكل مجموعة من تلك المجموعات فكرتها الخاصة بشأن ما يعنيه أن يكون المرء "عراقياً"، وما يجب أن يكون العراق عليه في المستقبل. لذلك، فإن العراق تسوده اليوم سياسة تقوم على الطائفية والهوية. ولكن هل كانت تلك هي سمة العراق على مدار تاريخه الحديث، أم أنها معلم جديد طرأ على المشهد السياسي العراقي؟ هذا هو في الواقع النقاش بشأن الهوية، أي ماذا يعني أن يكون المرء "عراقياً"؟

النقاش بشأن الهوية

عند النظر إلى تاريخ الدولة العراقية منذ مراحلها الأولى يتضح أن القضايا المتعلقة بالهوية الطائفية ليست بالظاهرة الجديدة، فقد تمرد الأكراد في عام 1919، واستمروا في التمرد بانتظام حتى وقتنا الحاضر، وكان تأثير رجال الدين الشيعة واضحاً في عصيان عام 1920، وجاءت مذبحة الآشوريين في عام 1933 بعد أن طالبوا بالحكم الذاتي استناداً إلى وضعهم السابق في زمن الإمبراطورية العثمانية. لكن تلك المشكلات، التي ظهرت في فترات سابقة، لا تنتمي إلى الفئة نفسها التي تنتمي إليها مشكلات اليوم، فبينما تدور المنافسة الآن – في اعتقادي – بين المجموعات المختلفة (وفي أحيان كثيرة ضمن تلك المجموعات) حول السلطة، وحول من يسيطر على الدولة في فترة ما بعد عام 2003، فإنه يمكن وصف الصراعات التي دارت في بداية القرن العشرين، بصفة أدق، على أنها صراعات بين المجموعات الطائفية من جهة، والدولة من جهة أخرى. وقد كانت الدولة عاملاً مساعداً على تلك الثورات في أوائل القرن العشرين، و«مركزاً جديداً لممارسة السلطة، وبؤرة مركزية جديدة تستقطب اهتمام المجموعات الطائفية التي ستمارس عليها

تلك السلطة الجديدة» (Pool 1980: 331)؛ إذ دفعت الدولة الجديدة «الناس باتجاه إعادة التفكير في الهويات والقيم والمصالح السياسية القائمة. وكان يتم تكييف تلك الهويات والقيم والمصالح أحياناً لخدمة الدولة وحكامها، ويتم في أحيان أخرى تهميشها أو كبتها» (Tripp 2000: 1). ومع قيام البريطانيين بشد أزر العرب السنة ليصبحوا الفئة البارزة وأصحاب السلطة في الدولة، بدأت فعلياً عملية "مناغمة مرَضية" للدولة (انظر: Rae 2002: 2-5 للاطلاع على تعريف لهذا المصطلح) [المقصود الاستراتيجيات العنيفة التي تنتهجها الدول – من استيعاب وطرد وقتل – للحصول على شعب منسجم عرقياً، المترجم]. وأصبح العرب السنة بشكل شبه كامل هم الجماعة السياسية القوية، وأصبحت الحكومة في نظر الأطراف الخارجية هي التجسيد السياسي لهذه الطائفة، وهو تطور أدى إلى «تسييس الأفكار المرتبطة بالانتماء العرقي على نطاق واسع وبصورة تقسيمية، بما أدى إلى تجزئة أجهزة الدولة على أساس عرقي» (Wimmer 2002: 173).

وبينما يصعب التشكيك في حدوث هذه المناغمة (هناك أسباب قوية جعلت الإشارة إلى عراق ما قبل عام 2003 على أنه "دولة واقعة تحت سيطرة العرب السنة" من الأمور المسلم بها)، فإن التحليلات اليسارية للسلطة تلقي الضوء على فروق طفيفة في وصف البناء السياسي العراقي وشرحه. فمن هذه الزاوية، من الخطأ اعتبار أن العراق كان عند تكوينه مجرد تجمع من ثلاث جماعات (العرب السنة، والعرب الشيعة، والأكراد) إلى جانب جماعتين أصغر حجماً (هما: الآشوريون والتركمانيون). وفي المقابل، يرسم حنا بطاطو، في تحليله المفصل للعراق بعنوان **الطبقات الاجتماعية القديمة**، صورة صادقة ومعقدة لـ«مجتمعات مميزة، ومتعارضة، ومنغلقة» (Batatu 1978). كما يعلق على طبيعة الفوارق بين الريف والحضر، وعلى الهياكل الطبقية، وعلى الطبيعة الحميمة للولاء العشائري، وعلى الحقيقة التي مفادها أن الأنماط الاجتماعية في العراق، بصفته دولة "جديدة" تتعرض للحداثة، كانت عرضة لضغوط غير عادية أحدثت تحولاً في الهياكل والعلاقات ضمن المجموعات المختلفة، سواء العرقية أو الطائفية أو الطبقية أو العشائرية، وكذلك فيما بين تلك المجموعات.

وقد أثر هذان التوجهان لفهم المجتمع العراقي على الدراسات الأكاديمية، حيث يعنى التوجه الأول بالفوارق الرأسية التي يتم بموجبها تصنيف جماعات معينة مع بعضها، فيما يركز الآخر على التنظيم الأفقي للطبقة الاجتماعية والاقتصادية، باعتباره أساساً أفضل لبناء فهم للحياة السياسية العراقية. ويبدو التوجه الثاني أكثر رواجاً، بسبب ما اعتُبر أنه اتساع في نطاق قومية عراقية علمانية جامعة، وترسُّخ هذه القومية من خمسينيات القرن العشرين فصاعداً. لكن عند النظر في الوضع ما بعد عام 2003، بما يتسم به من عودة النظام السياسي الطائفي للهيمنة على الحياة السياسية العراقية، أو بإعادة كشف هذا النظام، فإنه توجد حاجة إلى إجراء استعراض ناقد للتحليلات التي أجريت على الهياكل السياسية والاجتماعية للعراق، والتي تقدم ظهور وترسخ قومية عراقية علمانية جامعة على كافة الأنماط الأخرى للتنظيم الاجتماعي والسياسي.

وعند النظر في تاريخ العراق منذ منتصف القرن العشرين، يمكن تحديد رأيين بشأن طبيعة الدولة؛ حيث يعتبر الرأي الأول أن عمليتي بناء الدولة والأمة في العراق كانتا ناجحتين، وتمخضتا عن ظهور هوية قومية عراقية (يغلب عليها خطاب قومي عربي)، وعن ترسخ تلك القومية، إلى جانب بزوغ عراق ذي مؤسسات حكومية على الطراز الغربي (للاطلاع على أمثلة لهذا الرأي انظر: Longrigg 1953 وKhadduri 1969). أما الرأي الآخر فمفاده أنه «منذ البداية، كان عراق ما بعد عام 1920 مجرد خدعة» (Fieldhouse 2002: 22). وبأسلوب أكثر دبلوماسية، فإن بعض الأكاديميين يشككون في الفكرة التي مفادها أن هناك هوية عراقية جامعة (للاطلاع على أمثلة لهذا الرأي انظر: Kedourie 1970). وقد أصبحت قضية الهويات العراقية، بعد الإطاحة بنظام صدام، نقطة محورية في الجدل الأكاديمي، حيث سعى الخبراء جاهدين لتفسير ما اعتبر أنه تبخر لقومية علمانية مواطنية جامعة، وظهور سريع للهويات الطائفية وترسخها. وطرحت تصورات "ما بعد حداثية" للهوية، وخصوصاً من حيث كونها بناءً اجتماعياً، يشغل الأفراد ضمنه مراكز مختلفة في المجتمع، مقابل تصورات أخرى تنظر إلى الحراك السياسي في العراق من منظور عرقي وطائفي.

وبدلاً من اعتماد هذا الرأي أو ذاك، فإن مزيجاً من الرأيين ربما يلقي المزيد من الضوء على البيئة التي ظهرت بعد صدام ويساعد على تحليلها. ويقوم هذا الاتجاه الثالث أساساً على الجمع بين الرأيين، ويسلم بوجود خلافات رأسية وأفقية متداخلة ضمن المجتمع العراقي. ويعدّل فالح جبار [عالم اجتماع عراقي، المترجم]، في عمله المهم حول المجتمع الشيعي العراقي، التصور الخطي للمجتمع العراقي – الذي يعتبر أن الهياكل الاجتماعية سائلة وفي تغير مستمر، وأنها تتحرك من الأشكال التقليدية (العمودية) إلى الأشكال الحديثة (الأفقية) للتضامن كنتيجة لتأثير الحداثة كما يصفه كتاب بطاطو بعنوان **الطبقات الاجتماعية القديمة** – إلى تصور يفسر عودة (أو حتى بعث) تلك الارتباطات القديمة، معللاً ذلك بتأثيرات حربي الخليج وميراث الديكتاتورية (Jabar 2003a: 36). ومن خلال إضافة التأثير المساعد الكبير للعمليات الأمريكية في العراق، فإن هذا التوجه المجمع يقدم فهماً شاملاً قدر الإمكان للحراك السياسي في العراق. ومن أجل تبسيط هذا النقاش المعقد لفهمه على نحو أفضل، فإن الجزء المتبقي من هذا الفصل ينقسم إلى عدة أقسام، للنظر في كيفية التفاعل بين القوميتين العراقية والعربية في تاريخ العراق، ومن ثم استعراض الهويات العرقية والطائفية التي تتسم بها حالياً الحياة السياسية العراقية.

القومية

تمثلت واحدة من أصعب المهام التي واجهت البريطانيين والنخبة المعززة في الدولة العراقية الجديدة في بناء هوية جامعة تشمل فئات المجتمع كافة، دون أن تهدد مركز النخبة نفسها. وقد كانت القومية "الرسمية"، كما عرَّفتها المَلَكية، تقر بالاعتماد على القوة الإمبريالية، إلى جانب اعتماد سياسة يتم بموجبها تقديم المصالح العراقية على ما سواها. أما المعارضون لهذا الموقف فكانوا إما من المعترضين على الاعتماد على البريطانيين، أو من الشيوعيين، أو ممن يدعمون نوعاً من القومية القائمة على العرق، أي القومية العربية أو الكردية (Natali 2001: 261).

ومن الضروري فهم المنافسة بين القوميتين العربية والعراقية، نظراً لأنها تقدم إطاراً يمكن من خلاله فهم الهويات الطائفية في العراق وعلاقتها بالدولة. وعند النظر في التقارير الإعلامية بشأن عراق اليوم، يلاحَظ أن القومية العربية ترتبط عموماً بالعرب السنة. لكن يلاحَظ أنه على مدار الجزء الأكبر من تاريخ العراق الحديث، كان العرب الشيعة - العلمانيون بطبيعتهم والمتخوفون من المؤسسة الدينية - يتبنون هم أيضاً وبشكل علني توجهاً قومياً عربياً. وقد كانت القومية العربية أيديولوجية لها شعبيتها بين ضباط الجيش في السنوات الأولى لقيام الدولة العراقية (أي في ثلاثينيات القرن العشرين)، عندما تعرض هؤلاء الضباط إلى التطورات التي كانت المنطقة تشهدها وتأثروا بها. كما تأثروا كذلك بظهور الفاشية في أوربا و- على نحو معاكس - بالمفكرين اليساريين في المملكة المتحدة (Batatu 1978: 301). وقد كان هناك في العراق أيضاً من يدافعون عن فكرة القومية. ومن بين أكبر المؤيدين لفكرة القومية العربية ساطع الحصري، الذي كان مدير التعليم في عهد الملك فيصل. وقد روج الحصري، من مركزه المؤثر، لقيام هوية عربية عرقية علمانية للعراق لا مكان فيها لغير العرب أو للمتدينين (انظر: Baram 1994: 288). وانتشرت تلك الأفكار في المدارس وفي النظام التعليمي ككل، بحيث أصبح الطابع العربي يطغى بشكل كامل على دروس التاريخ واللغة.

أما الرؤية المناقضة فلم تكن تعتبر أن العراق بلد عربي أساساً، وإنما منطقة جغرافية محددة، يسكنها عدد من الجماعات التي يربطها شعور وطني مشترك نحو وطن الآباء والأجداد. وقد اعترف الخطاب القومي العراقي تاريخياً بالتنوع الاجتماعي للعراق، وأشار باستمرار إلى العراق باعتباره وريث الحضارات القديمة في بلاد ما بين النهرين، وهو ما يميزه نوعاً ما عن باقي العالم العربي. وفي ظل الحكومات ذات التوجه القومي العراقي (وخصوصاً في ظل الملكية ونظام [عبدالكريم] قاسم من عام 1958 إلى عام 1961)، يلاحظ أنه كانت هناك درجة من القبول بين الجماعات العراقية كافة لـ"فكرة" العراق، كما كان هناك شعور واضح بالانتماء إلى أرض الأجداد، بحيث يترابط العراقيون من خلفيات مختلفة على نفس الرقعة من الأرض (انظر: Natali 2001: 263; Wimmer 2002: 176).

لكن الحكومات التي سعت إلى توحيد شعوب العراق وإرساء هوية ينتمي إليها الجميع، كانت قليلة ومتفرقة. وفي الواقع، كان نظام صدام هو المظهر الأخير من مظاهر النظم المؤيدة للقومية العربية. أما النتيجة، فقد كانت قيام منافسة مستمرة حول من يسيطر على مؤسسات الدولة، وعلى ما يشير إليه تشارلز تريب Charles Tripp بمصطلح سيرة الدولة narrative الدولة (Tripp 2000). وبالفعل، من الممكن مناقشة تاريخ العراق الحديث من حيث طوائف سعت، إما إلى: السيطرة على مؤسسات الدولة، بما يمكنها من السيطرة على سيرة الدولة (وهو ما يكون عادة في شكل صراع بين العرب السنة والشيعة)، وإما إلى التشكيك فيما إذا كان يحق لمجموعة معينة أن تكون "في" الدولة أصلاً (عادة ما تكون تلك المجموعة هي الأكراد). ومن النتائج التي أدى إليها صعود الأنظمة القومية العربية، تعريب فيلق الضباط وأجهزة الدولة، وتمركز السلطة في عهد صدام بأيدي فئة قليلة. وتم كبح القوى العرقية والطائفية، من خلال مزيج من الرعاية المدروسة والاستخدام المفرط للقوة الجبرية.

ومع إزالة صدام، انطلقت تلك القوى العرقية والطائفية، وظهرت معها من جديد مشكلة خلق هوية جامعة للأطراف كافة. وقد كانت عودة قوى "العراق القديم" مؤلمة، حيث دُفع بمجموعات تدعمها أحياناً قوى متعارضة إلى المعترك السياسي. وأصبح الوضع السياسي العراقي في فترة ما بعد صدام يُناقش الآن مع التركيز بصورة متزايدة على مسألتين أساسيتين: الأولى هي الدين والطائفة، والثانية هي العرق.

الانقسام السني-الشيعي

يتمتع العراق بتراث إسلامي غني ومعقد، فالعراق، إلى جانب كونه مركزاً لأعظم الإمبراطوريات الإسلامية، كان مسرحاً لأهم الأحداث المصيرية التي جرت خارج شبه الجزيرة العربية. ولعل أهم تلك الأحداث المنافسة على زعامة المجتمع الإسلامي بعد وفاة النبي محمد، فقد أدت تلك المنافسة إلى وقوع شقاق ضمن الجماعة بين أولئك الذين يدعمون الخلافة الوراثية (الشيعة)، وبين من هم ضد ذلك (السنة). وفي القرون التالية

انعكس ذلك الشقاق على الهيكل السياسي للمنطقة، سواء في ظل الإمبراطوريتين العثمانية أو الصفوية، أو في ظل الدولة العراقية. ولم يحظ الشيعة تقليدياً سوى بتمثيل ضئيل جداً في أجهزة الدولة، وإن كانت أغلبيتهم العددية تعود إلى العصر الحديث فقط، وخصوصاً بعد تشيع القبائل العربية الجنوبية في القرن التاسع عشر. كما دأبت الحكومات العربية والقومية العراقية المتتالية على النظر إليهم بعين الشك، نظراً إلى كون إيران ذات أغلبية شيعية، مما اعتَبرت معه الحكومات العراقية المتعاقبة أن شيعة العراق واقعون تحت تأثير إخوتهم في المذهب في إيران، وأدى إلى أن يعاني الشيعة في العراق تمييزاً سافراً.

وتوجد أهم المراكز العالمية الشيعية في العراق، وبالتحديد في مدن النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء. لكن الأغلبية العددية للشيعة في العراق تعتبر ظاهرة حديثة نسبياً، ولا يعود تاريخها إلى فترة حدوث الشقاق الأصلي. وفي الواقع لم يصبح الشيعة في العراق أغلبية حتى القرن التاسع عشر. فبعد سقوط الدولة الصفوية ظهرت النجف وكربلاء مركزين اقتصاديين إقليميين، ومعقلين من معاقل الشيعة في منتصف القرن الثامن عشر. وقد دعت الهجمات التي شنتها قوات الوهابيين السنة على هاتين المدينتين وما حولهما إلى أن يتحول الكثيرون إلى المذهب الشيعي، من أجل الاستفادة من حماية الجماعة الأكبر. كما كانت هناك أسباب بيئية لنمو النجف وكربلاء وازدهارهما، حيث اضطر تحويل مجرى مياه الفرات العشائر إلى الهجرة إلى المدن. وأخيراً أدت سياسة تهجير العشائر وإعادة توطينهم، التي اتبعها العثمانيون في عام 1831، إلى خلق شعور معادٍ للحكومة العثمانية، مما أدى إلى تشيع العديد ممن أسكنوا في محيط المدينتين المقدستين احتجاجاً على تلك السياسة (Nakash 1994: 443).

وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى زعزعة النظام العشائري السائد، وتزايُد عدد سكان الحضر، وترسيخ الهوية الطائفية، وإعادة بناء الهويات بما يوافق البيئة الجديدة. وبعد عملية التحول تلك، انقسم العديد من العشائر ما بين الطائفتين السنية والشيعية، مما دعا العديد من المراقبين إلى الاعتقاد بأن الجوانب المشتركة (العرق والخصائص الاجتماعية والاقتصادية) بين هاتين الطائفتين، قد تكون في الواقع أقوى من خلافاتهما المذهبية، على ما

تحظى به تلك الخلافات من اهتمام دائم. ومن ثم، فإن تلك الجوانب أولى بأن يتم التركيز عليها عند مناقشة طبيعة الهويات العراقية.

أما الخلافات الدينية في عراق اليوم فهي عميقة وواسعة. ومن المعروف أنه عندما تكون هناك خلافات بين الأديان، فمن الممكن أن تنشأ خلافات عميقة ضمن المجتمعات ربما لا تكون لها علاقة تذكر بالمشكلة الأصلية، ولا يعد العراق استثناء. ومن المؤكد أن الدعم المستمر الذي حظي به العرب والتركمانيون السنة من قبل العثمانيين، أضفى على الخلاف صبغة سياسية وطبقية، بحيث أصبح السنة هم الطبقة الحاكمة، فيما حرم الشيعة من القدر نفسه من السلطة والنفوذ. ويضاف إلى ذلك الخلافات الأساسية القائمة بين المؤسستين الدينيتين السنية والشيعية. فبالنسبة إلى الشيعة ظلت مسألة ذبح الحسين في معركة كربلاء، وفرض آلية غير مقبولة لتعاقب السلطة قوة ملهبة للمشاعر وقادرة على حشد الجماعات، ودفعها للتحرك انطلاقاً من الهوية الطائفية.

وإلى جانب استمرار التأثيرات التي خلفها الشقاق الأصلي، يحدد فالح جبار خمس قضايا أساسية لعبت دوراً محورياً في خلق مجتمع شيعي متهيج، وهي: (2003b: 67-71)

1. سوء التمثيل، فعلى المستوى السياسي أدى ذلك التمثيل غير العادل إلى أن تقوم مجموعات اعتبرها الشيعة من السنة (بصرف النظر إن كانت تلك المجموعات تعتبر نفسها كذلك صراحة) بفرض "سيرة" الدولة العراقية. وعلى عكس الخلاف الكردي ـ العربي، الذي نتناوله في مرحلة لاحقة، فإن المشكلة هنا لا تكمن في مشروعية العراق ككيان، وإنما في هوية الدولة نفسها (Anderson and Stansfield 2004: 119). فالهوية القائمة على القومية العربية والعلمانية، والتي اعتبرت سنية المنشأ، لم ترق في أي وقت من الأوقات للشيعة، بتوجهاتهم التي يغلب عليها الجانب الديني. وتنذر قضية التمثيل السياسي والسيطرة السياسية تلك بأن تشكل بؤرة الاهتمام في التطور السياسي للعراق في المستقبل.

2. المعاناة الاقتصادية، فالجولات المتعاقبة من الإصلاحات الزراعية التي نفذتها الحكومة العراقية قد ألحقت الضرر بملاك الأراضي الشيعة. وفي ظل حكم حزب البعث، اعتُبر أصحاب الأعمال والمصالح الصناعية من الشيعة "تهديداً على الأمة"، مما أدى إلى مصادرة ممتلكات العديد منهم، وترحيل البعض الآخر إلى إيران في ثمانينيات القرن العشرين.

3. الاعتداء الثقافي؛ فقد كان نشوء قومية عربية علمانية في العراق، لتحل محل الإسلام كمرجعية سياسية، أمراً يستحق لعنة الشيعة ذوي الميول الدينية. كما كان الربط بين القوميتين العربية والعراقية من جهة وأمجاد الإمبراطوريات السابقة من جهة أخرى يمثل تناقضاً مع أسس الإسلام الشيعي الذي يستمد مشروعيته من تبجيل أسرة الإمام علي.

4. حقوق المواطنة؛ فقد كان الشيعة يمثلون في نظر الحكومة العراقية مظهراً من مظاهر التدخل الإيراني في الشؤون العراقية، بسبب المعتقدات الدينية المشتركة والروابط العميقة التي لاتزال قائمة بين الجماعتين الشيعيتين في جنوب العراق وفي إيران. وتم ترحيل أعداد كبيرة من "الفرس" (الذين كانوا في الواقع من العراقيين الشيعة) عشية الحرب العراقية ـ الإيرانية.

5. العلمانية؛ فمع تحديث الدولة ونموها في أداء بعض الوظائف التي كانت تقع في السابق ضمن مسؤولية المؤسسة الدينية بما في ذلك العدالة والتعليم وجمع الضرائب، ولأن الشبكات المالية الواسعة للشيعة كانت تتركز في عدة مجتهدين وأماكن مقدسة، فقد أضر تدخل الدولة العلمانية بالطبقات الدينية وأضعف مركزها. وقد أدت تلك القضايا مجتمعة إلى زيادة الحساسية التي كان الشيعة يشعرون بها، ودفعت بطبقة رجال الدين إلى التحرك لاستعادة مركزها في المجتمع.

ويتمتع التوجه السياسي الشيعي بتاريخ طويل في العراق؛ حيث اصطدمت المحاولات الأولى التي قام بها البريطانيون لبناء الدولة بتمرد عام 1920 الذي قاده الشيعة أساساً. أما المؤسسات المعاصرة فترجع جذورها إلى فترة عدم الاستقرار التي سادت في

أعقاب سقوط الملكية في عام 1958، إذ تأسست أقدم الحركات السياسية الشيعية المعاصرة، وهي حزب الدعوة الإسلامية- أو للاختصار حزب الدعوة- في النجف في أواخر خمسينيات القرن العشرين. وفي مواجهة قوى سياسية علمانية قادرة على إضعاف السلطة الدينية (ومنها الحزب الشيوعي العراقي)، سارعت المؤسسة الدينية الشيعية، بقيادة آية الله العظمى محسن الحكيم، ومن بعده القائد الملهم آية الله محمد باقر الصدر، إلى التحرك ودعم قيام كيان شيعي قادر على مواجهة هذا الاعتداء العلماني. وقد كان حزب الدعوة هو المؤسسة التي حولت الهواجس السياسية لدى الحوزة إلى عمل سياسي على مستوى القاعدة الشعبية (Aziz 1993: 208).

وبينما كان حزب الدعوة نتاجاً "عراقياً" خالصاً، فإن القوة الرئيسية الثانية بين القوى السياسية الشيعية في العراق المعاصر، وهي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، تحمل بصمات إيرانية واضحة. وقد تأسس المجلس في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 في طهران تتويجاً للجهود التي بذلتها الحكومة الإيرانية لتوحيد الحركات الإسلامية العراقية المجزأة تحت مظلة واحدة، بما يحقق التنسيق بين المجموعات الشيعية التي تقاتل نظام صدام. ويُعتبر المجلس في نظر الكثيرين - بحكم روابطه العلنية مع المؤسسة الدينية الإيرانية، والعلاقات المعروفة بين الحرس الثوري الإيراني (بَسْدَران) والجناح العسكري للمجلس والمعروف باسم جيش بدر - مؤسسة إيرانية وكيلة في العراق. لذلك، فقد كان المجلس موضع انتقاد باقي الأحزاب والمجموعات الشيعية العراقية، وخصوصاً منها الحركة الصدرية بقيادة مقتدى الصدر. ويقود المجلس حالياً السيد عبدالعزيز الحكيم بعد اغتيال أخيه آية الله محمد باقر الحكيم، في النجف في آب/ أغسطس 2003.

وقد بدأت الأحزاب السياسية ذات الخلفية الدينية في العراق خلال تسعينيات القرن العشرين في ترسيخ مراكزها، وقد برهن على ذلك عودة منظمة جديدة أكثر شراسة بقيادة رجل الدين البارز، في أواخر التسعينيات، آية الله محمد صادق الصدر، وهو عضو آخر في أسرة الصدر، وابن عم الراحل آية الله محمد باقر الصدر. وقد كان آية الله محمد صادق الصدر أحد رجال الدين المعيَّنين من قبل الحكومة، وكانت تحركاته في البداية تبدو

منسجمة مع رغبات النظام، مما أدى إلى ازدرائه من قبل باقي الأسر الدينية البارزة، وخصوصاً أسرة الحكيم. ومع استمرار النظام في اغتيال رجال الدين الأكثر إثارة للمتاعب، اضطر صادق الصدر إلى اتخاذ مواقف أكثر حدة إزاء النظام، وتحول بسرعة إلى شخصية كاريزمية وذات تأثير كبير، حيث كان يلقي الخطب المعارضة للنظام من مسجده في الكوفة، فيما يخطب ممثلوه في جموع يصل عدد كل منها إلى الألفي شخص في بغداد، وذلك على الرغم من حظر الحكومة لمثل تلك النشاطات (Cole 2003: 65). ولم يكتف صادق الصدر بذلك، إذ هاجم صدام حسين نفسه في إحدى خطبه، حيث قارنه بالخليفة العباسي المتوكل، وهو شخصية يزدريها الشيعة. وأدرك صدام الخطر الذي يمثله صادق الصدر، فتحرك بوحشيته المعهودة، وتم اغتيال آية الله صادق الصدر في النجف في شباط/ فبراير 1999 مع أكبر اثنين من أبنائه، بحيث أصبح ابنه الأصغر مقتدى هو الوريث للتركة السياسية المعروفة الآن باسم الحركة الصدرية (انظر الفصل السابع).

أما الفاعل الشيعي الأخير والأهم فهو آية الله العظمى علي السيستاني، الذي ولد في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي في مشهد بإيران، وأصبح من الشخصيات البارزة في عقد التسعينيات. ومنذ عام 1999، أصبح السيستاني هو المرجع الشيعي الأعلى، ليس في العراق فحسب بل على مستوى العالم أيضاً. ويُعتبر السيستاني من الشخصيات المعتدلة والمتماشية مع الاتجاه الموجود لدى شيعة العراق المعروف بـ"السكونية" أو ما يمكن اعتباره: فصل الواجبات الدينية عن شؤون الدولة. لكن دور السيستاني في التأثير على مسار العملية السياسية في وسط البيئة السياسية المستعرة التي اتسم بها العراق منذ عام 2003، قد نما من خلال تصريحات مدروسة تبين السلوك الذي يجب أن ينتهجه الشيعي المخلص. وربما تعتبر تلك التصريحات هي الأداة السياسية الأقوى في العراق الحديث.

الأكراد

يتمحور ثاني أهم شقاق في المجتمع العراقي حول الهوية العرقية. وبصرف النظر إن كانت المنطقة مركزاً استعمارياً يلعب دور المغناطيس الذي يجذب إليه الجماعات المختلفة،

أو منطقة حدودية بين إمبراطوريات، بما يحقق لقاطنيها درجة من العزلة وحرية الحركة، فقد كانت النتيجة هي تزايد الشعوب والثقافات والأعراق وتعددها. لكن ظهور الانتماء العرقي – كأحد أسباب الانشقاق السياسي – يعد مسألة حديثة نسبياً. فخلال فترة الحكم العثماني لم يكن العرق قضية خلافية واضحة؛ نظراً لأن الحياة السياسية في ظل العثمانيين كانت موزعة على أساس القرى والعشائر والانتماءات الدينية، بل وحتى الرابطات الحرفية، وليس بحسب الأصل العرقي (Zubaida 2000: 364). وما كان يعني الجهات الرسمية ويسجل في وثائقها هو كون المرء مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً، وليس كونه كردياً أو عربياً أو فارسياً مثلاً. أما في القرن العشرين فقد احتل العرق مكانة بارزة كأساس للهوية، ليس في العراق فحسب بل في المنطقة ككل. ومع دخول المفهوم الغربي للدولة القومية، أصبح من المهم معرفة أي المجموعات العرقية تعيش ضمن حدود الدولة. ونشأت القوميات بسبب التطورات الداخلية ضمن المجموعات، وكذلك بوصفها رد فعل للمجموعات المختلفة تجاه السياسات التي تنتهجها الدولة الجديدة.

من المتعارف عليه تقسيم المجتمع العراقي، من حيث "المجموعات العرقية"، إلى أربع مجموعات فرعية؛ وهم العرب والأكراد والتركمانيون والكلدانيون الآشوريون. وبينما من المهم ملاحظة وضع التركمانيين والآشوريين، من أجل فهم تاريخ العراق الحديث وكذلك تطوراته المستقبلية، فإن من الموضوعات التي تستحق التناول باستفاضة خصائص ثاني أكبر مجموعة عرقية – وهم الأكراد – وتاريخ هذه المجموعة، وذلك من أجل فهم الحركيات التي قد تؤدي إلى إعادة هيكلة العراق سياسياً، إن لم يكن تقسيمه فعلياً إلى دويلات. ولا يعني ذلك أن التركمانيين أو الآشوريين ليسوا مهمين من الناحية السياسية، لكن حجم الجماعتين ليس كافياً، لتصبحا كتلة ذات تأثير سياسي مهم، بما يؤدي إلى تحولات واسعة النطاق في العراق. أما الأكراد، فإنهم – على العكس من ذلك – يمتلكون ذلك التأثير، ويستخدمونه على نحو تزداد فاعليته باستمرار.

ويشار إلى العراق، عادةً، على أنه ينقسم إلى أغلبية عربية، وأقلية كردية تعادل نسبة حوالي 20٪ من مجموع السكان. وبينما تعد "المسألة الطائفية" ضبابية وغير واضحة، فإن

"المسألة العرقية" - وخصوصاً فيما يتعلق بالأكراد - تعتبر واضحة وسهلة الفهم. وبينما يضم العراق ضمن حدوده العديد من الجماعات العرقية المختلفة، فقد تمحور الجدل الرئيسي حول وضع الأكراد، ومحاولاتهم تحقيق الحكم الذاتي، أو حتى الانفصال عن الدولة إذا أتيحت لهم الفرصة. وقد اختلف الجدل بشأن الأكراد، من جوانب عدة، اختلافاً كلياً عن الجدل الخاص بالطائفتين السنية والشيعية؛ فبينما تشير معظم التحليلات إلى رضا الشيعة عن كونهم "عراقيين" وإلى إمكانية تقبُّل الشيعة العلمانيين لفكرة القومية العربية، فإن الأمر نفسه لا ينطبق على الأكراد، لسبب بسيط، وهو أنهم ليسوا عرباً، وبقوا في أفضل الحالات مشاركين غير راغبين، وفي أحيان مشاركين غير مرغوب فيهم، على مدى تاريخ العراق الحديث.

إن أصل الأكراد غير واضح، وإن كان هناك قبول عام ضمن الأدبيات الأكاديمية بأنهم شعب هندي ـ أوربي، ينحدر من موجات من المهاجرين قبل بضعة آلاف من السنين، من شبه القارة الهندية، لينتشر بين الجبال الموجودة في تركيا والعراق وإيران وداخل أوربا. ويعتقد الأكراد أنهم ينحدرون مباشرة من الميديين الذين حصلوا على الحكم الذاتي من الإمبراطورية الآشورية الجديدة، وأسسوا إمبراطوريتهم الخاصة، ومركزها جبال زاجروس. ويميل بعض الأكاديميين للعودة إلى الوراء أكثر في حقبة ما قبل التاريخ، ويدَّعون أن الأكراد ينحدرون مباشرة من الشعبين الحوري والحيثي (Izady 2004a). وتلك ادعاءات من الصعب إثباتها، إن لم يكن من المستحيل. أما الحقيقة المهمة التي تتعين ملاحظتها، فهي أن الأكراد يعتبرون أنفسهم ببساطة مختلفين عن الشعوب الأخرى من حولهم، ومنهم سكان العراق من العرب. وبينما يظل أصل الأكراد غير واضح تماماً، فإن الحقيقة التي لا مجال لإنكارها أن الشعوب التي سكنت جبال زاجروس تمتعت بنفس الثقافة واللغة والتاريخ، مما تمخض عنه شعب مميز، سواء برأيه هو أو برأي الآخرين فيه.

ويصل تعداد الأكراد حالياً إلى حوالي 25 مليون نسمة، وهم ينتشرون على امتداد المناطق الحدودية لكل من إيران والعراق وتركيا وسوريا. ويوجد القسم الأكبر من الأكراد في تركيا، حيث يصل عددهم إلى حوالي 12 مليوناً، ويوجد حوالي نصف هذا

العدد في العراق، ومع ذلك، فإن نسبتهم إلى إجمالي السكان أكبر في العراق. وقد كافح الأكراد، بوصفهم رابع أكبر مجموعة عرقية في الشرق الأوسط بعد العرب والأتراك والفرس، باستمرار من أجل الحصول، على الأقل، على نسبة تمثيل أعلى في البلدان التي يقطنونها، ومن أجل الاستقلال الكامل في بعض الأحيان. ومن البدهي أن تطوراً كهذا سيعني فقدان جزء من الأرض بالنسبة لأي دولة من الدول المذكورة. ويلاحِظ برندن أوليري Brendan O'Leary وخالد صالح – وهما محقان تماماً في ملاحظتهما – أن الدول التي يتواجد الأكراد بها – وكما هو متوقع – ترفض قيام كيان كردي له مقومات الدولة، بل وتعارض حتى ترسيخ الهوية الكردية، باعتبار أن تطوراً كهذا قد يتنامى ليصل إلى أبعاد يصعب تحملها (O'Leary and Saleh 2005: 9).

وبطبيعة الحال، فإن الفوارق بين الأكراد وجيرانهم لا يمكن أن تستند فقط إلى الأساطير المرتبطة بالآباء والأجداد في الماضي السحيق والمعتم، فالأكراد هم أيضاً نتاج للبيئة التي يعيشون فيها، حيث تواءم الهيكل الاجتماعي والسياسي الكردي في العديد من جوانبه تواؤماً مثالياً مع ضروريات العيش في منطقة جبلية. وبحكم الطبيعة المجزأة للمنطقة، وتنوعها ما بين جبال مرتفعة وأودية على ضفاف الأنهار، فقد كان التنظيم الاجتماعي والسياسي الكردي عشائرياً بطبيعته، حيث تعرف العشيرة بأنها وحدة اجتماعية وسياسية ذات حدود إقليمية واضحة وأعضاء ينتمون إليها بحكم القرابة (Van Bruinessen 1992: 51). وحتى زمن قريب، كان النشاط الاقتصادي الرئيس يتمثل في الرعي شبه البدوي، حيث يُعد المجتمع الكردي مجتمعاً ريفياً أساساً، ويتأثر أيضاً ببيئته الجغرافية المحلية. وقد تولَّد عن تلك العوامل البيئية شعب يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئته المحلية وبظروف مواسمها المتعاقبة. لكنها أدت كذلك إلى فترات من الانقطاع السياسي والاجتماعي، تسبب فيه الانفصال الناتج عن وعورة التضاريس، وإلى ترسيخ النظام العشائري والقيادة الوراثية. لذلك، لم يكن الأكراد معزولين عن جيرانهم فحسب، بل أيضاً بعضهم عن بعض. وقد كان ذلك هو السبب الرئيس في تأخر ظهور "الجماعة المتخيَّلة"، كما عرَّفها بنِديكت أندرسون Benedict Anderson، بين الأكراد مقارنة بالتطورات المماثلة التي شهدتها الشعوب العربية والفارسية والتركية (Anderson 1984).

وربما لم يكن مفاجئاً، بالنظر إلى الموقع الجبلي لكردستان وإلى المناطق المعزولة نسبياً هناك، أن يتسم المجتمع الكردي باختلاف معتقداته الدينية وتنوعها؛ ذلك أن أغلبية الأكراد – حوالي الثلثين – هم من المسلمين السنة، فيما يمثل الشيعة نسبة 15٪، بينما يعتنق نحو 10٪ أدياناً قديمة تعود إلى ما قبل الإسلام؛ بما فيها اليزيدية ومعتقدات زرادشتية أخرى. وبالفعل، فإن الكثير من الأكراد يعتقدون أن أجدادهم هم الزرادشتيون، حيث يعود العديد من العادات والطقوس الكردية ربما إلى أصل زرادشتي (Shourush 2002: 114). ولا يُعتبر كردستان العراق وطناً للكثير من اليزيديين فحسب، بل يعد كذلك أحد أهم المراكز للجماعة اليزيدية في العالم، وخصوصاً قرية (لاليش)، بالقرب من دهوك، حيث يوجد أهم معبد يزيدي. وبينما أغلبية الأكراد من المسلمين السنة، فقد تأثر التطور الديني الكردي تأثراً كبيراً بظهور الطرق الصوفية، وخصوصاً منها النقشبندية والقادرية. وقد لاقت الصوفية – وهي فرع من فروع الإسلام يستند إلى التأمل الباطني لمعرفة الله ويركز على الجانب الشخصي في أداء الفرائض الدينية – رواجاً لدى الأكراد، وامتد تأثيرها إلى المجتمع الكردي الحديث. وبينما أخذت الممارسات السنية الأكثر تقليدية تنتشر في كردستان، فإن تأثير الصوفية لايزال قوياً.

وكما هي الحال بالنسبة إلى جماعات أخرى في العراق، فمن الواضح أن المجتمع الكردي متنوع بطبيعته، فهو – بنسيجه الغني بالأديان والعشائر وحتى اللهجات – معقد، وهو ما تعكسه الحركات المختلفة الموجودة في الساحة السياسية. أما المظلمة المشتركة، والتي تعود إلى فترة قريبة بالنسبة لمعظم الأكراد، فهي بناء الدولة العراقية نفسها، فبالنسبة للعديد من الأكراد في العراق (بل وفي العالم)، تعود جذور المشكلات التي واجهوها خلال القرن العشرين إلى الأحداث المرتبطة بهزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وإعادة توزيع الأراضي العثمانية السابقة من قبل قوى التحالف المنتصرة. فقد اعتقد الأكراد وتوقعوا أنهم سيُمنحون الاستقلال، وكان لديهم بالفعل أسباب قوية لذلك. فبعد عرض المطالب الكردية في مؤتمر باريس للسلام في عام 1919، نصت اتفاقية سيفر، التي أبرمت في آب/ أغسطس 1919 على قيام دولة كردية في مناطق من جنوب

تركيا، وذلك في أعقاب استفتاء شعبي ينعقد في آب/ أغسطس 1921، مع السماح للمناطق التي يسكنها الأكراد من ولاية الموصل بالانضمام إلى الدولة الكردية بعد آب/ أغسطس 1922 (Izady 2004b: 99-100). لكن أياً من المعاهدة، والتوصية التي تضمنتها، لم تؤخذ في الاعتبار في معاهدة لوزان لعام 1923، بسبب الضغوط التي مارستها الجمهورية التركية الناشئة، بالإضافة إلى رغبة البريطانيين في إحكام قبضتهم على الاحتياطي النفطي في ولاية الموصل (انظر الفصل الثاني).

ومنذ ذلك التاريخ، ظل الأكراد طوال القرن العشرين في حالة عصيان متفاوت الدرجات ضد الحكومة العراقية. ولم يكن الشعب الكردي في العراق من الصغر بحيث يمكن يُمحى أو يستوعب تماماً، ولا من الكبر حتى ينتزع حريته من الدولة. وبدلاً من ذلك، تأرجح الموقف الكردي في العراق ما بين فترات من الحكم الذاتي النسبي وفترات من الكبت الشديد. وقد نجح الأكراد - بقيادة مصطفى البرزاني - في نيل الحكم الذاتي في شمال العراق ما بين عامي 1970 و1974، قبل أن يجدوا أنفسهم محصورين بين العراق وإيران خلال الحرب التي اندلعت بين الطرفين من عام 1980 إلى عام 1988. وقد قوبل تحالف المليشيات الكردية (البشمرجَة) مع إيران بهجوم وحشي استهدف محو التهديد الكردي في المناطق الريفية من شمال العراق بشكل نهائي؛ وهو ما يُعرف بحملة "الأنفال" السيئة السمعة، وما تلاها من استخدام صدام للأسلحة الكيميائية ضد أهداف مدنية كردية (أشهرها في حلبجة في عام 1988) في إطار ما يعد، وفق أكثر التعريفات تحفظاً، عملاً من أعمال الإبادة الجماعية (انظر الفصل الخامس).

وعلى الصعيد السياسي، لم يحدث قط أن اتحد الأكراد في العراق، حتى من يسعون لتحقيق الهدف نفسه. فقد استمر ميراث تاريخ كردستان العشائري خلال القرن العشرين في المناطق الريفية؛ حيث اتحدت في أحيان كثيرة بعض العشائر الكردية مع الحكومة العراقية ضد الأكراد المعارضين لسياسات الحكومة، بينما اختار البعض الآخر حمل السلاح ضد عشائر أخرى، لأسباب محلية، أو بسبب قضايا أوسع نطاقاً يغذيها شعور متزايد بالقومية الكردية. وقد كان الحزب الديمقراطي الكردستاني أهم الأحزاب السياسية

الأولى التي استفادت من تزايد الشعور بالقومية الكردية بين أكراد العراق. وقد جمع هذا الحزب، الذي تأسس في عام 1946، اتجاهين مختلفين تماماً ضمن المجتمع الكردي، وهما: أكراد العشائر الريفية من منطقة بهدينان (بالقرب من دهوك وبرزان)، وأكراد الحضر اليساريون من مدينتي السليمانية وأربيل. وقد كان الاتجاه الأول بقيادة الشخصية الكاريزمية المحبوبة الملا مصطفي البرزاني – وهو قائد ثوري شهير ذو تاريخ طويل في محاربة الحكومة العراقية – وإن عاد ذلك في البداية إلى أسباب عشائرية وليست قومية (Stansfield 2003). أما الاتجاه الثاني فكان يقوده إبراهيم أحمد، وهو شاعر ومحامٍ مشهور من السليمانية، وكان يعاونه مساعده الشاب جلال طالباني. وقد كان من الطبيعي أن يقود البرزاني، لما له من صيت ذائع، الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي ظل مع ذلك منقسماً بين الجناحين. وقد تحول هذا الانقسام إلى صراع مسلح بين الجناحين في ستينيات القرن العشرين قبل أن ينجح البرزاني مرة أخرى في فرض سلطته على اليساريين. لكن بعد هزيمة الحزب في عام 1975 وطرد البرزاني نهائياً من كردستان، أعلن طالباني إقامة مؤسسة جامعة جديدة باسم الاتحاد الوطني الكردستاني، تتألف من أحزاب ومنظمات يسارية عدة. وسرعان ما أعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني تنظيم نفسه بقيادة ابني مصطفى: إدريس ومسعود، وخاض المنافسة من جديد للفوز بلقب الزعيم الأوحد لأكراد العراق. وقد استمرت المنافسة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وبين مسعود البرزاني وجلال طالباني منذ ذلك الحين.

ويتناقض تمسك الأحزاب الكردية بأن يتم الاعتراف بالهوية الكردية، على المستويين الرسمي والعملي، مع الآراء القائمة على وجود قومية عراقية جامعة. وبينما سعت تلك الأحزاب، في بعض الأحيان، للتحرك من منطلق قومي عراقي (وخصوصاً في فترة ما بعد صدام)، فإن اعتماد العراق أجندة أيديولوجية عربية سنية أدى دائماً إلى عودة الأكراد إلى موقف قومي كردي. وقد استمر ترسخ الأهداف القومية الكردية على مدار القرن العشرين، كرد فعل تجاه الحملة التي قادتها الحكومة العراقية الشوفينية [المغالية في العصبية القومية، المترجم] في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، واستخدامها الأسلحة

الكيميائية ضد التجمعات السكنية. ولم تفلح أي من تلك الاستراتيجيات في إرهاب الأكراد، بل حفزتهم إلى ردود فعل أقوى إزاء هيكل الدولة العراقية.

وقد أدى ظهور إقليم يسيطر عليه الأكراد في شمال العراق في عام 1991، بعد هزيمة صدام في الكويت، إلى ترسيخ القومية الكردية، وإلى رفض الأكراد على نطاق واسع للعراق.[3] ويتميز تاريخ الدولة الكردية الفعلية de facto، والتي سيتم تناولها بمزيد من التفصيل في الفصل السابع، بالبقاء على الرغم من العديد من المشكلات المفروضة أو المختلقة ذاتياً، فقد عاش الأكراد في ظل عقوبات مزدوجة (العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، وتلك التي فرضها صدام على الأكراد)، وشهدوا جولات متعاقبة من الاقتتال الداخلي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، مما أدى إلى تقسيم الإقليم، من عام 1994 فصاعداً. كما تدخلت القوى الإقليمية على نطاق واسع في شؤون الإقليم؛ حيث نفذت القوات المسلحة لكل من تركيا والعراق وإيران عمليات لها في كردستان العراق في تسعينيات القرن العشرين. لكن المنطقة شهدت أيضاً تطورات اعتبرها الأكراد مفيدة. فمنذ عام 1991 أصبحت اللغة الكردية هي اللغة المستعملة في الدوائر الرسمية والمدارس والجامعات، وأصبح الأكراد يعيشون بشكل مستقل عن العراق. وبدأ الأكراد في التعامل المباشر مع المجتمع الدولي، وأصبحوا أعضاء بارزين في المعارضة العراقية لصدام. وبينما سيتم تناول مسألة الدولة الكردية الفعلية في أجزاء لاحقة من هذا الكتاب، فإنه تجدر الإشارة، ضمن هذا النقاش بشأن طبيعة الهويات في العراق، إلى أن الأكراد قد بدأوا، منذ عام 1991، في اعتبار أنفسهم أكراداً في المقام الأول، ثم، ربما، عراقيين في المقام الثاني.

وعندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التحدث بجدية عن خلع صدام حسين بالقوة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، أبدى الأكراد دعماً غير مشروط تقريباً لتلك المبادرة. وخلال العمليات العسكرية التي نُفذت للإطاحة بصدام، عملت قوات البشمرجة الكردية من كلا الحزبين إلى جانب قوات التحالف، وأيد المجتمع الكردي بأسره علناً تواجد قوات الائتلاف في العراق. والتقت مصالح الأكراد، لأول مرة في

تاريخهم، مع مصالح قوة إمبريالية، مما أدى إلى أن يتمتعوا بمركز بارز وبتأثير كبير في تسيير شؤون العراق. وبينما لاتزال هناك مشكلات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وكثير منها ينطوي على ذكريات أليمة، نجح الطرفان في المحافظة على السلام بينهما وهما يتفاوضان في بغداد بشأن مستقبل كردستان، ومن المبكر التنبؤ بما إذا كانت حالة السلم تلك ستستمر أم لا.

التركمانيون والآشوريون

على الرغم من أهمية الجماعتين الآشورية والتركمانية، سواء من حيث عدد منتسبيهما أو من حيث وزنهما السياسي المتمثل في قدرتهما على كسب تأييد القوى الخارجية، فإن التحليلات التي تجرى بشأن تطور العراق السياسي كثيراً ما تتجاهلهما. كما أنهما يمثلان حالتين دراسيتين مفيدتين للدلالة على مدى التعقيد الذي تتسم به سياسة الهوية في العراق، من حيث تحديد أصول الجماعات المختلفة، وتنوعها، وحتى العداوات القائمة ضمنها، إلى جانب الكيفية التي ترسم بها الحدود وتوضع بها الأجندات السياسية وفق الظروف السائدة في كل حقبة زمنية.

ويرتبط التركمانيون – كما يُفهم من اسمهم – بالعائلة الأوسع من الشعوب التركية، التي تعود جذورها إلى قبائل وسط آسيا، التي هاجرت إلى مناطق في الشرق الأوسط وتركيا الحديثة. ويوجد – كما هو متوقع – تباين كبير في الآراء حول زمن قدوم التركمانيين إلى العراق أول مرة. ويدعي العلماء التركمانيون أن شعبهم قدم إلى العراق أول مرة في القرن السابع عشر كجنود للالتحاق بالجيش الإسلامي (Al-Hirmizi 2003: 16). وتبع ذلك موجات متعاقبة من المهاجرين في زمن السلاجقة، حيث تولى التركمانيون مناصب عسكرية وإدارية في الدولة. أما ترسيخ التركمانيين لمركزهم فيما أصبح من بعد ذلك العراق، فقد تزامن مع توسع الإمبراطورية العثمانية. ومع فتح العراق على يد السلطان سليمان العظيم [القانوني، المترجم] في عام 1535، ثم فتح بغداد على يد السلطان مراد في عام 1638، تدفقت إلى العراق موجة أخرى من التركمانيين واستقرت به.

وبينما تبدو الأدلة على وقوع عملية الهجرة مقنعة بما فيه الكفاية، فمن غير المعروف كيف أن التركمانيين الموجودين اليوم ينحدرون من هؤلاء المهاجرين الأوائل، ذلك أن تلك الجماعات لم تعش في عزلة عن الجماعات الأخرى من حولها، بل كثيراً ما تم استيعابها ضمن الجماعات العربية في المنطقة، بحيث أصبحت العربية هي لغتها الأم. وقد يكون العكس هو الصحيح، فقد يكون الموظفون الحكوميون من غير التركمانيين ضمن الدولة العثمانية هم الذين "تَتَرّكوا" من خلال اكتساب العادات واللغة التركية في خضم عملهم ضمن مؤسسات الدولة أو ممارستهم لأعمالهم التجارية في مناطق الحضر.

ويعيش التركمانيون اليوم في شمال العراق على رقعة تمتد من الحدود مع سوريا شمالاً حتى الحدود مع إيران في وسط العراق (Oğuzlu 2002: 142). وكما هي الحال بالنسبة لأي طائفة تعيش في العراق، لا توجد إحصائيات دقيقة بشأن حجم الجماعة التركمانية. ويقدر العلماء التركمانيون أن جماعتهم تمثل ما بين 10٪ و 15٪ من سكان العراق، وهي نسبة قد تفوق الواقع بكثير، فيما تشير المصادر العراقية والغربية إلى أن تلك النسبة تقل عن 5٪ (Oğuzlu 2002: 143). وتوجد مدن عدة ذات نسبة كبيرة من السكان التركمانيين؛ منها تلعفر والموصل وأربيل وألتون كوبري وكركوك، إلى جانب نسبة كبيرة في بغداد. وتشهد مدن الشمال (وخصوصاً كركوك) منافسة حادة على أساس العرق بين الجماعتين التركمانية والكردية؛ فالتركمانيون يعتبرون أنفسهم عموماً السكان الأصليين للمدن الكبيرة، على اعتبار أن جماعتهم كانت معنية على نطاق واسع بالنشاطات الحكومية والتجارية، بينما كان الأكراد يسكنون المناطق الريفية. وفي أربيل والموصل، حيث التركيبة السكانية إما مختلطة بدرجة كبيرة (كما في الموصل التي تظل، مع ذلك، ذات أغلبية عربية)، أو تتألف بأكملها تقريباً من الأكراد (كما هي الحال في أربيل)، لا يؤدي مثل تلك الادعاءات إلى زيادة حدة التوترات السياسية. أما في مدينة كركوك فيدعي التركمانيون أنهم هم البناة الأصليون للمدينة. إن سياسة "التعريب" التي اتبعها صدام (من خلال ترحيل من هم من غير العرب)، وسياسة "التكريد" التي اتبعها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بعد عام 2003 (القائمة على إجبار غير الأكراد على الرحيل

عن المدينة) قد أدت إلى العديد من المشكلات العرقية الخطيرة بين الجماعتين والأحزاب التركمانية والكردية. وتكتسب تلك المشكلات كذلك بعداً إقليمياً في ظل عزم المسؤولين الأتراك على حماية حقوق أولاد عمومتهم التركمانيين، وفي الوقت ذاته عزمهم على وقف الصعود المستمر للكيان الكردي. ومما لاشك فيه أن موقع كركوك، بوصفها ثاني أكبر مركز للاحتياطي النفطي للعراق، يزيد من أهمية المدينة كبؤرة للتنافس السياسي بين الطرفين.

وقد شهد وضع التركمانيين ضمن الدولة العراقية تحولاً بمرور الوقت؛ فعقب قيام الجمهورية التركية في عام 1923، أراد التركمانيون أن تقوم تركيا بضم ولاية الموصل، بحيث يصبحون جزءاً من الدولة التركية الكبيرة. وفي ظل المَلَكية، تمتع التركمانيون بالعديد من المزايا بوصفهم عناصر الطبقتين الإدارية والتجارية للإمبراطورية العثمانية، ونعموا بحياة هادئة نسبياً. أما بعد سقوط النظام الملكي، فقد تعرض التركمانيون إلى تفرقة متزايدة، بسبب السياسات التي اتبعتها الأنظمة المتعاقبة، والتي ركزت على تعميق الفوارق بين طوائف المجتمع المختلفة. وقد خلفت مذبحة كركوك في عام 1959 - والتي نتجت عن سماح الحكومة العراقية للحزب الشيوعي العراقي (ذي الأغلبية الكردية في كركوك) بإثارة المشكلات بين الأكراد والتركمانيين - أعداداً كبيرة من القتلى. وازدادت التفرقة ضد التركمانيين في ظل نظام حزب البعث، إذ أُعدِم العديد من قادتهم في عام 1979، وقُتِل الكثير من الشيعة التركمانيين لانتمائهم إلى حزب الدعوة المحظور. ولعل أحد أهم الشواهد على تدني مركز التركمانيين في العراق، النصوص التي احتوتها الدساتير العراقية المتعاقبة، فبينما كان دستور عام 1925 يعترف بهم بصفتهم أحد الكيانات المكونة للعراق - إلى جانب العرب والأكراد - فقد حرم التركمانيون من هذه الصفة في الدساتير التالية.

ويشبه وضع المسيحيين الآشوريين في العديد من جوانبه وضع التركمانيين؛ فالجماعتان تعتبران "أقلية" عند مقارنتهما بجيرانهما من العرب والأكراد، إذ ربما لا يتعدى المسيحيون في العراق المليون نسمة (O'Mahony 2004: 123)، ولا يوجد تركز سكاني مسيحي سوى في بعض الأحياء المسيحية بالمدن الكبيرة الواقعة في شمال البلاد، وخصوصاً

في أربيل ودهوك والموصل، مع العلم بأن أغلبية المسيحيين يعيشون في بغداد. وتتسم الجماعة المسيحية هي أيضاً بالتنوع؛ فبينما الأغلبية من الكاثوليك على اختلاف مذاهبهم، يوجد أيضاً المسيحيون الأرثوذكس العرب الشرقيون، إلى جانب نسبة أقل من البروتستانت والأنجليكانيين. ومن الناحية العملية، تعتبر الكنيسة الكاثوليكية الكلدانية هي الأكبر والأكثر تأثيراً ضمن المجتمع المسيحي، إذ ينتمي إليها نسبة حوالي 70٪ من مسيحيي العراق.[4]

ويحرص الآشوريون على ربط أنفسهم بأمجاد الإمبراطورية الآشورية القديمة، ويعتبرون أنفسهم السكان "الأصليين" للعراق. لكن كما هي الحال بالنسبة للأكراد الذين يدعون أنهم ينحدرون من الميديين، فمن غير الممكن تقريباً إثبات صحة تلك الادعاءات. والواقع أن وجود الآشوريين في العراق الحديث يعتبر ظاهرة حديثة نسبياً، فقد كان موطنهم الأصلي هو منطقة حقاري في جنوب شرق تركيا، وقام الجيش البريطاني باستجلاب 35 ألفاً منهم وإسكانهم في العراق، وخصوصاً في الشمال بعد احتلال الولايات العثمانية السابقة (Tarbush 1982: 96). وقد شغل الآشوريون مراكز بارزة في الجيش البريطاني، مما أدى إلى ازدرائهم بشدة، سواء من قبل المسلمين لأسباب دينية أو من قبل الأكراد على اعتبار أنهم أُسكِنوا مراكز سكنية كردية.

ويُعتبَر الآشوريون في العراق الآن في موقف صعب للغاية؛ فمع صعود الشعور الإسلامي في المجتمع من جهة، وظهور الدولة الكردية الفعلية من جهة أخرى، يعتبر الآشوريون أن مستقبلهم في العراق يبدو قاتماً حقاً. وقد ساءت العلاقات بين الحزب السياسي الآشوري الرئيسي، وهو الحركة الديمقراطية الآشورية، والأحزاب الكردية بدرجة كبيرة بعد انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005، حتى إن الحركة قررت العمل مع الائتلاف العراقي الموحد الشيعي بدلاً من أن تظل في كنف الأكراد. وقد تخوف الآشوريون من "الأسلمة" المحتملة للدولة أو من تفككها، مع قيام كيان كردي في الشمال، مما جعلهم يلتفون حول أجندة طائفية مكنتهم حتى من تحسين العلاقات

الكلدانية ـ الآشورية المعروفة بتأزمها. ويسعى الآشوريون، من خلال ذلك، إلى تكوين "إقليم إداري آشوري" يكون مركزه مدينة بخديدة، شرق الموصل، باعتباره الضمان الوحيد لحرياتهم في المستقبل.[5]

الهوية والدولة

تعتمد مهمة فهم المجتمع العراقي على الفترة قيد النقاش، وعلى الوضع المحدد للعلاقات بين الدولة والمجتمع في مناطق معينة. فبينما تمكن الإشارة إلى أمثلة لوجود قومية مواطنية علمانية في مكان وزمان محددين، يمكن أن يتسم مكان آخر، في الوقت ذاته، بأمثلة صارخة على قومية عرقية الأساس. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدين؛ إذ تختلف قدرته كقوة للحراك الاجتماعي والسياسي بحسب الزمان والمكان. لذلك، فبينما ظلت الهويات في العراق في حالة من التحول المستمر، بقي معلَم واحد ثابتاً، وهو دور الدولة في السعي إلى خلق هوية للمجتمع العراقي أو إلى فرض تلك الهوية عليه. وبعد أن كانت الدولة العراقية راغبة، في المراحل الأولى، في السعي لإيجاد هوية عراقية جامعة، أصبحت خاضعة بصورة متزايدة إلى هيمنة أجندة قومية عربية إقصائية أدت، في ظل نظام حزب البعث، إلى لجوء الدولة إلى استخدام القوة المفرطة والقهر الاجتماعي في إطار سعيها لفرض نظام يخدم مصالحها على المجتمع العراقي بفئاته المختلفة. ويتتبع الفصل التالي من الكتاب مراحل نمو النظام الاستبدادي في العراق.

الفصل الرابع

من الدولة السلطوية إلى الدولة الشمولية

1958 - 1979

يُعتبَر العراق في نظر العديد من المراقبين مرادفاً للديكتاتورية؛ فقد ارتبط العراق بحق ارتباطاً قوياً بالأساليب السلطوية authoritarian والشمولية totalitarian في الحكم، حتى إن بعض المعلقين اعتبر أن هناك خاصية متأصلة في المجتمع العراقي تحتم أن يحكمه "رجل قوي" على رأس دولة طاغية الانتشار والسيطرة في جميع أرجاء البلاد ومختلف أوجه الحياة فيها. وتأييداً لهذا الرأي، كثيراً ما يستعان بأمثلة من التاريخين القديم والحديث للعراق، بما تشمله من قادة متسلطين وشعوب تبدو عدوانية، للبرهنة على أن ما يشهده العراق الحديث ليس بمستغرب عندما يوضع ضمن السياق الأوسع لتاريخ العراق وبلاد ما بين النهرين. ويشار إلى العديد من الوقائع؛ مثل القيود التي فرضها حمورابي على المجتمع البابلي، والمهارات العسكرية التي تمتع بها الآشوريون، والوحشية التي اتسم بها المغول، للبرهنة على أن مظاهر السلطوية في العراق إنما هي القاعدة وليست الاستثناء.

ولا يعتبر العراق حالة فريدة في هذا السياق؛ ذلك أنه عند النظر في السياق الإقليمي الأوسع، يلاحظ وجود العديد من التصورات (الخاطئة) بشأن الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، وخصوصاً في بيئة ما بعد أحداث 11 سبتمبر. وتصف جيل كريستال تلك التصورات الخاطئة بإيجاز كالآتي: «... الأنظمة السياسية كافة في الشرق الأوسط تسلطية وعنيفة ... وتلك مظاهر تنبع من أعماق المجتمع - أي من الإسلام (وهو المصدر لكل ما هو عربي) أو من ذلك المصدر المظلم نفسه الذي نبع منه الإسلام ذاته» (Crystal 1994: 263). وبحسب هذا الخط في التفكير، فإن هناك شيئاً متأصلاً في الحضارة العربية والإسلامية، منذ بدايتها، يحتم أن تُحكَم المجتمعات الشرق أوسطية الحديثة من قبل أنظمة سلطوية (Ayubi 1995: 258).

وينطوي مثل تلك الآراء على العديد من المشكلات؛ ليس أقلها أنها تؤدي إلى اختزال المجتمعات العربية والإسلامية والعراقية، والإجحاف في تصنيفها بدرجة غير مقبولة. كما أنها تخفق في إجراء مقارنات موضوعية بين المجتمعات الشرق الأوسطية والمجتمعات الغربية، وتتعمد تجاهل فترات العنف في تاريخ الدول الأوربية التي تزامنت، في أحيان كثيرة، مع قيام دول عربية وإسلامية أكثر تحضراً. ومن الأمثلة على ذلك، الوضع الذي عاشه شمال أوربا في الفترة ما بين القرنين الثامن والثالث عشر؛ فبينما كانت الخلافة العباسية تحكم العالمين العربي والإسلامي، كانت أوربا تعاني انعدام السلام، ولم يكن هناك وجه للمقارنة بين أي مدينة أوربية وبغداد بأبهتها وروعتها.

النقاش بشأن الديكتاتور

تشير المقارنات أعلاه إلى وجود معايير مزدوجة على الأقل من حيث الفهم الشعبي، لكنها تثير سؤالاً مهماً حقاً عند النظر في تاريخ العراق الحديث، وهو ببساطة: لم ارتبط تاريخ العراق الحديث بسلسلة متعاقبة من الأنظمة العسكرية التسلطية، حيث اتسم النصف الثاني من القرن العشرين بظهور حزب البعث، وبتمادي دولة مفرطة في التسلط بما جعلها أحد أفظع الأمثلة للدول الشمولية في التاريخ؟ وإذا استبعدنا الرأي القائل بأن تلك الخصائص هي مجرد نتاج للثقافة العربية وللإسلام (وهو ما اخترته)، فكيف لنا أن نفسر النزعتين السلطوية والشمولية اللتين اتسم بهما تاريخ العراق الحديث؟

لقد اعتقدت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش – الواقعة تحت تأثير المحافظين الجدد – أن لديها إجابة بسيطة عن هذا السؤال الذي تصورت أنه بسيط، وأن هذه الإجابة تكمن في شخص صدام حسين. فقد تم، خلال المرحلة السابقة على غزو العراق في عام 2003، تصوير صدام والمقربين إليه على أنهم شياطين، ووُجِّهت أصابع الاتهام إليهم باعتبارهم العائق الأساسي، بل الوحيد، أمام تخلص العراقيين من أغلال الديكتاتورية واعتناقهم المبادئ الديمقراطية. وقد تكون تلك الفكرة جذابة من حيث بساطتها، لكنها على خطأ تماماً للسبب ذاته. وبينما تشير الأحداث في العراق منذ سقوط صدام إلى أن إزالة النظام

الشمولي يمكن أن تؤدي إلى التطور الديمقراطي، فإن النتائج تختلف اختلافاً كلياً عن توقعات صانعي السياسة في واشنطن. وبينما يمكن الادعاء بأن ثمة تطوراً ديمقراطياً يحدث في العراق، وخصوصاً إذا اعتبرنا أن الانتخابات التي جرت خلال فترة ما بعد صدام كانت ديمقراطية (وهو أمر مختلف عليه)، فربما يكون من الأدق القول بأن هناك تطوراً ديمقراطياً يحدث في أقاليم معينة من العراق. ذلك أن عودة الهويات الطائفية مدعومة بالإجراءات الديمقراطية يهدد وجود الدولة العراقية ذاتها، وخصوصاً في ظل قيام إقليم كردستان، والاحتمال الكبير بقيام إقليم شيعي في الجنوب. فقد ازدهرت الديمقراطية، وهي مفهوم ليس بغريب على المجتمع العربي (والجماعات العرقية الأخرى في العراق) ولا على المجتمع الإسلامي، في غياب النظام الديكتاتوري لصدام. أما المشكلة فتكمن في أن هيكل الدولة العراقية نفسه يجد صعوبة في استيعاب المطالب الديمقراطية الناشئة من داخل الجماعات العراقية المختلفة. وبعبارة أخرى، فإن المشكلة لا تكمن في استغراب العراقيين للمبادئ الديمقراطية، وإنما في أن تركيبة العراق نفسها تساعد على قيام الأنظمة غير الديمقراطية.

وفي اعتقادي أن ميل العراق المسبق للخضوع للأساليب السلطوية في الحكم، إنما هو نتيجة لتجمُّع جماعات متفرقة على أثر سقوط الإمبراطورية العثمانية، ولتعزيز مركز مجموعة بعينها على حساب المجموعات الأخرى. وكما رأينا في الفصلين الثاني والثالث، فقد أدت الطريقة التي بنى بها البريطانيون العراق في عشرينيات القرن العشرين إلى قيام أنماط غير مستقرة، بكل المقاييس، لعلاقة الدولة بالمجتمع. لكن ليس معنى وجود الميل المسبق، في حد ذاته، أنه محكوم على العراق بالخضوع لنظام سلطوي في المستقبل؛ ولذلك يجب تحديد التطورات الأخرى؛ فقد ساعد الوجود المستمر لقوة استعمارية (وهي بريطانيا) على قيام حركات قومية عربية وعراقية مناهضة للاستعمار. وقد نشأت تلك الحركات القومية أساساً من داخل النخب المدعومة من قبل البريطانيين، وبدرجة كبيرة من داخل "الطبقات الوسطى الجديدة" من العرب السنة في المدن. وفيما يخص هذه المجموعة الأخيرة، على وجه التحديد، أصبح ضباط الجيش هم الوسيلة التي حققت من

خلالها تقدمها السياسي والاجتماعي، وبالتالي الترويج للقضية القومية. وسرعان ما تم استدعاء الجيش العراقي لحماية الدولة، ليس من مخططات القوى الخارجية، ولكن من التهديدات النابعة من داخل العراق نفسه، والتي كانت تعتبر تهديداً لصرح الدولة القومية العربية. وقد عانى كل من الآشوريين والأكراد والتركمانيين والشيعة على يد الجيش خلال السنوات التي أعقبت استقلال العراق في عام 1932. لكن سرعان ما دب الخلاف بين الحكومة المدنية نفسها وبين الجيش في سياق محاولاتها المستمرة لتحقيق التوازن بين الطموحات القومية المتزايدة وبين تلبية رغبات بريطانيا. لذلك لا يعد مفاجأة أن يكون العراق أول دولة من دول الشرق الأوسط المقامة بعد الحرب العالمية الأولى التي تشهد انقلاباً عسكرياً (في عام 1936)؛ فقد قام الجيش بفرض سبع حكومات ما بين عامي 1936 و1941، ومن ثم الإطاحة بالنظام الملكي نفسه في عام 1958. من هنا، فإنه يمكن ربط ظهور السلطوية في العراق بعوامل ثلاثة متداخلة؛ هي:

1. نمو دور الجيش في الحياة السياسية العراقية.
2. الطوأفة المستمرة للحياة السياسية.
3. نمو القومية العربية كرد فعل إزاء تدخل بريطانيا المستمر في شؤون العراق.

ويتناول التحليل التالي تلك العوامل الثلاثة التي تبين كيفية ظهور السلطوية وترسخها في العراق على مدى 50 عاماً، ما بين عشرينيات القرن العشرين وسبعينياته. ففي اعتقادي أنه اعتباراً من سبعينيات القرن العشرين، بدأ تحول العراق من السلطوية إلى الشمولية. لكن هذا التحول لم يكن له صفة الدوام؛ حيث يعرض الفصل التالي كيف عادت حكومة العراق إلى السلطوية في تسعينيات القرن العشرين، بسبب الضعف النسبي الذي حل بها في أعقاب مغامرة صدام الفاشلة في الكويت.

ومادمت أفرق بين النظامين السلطوي والشمولي، فمن المفيد هنا تعريف هذين المصطلحين. ويعرف جوان لينز Juan Linz ، في سياق تحليله التقليدي للسلطوية، الأنظمة السلطوية بأنها «أنظمة سياسية ذات تعددية سياسية محدودة ولكنها غير مسؤولة؛

أي ليست ذات أيديولوجية مفصلة وإرشادية (ولكنها ذات عقليات مميزة)، وليس فيها حراك سياسي مكثف أو واسع (إلا عند مراحل معينة في تطورها)، وذات قائد (أو مجموعة مصغرة أحياناً) يمارس السلطة ضمن حدود غير واضحة رسمياً ولكنها قابلة جداً للتنبؤ» (Linz 1964/1970: 255). وقد يرى البعض أن تلك العناصر كانت موجودة في العراق، على الأقل حتى عام 1968 والانقلاب البعثي الثاني. أما الأنظمة الشمولية فلها خصائص مختلفة تماماً؛ إذ تعرف هنا آرند Hannah Arendt ، في عملها الكلاسيكي بعنوان **أصول الشمولية** *The Origins of Totalitarianism* (1951)، الشمولية بأنها «الهيمنة المستمرة على كل فرد في كل منحى من مناحي الحياة» (1962: 326; Brooker 2000: 9). وانطلاقاً من تعريف آرند، يحدد شابيرو Schapiro خمس خصائص للشمولية، وثلاثة "أعمدة" ترتكز عليها الدولة الشمولية – وتنطبق جميعها على العراق في عهد صدام من أواخر السبعينيات حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين (Schapiro 1972). وتتمثل تلك "الخصائص الخمس للشمولية" فيما يلي:

1. الحكم الفردي للقائد.
2. الهيمنة على النظام القانوني.
3. الهيمنة على القيم الأخلاقية الخاصة.
4. الحراك المستمر.
5. الشرعية القائمة على دعم الجماهير.

وكما سيلاحظ لاحقاً، فمن السهل نسبياً تطبيق هذه الخصائص الخمس على العراق في ظل حكم صدام. كما تنطبق دعائم شابيرو الثلاث على نحو أكثر جذباً للانتباه، وفي رأيه أن الدعائم الثلاث التي تستند إليها مثل تلك الأنظمة تتمثل فيما يلي:

1. الأيديولوجية.
2. الحزب.
3. الجهاز الإداري للدولة.

وفي اعتقادي، هناك فروق نوعية بين خصائص السيطرة السياسية في العراق في فترة هيمنة حزب البعث (وخصوصاً من ثمانينيات القرن العشرين فصاعداً) وبين الفترات السابقة من الحكم العسكري و/ أو الملكي. ومن أجل فهم الأسباب التي دفعت العراق إلى التحول من دولة سلطوية حتى سبعينيات القرن العشرين إلى دولة شمولية في ظل حكم صدام من ثمانينيات القرن العشرين فصاعداً والكيفية التي تم بها ذلك التحول، لابد من الإشارة إلى عاملين إضافيين في التحليل؛ فقد كان النظام البعثي، بلا شك، نتاجاً للأنظمة التي خلفها، وكذلك رد فعل تجاه تلك الأنظمة. وبالفعل، فقد كانت أنماط السلطوية راسخة في العراق من قبل صعود صدام وحزب البعث، وأسهمت في تكييف النظام البعثي بعد عام 1968. لكن من أجل فهم الكيفية التي حول بها نظام حزب البعث النظام السياسي في العراق من نظام سلطوي إلى نظام شمولي يهيمن عليه حكم الفرد، وتخضع في ظله جميع عناصر الحياة السياسية لهيمنة النظام، ثمة حاجة إلى إدخال ديناميات أخرى في المعادلة؛ فبدلاً من الاكتفاء باستخدام القوة القسرية للجيش، توجد طريقة أخرى أكثر فاعلية للسيطرة على المجتمع: وهي اضطرار الأفراد إلى الاعتماد على استمرار الوضع الراهن من أجل الإبقاء على مستواهم المعيشي الجيد، وهو ما ساعد عليه الارتفاع المتسارع في العائدات النفطية من سبعينيات القرن العشرين فصاعداً. وبدلاً من أن تسهم التنمية الاقتصادية في تطوير المثل والهياكل الديمقراطية وترسيخها – كما تشير إليه الأدبيات الأولى بشأن الحداثة – يلاحظ أن العكس هو ما حدث في العراق؛ حيث أدى الكسب الريعي (وهو اعتماد الدولة المفرط على العائدات من مصدر معين بما يتيح لها تقليص الحاجة إلى الاعتماد على المجتمع عموماً، وفي الوقت ذاته زيادة اعتماد المجتمع على الدولة) إلى ترسيخ الدولة السلطوية في العراق، وإلى تزويدها بالموارد اللازمة كي تتحول إلى الدولة الشمولية التي ترأسها صدام (Al-Naqeeb 1990: 91; Crystal 1994: 263). من هنا، فإن تأثير الاقتصاد الريعي يمثل المحور الرابع من محاور فهم صعود الدولة الشمولية.

أما المحور الأخير فيتناول دور المؤسسات القمعية في استمرار العنف على يد الدولة. فإلى جانب الشبكة الأمنية الضخمة التي بُنيت في العراق، لابد كذلك من الإقرار بالدور

الذي لعبه صدام نفسه. فبينما لا يوجد شك في أن صدام كان هو الشخصية الأقوى في بناء الدولة الشمولية، هناك من يعتقد أنه لم يكن العبقري الشرير الذي حال وحده دون أن يصبح العراق دولة ديمقراطية، وأنه لم يبتكر المؤسسات الشمولية التي تم بها قهر المجتمع العراقي قرابة ثلاثة عقود، وإنما قام فقط بتطوير المؤسسات والممارسات التي بدأتها بالفعل الأنظمة السابقة. لذلك، فإن صدام لا يعد شطحة في تاريخ العراق (كما تميل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إلى الاعتقاد)، بل يجب اعتباره، من باب الدقة، نتيجة منطقية لبناء (أي لعراق) يتسم بعوامل ذاتية تساعد على عدم الاستقرار منذ تأسيسه؛ مما يسهل (ولكنه لا يحتم) قيام أنظمة غير ديمقراطية.

الجيش في الحياة السياسية

تعود جذور الطبيعة السلطوية للحكم في العراق إلى التوترات التي خلفها تدخل الاستعمار البريطاني في تشكيل الحكومات المدنية التي كانت بدورها، في معظم الأحيان، فاسدة ولا تتمتع بالكفاءة. ويوجد عامل آخر، وهو أن صناع القرار ضمن الدولة الجديدة كانوا بالكامل تقريباً من العرب السنة. لكن النخبة من العرب السنة لم تكن مؤلفة من مجموعة متجانسة من الأفراد، وإنما من شخصيات متباينة. فبينما كان بعض أعضائها من أصحاب المراكز الاجتماعية العالية في ظل الحكم العثماني والمعارضين لأولئك الذين تخلوا عن الإمبراطورية للقتال في صف البريطانيين، كان آخرون، ومنهم القاعدة العريضة للجيش أو الشريفيون، يُنظر إليهم من قبل النخب الاجتماعية القديمة باعتبارهم من «محدثي النعمة والانتهازيين المفلسين» (Hemphill 1979: 88) الذين يدينون بمراكزهم البارزة في المجتمع إلى علاقاتهم بالملك (Marr 2004: 33). من هنا، فإن الصراع على السلطة خلال السنوات الأولى لقيام الدولة العراقية لم يدر بين جماعات طائفية مختلفة، وإنما ضمن الجماعة الواحدة التي دعمها البريطانيون لإحكام السيطرة على مقاليد السلطة؛ أي العرب السنة.

وقد كان تأسيس جيش عراقي أمراً عظيم الأهمية للبريطانيين والملك فيصل على السواء. فكما رأينا في الفصل الثاني، كانت القضية الأهم بالنسبة إلى ونستون تشرشل، أثناء

ترؤسه مؤتمر القاهرة، هي ضمان أن يصبح العراق أرضاً آمنة ضمن دائرة النفوذ البريطانية، على أن يتأتى ذلك لبريطانيا بأقل تكلفة ممكنة. لكن الدولة العراقية في أوائل عشرينيات القرن العشرين كانت ضعيفة بطبيعتها، وافتقرت إلى سلطة مركزية محلية، وإلى مؤسسات قادرة على بسط سلطتها (Tarbush 1982: 73). وبالنسبة إلى الملك فيصل، كان البقاء سياسياً يعني بناء التوافق والوحدة ضمن العراق؛ من خلال تجميع شعوب متنوعة وغير معتادة على التجمع السياسي ضمن مشروع قومي. لكن إلى أن تحقق ذلك من خلال عملية مطولة من بناء المؤسسات وتشكيل المجتمع، ظل النظام الملكي نفسه واقعاً تحت الخطر الناشئ من القوى الداخلية. لذلك، كان البريطانيون وفيصل، على السواء، بحاجة إلى جيش عراقي محلي لحفظ الأمن الداخلي، وحماية النظام الملكي، وتمكين البريطانيين من خفض قواتهم. من هنا، فقد تم تصميم الجيش من البداية كقوة لحفظ الأمن الداخلي، تستخدم في التصدي لمن يمثلون تهديداً للدولة (Hashim 2003a: 31).

وقد تأسس الجيش العراقي في عام 1921، وتولى الشريفيون المراكز القيادية فيه؛ فقد تم تعيين جعفر باشا العسكري في منصب أول وزير دفاع عراقي، ونوري السعيد (وهو صهره) في منصب قائد الأركان العامة (Hazleton 1989: 9).[1] وقام العسكري فور توليه مهام منصبه، بتعيين الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني وشاركوا في الثورة العربية، وكان معظمهم من العرب السنة والقوميين العرب. وبعد مؤتمر القاهرة، تم توسيع الجيش وتطويره تحت إشراف البريطانيين. وقد كانت النية تتمثل في استمرار تطوير الجيش إلى الحد الذي يسمح بخفض أعداد القوات البريطانية – وهو منطق يشبه بدرجة كبيرة المنطق الذي ساد، ومازال قائماً، في عراق ما بعد عام 2003 – على أن يكون جيشاً قادراً على قمع مظاهر المعارضة بالمستوى الذي كانت عليه ثورة عام 1920. وقد كان فيصل بحاجة إلى جيش بالتأكيد؛ فقد استمرت تركيا الناشئة في الشمال في المطالبة بحقها في ضم ولاية الموصل. وفي الشمال بقيت العشائر الكردية في حالة من العصيان الدائم، فيما بقيت السلطة السياسية في جنوب البلاد وغربها في أيدي العشائر الكبيرة. أما الهاجس الأكبر فكان العداء المستمر لدى الشيعة تجاه الملك الجديد، حيث استمر المجتهدون الشيعة في إظهار عدائهم له. لذلك، كان فيصل والبريطانيون بحاجة إلى توسيع الجيش، وبسرعة.

إلا أن عملية توسيع الجيش لم تمض بنفس سرعتها الأولى؛ فخلال الأشهر الثلاثة الأولى لتأسيس الجيش، لم يتم تجنيد سوى نحو ألفي رجل. ويرجع ذلك أساساً إلى انجذاب معظم المجندين إلى الرواتب المرتفعة التي كان البريطانيون يدفعونها لمن يخدم ضمن قوة المرتزقة المحلية، والتي كانت تعرف باسم الليفيز "the Levies" (Tarbush 1982: 84). وبعد إجراء تحسينات على الرواتب ازداد عدد المجندين، بحيث زاد العرض بحلول عام 1925 على الطلب. وبحلول عام 1935 بلغ قوام الجيش 15300 جندي موزعين ضمن ثلاثة أفواج فرسان، وست بطاريات مدفعية ميدانية، وخمس بطاريات مدفعية جبلية، وسبعة ألوية مشاة. كما نما سلاح الجو الملكي العراقي من عدة طائرات إلى ثلاثة أسراب (Marr 2004: 44). ومع زيادة الأرقام بشكل لافت اعتباراً من ثلاثينيات القرن العشرين، استمر الخلل بين السنة وغير السنة. وكما تهيمن مجموعات معينة على الجيش في عراق ما بعد عام 2003 (وخصوصاً الشيعة والأكراد)، فقد كانت الدينامية نفسها هي المهيمنة على الجيش العراقي ما بعد عام 1920، مع الفارق المتمثل هذه المرة في كون معظم المجندين من الشيعة بينما بقي الضباط بالكامل تقريباً من العرب السنة (Hashim 2003a: 31). وقد استوعب الجيش عند تأسيسه 640 ضابطاً سواء من الضباط السابقين في الجيش العثماني أو من الشريفيين، بحيث تكونت بسرعة نخبة رئيسية من الضباط انضم إليهم خلال فترة وجيزة المزيد من الطلاب. وقد كان هؤلاء أيضاً من العرب السنة، فيما لم ينتمِ سوى الربع إلى خلفيات أخرى (Tarbush 1982: 78). وقد ازداد ذلك الخلل وضوحاً بعد عشر سنوات؛ فعند التمعن في خلفيات عينة من 61 ضابطاً، خلص محمد طربوش إلى أن ضابطاً واحداً فقط كان من الشيعة، واثنين كانا من المسيحيين، فيما كان الباقون كلهم من السنة (79 : 1982).

وسرعان ما اعتبر العرب السنة، الذين لم ينتموا إلى الطبقات الاجتماعية القديمة في الحقبة العثمانية، أن الجيش هو الوسيلة الرئيسية للحراك الاجتماعي والتميز السياسي في العراق الجديد (Tripp 2000: 47). وظهرت "طبقة وسطى جديدة" من الأفراد والمجموعات من غير ذوي الأملاك، بدؤوا في تحدي طبقة الملاك التقليديين ومنافستهم

على النفوذ السياسي في الدولة الجديدة. واخترق هؤلاء، في العراق كما في دول شرق أوسطية أخرى، مؤسسات الجيش الجديد، واكتسبوا من خلاله الاحترام والنفوذ، وجعلوا منه طليعة قضيتهم القومية (Halpern 1962: 278-9; Stansfield 2005a: 359). وقد تأثرت هذه الطبقة الوسطى الجديدة من العرب السنة تأثراً كبيراً بالفكر القومي العربي السائد، وبالنشاطات التي كانت تقوم بها مجموعات قومية مثل حزب العهد، وسرعان ما بدأت التشكيك في شرعية الملك الذي كان يسعى لتحقيق التوازن بين الهواجس القومية واسترضاء مستشاريه البريطانيين.

واستمر الدور المهم الذي لعبه الجيش في الحياة السياسية للعراق على مدى ثلاثينيات القرن العشرين؛ إذ تعاظم حجمه في تلك الأثناء إلى أربعة أضعاف. وصاحب هذا التغير الملحوظ في عدد أفراد الجيش تغير موازٍ في نظرته السياسية. فعلى الرغم من أن الأغلبية فيه ظلت لصالح القوميين العرب، فقد بدأ الضباط في اعتبار أنفسهم الجهاز الأكثر انضباطاً وتنظيماً ضمن الدولة العراقية، بفضل ما يتمتعون به من آراء وطموحات متطورة، ولتحررهم من العادات والتقاليد البائدة التي كانوا يعتبرون أن الكثير من أبناء وطنهم لايزالون مكبلين بها. كما كان الضباط ينظرون بخيبة أمل إلى التطورات السياسية والاقتصادية في العراق خلال عشرينيات القرن العشرين، في ظل الحكومات المتعاقبة، وعجز الملك الظاهر عن تخليص العراق من قبضة البريطانيين، أو وربما عدم رغبته في ذلك. كما كانت النخبة العسكرية تتابع باهتمام التطورات الجارية في المنطقة، وخصوصاً ما يجري في تركيا بقيادة مصطفى كمال. فقد كان صعود تركيا من جديد بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وتفوقها على القوى الاستعمارية الأوربية، محط إعجاب الضباط العراقيين الذين كانوا يرون أن تطبيق هذا النموذج في العراق سيؤدي إلى قيام دولة قومية عربية مركزية التنظيم، قوية وقادرة على وقف التدخل البريطاني في شؤون العراق، وعلى اتباع سياسات من شأنها تحديث العراق وتطويره. أما المعارضون لتلك الأفكار، سواء لأنهم كانوا يعتبرون بقاء البريطانيين أمراً حيوياً من أجل التنمية في العراق (والذين كان معظمهم من حاشية الملك)، أو لاعتراضهم على الأسلوب الذي تم به تنظيم السلطة

السياسية في العراق (كالأكراد والمجتهدين الشيعة)، فسرعان ما تواصلوا مع الجيش بقوته الصاعدة ورؤيته العربية السنية للقومية وضيقه المتزايد بالتدخل الاستعماري.

دور الجيش وطوأفة الحياة السياسية

لم يكن الأكراد الذين بقوا في حالة من التمرد شبه الدائم في المناطق الجبلية المعزولة في الشمال، ولا الشيعة الذين استمروا في إثارة المتاعب في المدن المقدسة وفي مختلف أنحاء الجنوب، هم أول من عانى على يد الجيش في العراق، بل كانت الجماعة الصغيرة من الآشوريين هي التي دفعت ثمن اعتبارها تهديداً لوحدة العراق وفئة متواطئة مع البريطانيين. ولعل المذبحة التي تعرض لها الآشوريون عام 1933 أفضل برهان على التوجه القومي العربي للجيش في العراق وعزمه على سحق أي تهديد لهوية العراق القومية والعربية.

وعلى عكس الكلدانيين، فإن آشوريي العصر الحديث ليسو من سكان العراق الأصليين، بل كان موطنهم الأصلي منطقة حقاري في جنوب شرق تركيا. وخلال الحرب العالمية الأولى تمرد الآشوريون على الأتراك، وتحالفوا مع القوات الروسية المتقدمة. وبعد نهاية الحرب ونهوض تركيا من جديد بقيادة أتاتورك، فر الآشوريون إلى فارس، وتم بعد ذلك توطين 35 ألفاً منهم في العراق برعاية بريطانية. وأبدى الآشوريون ولاءً علنياً للبريطانيين، وجُنِّدت أعداد كبيرة منهم ضمن قوات الليفيز. وبعد الحرب، استقر هؤلاء في المناطق الشمالية من العراق على أراض تمت مصادرتها من الأكراد المتمردين، حيث نعموا بالحماية البريطانية من العرب والأكراد على السواء.

وقد تمتعت قوات الليفيز في البداية بأهمية فاقت أهمية الجيش العراقي الناشئ. لكن الآشوريين، كأقلية ضمن العراق المستقل حديثاً، أدركوا جيداً مدى ضعف مركزهم. ولم يكن هناك ما يخشاه الآشوريون مادام حماتهم البريطانيون في العراق. ولكن مع تقدم العراق بطلب العضوية في عصبة الأمم في عام 1930، بما يتضمنه ذلك من استقلاله عن بريطانيا في عام 1932، بدأ الآشوريون في التخوف مما يحمله لهم المستقبل. وكما هي الحال في العراق في فترة ما بعد عام 2003، رأى الآشوريون أن الخيار الأفضل أمامهم هو في إقامة

إقليم لهم يتمتع بالحكم الذاتي في شمال العراق (Husry 1974: 167-8). ولكن عندما انهارت المفاوضات اندلع القتال بسرعة. ولأن الآشوريين كان يشكلون تهديداً على وحدة العراق وهويته كدولة قومية عربية، فقد تقدمت وحدات الجيش العراقي المتمركزة في الشمال (إلى جانب بعض العشائر الكردية الانتهازية) بقيادة العقيد بكر صدقي لمواجهتهم.

وبعد المناوشات التي جرت بين الآشوريين والجنود العراقيين، دخلت القوات التابعة لبكر صدقي بلدة سميل يوم 11 آب/ أغسطس 1933؛ حيث قاموا بذبح نحو 300 رجل، وقتل العديد من النساء والأطفال. واستُهدِف نحو 40 قرية آشورية ونُهبت، على يد الأكراد، وقُتل خلال ذلك نحو 600 آشوري (Stafford 1935: 244; Tejirian 1972: 150). ولم يلق الآشوريون، الذين كانوا محتقَرين لفترة طويلة بسبب ارتباطهم بالبريطانيين وعدم رغبتهم في اكتساب الجنسية العراقية وتعلم العربية، تعاطفاً يذكر في محنتهم، حيث تم الترحيب في مختلف أنحاء العراق بالقضاء على "التهديد" الآشوري. والأهم من ذلك أن سحق الآشوريين كان بداية أيضاً لدخول الجيش، كقوة محلية، في الحياة السياسية العراقية. وبدلاً من حماية العراق من التهديدات الخارجية، استعانت الحكومة العراقية بالجيش بشكل متزايد لقمع المجموعات المعارضة، وبسط سلطتها على العراق.

أما المثال المهم الثاني لبدء الجيش في لعب دور متزايد الأهمية في الدفاع عن العراق بهويته العربية والقومية، فكان عمليات القهر الجديدة للعشائر الشيعية. فقد اندلعت الاضطرابات في منطقة وسط الفرات في كانون الثاني/ يناير 1935. وكان لذلك أسبابه المختلفة، وإن ارتبط أساساً بعدم تمثيل الشيعة في الحكومة العراقية على الرغم من استمرارهم في الاعتراف بمشروعية الدولة العراقية (Tripp 2000: 82). وعندما رفضت الحكومة معالجة مظالم الشيعة، كما تم التعبير عنها في وثيقة عنوانها ميثاق الشعب، اندلعت تمردات متفرقة في جميع أنحاء الجنوب بدءاً من أيار/ مايو 1935، واستمرت حتى العام التالي. وتمت الاستعانة مرة أخرى بوحدات الجيش بقيادة صدقي لقمع تمرد العشائر الشيعية بدرجة عالية من الوحشية، بما في ذلك الإعدامات المتعجلة، وفرض الأحكام العرفية (Marr 2004: 43).

وفي الشمال، بقي الأكراد في حالة مستمرة من العصيان الفوضوي؛ فبعد التمردات التي قادها الشيخ محمود في عشرينيات القرن العشرين، واصل الأكراد التمرد ضد ضمهم إلى الدولة العراقية. لكنهم دخلوا، في معظم الأحيان، أيضاً في صراعات مسلحة فيما بينهم ضمن سلسلة من النزاعات العشائرية. وبينما أدى عدم الاستقرار الذي خلفه ذلك القتال إلى حالة من القلق في بغداد - بسبب عرقلته للمحاولات الرامية إلى فرض سيادة الدولة على ولاية الموصل التي كان الجدل بشأنها مستمراً - كان لايزال من الممكن إدارة التمردات الكردية المتعددة والمتفرقة، إما من خلال القصف الذي تقوم به الطائرات التابعة لسلاح الجو الملكي، وبخاصة على القرى التي تكثر بها الاضطرابات، أو من خلال تقوية رؤساء بعض العشائر على حساب العشائر الأخرى. واعتباراً من أربعينيات القرن العشرين، بدأت أجندة قومية كردية جديدة في الظهور بين الأكراد، مما وضعهم في مواجهة مباشرة مع القوميين العرب في معركة استمرت بلا هوادة على مدى الجزء الباقي من القرن. ويعود ظهور القومية الكردية في العراق إلى تأثيرين أساسيين: أولهما، هو ظهور زعيم ملهم، وهو الملا مصطفى البرزاني. فبعد التمرد الذي قاده البرزاني على مدى ثلاثينيات القرن العشرين، تم نفيه من كردستان إلى الناصرية، ثم ظل تحت الإقامة الجبرية في مدينة السليمانية الكردية. أما التأثير الثاني فكان ظهور أحزاب قومية كردية ذات توجه يساري في أنحاء مختلفة من كردستان (انظر: Jwaideh 1960: 794). وقد أنقذ أحد تلك الأحزاب، وهو حزب (هيوا)، البرزاني من السليمانية، وأعاده إلى برزان التي نظم منها ثورة البرزاني لعام 1943، منادياً بإقامة إقليم كردي يتمتع بالحكم الذاتي. ومرة أخرى تدخل الجيش العراقي لقمع التمرد؛ مما اضطر البرزاني إلى الفرار إلى إيران مع ثلاثة آلاف من مقاتليه. وبعد مشاركته في إقامة جمهورية مهاباد الكردية في عام 1946، والتي لم تدم طويلاً، نُفي البرزاني إلى الاتحاد السوفيتي حيث بقي حتى إزالة النظام الملكي. بيد أن نفي البرزاني لم يؤد إلى إضعاف القومية الكردية الناشئة؛ فقبل انتقاله إلى المنفى لعب البرزاني دوراً أساسياً في إنشاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتعاون مع شخصيات بارزة أخرى مثل إبراهيم أحمد (Stansfield 2003: 63-6).

وبحلول خمسينيات القرن العشرين، أصبح الجيش العراقي هو الأداة الرئيسية للمحافظة على وحدة العراق، وحماية هويته القومية والعربية من الخطر الذي تشكله المؤسسة الدينية الشيعية، والقوميون الأكراد، والتهديدات الأخرى. ومع ذلك، لابد من تأكيد أن العسكريين لم يكونوا يتصرفون من تلقاء أنفسهم، بل كانوا يُستخدَمون على نحو محسوب وخال من الرحمة من قبل الساسة المدنيين الذين كانت تدفعهم في الكثير من الأحيان المنافسات الخاصة وليس الرغبة في مواجهة المشكلات الإقليمية التي تهدد الدولة. لكن سرعان ما تحول الجيش، الذي ازدادت ثقته بنفسه، من أداة في يد الحكومة العراقية إلى سيف مسلط على رقاب سادته من المدنيين الذين كانوا لايزالون يُنظَر إليهم على أنهم يعملون لمصلحة البريطانيين.

تزايد الشعور المناهض للإمبريالية

أسهمت وقائع عدة في إذكاء الحساسية الموجودة لدى المؤسسة العسكرية تجاه استمرار التدخل البريطاني في شؤون العراق. وتتمثل أولى تلك الوقائع في منح بريطانيا حق الوصاية على العراق. فقد كان على فيصل، باعتباره الملك الجديد، إيجاد وسيلة يمكن من خلالها الحفاظ – على الأقل – على علاقات ودية مع بريطانيا، وفي الوقت ذاته تلبية مطالب القوميين العرب والحد من سخطهم المتزايد، وهم الذين خدموا تحت قيادته أثناء التمرد العربي وأصبحوا يتقلدون مناصب قيادية في الجيش العراقي. ولم تكن تلك بالمهمة السهلة، حيث إن المحاولات التي قام بها فيصل منذ البداية لزيادة استقلاليته وضعته في مواجهة مباشرة مع المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس (Dodge 2003: 20). وبينما أدت محاولات البريطانيين من أجل كبح جماح فيصل إلى إذكاء الشعور القومي، فقد أدت كذلك إلى تناقص مشروعية النظام الملكي ذاته.

أما الواقعة الثانية فكانت المفاوضات بشأن معاهدة عام 1922 ثم إعادة التفاوض عليها في عام 1930؛ ذلك أن المعاهدة لم تكن في نظر القوميين دليلاً على تخفيف بريطانيا لقبضتها على العراق، وإنما كانت تأكيداً – بما تنص عليه من تعيين استشاريين بريطانيين

واستمرار التواجد العسكري البريطاني – أن دوافع البريطانيين هي على النقيض من ذلك تماماً، وأنهم سيبقون في العراق طوال مدة سريان المعاهدة، وهي 20 عاماً، إن لم يكن لمدة أطول من ذلك. وعلى الرغم من أن معاهدة عام 1930 أدت في نهاية المطاف إلى انضمام العراق إلى عصبة الأمم في عام 1932، فقد اعتبر القوميون أن هذه المعاهدة، كسابقتها، تحمي المصالح البريطانية في العراق، وخصوصاً من خلال إبقائها أموراً، مثل تطوير الجيش العراقي وتدريبه وتجهيزه، في أيدي البريطانيين إلى حد بعيد.

وتمثلت الواقعة الثالثة في وفاة فيصل. فقد كان فيصل، الذي تعرض كثيراً لنقد جائر بأنه حاكم ضعيف، يدرك تماماً التيارات السياسية والاجتماعية الموجودة في العراق، وكذلك الحاجة إلى ضمان أن يبقى التدخل البريطاني عند المستوى الذي ترضى عنه لندن، ولكن دون أن يستحث غضب القوميين. وقد فقد العراق، بوفاة فيصل في عام 1933، أحد عوامل التوازن، وحصل بدلاً من ذلك – من منظور البريطانيين على الأقل – على عامل أدى بدرجة كبيرة إلى زعزعة الاستقرار، متمثلاً في ابنه غازي. فبينما كان غازي، بلاشك، يفتقر إلى حنكة أبيه في تحقيق التوازن بين القوى السياسية في العراق، فقد كان مدى احتقاره للبريطانيين يعني أن تلك المهارات، من وجهة نظره، لا حاجة إليها أصلاً. وقد حاول غازي، بدلاً من ذلك، استمالة القوميين العرب بإبداء ازدرائه العلني للبريطانيين، وحتى الضلوع في الانقلاب الذي قاده بكر صدقي في مرحلة تالية وأدى إلى عزل الشخصيات التي كانت تعتبر موالية للبريطانيين.

وقد كشف انقلاب بكر صدقي في عام 1936 عن تزايد السخط لدى الجيش تجاه حكومة مدنية كانت تعتبر فاسدة وخاضعة بدرجة كبيرة لسيطرة البريطانيين. لكن ليس من الواضح المصدر الذي استلهم منه الانقلابيون مخططهم. ويشير معظم المراقبين إلى تأثير الأفكار السلطوية النابعة من الديكتاتوريات الفاشية الصاعدة في أوربا. وكثيراً ما يشار إلى ألمانيا النازية بصورة خاصة كمثال يمكن تطبيقه على العراق، من حيث قدرة الحكومات الأحادية وذات النزعة العسكرية على توحيد البلدان المجزأة وتحديث المجتمعات المتخلفة (Marr 2004: 45). بيد أن الدليل على هذه الصلة المتطرفة في توجهها

اليميني غير مقنع، بل إنه يمكن إقامة الصلة نفسها مع "الجناح اليساري". وقد كان هارولد لاسكي Harold Laski (أستاذ في العلوم السياسية بمدرسة لندن للاقتصاد من عام 1926 إلى عام 1950) شخصية مثيرة للجدل، أثرت تأثيراً كبيراً في أعضاء جماعة "الأهالي" في العراق، والذين شجع بعضهم صدقي على القيام بانقلابه.[2]

وبصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى الانقلاب، الذي جاء في وقت بدأ فيه الجيش في الظهور كإحدى القوى البارزة في السياسة العراقية عقب المذبحة الآشورية وإحباط التمردات الشيعية في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، فقد استهدف الإطاحة بالحكومة وليس الملك الذي كان يُعتبر بدرجة كبيرة مناهضاً للبريطانيين ومناصراً للقومية العربية. وبهذا، فقد نجح الانقلاب في إزالة النخبة القديمة الحاكمة في العراق، لصالح من يعتبرهم الجيش أكثر قبولاً. بيد أن الحكومة الجديدة لم تطبق برنامجاً قائماً أساساً على القومية العربية، ولكنها اتبعت سياسة "العراق أولاً" مما أدى، خلال فترة وجيزة، إلى إثارة المعارضة ضدها، وإلى اغتيال صدقي على يد ضباط مناصرين للقومية العربية بالموصل في آب/ أغسطس 1937. وخلال الأعوام الأربعة التالية تدخل الجيش في أمور الدولة على نحو لم يسبق له مثيل، حيث رسَّخ الضباط القوميون العرب مركزهم ضمن المؤسسة العسكرية، وبدأوا في التأثير بدرجة كبيرة في شؤون الحكومة (Tripp 2000: 94). وأثار موت غازي في ظروف غامضة في عام 1939 المزيد من المشاعر المناهضة للبريطانيين لدى الرأي العام الذي اعتقد أن البريطانيين كانوا متورطين تورطاً مباشراً في قتله/ اغتياله (Anderson and Stanfield 2004: 18).[3] ومع قيام القوات البريطانية بإعادة احتلال العراق في عام 1941، وإزالة حكومة رشيد عالي التي رفضت قبول المطالب البريطانية بأن يقطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع دول المحور، ازداد تصميم القوميين العرب، أكثر من أي وقت مضى، على تحقيق الاستقلال الكامل للعراق. فقد كانوا يعتبرون أن الحكومات المدنية موالية للبريطانيين بطبيعتها، وخصوصاً أن نوري السعيد المحب للإنجليز برز باعتباره الشخصية التي يلجأ إليها الملك والبريطانيون في أوقات الأزمات.

وبعد موت غازي حكم العراق ملك حديث السن، هو فيصل الثاني، وعُين الأمير عبد الإله وصياً على العرش إلى أن يبلغ فيصل سن الرشد. وقد كان فيصل الثاني مبغوضاً نظراً لتوجهاته الموالية لبريطانيا، واستمر نمو الشعور القومي في العراق حتى انفجر عند إعادة التفاوض مع البريطانيين في عام 1947 على معاهدة عام 1930. فقد كان النجاح الوحيد المتوخى بالنسبة إلى القوميين العرب أن تؤدي المفاوضات إلى إنهاء الوجود البريطاني في العراق، ووضع حد للتدخل البريطاني في شؤونه. لذلك، فإن التوقيع على ما عرف باسم معاهدة بورتسموث Portsmouth في كانون الثاني/ يناير 1948 - والتي تقضي بخروج القوات البريطانية من العراق مع الاستمرار في ربط العراق عسكرياً ببريطانيا حتى عام 1973 - قوبل بالسخط في شوارع العراق، وانتهى بـ"الوثبة" التي انطلقت في بداية عام 1948. وعلى عكس المظاهر السابقة للسخط الشعبي التي ارتبطت بجسامة الأحداث المسببة لها، فقد كانت"الوثبة"دليلاً على تعاظم قوة الأحزاب السياسية، وخصوصاً الحزب الشيوعي العراقي، وقدرتها على حشد الجموع. وأسهمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كان العراق يعانيها في فترة ما بعد الحرب، بدرجة كبيرة في تقوية الأحزاب اليسارية التي كانت تعارض هي أيضاً تدخل القوى الإمبريالية في شؤون العراق. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك التدخل، استمرار الملكية الخاصة (البريطانية أساساً) لشركة النفط العراقية. ومع تزامن قيام الحكومة القومية الجديدة في إيران برئاسة مصدَّق بتأميم المنشآت النفطية الإيرانية مع الإضراب الواسع النطاق الذي قام به عمال الميناء في البصرة، شهدت أنحاء العراق في عام 1952، بإيحاء من الحزب الشيوعي العراقي، أعمال شغب اتسمت، على غرار "الوثبة"، بشعور قوي مناهض للإمبريالية (Marr 2004: 71-2).

وكان قيام رئيس الوزراء نوري السعيد بالتوقيع في عام 1955 على اتفاق أمني مع تركيا وإيران وباكستان، أو ما عُرف باسم "حلف بغداد"، بمثابة بداية النهاية بالنسبة للملكية، ومهَّد الطريق لاستحواذ الجيش ذي التوجه القومي العربي على السلطة. وبينما أدى قيام الحلف، بلاشك، إلى تعزيز الوضع الأمني الهش للعراق من خلال إقامة علاقات

أقوى مع كل من تركيا وإيران (مما أضعف أيضاً قدرة الأكراد على إثارة المتاعب أمام بغداد)، فقد أدى كذلك إلى انقسام العالم العربي إلى جناحين؛ حيث قامت منافسة بين مصر والعراق على قيادته الفعلية (Kerr 1971: 4-5). وقد كانت مشكلة رئيس الوزراء نوري السعيد تكمن في أن عبد الناصر كان يتمتع بتأييد شعبي قوي ليس في مصر فحسب بل في العراق أيضاً. وبدأت المعارضة في العراق في النمو، مستفيدة من الشعور المناهض للإمبريالية الكائن بالفعل في العراق، والذي رسخته الدعاية الصادرة من إذاعة صوت العرب من القاهرة. ومما عزز موقف المعارضة تجاه الملكية استمرار العراق في التحالف مع بريطانيا في أثناء أزمة السويس في عام 1956. وأصبحت المعارضة حسنة التنظيم من الناحية السياسية، وبدأت مجموعات متفرقة في التقارب تحت راية مناهضة الإمبريالية والملكية. وكان ظهور جبهة سياسية جديدة – وهي الجبهة القومية المتحدة التي ضمت كلاً من: الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث الذي تأسس حديثاً – في حد ذاته خطراً مهماً على استمرار الملكية ومناصريها الموالين لبريطانيا. بيد أن المعارضة داخل القوات المسلحة كانت هي الطرف الذي وضع حداً للنظام في نهاية المطاف. فقد اكتشف نوري السعيد ونظامه القمعي بالفعل مؤامرات عدة وتعامل معها بقسوة، لكن هناك مؤامرة واحدة هي التي نجحت، ومن ثم أنهت نحو أربعة عقود من الحكم الملكي في العراق.

نحو الشمولية

انتهى النظام الملكي نهايةً دموية في 14 تموز/ يوليو 1958، عندما تقدمت قوات موالية لعبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف نحو بغداد؛ حيث سيطرت على المباني الحكومية الرئيسة، وأعدمت الملك والعائلة المالكة في ساحة القصر الملكي. وقد فر نوري السعيد في بداية الأمر، ثم عُثِر عليه في أثناء محاولته الهروب من بغداد متنكراً في زي امرأة، فقُتِل على الفور. وتعود الأحداث التي انتهت بالانقلاب إلى تأسيس حركة "الضباط الأحرار" في عام 1952، والتي سعت إلى تقليد النجاح الذي حققه عبد الناصر

في مصر. وبحلول عام 1957 كانت الحركة قد أسست خلايا عدة داخل الجيش بقيادة قاسم، وقد كان من بين أهداف الحركة: الكفاح ضد الإمبريالية وإنهاء وجود القواعد الأجنبية؛ وإنهاء الإقطاع؛ وإنهاء الملكية؛ وإرساء الديمقراطية؛ والاعتراف بحقوق الأكراد؛ والتعاون مع الدول العربية؛ والنهوض بالوحدة العربية؛ وعودة فلسطين إلى الفلسطينيين (Marr 2004: 83-4). وبينما كانت للحركة أهداف محددة، فإنها لم تكن تعلم تماماً كيفية تنفيذ حتى السياسات العامة الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف. وبدلاً من النهوض بالديمقراطية والاعتراف بحقوق الأكراد مثلاً، فقد كانت حكومة قاسم العسكرية هي الأولى من بين حكومات عدة تحول العراق في ظلها من السلطوية إلى الشمولية.

وأزالت ثورة عام 1958 في نهاية المطاف، آخر مظاهر التدخل الاستعماري البريطاني في العراق (وإن لم تسعَ بعد إلى تأميم شركة النفط العراقية حتى لا تُغضِب حملة أسهمها، ومعظمهم من البريطانيين)، ورسخت مركز الجيش باعتباره القوة الرئيسة في البلاد. لكن قادة الانقلاب لم يكونوا متحدين في آرائهم بشأن مستقبل العراق. وقاد عارف مجموعة أنصار "القومية العربية" التي تنادي بالوحدة مع مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة. أما مجموعة "القومية العراقية" (والتي تسلمت الراية من حكومة صدقي في ثلاثينيات القرن العشرين) فكانت تحت قيادة قاسم، وشملت الحزب الشيوعي العراقي. وقد كانت الغلبة للمجموعة الثانية بعد أسابيع عدة من التنازع على المناصب السياسية في أعقاب الانقلاب. بيد أن انقساماً كان قد وقع في السياسة العراقية بين أنصار القومية العربية (وخصوصاً حزب البعث) من جهة، وأنصار القومية العراقية (وخصوصاً الحزب الشيوعي العراقي) من جهة أخرى؛ إذ نما حزب البعث بصورة ملحوظة بعد ثورة عام 1958، وأصبح الملاذ الطبيعي لمعارضي قاسم والحزب الشيوعي العراقي. وأدى صعود حزب البعث إلى أن يصبح بعض أعضائه أكثر شراسة وثقة بالنفس. ولعل الشاهد على ذلك، محاولة اغتيال قاسم في تشرين الأول/ أكتوبر 1959. وبينما باءت المحاولة، التي كانت بكل المقاييس سيئة التخطيط والتنفيذ، بالفشل؛ فقد كانت المرة الأولى ولكنها ليست الأخيرة التي يُسمع فيها اسم صدام حسين.

وقد انتهت حكومة قاسم بنفس الدموية والعنف اللـذين انتهـت بهـما الملكيـة. فقـد اعتُبرت هذه الحكومة ضعيفة وغير فاعلة بعد سلسلة من الأحداث التي أغـضبت أنـصار القومية العربية، ومنها صعود حركة دينية شيعية جديدة ونشطة، وظهور حـزب الـدعوة، وسماح قاسم للملا مـصطفي بـالعودة مـن منفـاه؛ حيـث مـا لبـث أن شـن مـع الحـزب الديمقراطي الكردستاني حرباً شاملة في عام 1961 انتهت بتحقيـق نجاحـات مهمـة ضـد الجـيش العراقـي. وشرع المعارضـون لقاسـم في القـوات المـسلحة وفي حـزب البعـث في التخطيط للإطاحة به. وفي 8 شباط/ فبراير 1963، أطاحت شخصيات عسكرية من أنصار البعث والقومية العربية بحكومة قاسم بعد قتال عنيـف في بغـداد. وقُتـل قاسـم في اليـوم التالي، ومُثل بجثمانه في التلفاز ليصبح على مرأى من الجميع.

وكما هو متوقع، تـم تـشكيل أول حكومـة لحـزب البعـث، لكـن بقيـادة الشخـصية العسكرية عبدالسلام عارف، حيث تقلد البعثيون فيها مناصب مهمة. فعلى سـبيل المثـال، تولى أحمد حسن البكر رئاسة الوزراء، فيما عُين علي صالح السعدي نائباً لـه. وسرعـان مـا أبدى البعثيون القسوة التي ارتبطت بهم ارتباطاً وثيقـاً فـيما بعـد، حيـث سـحقوا مؤيـدي قاسم، واضطهدوا بقسوة أعضاء الحزب الشيوعي العراقي. لكن بينما برعوا في التخلص من خصومهم من خارج النظام فقد كانوا أقل براعة في تحديد أعدائهم القريبين؛ فقد فشلوا، على غرار قاسم، في إضعاف ما تحول عندئذ إلى تمرد كردي، واختلفوا مـع عبـد النـاصر، رئـيس مصر وبطل القومية العربية الذي شجع علنـاً عـلى إحـداث تغيـير في الحكومـة العراقيـة، بحيث أصبحت أيام حكومة البعث الأولى معدودة. وفي 18 تشرين الثاني/ نـوفمبر 1963، أي بعد أقل من عام على المجيء إلى السلطة، أعلن عارف أن الجيش سيسيطر عـلى مقاليـد الحكم في البلاد، واستبعد البعثيين من مراكزهم. واستمر العراق في ظل الحكم العـسكري طوال السنوات الخمس التالية بقيادة عبدالسلام عارف أولاً، ثم بقيادة أخيـه عبـدالرحمن. لكن على الرغم من الجفاء الذي استُبعد به البعثيون من مناصبهم، فلم تكـن لـديهم النيـة بعد للاستسلام أو لأن يصبحوا جزءاً من التاريخ. فقد تعلموا من الدروس الأليمـة التـي انطوى عليها استيلاء عارف بسلاسة عـلى الـسلطة، وأدرك حـسن البكـر ونائبـه الـشاب

صدام حسين أنه على الرغم من حاجتها إلى الجيش للمجيء إلى السلطة، فإنه من الخطأ الوثوق بالجيش بمجرد الوصول إلى السلطة. كما كان من الواضح حتى بالنسبة إلى أبسط الناس أن التداول السريع للحكومات في العراق يعني أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير غير عادية لتأمين النظام الجديد من تدخلات الجيش والشارع والشيعة والأكراد. وقد تجلت مظاهر هذا التفكير سريعاً بعد الانقلاب البعثي الثاني في عام 1968.

لقد كانت الانقلابات الناجحة في العراق دائماً نتيجة للعمل الجماعي، وارتبطت تلك الانقلابات دائماً بمجموعتين أو أكثر، بدءاً بالتحالف بين الضباط الأحرار والحزب الشيوعي العراقي في عام 1958، وانتهاءً بتحالف الجيش مع حزب البعث في عام 1963، وإن كان الجيش بوصفه الشريك الأكثر تنظيماً وفاعلية، هو من يستحوذ على السلطة في الدولة في نهاية المطاف. ولم يكن انقلاب يوم 17 تموز/ يوليو 1968 من حيث أسلوب تنفيذه مختلفاً عن سوابقه. فقد كان أيضاً ثمرة للتعاون هذه المرة بين مجموعة متنوعة من الضباط وحزب البعث؛ حيث لعب الجيش الدور البارز في التنفيذ. لكن حزب البعث تعلم هذه المرة الدرس من التعاون مع الجيش في انقلاب عام 1963، وبدلاً من أن يُنحي به جانباً بمجرد وقوع الثورة، سارع الرئيس الجديد أحمد حسن البكر (وهو شخصية عسكرية ولكنها بعثية أيضاً) وزميلاه صالح مهدي عماش وحردان التكريتي بتطهير الائتلاف الذي نفذ الانقلاب من أهم شخصياته العسكرية، ثم تحول إلى الشيوعيين والقوميين الأكراد لإزالة أي تهديد داخلي على النظام (Mufti 1996: 198). وفي مرحلة لاحقة، أزال صدام حسين التهديدات الداخلية لصعوده من داخل حزب البعث نفسه. فقد استهدف هو وجهازه الأمني المتنامي كلاً من عماش وحردان التكريتي في عام 1971؛ حيث لقي الثاني مصرعه بصورة مريبة في الكويت، فيما عُين عماش سفيراً في موسكو على نحو يبدو أنه لم يدع له مجالاً للرفض. وبحلول عام 1974، كان صدام هو الرجل الثاني بعد البكر. وبصفته نائباً لرئيس أهم جهاز لصنع القرار في الدولة، وهو مجلس قيادة الثورة، ورئيساً للأجهزة الأمنية التي أخذت تنمو بسرعة، فسرعان ما تخلص صدام من ظل قريبه الأكبر سناً [أي البكر] ليصبح حاكم العراق المطلق.

وشهدت الدولة البعثية التي كانت لاتزال ذات طبيعة سلطوية وليست شمولية، بدءاً من منتصف سبعينيات القرن العشرين، تحولات بتأثير التغيرات التي شهدتها سوق النفط العالمية. فمع تأميم صناعة النفط في حزيران/ يونيو 1972، شهدت العائدات النفطية العراقية نمواً هائلاً بعد الزيادة في الأسعار التي أمرت بها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في أعقاب الحظر النفطي الذي تسببت فيه حرب عام 1973 بين العرب والإسرائيليين. وكانت إيرادات العراق من تصدير النفط قد تضاعفت فعلاً في أعقاب الانقلاب الذي قام به قاسم، من 244 مليون دولار في عام 1958 إلى 488 مليون دولار في عام 1968، وإن كانت تلك الزيادة أقل بكثير من الزيادات التي شهدتها الأعوام العشرة التالية؛ حيث قفزت تلك الإيرادات إلى 21.4 مليار دولار (Stork 1982: 32). وقد ساعدت تلك الأموال الإضافية حكومة حزب البعث على عزل نفسها عن المجتمع عموماً، وعلى حماية نفسها من خلال اتخاذ تدابير تراوحت ما بين توسيع القطاع الحكومي، وما صاحب ذلك من فرص عمل جديدة، إلى بناء جهاز واسع ومعقد للأمن الداخلي (انظر: Dodge 2003: 68). وفيما يخص عدم اضطرار حكومة البعث خلال سبعينيات القرن العشرين إلى الاعتماد على رفع الضرائب لتمويل نشاطاتها، فإن الأرقام تعطي صورة واضحة؛ ففي الفترة 1927–1931، جاءت نسبة 81٪ من العائدات الحكومية من الضرائب. وقد تراجعت تلك النسبة بانتظام إلى 27٪ خلال الخمسينيات، وإلى 23.5٪ خلال الستينيات. ومع تزايد عائدات النفط وتراكمها في خزائن الحكومة تراجعت نسبة الضرائب إلى 11.5٪ في عام 1974 (Mufti 1996: 201). وبينما انخفضت الضرائب التي كانت الحكومة تفرضها على مواطنيها فإن نسبة توظيفهم فاقت أي فترة سابقة. ففي الفترة 1968–1978، ازداد عدد الموظفين الحكوميين إلى أكثر من الضعف من 276605 موظفين إلى 662856 موظفاً؛ فيما ارتفع عدد الجنود بالقوات المسلحة من 100 ألف في عام 1970 إلى 250 ألفاً في عام 1980، إلى جانب 175 ألفاً في الجيش الشعبي (وهو عبارة عن مليشيا بعثية) و260 ألفاً ضمن أجهزة الشرطة (جميع الأرقام مستقاة من Mufti 1996: 201). أما الأمر الأساسي الذي يجب إدراكه فهو أنه بحلول عام 1990 كان نحو 21٪ من قوة العمل و40٪ من الأسر تعتمد اعتماداً مباشراً على الدولة من أجل العيش (Dodge 2003: 68-9

اقتباساً من Al-Khafaji 2000: 68). وربما مما كان ينذر بالمزيد من الخطر، أنه بحلول عام 1980- وهو العام الذي دخل فيه العراق الحرب ضد إيران - كان خُمس قوة العمل النشطة اقتصادياً في العراق، وعددها حوالي 3.4 ملايين نسمة، مرتبطاً ارتباطاً مؤسسياً في وقت السلم بشكل أو بآخر من أشكال العنف (Makiya 1998: 39).

الدولة الشمولية

بحلول أواخر سبعينيات القرن العشرين، كان العراق يمضي بخطى متسارعة نحو أن يصبح دولة شمولية، وبما يتطابق بدقة مع التعريفات المذكورة في بداية هذا الفصل. فقد ترسخت "عقيدة عبادة القائد" في العراق، وأصبح صدام بوضوح هو الشخصية الأهم في النظام بعد أن خلف في عام 1979 أحمد حسن البكر، الذي حُمل على التقاعد. كما تطور حزب البعث إلى حركة شعبية بعد أن أصبحت عضويته هي الآلية الرئيسية التي يمكن للأفراد من خلالها ارتقاء درجات السلم الاجتماعي والانتفاع من بنية الرعاية الضخمة التي تتحكم فيها الدولة، وتمولها إيرادات العراق الضخمة من النفط. وبحلول عام 1976، بلغ عدد الأعضاء في حزب البعث، نحو نصف المليون شخص، وهي زيادة كبيرة عما كانت عليه في العقود السابقة (Makiya 1998: 39). وارتفع هذا العدد ربما بحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلى رقم مذهل وهو 1.5 مليون عضو (Helms 1984: 87). وبصرف النظر عن العدد الصحيح، فقد بات من الواضح أن البعثية تحولت إلى حركة سياسية "شعبية". كما لم توجد أي معارضة سياسية ذات مغزى، فيما عدا ما كان موجوداً في الجبال الكردية أو ضمن الشيعة في الجنوب؛ حيث كان الطرفان معارضين للفكر القومي العربي النابع من العراق البعثي، ومهيئين بشكل متزايد للدفاع عن رؤيتيهما الخاصتين بشأن القومية العراقية، واللتين كانتا تتعارضان تعارضاً واضحاً مع رؤية حزب البعث بقيادة العرب السنة.

وقد كان تأثير هذا النظام الريعي الضخم على العراق مدمراً من حيث القدرة على تطوير المجتمع المدني أو إرساء النظام الديمقراطي في الحكم. ومع وجود صدام على رأس

نظام للرعاية يديره حزب البعث بفاعلية، لم يكن هناك حافز أمام الأفراد للاشتراك في مجموعات سياسية تتحدى الوضع القائم. ولم يكن نظام الرعاية سوى أحد الأساليب التي لجأت إليها الدولة للحد من المعارضة السياسية؛ إذ ظل صدام متحمساً للمظاهر الأكثر عنفاً لسيطرة الدولة من خلال إقامة شبكة معقدة من المؤسسات الأمنية والاستخبارية. وتألف النظام الأمني العراقي من خمسة أجهزة رئيسية؛ هي جهاز الأمن الخاص، ومديرية الأمن العامة، ومديرية المخابرات العامة، وجهاز الاستخبارات العسكرية، والأمن العسكري (استخبارات الجيش). وعلاوة على تلك الأجهزة، كان هناك أيضاً عدد من الوكالات الأمنية الحزبية، وقوات الشرطة، والوحدات شبه العسكرية، والوحدات الخاصة، وجميعها مسلحة لحماية النظام ضد أي شكل من أشكال المعارضة، سواء الفعلية أو المتصورة، أو التي يجري التهديد بها (Boyne 1997/8; Marashi 2003). وقد أرست هذه المؤسسات شبكة رقابية صارمة من الشك والخوف والكبت، تخللت أوجه الحياة كافة في العراق. ولم تدع هذه البيئة مجالاً لقيام الحد الأدنى من مؤسسات العمل المدني أو السياسي، وخصوصاً المؤسسات الهشة اللازمة لقيام ديمقراطية تمثيلية (Stansfield 2005b). وكما يشير كنعان مكية يائساً، فإنه في بيئة كهذه «لا يمكن للمعارضة أن تظهر سوى في أذهان الناس، وهي لا تصبح عندئذ معارضة على الإطلاق» (1998 : 37-8).[4]

وقد أدت هذه الاستراتيجية المزدوجة القائمة على الرعاية والقسر إلى تفتيت المجتمع العراقي من خلال إضعاف الروابط بين مكوناته، وربط كل فرد عمودياً بالدولة الراعية (Al-Khafaji 2003). وتم حظر الانتماء السياسي إلى أي حزب عدا حزب البعث، واعتُبر ذلك في الكثير من الأحيان جريمة يعاقَب عليها بالإعدام، كما حدث بالنسبة إلى حزب الدعوة. وكافحت المؤسسات السياسية القائمة على الطبقة الاجتماعية من أجل البقاء؛ بسبب الطبيعة الجائرة للنظام الريعي وتركيزه على الروابط الأفقية في المجتمع. وقد كانت النتيجة ترسيخ السلطة في أيدي الدولة الشمولية، وإخفاق مؤسسات المجتمع المدني، الضرورية لقيام الديمقراطية بأبسط أشكالها، في أن تتعدى كونها مؤسسات سطحية وخاضعة للسيطرة.

وبحلول عام 1980 كان صدام قد نجح فيما أخفقت فيه أنظمة أخرى وأفراد آخرون. فقد حرر نظامه من عدم الاستقرار الذي كانت تعانيه الحياة السياسية في العراق، من خلال إخضاع البلاد لطغيان نظام حكم شمولي. كما حرص على أن يتم استخدام العائدات في تحسين بنية العراق الأساسية من خلال تنفيذ مشروعات ضخمة لإنشاء الطرق وبناء مئات المدارس والمستشفيات. وبالفعل، فقد كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للعراق في عهد صدام تشير إلى إحراز تقدم، كما ساعد الانتعاش الاقتصادي الجديد والتطور السريع على الاستمرار في كبت المعارضة للنظام (Marr 2004: 176). وساعد على ذلك بدرجة كبيرة، بطبيعة الحال، توافر العائدات النفطية الشديدة الارتفاع، كما ساعد عليه أيضاً تصرفات صدام وقدراته "الخاصة" كقائد مستعد للوصول إلى حد التطرف فيما يقوم به من أعمال وما يتخذه من إجراءات. ولم يكن صدام فريداً في تاريخ العراق، فقد تم إرساء أسس العنف السياسي في العقود السابقة، وكل ما فعله صدام هو أنه مضى بتلك الأسس إلى حدود غير مسبوقة.

الفصل الخامس

العراق في حالة حرب

1979 - 1989

بحلول عام 1979 كان صدام حسين هو الحاكم المطلق للعراق. وقد نجح - من خلال ما لديه من حس سياسي فطري، وما يتمتع به من كاريزما (وهو أمر يُنسى في العادة)، ومن قدرة على التهديد واستخدام العنف غير المتناسب، ومن رغبة في ذلك - فيما أخفق فيه سابقوه؛ فقد استطاع السيطرة على الجيش ومهاجمة أي تهديد لنظامه والتعامل معه بقوة. كما استثمر على نطاق واسع في البنية الأساسية للعراق، ونجح في إحداث تحول في خدماته العامة. لكن ظلت هناك مشكلات خطيرة؛ فقد استمر الأكراد في إثارة القدر نفسه من المشكلات، وإن كانوا قد حُجِّموا بدرجة كبيرة بعد وفاة الملا مصطفى البرزاني. وبينما استمرت ألوية البشمرجة الكردية في التجوال في الجبال، فإنها كانت مشغولة بمحاربة بعضها البعض أكثر من الالتفات للجيش العراقي. كما كُبِت الشيعة بدرجة كبيرة بفعل المجهودات التي بذلتها الأجهزة الأمنية العراقية المتنامية. لكن صدام كان يدرك جيداً أن التأثير الإيراني يمكنه تأجيج أي من هاتين المشكلتين بسهولة، ولذلك بقي كما بقي سابقوه متخوفاً من التدخل الإيراني. وكانت هناك نزاعات أخرى بين العراق وإيران، وفي مقدمتها وضع شط العرب في جنوب البلاد. وقد كان شط العرب، الذي يعد منفذ العراق الوحيد إلى أعالي البحار، نقطةً ذات أهمية جيوسياسية عظيمة؛ إذ إن السيطرة عليه من قبل إيران كانت تعني خنق الاقتصاد العراقي.

تاريخ العلاقات العراقية - الإيرانية

يعود النزاع على المنطقة الحدودية بين إيران والعراق إلى زمن بعيد، كما هي الحال بالنسبة إلى التنافس بين القوى في إيران والعراق عموماً. فقد وقع العراق في مراحل مختلفة

من ماضيه البعيد تحت سيطرة القوى الفارسية، ومنها الأخمينيون ومن بعدهم الساسانيون. وقد كان العكس صحيحاً أيضاً عندما أصبحت إيران جزءاً من الإمبراطورية العباسية التي كانت بغداد عاصمتها. وقد استغل العراق البعثي والجمهورية الإسلامية الإيرانية هذه الحقائق التاريخية لتبرير مطالبهما بشأن الأرض (Bakhash 2004: 12).[1] وكانت أرض العراق نفسه، في أزمنة أحدث، موضع نزاع بين الإمبراطوريتين القويتين العثمانية والصفوية. وكان ذلك هو الصراع الذي برزت خلاله الخلافات الطائفية بين العثمانيين السنة والصفويين الشيعة، واتسم القرنان السادس عشر والسابع عشر بسلسلة من الصراعات بين الجانبين. وبينما وضع التوقيع على "معاهدة السلام والحدود" في زُهاب في عام 1639 بين الفرس والعثمانيين نهاية للقتال، فإن العثمانيين استغلوا الفرصة بعد سقوط الصفويين في عام 1722 لغزو إيران وضم مساحات واسعة من الأراضي. وفيما يعد انعكاساً، على الأقل من الناحية الظاهرية، للحرب بين إيران والعراق، شنت القوات الإيرانية بعد مرور 250 عاماً هجوماً مضاداً أسفر عن التوقيع، في عام 1746، على معاهدة تقضي بأن يبقى خط الحدود كما تم رسمه في عام 1639 (Schofield 2004: 31; Bakhash 2004: 13).

وبعد صراع قصير، في عام 1821، دام لمدة عامين وقعت إيران (القاجارية) على معاهدة جديدة مع العثمانيين، تم التأكيد فيها مرة أخرى على الحدود التي نصت عليها المعاهدات السابقة. واسترعى استمرار الصراع اهتمام كل من بريطانيا وروسيا، وتم بمساعدتهما التوصل إلى اتفاق جديد بشأن الحدود في معاهدة أرضروم لعام 1847. وقد ظلت الحدود بين إيران والعراق في عهد العثمانيين حتى التوقيع على تلك المعاهدة غير واضحة وغامضة، وخصوصاً في الجنوب عند رأس الخليج. وفي محاولة لحل تلك الإشكالية، حددت معاهدة أرضروم الحدود في تلك المنطقة باعتبارها الجانب الإيراني من شط العرب (وهو الممر النهري الذي يلتقي عنده نهرا دجلة والفرات قبل أن يصبا في الخليج)؛ بما يعني فعلياً منح النهر بالكامل للعثمانيين، ومن ثم شكّل ذلك بداية منافسة طويلة الأجل بين إيران والعراق في القرن العشرين حول السيطرة على الممر المائي

(Hünsler 1984: 11).[2] وفي عام 1937 تم التوقيع على اتفاقية معقدة تنطوي على تعديل طفيف لحدود الشط وتمنح المياه المحيطة بمدينة عبدان الإيرانية لإيران، حتى يتم تحميل السفن في موانئ تلك المدينة ضمن المياه الإيرانية. ولم يتم التوقيع على اتفاقية ثانية تقضي بتقاسم السلطة في الممر المائي بين القوتين.

وشهدت العلاقات بين العراق وإيران فترة قصيرة من التوافق، عقب التوقيع على اتفاقية حلف بغداد في عام 1955. ولكن سرعان ما بدأت التوترات بين البلدين في أعقاب ثورة عام 1958. وقد كان ظهور نظام ثوري موال لنظام عبد الناصر ومستعد للتعامل مع الاتحاد السوفيتي في العراق مدعاة قلق عميق لدى الشاه الموالي للغرب، والذي كان يتخوف من توسع سوفيتي قد يشكل تهديداً على إيران من الشمال (Bakhash 2004: 15). ولم يُبدِ قاسم تعاوناً عندما سعت إيران لفتح المجال لتقاسم إدارة شط العرب، بل وطالب بالسيادة على شط العرب بالكامل إلى جانب مساحة من ثلاثة أميال حول ميناء عبدان الإيراني. وتصاعدت التوترات بين البلدين؛ إذ طرد العراق آلافاً عديدة من المواطنين الإيرانيين، ووضع قواته المسلحة في حالة تأهب. بيد أن التوتر لم يفض هذه المرة إلى شيء؛ إذ استمر العراق في السيطرة على إدارة ميناء البصرة بينما بقيت عبدان إيرانية.

وقد انطوت سيطرة العراق على الشط على حساسية مستمرة لإيران التي أصبحت ترى في القضية مساساً بالكرامة الوطنية. ولم يحاول قاسم أن يسعى بدوره لتفادي المواجهة مع إيران، فقد اتخذ إجراءات عدة لم يكن أي منها ليساعد على إقامة علاقات حسن جوار بين القوتين. فقد طالب قاسم أولاً بمنطقة خوزستان الإيرانية الغنية بالنفط (وهي مركز الصناعة النفطية الإيرانية) باعتبارها جزءاً من العراق، نظراً لأنها مسكونة من قبل أغلبية عربية. ولم يكن ذلك بأي حال من الأحوال مطلباً جديداً؛ إذ تعود جذوره إلى السخط الذي كان العثمانيون يشعرون به إزاء معاهدة عام 1639 (Hünsler 1984: 10)، وأطلق قاسم على المنطقة اسم "عربستان"، وهو ما تزامن مع قيام الحكومة العراقية بإعادة تسمية الخليج الفارسي بالخليج "العربي" في تحرك أريد منه، بشكل واضح، حشد الدعم الشعبي العربي خلف النظام العسكري، وتحدي هيمنة إيران على الخليج.

وأصبحت السيطرة على الشط من قضايا الأمن القومي والكرامة بالنسبة للدولتين كلتيهما. فبالنسبة للعراق كانت البصرة هي ميناء المياه العميقة الوحيد، ولم يكن بوسعه التسامح مع أي تهديد لمنفذه إلى البحر؛ لذلك لم تلق محاولة إيران لإعادة رسم خط الحدود بين البلدين ليصبح الثالوك (وهو خط وهمي يربط بين أعمق النقاط في مجرى الشط)، آذاناً صاغية لدى العراق. وازدادت علاقات إيران مع العراق تدهوراً في أعقاب الانقلاب البعثي الثاني في عام 1968. وقد شعرت طهران بالريبة تجاه الحكومة البعثية الجديدة التي كانت تنادي علناً بالقومية العربية، وتسعى لحشد الدعم الشعبي من خلال انتهاج سياسة خارجية شرسة واعتماد موقف معادٍ للغرب.

ومع ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين، شهد العراق وإيران حملة واسعة لتطوير البنية الأساسية الاقتصادية، وضمنها منشآت الموانئ والصناعة النفطية. وكان ذلك يعني بالنسبة إلى العراق أن الاستمرار في السيطرة على الشط أصبح ذا أهمية أكبر بكثير من ذي قبل. وبالنسبة إلى إيران، أصبحت المنطقة المحيطة بالشط ذات أهمية استراتيجية عظيمة، وأصبحت مدينة خورمشهر حيوية للرفاهية الاقتصادية لإيران على اعتبار أن ميناءها كان المعبر الرئيسي للواردات إلى إيران. كما شهدت الصناعة النفطية في خوزستان أيضاً توسعاً؛ حيث استثمرت إيران على نطاق واسع لتحويل المنطقة إلى مركز صناعي رئيس (Bakhash 2004: 18). وبلغ التقاء المصالح عند رأس الخليج نقطة حرجة بحلول بداية السبعينيات من القرن العشرين، حيث تزامنت المصالح القومية مع الاستثمارات الاقتصادية والسياسات الإقليمية، وحرص الطرفان على إثارة الحساسيات التاريخية بينهما للبرهنة على مشروعية مطالبهما. من هنا، كان شط العرب أحد المحاور الأساسية من أجل فهم الأسباب التي أدت إلى غزو العراق لإيران. وبينما كانت قضية الشط هي السبب وراء غزو العراق لإيران في عام 1980 فإنها لم تكن العامل المباشر، فقد كانت الشرارة التي أشعلت نار الحرب العراقية ـ الإيرانية في الواقع على بعد مئات الأميال في جبال الشمال.

الحرب الكردية

تم تصور الجيش العراقي – كما أسلفنا – أداة لمكافحة التهديدات الداخلية على أمن النظام وليس لمجابهة الأعداء المحتملين من الخارج. لذلك، فقد انصب الكثير من وقت هذا الجيش ومجهوده باتجاه إخماد العديد من مظاهر العصيان والتمرد من قبل العشائر المنشقة، وأتباع المجتهدين الشيعة الساخطين، والجماعات العرقية الأخرى، بما فيها الآشوريون والتركمانيون. أما التهديد الأكبر على الأمن الداخلي أمام الحكومات العراقية فكان ذلك الذي يمثله الأكراد. فمنذ قيام العراق في عشرينيات القرن العشرين، ظل الأكراد باستمرار كالشوكة في خاصرة الحكومات التي هيمن عليها أنصار القومية العربية، حيث لم يكن من المعتاد أن تمر بضع سنوات – إن لم نقل أشهر – من دون أن تنطلق انتفاضة في إحدى مناطق كردستان. وقد كانت حركات التمرد تلك محلية في البداية، وركزت أساساً على مظالم عشائرية وليست "كردية". ولكن بدءاً من أربعينيات القرن العشرين، ترسخت حركة قومية كردية عندما اجتمعت – وإن بدرجة من الحذر – "العشائر" الكردية، بقيادة القائد الكاريزمي الملا مصطفى البرزاني مع النخبة اليسارية في مدن مثل السليمانية تحت لواء الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد انصب تركيز الحزب والبرزاني بشكل دائم تقريباً على المطالبة بإقامة إقليم حكم ذاتي للأكراد يضم المحافظات الشمالية للعراق (وهي أربيل والسليمانية ودهوك). وبعد عودة البرزاني من المنفى عام 1958 بدأ الأكراد في التمرد من جديد عام 1961؛ بسبب المحاولات التي قام بها قاسم لإضعاف التأثير الكردي في العراق، وظهرت المعارضة في كردستان للقانون الذي أصدرته الحكومة العراقية بشأن الإصلاح الزراعي (Jawad 1982: 48).

وقد كان الأكراد يشكلون تهديداً حقيقياً على وحدة العراق، ويمثلون تحدياً رمزياً لهويته العربية. وخلال ستينيات القرن العشرين، تحول الأكراد من متمردين يهاجمون الثكنات والمخافر العراقية ثم يختفون في التلال، إلى فئة تسيطر على مساحات واسعة، وتقيم مؤسسات قضائية وإدارية. كما سيطر البرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على الحدود مع تركيا وإيران التي اعتبرتهم، بصورة متزايدة، وكلاء محتملين يمكن تقويتهم مع

تدهور علاقات طهران مع بغداد طوال سنوات العقد. وما بين عامي 1961 و1970، ارتبط الوضع في كردستان ارتباطاً وثيقاً بالتطورات السياسية في بغداد.[3] وعرضت كل حكومة جديدة تشكلت خلال تلك الفترة الهدنةَ على الأكراد، لكن المفاوضات كانت دائماً تبوء بالفشل، وكان التمرد الكردي يتواصل من جديد (Jawad 1982: 49). ولعل أهم جولة من المفاوضات تلك التي انعقدت برئاسة رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز، حيث ذهب "إعلان البزاز" إلى أبعد من أي مدى سابق لجهة تلبية معظم المطالب الكردية المتمثلة في الحكم الذاتي، وحق استخدام اللغة الكردية، والتمثيل في مؤسسات الدولة (Bakhash 2004: 20). لكن مع الإطاحة بالحكومة العسكرية وقيام النظام البعثي عام 1968، لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ. وبدلاً من ذلك، سارعت الحكومة الجديدة إلى محاولة هزيمة المتمردين بشكل نهائي. وكبَّد الأكراد الجيش العراقي خسائر فادحة فيما كانت تُعد، بجميع المقاييس، حرباً شاملة، وألحقوا أضراراً كبيرة بالبنية الأساسية النفطية في شمال البلاد. وقد كان الدخول في حرب ضد الأكراد تستنزف الموارد وتزعزع الاستقرار هو بالضبط آخر ما كانت تتمناه الحكومة البعثية الجديدة. فقد كان من شأن صراع كهذا أن يهدد استقرار الحكومة ويقلص مصداقيتها، بينما يتيح للجيش استمرار التأثير في شؤون الدولة. وأدركت الحكومة العراقية الحاجة إلى إعادة تنظيم شؤونها من أجل تعزيز النظام وإضعاف الجيش كمصدر محتمل للانقلاب، ثم تقويته لهزيمة الأكراد، مما جعلها في أمس الحاجة إلى الوقت. ومن الدلائل المهمة على خطورة الموقف، إرسال صدام نفسه للتفاوض بشأن اتفاقية آذار/ مارس في عام 1970.

وقد كانت اتفاقية آذار/ مارس هي بداية أول "عصر ذهبي" للأكراد (كان الثاني في تسعينيات القرن العشرين)، حيث تضمنت وعداً للأكراد بالاعتراف الكامل بقوميتهم، وبمنحهم حكماً ذاتياً خلال أربع سنوات. ونصت الاتفاقية على أن تصبح اللغة الكردية هي اللغة الأولى في المناطق الكردية، وإحدى اللغات الرسمية للعراق. وتم تعيين محافظين أكراد في المدن الرئيسة ووزراء أكراد في بغداد. لكن بقيت نقطة واحدة لم يتفق عليها الأكراد والحكومة العراقية؛ فقد كان ضم مدينة كركوك - وهي مدينة يسكنها خليط من

الأكراد والعرب والتركمانيين، وتمتلك أحد أكبر الحقول النفطية العراقية - إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية مطلباً كردياً غير قابل للتفاوض. وبالنسبة للحكومة العراقية كانت كركوك ذات أهمية أساسية من أجل الازدهار الاقتصادي للبلاد، وكان تسليمها للأكراد يعني منحهم القدرة الاقتصادية على توسيع حكمهم الذاتي وعلى تحويله إلى استقلال فعلي، مما يعني تدمير وحدة العراق الإقليمية. لذلك، اتفق الطرفان على تسوية الوضع من خلال إجراء استفتاء في وقت يتفق عليه مستقبلاً. وعلى الرغم من أن مصير كركوك ألقى بظله على اتفاقية آذار/ مارس، فقد كانت الآفاق تزخر بالتفاؤل. بيد أن ذلك التفاؤل لم يدم؛ فمع استعادة حكومة البعث لقواها طوال عقد السبعينيات من القرن العشرين، سرعان ما كشفت عن نيتها عدم احترام المواد الواسعة النطاق التي شملتها اتفاقية آذار/ مارس، وخصوصاً ما يتعلق منها بتقرير مصير مدينة كركوك من خلال إجراء استفتاء، كما طلب البرزاني. وبعد انهيار المفاوضات في عام 1974، أعلنت الحكومة من جانب واحد قانون الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراقي في 11 آذار/ مارس. وقد رفض الحزب الديمقراطي الكردستاني القانون، واستأنف في اليوم التالي شن هجماته.

وقد كان القتال الذي دار في منتصف السبعينيات هو الأعنف في الجبال الشمالية حتى ذلك الوقت. واسترجع الجيش العراقي، بفضل تفوقه العددي، مساحات من الأراضي، لكنها كانت عملية غير منظمة وباهظة التكلفة، سواء من حيث حجم الخسائر البشرية أو الموارد المستنزفة. كما أن التقدم البطيء في مواجهة الأكراد توقف تماماً عندما تراجعوا إلى الجبال حيث يمكنهم التحرك بكفاءة عالية. وتلك كانت النقطة التي تدخلت إيران عندها؛ فقد كان الشاه يرحب بأي مظهر من مظاهر عدم الاستقرار في العراق، ولم يكن ثمة من لديه القدرة على إثارة المتاعب أكثر من الأكراد. وبدءاً من عام 1975 زادت إيران من إمداداتها من السلاح إلى البشمرجة، كما قُدِّر أن نحو ألف من أفراد الجيش الإيراني أُرسِلوا لتشغيل المعدات الأكثر تطوراً من الناحية التقنية (Jawad 1982: 56).

وكان لزاماً على الحكومة العراقية أن تتحرك بسرعة. وبينما لم يكن بمقدورها الدخول في حرب شاملة مع إيران، فإنها كانت بحاجة ماسة إلى إنهاء التهديد الذي يمثله الأكراد

على استقرار النظام. لذلك، ربطت إيران إنهاء التمرد الكردي بحل النزاع حول شط العرب. وخلال مقابلة بين الشاه وصدام (وكان قد أصبح نائباً للرئيس) أثناء قمة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في آذار/ مارس 1975 بالجزائر، توصل الطرفان إلى تفاهم كانت له نتائج بعيدة المدى. فقد وافقت الحكومة الإيرانية على تأسيس الثقة والأمن على امتداد خط الحدود، وعلى السيطرة بشدة وكفاءة على كافة محاولات التسلل بقصد التخريب، مما أنهى فعلياً المساعدات المقدمة إلى البشمرجة في كردستان العراق (Jawad 1982: 57). وانهار التمرد الكردي وغادر البرزاني كردستان العراق ولم يعد إليه قط.[4] وبعد انهيار التمرد انقسم الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ حيث استمر ابنا مصطفى البرزاني: إدريس ومسعود، في قيادة ما ظل يعرف بالحزب الديمقراطي الكردستاني، فيما ظهر جلال طالباني ليقود اتحاداً جديداً من الأحزاب اليسارية عرف باسم الاتحاد الوطني الكردستاني. وقد كان الثمن الذي دفعه العراق باهظاً؛ فقد أصبحت الحدود بين البلدين عند شط العرب على أساس خط الثالوك، وهو خط طالما رفض العراق في الماضي الاعتراف به، ولم يمض وقت طويل قبل أن تقتنص بغداد الفرصة لاستعادة السيطرة على الممر المائي بأكمله.

الانحدار نحو الحرب ضد إيران

بالنظر إلى التوتر المتصاعد بين العراق وإيران بشأن نقاط الصراع ذات الأهمية الجيوسياسية مثل شط العرب وخوزستان (ناهيك عن كردستان)، فمن المستغرب أن الحرب بين الجارين لم تنشب قبل عام 1980. لكن تعوُّد إيران على عدم التحكم بصورة أو بأخرى في الشط (حتى عام 1975)، وتمتعها بساحل طويل يضم العديد من القواعد العسكرية - بما يقلل من أهمية الشط لأمنها القومي - حالا دون أن يؤدي استمرار سيطرة العراق على الممر المائي بالضرورة إلى عمل عسكري إيراني. بيد أن الأمر نفسه لا ينطبق على العراق؛ فحتى مع سيطرة العراق الكاملة على شط العرب، كانت منافذه إلى الممرات البحرية ضعيفة وتعتمد على حسن النوايا الإيرانية، وهو أمر لا يمكن ضمانه في جميع

الأحوال. أما وقد أصبحت الحدود تسير وفق خط الثالوك فقد أصبح العراق يواجه مشكلة خطيرة.

إن مسألة ما إذا كان العراق أراد أن يغزو إيران لمجرد استعادة السيطرة على شط العرب أم لا أمر قابل للنقاش. أما ما هو أكثر وضوحاً فهو أن العراق خاض الحرب لأسباب عدة متداخلة وترتبط بعلاقاته الإقليمية وسياساته المحلية (Sirriyeh 1985: 483). ولعل أحد أوضح تلك الأسباب الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 والتي أطاحت الشاه؛ فقد كان صعود حكومة ليست إسلامية فحسب وإنما شيعية أيضاً في إيران مدعاة قلق كبير لدى العراق البعثي والعلماني. وكانت بغداد تتخوف من تداعيات الثورة واحتمالات انتقالها إلى العراق، وهو تخوف كانت له مبرراته. فالنظام الجديد في إيران لم يكن غريباً مطلقاً على شيعة العراق. وقد مكث الزعيم الثوري الجديد لإيران آية الله روح الله الخميني في مدينة النجف العراقية المقدسة سنوات عدة؛ حيث سمحت له الحكومة العراقية بالتحريض ضد الشاه. وبذلك، التقى الخميني مجتهدين بارزين من شيعة العراق، وأنشأ قاعدة عريضة من الموالين بين العناصر الأكثر تطرفاً في النجف والمدن المقدسة الأخرى. ولم يكن شيعة العراق بحاجة إلى من يشجعهم على التمرد ضد نظام البعث؛ فقد ظل صدام لسنوات طويلة يكافح للتخلص من المجتهد العراقي البارز آية الله محمد باقر الصدر. وعندما فشل في إسكاته أعدمه هو وأخته عام 1980. وإلى جانب الضرر الذي ألحقه أفراد كهؤلاء بالنظام، فإن حزب الدعوة الذي كان يعمل سراً – لأن الانضمام إلى عضويته كانت عقوبته الإعدام – نجح في شن سلسلة من الهجمات المدوية ضد النظام، وكاد يغتال طارق عزيز (الذي كان آنذاك عضواً في مجلس قيادة الثورة) في نيسان/ إبريل 1980.

كما كانت إيران تدعم الأحزاب الكردية في جهودها الرامية إلى إعادة تنظيم أنفسها في الشمال؛ حيث عاود الحزب الديمقراطي الكردستاني تنفيذ عملياته ضد الجيش العراقي. وسار العراق في الاتجاه نفسه من خلال دعم الأحزاب الكردية الإيرانية التي دخلت في مواجهات مسلحة ضد الجمهورية الإسلامية. ومن الناحية الجيوسياسية، لم يؤد تغيير النظام في إيران إلى تغيير التحدي الاستراتيجي نفسه الذي كان الشاه يواجهه؛ فقد ظل

العراق بالنسبة إلى إيران هو العقبة الرئيسية أمام رغبة إيران في الهيمنة على المنطقة (Karsh 1989b: 29). لكن حدثت تغيرات مهمة في الكيفية التي أصبح كل من النظامين في العراق وإيران ينظر بها إلى الآخر؛ فما من شك في أن الشاه وصدام كان كلاهما ينظر إلى الآخر بكثير من الشك، لكنه كان شكاً ذا طبيعة جيوسياسية وأمنية. أما فيما بين عراق صدام وإيران الملالي فقد أصبح للهواجس لدى الطرفين بعد أيديولوجي عميق، أصبحت معه الحرب بينهما محتملة بدرجة خطيرة، إن لم تكن حتمية (Chubin 1989: 13).

ومع استبدال جيش الشاه بفرق غوغائية من الثوريين الحديثي العهد، شعر صدام حسين - المدرك، ربما من واقع تجربته الشخصية، مدى ضعف الأنظمة الثورية في الأشهر الأولى لتقلدها السلطة - أن الفرصة قد أصبحت سانحة، وأعد قواته لشن هجوم استباقي ضد إيران. وقد كانت لديه الأسباب الكافية للشعور بالثقة بقدرته على توجيه ضربة للجمهورية الإسلامية بما يفقدها توازنها. فقد كان من الواضح أن الجيش الإيراني غير قادر على حماية حدود إيران؛ بسبب الإعدامات والحملات التطهيرية وإجراءات الفصل التي جرت منذ الإطاحة بالشاه (Bakhash 2004: 21). كما أن وحدات الجيش الأكثر اقتداراً، كانت مشغولة بقتال المتمردين الأكراد في كردستان الإيرانية. وجرت كذلك محاولة انقلاب عسكري أو ما يعرف باسم "عملية نوجِه" التي تورطت فيها الحكومة العراقية (Gasiorowski 2002: 645-6). وأدى فشل هذه المحاولة إلى تنفيذ حملات تطهير في صفوف الجيش، وإضعاف سلاح الجو الإيراني (الذي كان على صلة وثيقة بالانقلابيين) بدرجة كبيرة، وبدا النظام شديد التفكك. وبالفعل، فقد أشارت الاستخبارات العسكرية العراقية باستمرار في تقاريرها إلى تدهور جيش إيران وتفكك نظامها السياسي (Marr 2004: 183). وعلاوة على ذلك، وجدت إيران نفسها معزولة دولياً - على الأقل عن الغرب - ونجحت فوراً في استعداء الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستيلاء على السفارة الأمريكية واحتجاز الدبلوماسيين الذين كانوا في داخلها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979. وكانت إيران - من منظور صدام - هدفاً سهلاً، وكان من شأن هزيمة النظام الثوري تعزيز مكانته في العالم العربي واستعادة السيطرة الكاملة على شط العرب، وربما حتى تمكينه من تعيين حكومة تناسبه في طهران (Bakhash 2004: 22).

العراق يتقدم

تحولت التوترات بحلول أواخر آب/ أغسطس 1980 إلى مناوشات. وفي أيلول/ سبتمبر، قصفت المدفعية الإيرانية مدينتي خانَقين ومَندَلي العراقيتين. ورد العراق باحتلال المنطقة التي كانت المدفعية الإيرانية متمركزة فيها. وسرعان ما تحولت المواجهة إلى حرب شاملة، عندما أعلن صدام رسمياً إلغاء اتفاقية الجزائر في 17 أيلول/ سبتمبر حين مزقها أمام البرلمان العراقي، وهي واقعة بثها التلفاز العراقي. فردت إيران بعد ذلك بيومين بقصف الجانب العراقي من شط العرب. ورد صدام بما يمكن اعتباره ضربة وقائية، حيث أرسل مقاتلاته إلى داخل إيران لقصف قواعد جوية ومنشآت ملحقة بها. ثم بدأت المرحلة الأولى من الحرب البرية في 23 أيلول/ سبتمبر، عندما غزا الجيش العراقي إيران وحقق تقدماً سريعاً. وتم الاستيلاء على مدن قصر شيرين ومهران وموسيان، فيما سقطت مدينة خرمشهر الجنوبية في أيدي القوات العراقية في 24 تشرين الأول/ أكتوبر (Marr 2004: 184). وقد كان الغزو بالنسبة إلى صدام "حرباً استعراضية" أساساً (Chubin and Tripp 1991: 54)، أي أن الهدف منها كان إبهار إيران (وكذلك العالم العربي) بالتفوق العسكري للجيش العراقي، وإرغامها على قبول شروطه بدلاً من مواجهة خطر الدمار الذي يمكن أن يلحقه جيش كهذا بالجمهورية الإسلامية الضعيفة في فترة ما بعد الثورة. وأعلن صدام شروط وقف إطلاق النار، وهو شبه متأكد من أن طهران ستقبل بها، على الأقل لضمان عدم انهيار النظام. وركزت تلك الشروط، كما هو متوقع، على وقف التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق (وخصوصاً فيما يتعلق بالدعم اللوجستي للأكراد وإثارة الشيعة)، وقبول المطالب العراقية بشأن السيطرة على الشط. بيد أن إيران لم تكن لتستسلم بهذه السهولة؛ فبينما حقق الجيش العراقي نجاحات ملحوظة، وتمكن من احتلال مناطق متاخمة للحدود، فقد مكنت السيطرة على نقاط الإمداد الرئيسية في ديزفول وعبدان، الجيش الإيراني من تعزيز إمداداته والتخطيط لشن هجومه المضاد (Marr 2004: 185). وخلال أسابيع، أصبح من الواضح أن إيران أبعد من أن تنبهر بالتفوق المفترض للجيش العراقي. وحتى صدام حسين – في لحظة صدق نادرة – اعترف بذلك في أحد

خطاباته أمام الجمعية الوطنية العراقية (Tripp 2000: 233). واستمرت هذه المرحلة الثانية من مراحل الحرب - والتي كانت فعلياً حالة من الجمود - لمدة عام كامل.

ويلاحظ من خلال نظرة تأملية إلى الوراء أن إيران كانت تتمتع بمزايا عدة، مقارنة بالعراق، لعل أهمها الفروق الديمغرافية بين البلدين والتي كانت في صالح إيران. فعلى الرغم من أن الجيش العراقي كان أفضل من حيث التجهيز والتنظيم، فإن إيران كانت أقدر على تحمل الخسائر البشرية، كما أن الأراضي السليبة لم تكن ذات مغزى استراتيجي كبير بالنسبة إلى بلد بهذا الاتساع. وبعد المكاسب الأولية التي حققها العراق في عام 1980، دامت حالة من الجمود طوال عام 1981. ولم يكن صدام، القلق بشأن ولاء جيشه المكون في معظمه من الشيعة وبشأن فاعلية هذا الجيش عموماً، راغباً في شن المزيد من الهجمات، وكان يأمل أن تقبل الحكومة الإيرانية بمطالبه لوقف إطلاق النار. بيد أن القيادة الإيرانية لم تكن لديها مثل تلك النية، وقامت بدلاً من ذلك بالتصدي للجيش العراقي في الجبهة ونفذت عملية موسعة لإعادة تنظيم قواتها المسلحة وتجهيزها. ومن العوامل المهمة التي ساعدت على ذلك، التوسع السريع في قوات الحرس الثوري (الباسداران) التي كانت منتشرة في المراكز الحضرية، والتي كانت موضع ثقة أكبر مما يحظى به الجيش نفسه، بما لديه من ولاء مفترض لنظام الشاه (Ansari 2003: 232). ويضاف إلى ذلك أن إيران استفادت أيضاً من تصاعد نشاطات الحركات الشيعية الراديكالية في العراق، ومن عودة الحزب الديمقراطي الكردستاني كقوة فاعلة من مسلحي حرب العصابات في الجبال الكردية.

وقد كانت استثارة الشيعة في العراق نتيجة لأخطاء صدام بقدر ما كانت نتيجة لمخططات إيرانية. فقد كان صدام لايزال متخوفاً من أي إشارات للمقاومة المنظمة ضد النظام قد تخرج من داخل المجتمع الشيعي، مما دفع أجهزته الأمنية إلى التعامل بكل قسوة مع أي تهديدات محتملة. وقد عمل على إضعاف الروابط بين الشيعة في كل من العراق وإيران، من خلال تشجيع العراقيين على تطليق زوجاتهم "الإيرانيات" واللجوء إلى الأساطير التي تركز على تفوق الهوية العربية (Tripp 2000: 234). ولم تكن إيران بريئة من تهمة تشجيع النشاطات المعادية للنظام بين الحركات الشيعية، وظهرت مجموعات جديدة تدعمها إيران

بهدف إقامة دولة إسلامية في العراق. ومن بين أبرز تلك المجموعات، "جماعة العلماء المجاهدين" بقيادة محمد باقر الحكيم؛ ففي عام 1982 اجتمعت مجموعة الحكيم ومجموعات أخرى برعاية إيرانية لتأسيس "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" الذي أصبح، في عراق ما بعد عام 2003، أحد أهم المشاركين في الحكومة العراقية.

إيران تشن هجوماً مضاداً

بحلول عام 1982، كان الجيش الإيراني قد أصبح مستعداً لشن هجومه المضاد؛ إيذاناً ببدء المرحلة الثالثة من الحرب، والتي بدأت في آذار/ مارس 1982، وانتهت في خريف العام التالي. وتكبدت القوات العراقية خسائر فادحة، وطُرِدت من كل الأراضي التي كانت قد احتلتها قبل عامين فقط. وفي أيار/ مايو استُعيدت خورمشهر، وهي ذات أهمية عظيمة؛ لأسباب تكتيكية ومعنوية. إن السرعة التي تقدمت بها القوات الإيرانية، وكذلك التكاليف الاقتصادية الباهظة للحرب، دفعت صدام إلى عرض وقف لإطلاق النار تعود بموجبه جميع القضايا الحدودية إلى وضعها السابق على عام 1980. بيد أن الحكومة الإيرانية المنتشية بالنجاح الذي حققه هجومها المضاد والمستاءة بشدة من استمرار النظام البعثي في العراق رفضت المقترح، بما يشير - فعلياً - إلى عزم إيران على غزو العراق، وإحلال نظام آخر مقبول لدى طهران محل نظام صدام. لكن القيادة الإيرانية ارتكبت - من خلال رفض المقترح والاستمرار في الهجوم - العديد من الأخطاء الخطيرة؛ أولاً، كان وقف إطلاق النار الذي اقترحه صدام سيلحق به شخصياً الكثير من الضرر من خلال الأسئلة التي كان سيثيرها بشأن مدى قدرته على الحكم والقيادة، إلى درجة أنه لم يكن من المحتمل أن يستمر طويلاً كرئيس دون أن يُنفى، أو ربما ما هو أسوأ من ذلك. ثانياً، ارتكبت إيران الخطأ نفسه الذي ارتكبه العراق عندما غزا إيران في المقام الأول. فبدلاً من أن يكون هذا الغزو بمثابة الشرارة التي ينطلق بعدها سقوط نظام ضعيف، أصبح هو العامل الذي ساعد على ترسيخ الدعم لهذا النظام، وخصوصاً ضمن النخبة الحاكمة.

ونجح الجيش العراقي، الذي أصبح يقاتل على أرضه ضد غازٍ أجنبي، في التشبث بمراكزه الدفاعية، وفي إلحاق خسائر فادحة بالجيش الإيراني. وامتدت الجبهة من الجنوب عبر الوسط حتى الشمال، ولكن الدفاعات العراقية ظلت صامدة أمام الهجمات الإيرانية المتكررة. وضيّق كل من الطرفين المتحاربين الخناق على الآخر من الناحية الجيوسياسية. وتم رفض اتفاقات وقف إطلاق النار، وأخذ الصراع بعداً أيديولوجياً واضحاً. ودفعت تلك العوامل البلدين إلى اتباع أساليب متطرفة على نحو متزايد في محاولة لتحقيق اختراق. وأدى تزايد الحماسة الثورية اعتباراً من عام 1983 إلى تزايد عدد أفراد الحرس الثوري، وأجريت تعبئة شعبية (بسيج) تم بموجبها تجنيد الرجال والأطفال ضمن جيش شعبي (Ansari 2003: 234). ومع توافر الأفراد ونقص المعدات، لجأت إيران إلى أسلوب هجومي أوقع الخوف في صدور أعدائها العراقيين والمراقبين الغربيين على السواء؛ فقد أرسلت موجات من المتطوعين ذوي التسليح الضعيف والتدريب المتواضع، ولكنهم يتمتعون بالحماسة والروح المعنوية المرتفعة، لاكتساح الدفاعات العراقية المنيعة. وبصرف النظر عن بعض الانتصارات المحدودة والتي سرعان ما تم الرد عليها فقد فشلت تلك الهجمات، لكن الفكرة التي مفادها أن إيران الثورية خصم لدود لن يقف عند أي حد لقهر النظام البعثي وإطاحته، شجعت صدام على استخدام جميع الوسائل المتاحة لضمان عدم هزيمة العراق. وبعد أن استولت إيران في عام 1984 على مجنون، وهي جزيرة اصطناعية ذات أهمية استراتيجية وتضم حقل القرنة الغني بالنفط، ردت القوات العراقية بالأسلحة الكيماوية لاستعادتها. ولم تكن تلك هي المرة الوحيدة التي يلجأ فيها الجيش العراقي إلى الأسلحة الكيماوية التي لجأ إليها طوال فترة الحرب وأصبحت جزءاً مكملاً لأساليبه القتالية. وقد كان العراقيون أنفسهم- ممثلين بالأكراد – هم من عانى أكثر من غيرهم من جراء الأسلحة الكيماوية التي لجأ إليها صدام لمواجهة التهديد الذي شكله تحالف الأحزاب الكردية مع إيران، ولتلقينهم درساً لا ينسونه أبداً.

التهديد الكردي

كان للحرب تأثير مزدوج على الأكراد؛ فمن ناحية عانى الأكراد أسوة ببقية أفراد الشعب العراقي وإن كان بدرجة غير متناسبة، حيث تم تدمير العديد من مناطقهم

السكنية القريبة من الحدود الإيرانية ـ العراقية، على اعتبار أن كردستان كانت هي أيضاً مسرحاً للعمليات. لكن الحرب عادت أيضاً بمزايا عدة على الأكراد في محنتهم؛ لعل أهمها أنها منحتهم متنفساً كانوا في أشد الحاجة إليه من مشقة الحرب غير المتناظرة التي اضطروا إلى خوضها مع حلول نهاية سبعينيات القرن العشرين (Stansfield and Resool 2006). فقد تم في السنوات الأولى من الحرب سحب الوحدات العراقية المتمركزة في الشمال والمكلفة بقتال الأكراد من قواعدها حول كردستان، وإبقاؤها في الثكنات في المدن الكبرى؛ مما أتاح لعناصر البشمرجة إحكام سيطرتهم على الجبال الكردية وحتى التواجد في المناطق المحيطة بأربيل والسليمانية.

ومع ذلك فقد أدركت قيادتا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مدى الخطورة التي ينطوي عليها الوقوف في صف أحد المتخاصمين، وخصوصاً أنه لم يكن واضحاً - في الأيام الأولى للحرب - أي الطرفين ستكون له الغلبة. ومما زاد من تعقيد هذه المسألة الحقيقة التي مفادها أن الأكراد لم يكن لديهم طرف مفضل على الآخر. فبينما شعر الأكراد بالراحة لرؤية قوة الجيش العراقي تتراجع ورؤية صدام وقد تحول انتباهه بعيداً عن المتمردين الأكراد، فقد أدركوا أن الخيار المتاح لهم ليس هو الخيار الأمثل. فإذا كانت الغلبة للعراق فسيصبح صدام أكثر قوة من ذي قبل، وسينظر إليه باعتباره المدافع عن العالم العربي ضد الفرس. وفي تلك الحالة سيصبح وضع الأكراد أسوأ مما كانوا عليه حتى ذلك الوقت. وأما إذا كانت إيران هي الرابحة فبدلاً من التعامل مع حكومة قومية عربية (والتي كانت على الأقل علمانية من منظورهم)، فقد يواجهون حكومة دينية على الطراز الإيراني، علاوة على أن المعاملة التي عومل بها الأكراد الإيرانيون في الأيام التي أعقبت الإطاحة بالشاه أثارت الكثير من القلق في نفوس الأكراد العراقيين.

بيد أنه بالنظر إلى وجود الأكراد بين إيران والعراق، فإن بقاءهم على الحياد لم يعد خياراً واقعياً؛ فحين تحول القتال إلى الشمال طوال عامي 1982 و1983، سرعان ما وجد الأكراد أنفسهم مضطرين للانحياز إلى أحد الطرفين (Van Bruinessen 1986: 19).

وأدى القتال في مراحله الأولى إلى انقسام الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وانخراطهما في قتال كقوتين وكيلتين؛ الأولى لصالح إيران، والثانية لصالح العراق. وفي عام 1982 اتحدت القوات الإيرانية مع البشمرجة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني لمهاجمة الفرع الإيراني من الحزب المتمركز داخل إيران؛ تمهيداً لشن هجوم على المراكز العراقية على امتداد الحدود. ولجأ الفرع الإيراني من الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الاتحاد الوطني الكردستاني طلباً للمساعدة، وقد لبى الاتحاد الطلب بما أدى إلى قيام تحالف فعلي بين الحزب والحكومة العراقية. واستمرت تلك التحالفات على مدى العالم التالي، حيث هاجمت إيران والحزب الديمقراطي الكردستاني المواقع العراقية في مدينة حاجي عمران الاستراتيجية، واستولت على مساحات كبيرة من الأرض. وأدى التهديد الذي شكله الأكراد على نظام حزب البعث إلى أن يلجأ صدام إلى مستوى غير مسبوق من العنف، مما أنذر بأحداث قادمة. وفي تموز/ يوليو 1983 وعقب الهجمات الناجحة التي شنها التحالف بين إيران والحزب الديمقراطي الكردستاني، حاصرت القوات العراقية مخيم قوشتبه الواقع جنوب أربيل والذي كان يقطنه آلاف عدة من الأكراد المناصرين للبرزاني بعد أن هُجّروا من مناطقهم الأصلية. وتم تهجير نحو ثمانية آلاف رجل وطفل من المخيم، ولم يعرف مصيرهم، ولم يعثر على مقابرهم الجماعية في محافظة الأنبار العراقية سوى بعد الإطاحة بصدام.[5]

ولم يطل الأمر قبل أن ينضم الاتحاد الوطني الكردستاني بدوره إلى المعسكر الإيراني؛ فبعد انهيار مفاوضات الاتحاد الوطني الكردستاني مع الحكومة العراقية في عام 1984 والتي فشلت مرة أخرى بسبب الخلاف بشأن وضع كركوك، شن الجيش سلسلة من الهجمات ضد المناطق السكنية الكردية في العراق طوال عام 1985. وأصبح الاتحاد حليفاً فعلياً لإيران، وسارعت إيران برعاية مفاوضات أدت إلى إبرام اتفاق استراتيجي بين كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وإيران. وقد أدت النجاحات العسكرية التي أحرزها الأكراد بالتحالف مع إيران إلى أن يتنبه صدام أن خطراً حقيقياً قد ظهر في الشمال وأصبح يشكل تهديداً على بقاء نظامه.

وبعد التقدم المستمر الذي أحرزه الأكراد طوال عام 1987 أرسل صدام ابن عمه علي حسن المجيد إلى كردستان بصفته الأمين العام للمكتب الشمالي لحزب البعث، وزوده بصلاحية مطلقة على الجيش والجهاز الأمني (Resool 2003: 67). وقد كان رد المجيد على التهديد الكردي سريعاً ومدمراً؛ فبعد سقوط مواقع في وادي دوكان في نيسان/ إبريل على يد البشمرجة، تم استخدام الأسلحة الكيماوية لمهاجمة القيادة الإقليمية للاتحاد الوطني الكردستاني والقرى المحيطة، مما أسفر عن مقتل نحو 400 مدني (Human Rights Watch 1993: 47). وقد كان ما خفي أعظم؛ إذ تبين أن الهجوم الذي شن في نيسان/ إبريل لم يكن مجرد حادثة منفصلة استخدمت فيها الأسلحة الكيماوية. وبالفعل، فقد وضعت استراتيجية تم بموجبها استعمال الأسلحة الكيماوية ضد المراكز السكنية الكردية من جهة، وإخلاء المناطق الريفية لكردستان بكاملها من السكان من جهة أخرى.

وقد أدت النجاحات العسكرية الكردية التي تحققت بدعم من إيران إلى تحول الحكومة العراقية من اتباع سياسة الاستيعاب القسري والتهميش السياسي للأكراد إلى سياسة تندرج بلا شك – من حيث طبيعتها ونواياها – ضمن إطار الإبادة الجماعية (Wimmer 2002: 12). وأدرك المجيد أن جبال كردستان ملاذ آمن لمقاتلي البشمرجة، مما دعاه إلى تقسيم المناطق الريفية للإقليم إلى ثماني "مناطق محظورة" يؤذن فيها للجيش بقتل «أي انسان أو حيوان» (Human Rights Watch 1993: 79-84). وتم تدمير القرى الموجودة في تلك المناطق (والتي كانت تغطي كافة المناطق الريفية تقريباً الواقعة خارج المدن الرئيسية) بصورة منظمة، وأُعدِم المدنيون بصورة عشوائية. وكان من بين ما اتسمت به حملة "الأنفال": القصف العشوائي للمناطق المدنية، واعتقال جميع الذكور، واستخدام الأسلحة الكيماوية. ولقي 180 ألف شخص على الأقل مصرعهم، فيما تم ترحيل أعداد أخرى لا حصر لها وإعادة توطينهم. ولم يقتصر الأمر على تدمير قرى كردستان؛ إذ إنها تحولت إلى مناطق غير قابلة للعيش بصورة دائمة، بعد تدمير إمدادات المياه وزرع الحقول بالألغام.[6]

وعلى الرغم من أن حملة "الأنفال" شملت إقليم كردستان كاملاً، فقد أصبحت بلدة حلبجة، الواقعة شرق سد دربنديخان، هي رمزها الشنيع. ففي 16 آذار/ مارس 1988

استولت عناصر الاتحاد الوطني الكردستاني والقوات الإيرانية على البلدة. ومع أن حلبجة نفسها لم تكن ذات قيمة بالنسبة إلى إيران ولا إلى العراق، فقد كانت ذات قيمة استراتيجية، لقربها من السليمانية ودربنديخان وكركوك. وقد كان رد المجيد سريعاً ورهيباً؛ فقد تعرضت حلبجة لقصف جوي ومدفعي بالأسلحة الكيماوية وأسلحة الأعصاب، مما أسفر عن مقتل نحو 5 آلاف مدني. ولاتزال البلدة حتى اليوم، وبعد مضي نحو 20 عاماً، تعاني من جراء تأثير تلك الأسلحة. وأصبحت التشوهات الخلقية من الأمور المعتادة بين حديثي الولادة، ولاتزال المدينة تحمل الآثار التي لحقت بها يوم القصف. ولم تكن حلبجة حادثة منفصلة، لكن يظل الهجوم عليها يمثل الذكرى الأكثر إثارة للمشاعر بشأن المعاناة التي عاشها الأكراد على يد الحكومة العراقية. وقد كانت تلك الذكرى هي ما دفع الأكراد إلى مواصلة السعي لتحقيق مستويات أعلى من الحكم الذاتي عندما سنحت الفرصة لذلك.

حرب الناقلات

بعد إخفاق العراق في هزيمة إيران خلال السنوات الأولى للحرب ومن ثم تمكنه من صد الهجوم الإيراني المضاد، استمر الطرفان منذ عام 1983 في مواجهة بعضهما البعض من وراء دفاعات مستحكمة، ولكن دون أن يطرأ تغير على خط الجبهة من عام إلى آخر. لذلك، فقد تحولت الحرب من حرب ذات طبيعة متغيرة، تتقدم فيها الجيوش بسرعة وتحرز انتصارات خاطفة إلى حرب استنزاف من نوع لم يشهد له مثيل منذ فظائع حرب الخنادق أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد كان هذا النوع من الحروب هو آخر الأنواع التي يتوقعها العراق أو يود خوضها، بسبب فداحة تكلفتها ومدى الخسائر التي تخلفها في أرواح الشعب العراقي الأقل عدداً من الشعب الإيراني.

ودخلت الحرب مراحلها الأخيرة، عندما احتلت إيران شبه جزيرة الفاو في شباط/ فبراير 1986. فبعد أن أصبحت إيران الآن في مركز يسمح لها بتهديد شمال الخليج وإغلاقه أمام العراق، حولت إيران انتباهها مرة أخرى باتجاه الاستيلاء على البصرة. وبدأ الهجوم الحقيقي في كانون الثاني/ يناير 1987 عندما شنت القوات الإيرانية "هجومها

الأخير" لكنها قوبلت بمقاومة عنيفة من قبل وحدات الحرس الجمهوري العراقي التي تم توسيعها وإعادة تنظيم بنيتها القيادية بشكل سريع بعد سقوط الفاو. وبحلول آذار/ مارس بات واضحاً أن العراق قد نجح في إعادة الوضع من جديد إلى حالة الجمود التي كان عليها. وقد كان إخفاق إيران على هذا النحو، وما تبعه من تدمير لحلفائها الأكراد ضمن إطار حملة "الأنفال" في الشمال، بمثابة نقطة تحول في الحرب؛ إذ أدركت إيران ولأول مرة استحالة هزيمة الجيش العراقي داخل العراق.

واقتربت المرحلة الأخيرة من الحرب بفضل الاهتمام الذي كانت تحظى به من المجتمع الدولي، فمنذ إخفاق العراق في إجبار إيران على الاستسلام في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، سعى صدام إلى تدويل الصراع، في محاولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار من خلال المفاوضات، وبما يحفظ له ماء وجهه. ونجح العراق في الظهور بصورة الطرف الأكثر ميلاً إلى فض النزاع، ومن ثم الأكثر أحقية بالدعم. وبينما أمدت دول الخليج العربية العراق بمبالغ ضخمة، لم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية خيار آخر سوى دعم صدام بعد المهزلة التي انتهت بها أزمة سفارتها لدى طهران. وقد تجلى الدعم الأمريكي للعراق في أواخر صيف عام 1983، عندما قام دونالد رامسفيلد، المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط [آنذك]، بزيارة صدام. وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن انتصار إيران وانهيار العراق لن يخدم مصالحها، واعتمدت من ثم سياسة تقوم على ممارسة الضغوط على حلفائها لمنعهم من تقديم الدعم إلى إيران (Marr 2004: 188). وفيما عدا قضية "إيران- جيت" التي انتقلت بموجبها بعض المعدات العسكرية الأمريكية سراً إلى إيران، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على الحد من قدرة إيران على الاستمرار في الحرب بفاعلية.

وجاءت نهاية الحرب عندما تفاقمت حرب الناقلات إلى نقطة استدعت التدخل الدولي في النزاع. فقد أصبح الخليج نفسه مسرحاً للحرب منذ عام 1984 عندما هاجمت الطائرات العراقية السفن القاصدة إيران. وكرد انتقامي، دمرت إيران الناقلات المتجهة إلى العراق وإلى حلفائه في الخليج، بما فيهم دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. وتفاقم

الصراع إلى الحد الذي عرضت الولايات المتحدة الأمريكية عنده رفع العلم الأمريكي على السفن الكويتية وكذلك حمايتها ضد الهجمات الإيرانية (Gross Stein 1988: 148).[7] أما المفارقة فتكمن في أن الخسارة الأولى التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنهاء حيادها إزاء الطرفين المتحاربين لم تأت من إيران بل من العراق نفسه؛ ففي 17 أيار/ مايو 1987 أصيبت السفينة الحربية الأمريكية يو. إس. إس. ستارك USS Stark بصاروخين عراقيين من طراز إكزوست Exocet، وربما جاء الهجوم رداً على مسألة صفقة سلاح إيران ـ كونترا، أو ربما مجرد حادث (وهو أمر غير محتمل).[8] وكانت النتيجة هي ضمان أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في التواجد في الخليج وأن تسعى لإنهاء الصراع. وقد وقعت أحداث أخرى في الخليج هددت بدخول الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مباشرة مع إيران: منها ضرب سفن رافعة العلم الأمريكي بصواريخ إيرانية من طراز سيلكورم Silkworm، وإصابة السفن الأمريكية بالألغام الإيرانية، وإغراق فرقاطتين إيرانيتين (أي نصف سلاح البحرية الإيراني) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب مأساة تدمير طائرة مدنية إيرانية بواسطة الطراد الأمريكي فينسنز Vincennes (Marr 2004: 190).

وبحلول عام 1987 أصبح من الواضح لدى إيران أن الحرب لابد أن تنتهي؛ فقد أدت الحرب الوحشية، التي دامت نحو عقد، إلى تدمير كل من العراق وإيران؛ لكن إيران أصبحت الآن تواجه عدواً على درجة أكبر بكثير من التأثير والخطورة، وهو الولايات المتحدة الأمريكية. وتقدم بيريز دي كويار، الأمين العام للأمم المتحدة [آنذاك]، بمشروع القرار رقم 598 لمجلس الأمن الدولي، والذي أقر في تموز/ يوليو 1987. وينص القرار على وقف إطلاق النار، والانسحاب إلى الحدود المعترف بها دولياً، وتبادل الأسرى، والتحقيق في أسباب اندلاع الحرب. وحتى في عام 1987، لم تكن إيران متقبلة حقيقة عدم تمكنها من هزيمة النظام البعثي، ولم تقبل القرار فور صدوره؛ مما أعطى صدام فرصة أخيرة لإلحاق خسائر موجعة بإيران ولإنقاذ بعض ماء وجهه – على الأقل – جراء الكارثة التي لحقت بالعراق بسبب الحرب الانتهازية التي شنها. وبحلول عام 1988 كان الجيش العراقي يبدو في وضع جيد، فقد استفاد العراق من الدعم الأجنبي ومن زيادة عائداته النفطية، بحيث

وصل عدد أفراد جيشه إلى 1.3 مليون جندي. وفي يوم 22 شباط/ فبراير شن العراق هجوماً صاروخياً على إيران باستخدام صواريخ سكود، واستمر قصف مدن مثل طهران وأصفهان وقم حتى شهر نيسان/ إبريل. كما قوبل هجوم إيراني على حلبجة بشمال العراق، في 16 آذار/ مارس، بهجوم شرس بالأسلحة الكيماوية كما ذكرنا، مما أوجد مخاوف بأن يتم قصف طهران نفسها بكل من الأسلحة الكيماوية والجرثومية في أي لحظة، وهو ما لم يحدث، لكن الخوف كان كافياً كي يغادر المدنيون طهران بأعداد كبيرة. بعد ذلك تحول انتباه الجيش العراقي باتجاه الفاو، حيث استخدم – مرة أخرى – الأسلحة الكيميائية واستعاد شبه الجزيرة بحلول نهاية نيسان/ إبريل. وقبلت إيران، التي تَشتت جيشها وأصبحت تواجه عزلة دولية، القرار 598 بتاريخ 17 تموز/ يوليو 1988. وأعلن العراق النصر، لكن في الواقع كان كل من إيران والعراق خاسراً.

التأثيرات السياسية والاقتصادية على العراق

لم يفز العراق بعد قتال استمر ثماني سنوات بأي أرض، ولم يزح النظام الإسلامي عن السلطة في إيران. وإلى جانب كون الحرب جهداً ضائعاً، فقد بلغت خسارة العراق في الأرواح نحو 100 ألف قتيل، عدا الأعداد الأكبر من المصابين (Hiro 1989: 213-15). كما لحقت خسائر كبيرة بالبنية الأساسية للعراق، واستمر جيشه الضخم في استنزاف موارد الخزانة العامة. وبلغ حجم الدين للدول الخارجية، وخصوصاً دول الخليج العربية، نحو 80 مليار دولار (Khadduri and Ghareeb 1997: 80). وبإضافة أسعار الفائدة، فإن تلك الديون بلغت حوالي المائة مليار دولار، منها 50–60 مليار دولار لكل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، و24 مليار دولار لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و10 مليارات دولار للاتحاد السوفيتي [السابق]، و9 مليارات دولار للمصارف الخاصة (Farouk-Sluglett 1990b: 21). وبضم الخسارة في البنية الأساسية (تقدر بحوالي 200 مليار دولار) للدين الخارجي، والخسائر التقديرية في العائدات النفطية وفي الناتج القومي الإجمالي، فإن مبلغ تكلفة الحرب يصل إلى رقم مذهل؛ وهو 452.6 مليار

دولار (Mofid 1990: 127-8). وقد كان هذا الدين، الذي تكوَّن خلال ثماني سنوات فقط، يمثل نسبة 254٪ من جميع عائدات العراق من النفط خلال الأعوام السبعة والخمسين التي صُنف فيها كبلد منتج للنفط (Alnasrawi 1994: 100). وعلى الرغم من انتعاش الصادرات النفطية العراقية بفضل إنشاء خطوط الأنابيب الممتدة جنوباً إلى المملكة العربية السعودية وشمالاً إلى تركيا، فقد شهدت قيمة النفط تراجعاً كبيراً منذ الانتعاشة التي شهدتها خلال سبعينيات القرن العشرين. وفي عام 1988 لم تبلغ عائدات العراق من النفط سوى 11 مليار دولار، أي نصف ما كانت عليه عام 1980 (Tripp 2000: 248).

ومما زاد من تعقيد المشكلة حقيقة أن الحرب قد انتهت وأن الجيش العراقي الكبير سيسرح قريباً، إلا إذا تم إيجاد مشروع جديد يبقيه مشغولاً. فقد كان مئات الآلاف من الجنود يعودون إلى بيوتهم ولكن دون عمل ينتظرهم، وكان صدام يعلم علم اليقين أن الرجال المسلحين السائمين والساخطين يمكن أن يشكلوا تهديداً خطيراً على نظامه إن لم تتم العناية بهم على نحو مناسب. بيد أن تسريح الجيش كان يمثل تهديداً بزعزعة الاستقرار الاجتماعي، وهو أمر كان صدام سيجد التعامل معه مستحيلاً تقريباً، نظراً لأن حجم الجيش العراقي ارتفع من 110 آلاف جندي في عام 1974 إلى المليون جندي في عام 1988.

وإلى جانب الحاجة إلى التخطيط بشأن ما يمكن عمله بجيش يبلغ قرابة المليون مقاتل وسط حالة من الدمار الاقتصادي شبه الكامل، فقد كان على صدام كذلك التصدي لتحديات الضباط الخطيرة لسلطته، مع تسليط الضوء على المزيد من التفاصيل بشأن الحرب في أعقاب صدور قرار الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى الكثيرين، كانت اللائمة في الحرب وفي أسلوب إدارتها تقع على صدام، الذي لم يكن - كما كان يدَّعي - العامل الوحيد الذي حال دون احتلال العراق من قبل إيران أو تحويله إلى جمهورية إسلامية. ومع زوال خطر العدو الخارجي، تراجع مركز صدام وأصبح من الأمور شبه المؤكدة أن يظهر من يتحدى سلطته (Tripp 2000: 248).

نحو دولة الكويت

كان على نظام صدام إذن أن يتعامل مع خطر على وجوده هو ذاته، وينبثق من النخب الساخطة التي لم تعد تؤيده تأييداً أعمى، وفي الوقت نفسه تعين عليه أن يجد مخرجاً من الوضع الاقتصادي الخطير الذي وضعته فيه ثماني سنوات من الحرب، وخصوصاً مع تضخم حجم قوة العمل بسبب عودة الجنود من الجبهة. وقد كانت المشكلات مترابطة بطبيعتها، وكان أسلوب صدام الطبيعي في مثل تلك الظروف يتمثل في استخدام ثروات العراق لضمان عدم ظهور تهديدات للنظام، لكن في السنوات التي تلت الحرب لم يكن ذلك ممكناً. لذلك كان عليه العودة مرة أخرى إلى الأساليب التي استعملها في السابق بفاعلية كبيرة في آخر مرة سعى فيها إلى إحكام قبضته على السلطة في أواخر سبعينيات القرن العشرين. فقد كان التهديد الأكبر على استمراره في السلطة نابعاً من داخل صفوف ضباط الجيش. وقد اضطر صدام، بعد الاختراقات الإيرانية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، إلى التنازل عن المزيد من السلطة لصالح القادة العسكريين أنفسهم، وإلى استئمانهم على إعادة تنظيم الجيش لمقابلة التهديد الإيراني. وقد نفذ القادة هذه المهمة بجدارة، كما اتضح من دفاعهم بنجاح عن البصرة. بيد أن صدام اعتبر أن ظهور كادر جديد وقوي من الضباط على رأس جيش متعاظم الحجم والقدرات، إنما يمثل تهديداً على بقائه هو ذاته.

لذلك فإن صدام، المعروف بعدم إهدار الفرص لإزالة معارضيه المحتملين، ركز جهوده على الضباط بالقوات المسلحة، فشرع في تشتيتهم، وتفضيل بعضهم، وفصل البعض الآخر. وتم في بعض الحالات عزل الضباط الذين يمكن أن يكون لهم تأثير، فيما أحيل البعض الآخر إلى التقاعد. وعندما وقعت محاولات انقلابية كالتي حدثت في نهاية عام 1988 وأوائل عام 1989، استغل صدام الفرصة لتطهير فيلق الضباط من أي تهديد محتمل لم يتم التعامل معه بالأساليب السابقة الأكثر التفافاً. فقد تم قتل الفريق الركن الواسع النفوذ عبدالرشيد*، ونُفذت حملات تطهيرية في صفوف الجيش في أعقاب

* المقصود هو الفريق الركن ماهر عبدالرشيد، وهو لم يُقتل وإنما كان من بين من اعتقلتهم قوات الائتلاف في شباط/ فبراير 2004 ثم أفرجت عنهم (المترجم).

المحاولات الانقلابية التي تم اكتشافها. وانتهت سلسلة التصفيات للشخصيات العسكرية التي يمكن أن تشكل تهديداً على بقاء صدام بالحادث "المؤسف" لارتطام مروحية كانت تقل ابن خال صدام، عدنان خير الله طلفاح، والذي نجا منه الطيار، بما يدعو للاستغراب، في أيار/ مايو 1989 (Tripp 2000: 249-50). ومع تقليص فاعلية القيادة العسكرية شرع صدام في برنامج مكثف للرعاية من خلال تنفيذ قدر محدود من الإصلاحات السياسية والتحرير الاقتصادي. بيد أن الخطط الاقتصادية، بوجه خاص، ظلت مقيدة بحجم خدمة الدَّيْن الذي تراكم بسبب الحرب.

وبينما نجح صدام في الاحتفاظ بمركزه، فإن مجرد التخطيط للقيام بانقلابات دفعه إلى اختيار الشخصيات التي يعينها في المناصب القيادية ضمن الحكومة والحزب والجيش بمزيد من الدقة والشك. فحتى أقارب صدام الذين منحهم سلطات متزايدة طوال ثمانينيات القرن العشرين، أصبحوا موضع الحذر، مما اضطره إلى الاعتماد على حلقة أضيق من المقربين. وأصبح حكم العراق، بصورة مطردة، عبارة عن مسألة عائلية، مع تعيين ابني صدام: عدي وقصي في مراكز بارزة، إلى جانب أعضاء آخرين من عائلة المجيد المنتمية إلى عشيرة بوناصر.

وأثبت صدام، كما هي العادة، براعته في استغلال الحياة السياسية الداخلية في العراق لمصلحته؛ فقد كان هناك تهديدات بلاشك، لكن هذه المرة من داخل النظام والجيش. وأظهر صدام قدرة فائقة على إزالة تلك التهديدات والمحافظة على زعامته. وبقيت التهديدات من الأكراد والشيعة محدودة، إذ اضطرت قيادتا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى العمل من مدينة نوزنك على الجانب الإيراني من الحدود، فيما استمرت الأجهزة الأمنية القوية في قمع الأحزاب الشيعية. لكن صدام كان بحاجة إلى الأموال كي يتمكن من البقاء ومن المحافظة على نظام الرعاية الواسع النطاق في العراق. فقد بلغت قيمة الواردات العراقية من الغذاء 3 مليارات دولار على الأقل فيما بعد الحرب، بينما بلغت تكلفة الواردات للأغراض المدنية والعسكرية وإعادة البناء نحو 11 مليار دولار في أوائل تسعينيات القرن العشرين، منها 4 مليارات دولار

مخصصة للجيش. وعند نهاية الحرب في عام 1988، كان العراق يحصل على نحو 0.7 مليار دولار من العملات الأجنبية من منتجات غير نفطية، وعلى 13.16 مليار دولار من النفط (الأرقام كافة مأخوذة من Farouk-Sluglett and Sluglett 1990b:20-2). ولولا التركيز بهذه الشدة على المكون العسكري، لكان الوضع الاقتصادي للعراق بلاشك أفضل بكثير، وإن كان سيظل ضعيفاً مع ذلك. لكن مع استمرار صدام في توسيع الأجهزة الأمنية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وحتى ما بعد عام 1990، ومع بقاء حجم الجيش العراقي أكبر من أي وقت مضى، كانت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء سريع وسهل لتحسين الوضع الاقتصادي الهش للعراق؛[9] وقد كانت دولة الكويت هي ذلك الإجراء.

الفصل السادس

الدولة المارقة

1989 - 2003

خلفت الحرب العراقية ـ الإيرانية مستوى مخيفاً من الدمار والبؤس البشري لدى طرفي الصراع على السواء. وقد خلق انتهاء الحرب لصدام مشكلات سياسية واقتصادية كبيرة وجسيمة، وإن اتسمت الحرب في مراحلها الأخيرة بانتصارات عسكرية عراقية. وتمثل الميراث الذي خلفه ما سمي بالانتصار على إيران في جيش يتسم بالضخامة وحسن التجهيز والاعتداد بالنفس، من دون مغامرة خارجية تشغله، إلى جانب اقتصاد تكبله الديون الخارجية ويفتقر إلى القدرة على سدادها. وسرعان ما نفدت الأموال المتاحة لآليات صدام الرعائية، والتي أبقت المجتمع العراقي في الماضي مصطفاً خلف النظام. كما شكلت الثقة الجديدة التي اكتسبها الجيش تهديداً محتملاً على بقاء صدام نفسه. فقد كان الانتصار الذي حققه صدام يعتبر، في أفضل تقدير، انتصاراً باهظ الثمن... وقد بلغت خطورة الوضع الاقتصادي مدى ربما لم يكن ليفوقه سوى انتصار إيراني فعلي.

وكانت هناك دولة واحدة تبدو بصورة دائمة، حتى منذ عام 1988، هي الحل الأمثل لمشكلات صدام الاقتصادية والاجتماعية؛ فقد كان يُنظر إلى دولة الكويت بشكل متسارع في بغداد على أنها الجار الصغير غير الوفي الذي يستحق أن يلقَّن درساً حاسماً. إن الثابت فعلاً أن إيران هُزمت بدم عراقي وأموال أجنبية. أما ما أثار ازدراء صدام فهو ضرورة إعادة سداد تلك الأموال الأجنبية. فقد اقترضت بغداد خلال الحرب نحو 100 مليار دولار، كان نصفها من دول الخليج، وفي مقدمتها دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. وصرح صدام بأن تحركاته ضد إيران جزء من صراع أوسع بين العرب والفرس، وأن الأموال المقدمة من الدول العربية (وخصوصاً دولة الكويت التي كانت

ستصارع من أجل بقائها فيما لو هزم العراق على يد إيران) إنما هي هبات وليست قروضاً. لكن لم يكن ذلك رأي دولة الكويت التي امتنعت عن مساعدة صدام بخفض حصص الدين المطلوب سداده أو المساعدة على رفع أسعار النفط. بل إن أمير دولة الكويت [الراحل] اعتبر الهشاشة الاقتصادية التي يعانيها صدام نقطة ضعف يمكن استغلالها لتعزيز أمن دولة الكويت من خلال دفع العراق إلى تسوية النزاع الحدودي القديم بين البلدين.... (Hiro 2001: 20-7).

نحو الحرب

كان قرار دولة الكويت، وهي دولة كان صدام يعتقد أنها استفادت من الحرب العراقية ـ الإيرانية، بزيادة إنتاجها من النفط من خلال استخدام الحصة غير المستغلة التي وضعتها منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) للعراق، بمثابة إهانة كبيرة تضاف إلى الجرح النازف أصلاً. فبينما زادت دولة الكويت من ثرائها لم تقبل بوضع ترتيب يتم بموجبه خفض مدفوعات الدين العراقية. فقد كانت المسألة بالنسبة إلى دولة الكويت تتمثل، باختصار، في أن العراق قد اقترض وأن عليه السداد (Moamedou 1997: 123).

ولم يكن صدام ممن يتقبلون الإهانة بسهولة، وكانت التحركات الكويتية تهدد بسرعة باستثارة غضبه. وتأزم الوضع في عام 1990؛ عندما انخفضت أسعار النفط إلى ما دون المستوى المتفق عليه ضمن الأوبك، أي 18 دولاراً للبرميل، وهو أمر تلام عليه دولة الكويت بدرجة كبيرة، لتجاوزها حصتها المقررة. وأدى ذلك إلى استمرار تدهور الوضع الاقتصادي للعراق، حيث أشار صدام نفسه إلى أن خسارة دولار واحد على كل برميل من النفط تعني أن يخسر العراق مليار دولار سنوياً. لكن دولة الكويت استمرت في عنادها وفي تجاوز حصتها المقررة ضمن الأوبك. ومما زاد الطين بلة، أن النفط كان يستخرج من حقل الرميلة أساساً، وهو حقل واقع على الحدود العراقية ـ الكويتية. وبحلول شهر حزيران/ يونيو انخفض سعر برميل النفط إلى 11 دولاراً، بما جعل اقتصاد العراق محاصراً دون أموال لخدمة دينه الخارجي الذي كان يعود، في جزء كبير منه، إلى البلد الذي كان يُعتبر، ولأسباب وجيهة، المتسبِّب في انهيار أسعار النفط أساساً، أي دولة الكويت.

واستمر العراقيون الذين ازداد غضبهم في السعي لمخاطبة المشاعر القومية العربية لدول الخليج، حيث لجأ طارق عزيز إلى البلاغة تارةً عندما اعتبر أن ديون العراق قد تم دفعها «بأنهار من دماء الشباب العراقي التي سالت دفاعاً عن تراب الأمة»، وإلى التهديد تارة أخرى من خلال الربط بين الضعف الاقتصادي والعمل العسكري، عندما اعتبر أن «المحاولات المتعمدة التي تقوم بها الحكومة الكويتية لتدمير الاقتصاد العراقي» هي «عدوان لا يقل في تأثيره عن العدوان العسكري»، لكن دولة الكويت ظلت غير آبهة للضغوط (Mohamedou 1997: 128; Hiro 2001: 28).[1]

ولم يساعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية على تهدئة المشاعر العراقية؛ فبحلول 21 تموز/ يوليو، تلقت الولايات المتحدة الأمريكية معلومات مؤكدة عبر الأقمار الاصطناعية بأن صدام نشر ما يزيد على 30 ألفاً من قواته على الحدود مع دولة الكويت. لكن بدا الأمر وكأن الأمريكيين مستمرون في غض الطرف. وأعلنت مرجريت توتوايلر المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأمريكية في 24 تموز/ يوليو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تربطها بدولة الكويت أي اتفاقيات دفاعية، وأنه لا توجد أي التزامات دفاعية أو أمنية خاصة تجاهها (Mohamedou 1997: 129). أما الرسالة الواضحة بشأن الموقف الأمريكي فقد تلقاها صدام خلال اجتماعه يوم 25 تموز/ يوليو مع أبريل جلاسبي، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق؛ فقد أبلغت جلاسبي صدام «أن الولايات المتحدة ليس لديها رأي بشأن الصراعات العربية ـ العربية على غرار خلافكم الحدودي مع الكويت» (Mohamedou 1997: 129). وبحلول 31 تموز/ يوليو، أصبح التوتر أوضح ما يكون، عندما التقى الوفدان الكويتي والعراقي في جدة بالمملكة العربية السعودية. وكان وفد العراق برئاسة عزت إبراهيم الدوري (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة)، وسعدون حمادي (نائب رئيس الوزراء)، وعلي حسن المجيد (الملقب بعلي الكيماوي بعد ضرب الأكراد بالأسلحة الكيميائية). وباء الاجتماع بالفشل، وبات العراق مصمماً على الدخول في حملة عسكرية خارجية لتأمين نظام صدام. وبصرف النظر عن نوايا الولايات المتحدة الأمريكية من اتخاذ هذا الموقف المبهم تجاه الاعتداء العراقي، وهي نوايا أثير الكثير

من التساؤلات بشأنها، فالنتيجة أن صدام بات مقتنعاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتخذ موقفاً عدائياً من احتلال العراق لدولة الكويت. وبالفعل، فقد غزت القوات العراقية دولة الكويت بعد الساعة الثانية صباحاً بالتوقيت المحلي من يوم 2 آب/ أغسطس 1990.

غزو دولة الكويت

احتُلَّت دولة الكويت في أقل من يوم، وهو انتصار احتفل به صدام على عدة مستويات؛ فقد أدى إلى إزالة القيود التي فرضتها على العراق القوى الإمبريالية بخرائطها المصطنعة من خلال تحسين فرص وصوله إلى البحر، وهي مسألة ملحة بالنسبة إليه، إلى جانب إعادة الكويت إلى وضعها "الشرعي" كجزء من العراق. والأهم من ذلك أنه بينما أعلن صدام أن العمل الذي قام به هو دفاع عن المصالح القومية للعراق، فإن الدوافع الحقيقية كانت ترتبط ببقاء نظامه هو. فقد كان الوضع المتردي للاقتصاد العراقي في صلب مسألة غزو دولة الكويت. كما أدت الحقيقة التي مفادها أن دولة الكويت تصرفت بطريقة تستفز الحساسيات الشخصية للنظام إلى ترسيخ الاعتقاد بأن احتلالها كان عملاً له مبرراته من الناحية الأخلاقية.

وسرعان ما أظهر جيش العراق وأجهزته الأمنية الممزقان بسبب الحرب وحشيتهما المعروفة على الشعب الكويتي؛ ففي مشاهد لم تتكرر ربما منذ أسوأ أيام الحرب العالمية الثانية نهب العراق دولة الكويت على نحو مرعب من حيث حجمه، ومزرٍ من حيث طبيعته. وبتوجيه من علي حسن المجيد الذي أصبح مشهوراً بسمعته السيئة، اختطفت الأجهزة الأمنية العراقية، على نحو روتيني، الرجال الكويتيين، وعرَّضت النساء والفتيات الكويتيات للاعتداءات الجنسية، وسلبت كل شيء ذي قيمة في دولة الكويت.

وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية بإدانة الاعتداء العراقي، وأدركت جيداً أن رابع أكبر جيش في العالم، أصبح على مشارف السيطرة على أكبر الاحتياطيات النفطية في

العالم والموجودة بالسعودية. وبعد أن أخفقت مساعي عاهل الأردن [الراحل] الملك حسين للتعامل مع الغزو ضمن إطار عربي، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 661 بتاريخ 6 آب/ أغسطس بإدانة العراق وفرض عقوبات اقتصادية عليه وعلى الكويت المحتلة (Malone 2006: 61). وفي الوقت ذاته طلب عاهل المملكة العربية السعودية [الراحل] الملك فهد المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن بلاده، وأغفل صدام الوتيرة المتسارعة للإدانة الدولية، واستمر في رفض أغصان الزيتون الممدودة إليه، واتخذ مواقف تتسم بالهجومية المتزايدة. ورداً على إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في 7 آب/ أغسطس نشر الفرقة 82 المحمولة جواً في السعودية، أعلن مجلس قيادة الثورة في 8 آب/ أغسطس رسمياً احتلال الكويت ثم أعلن في 28 آب/ أغسطس ضمها رسمياً لتصبح المحافظة العراقية التاسعة عشرة. وقد جعلت الاستراتيجية التي أصبح صدام يتبعها من الصعب حتى على أقرب أصدقائه أن يستمر في دعمه (Coughlin 2002: 255-6).

وبحلول منتصف آب/ أغسطس كانت خطوط المعركة قد اتضحت؛ فقد انضمت قوات أوربية إلى القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، إلى جانب الجيشين العربيين السوري والمصري. وانتشرت في المملكة العربية السعودية قوة أجنبية قوامها 600 ألف جندي خلال فترة ستة أشهر. وشبه الرئيس الأمريكي بوش (الأب) ورئيسة وزراء المملكة المتحدة [السابقة] مارجريت تاتشر غزو صدام للكويت بضم هتلر لسودتنلاند [منطقة في تشيكوسلوفاكيا السابقة، المترجم]، في إشارة إلى أن "الاسترضاء لن يجدي". وكانت تاتشر بصورة خاصة مصممة على عدم التهاون مع صدام، وقد شهدت العلاقات البريطانية ـ العراقية تدهوراً متسارعاً، وخصوصاً منذ أن أمر صدام بإعدام فرزاد بازوفت Farzad Bazoft الصحفي بصحيفة **الأوبزرفر**، بتهمة التجسس، وبعد اتضاح مدى ضخامة برنامج العراق للأسلحة غير التقليدية. وسعى صدام لإخراج نفسه من الورطة الخطيرة التي أوقع نفسه فيها من خلال محاولة الربط بين احتلاله دولة الكويت ومحنة الفلسطينيين، وطرح الادعاء الواهي بأن المشكلتين نتاج لتدخل القوى الإمبريالية، وأن هناك حاجة إلى حلهما.

إن استراتيجية كهذه محكوم عليها بالفشل، ومع أن صدام كان يدرك حجم القوى المحتشدة أمامه فلم يكن أمامه خيار سوى الاستمرار في الطريق المؤدية إلى ما يشبه الدمار. فقد كانت العوامل الداخلية التي دفعت به إلى غزو دولة الكويت؛ أي الجيش الكبير العاطل والأوضاع الاقتصادية الخانقة، لاتزال قائمة، وهي نذر قوية بعدم الاستقرار. أما مع احتلال دولة الكويت فقد اندمجت تلك القضايا الخطيرة بالأيديولوجية السياسية البعثية التي تنادي بالإزالة الكاملة للحدود الاستعمارية. كما لم يكن من الممكن أن يظهر صدام بمظهر المتراجع، وخصوصاً في ظل ضعف مركزه السياسي الداخلي. ولضمان سلامة جناحه الشرقي عقد صدام اتفاقية سلام مذلة مع الرئيس الإيراني [الأسبق] رفسنجاني. لكنه لم يكن ليحتمل المزيد من فقدان ماء الوجه؛ لذلك، وبصرف النظر عن مدى إيمانه بصواب الفكرة، فقد اضطر إلى البقاء في دولة الكويت، إذ لم يكن بإمكانه الانسحاب طوعياً دون تعريض نظامه إلى انقلاب، إما من داخل حزب البعث أو الجيش أو كليهما. وأقر مجلس الأمن القرار رقم 678 بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990؛ والذي يخول الدول الأعضاء استخدام "جميع الوسائل اللازمة" لإخراج العراق من دولة الكويت إذا لم ينسحب منها قبل 15 كانون الثاني/ يناير 1991 (Malone 2006: 68-9). لكن بالنسبة للقيادة العراقية كانت القضايا الداخلية ذات أهمية أكبر بكثير من وجود قوات مسلحة ضخمة في مواجهتها في المملكة العربية السعودية. فقد كان امتثال القيادة العراقية للمهلة الممنوحة يعني فقدان ماء الوجه داخل العراق إلى درجة يصبح معها بقاء تلك القيادة بعد الانسحاب موضع شك حقيقي. لذلك، أصبح المسرح مهيأً للحرب.

عملية "عاصفة الصحراء"

بدأت قوات التحالف هجومها على العراق في الساعة 2:38 بالتوقيت المحلي من صباح يوم 17 كانون الثاني/ يناير 1991 تحت اسم عملية "عاصفة الصحراء". وقد تضمنت العملية أعنف قصف جوي في التاريخ. وبعكس الحرب العراقية ـ الإيرانية، كانت لدى قوات التحالف التقنية الكفيلة بالتغلب على شبكة الدفاع الجوي الرهيبة التي

كان يملكها صدام، وكذلك القدرة على ضرب البنية الأساسية للنظام في أي لحظة. واستمر الهجوم الجوي ستة أسابيع، واستهدف تدمير مؤسسات صدام للسيطرة الداخلية والعسكرية، ولكن صدام بقي متحدياً. وبينما ألحقت أضرار جسيمة بمؤسسات الحكم، سعى صدام لحشد العراقيين خلفه معلناً بداية "أم المعارك".

وفي محاولة لتدويل الصراع أمر صدام بإطلاق صواريخ بالستية على إسرائيل في خطوة تشبه إطلاق صواريخ سكود على طهران قبل ذلك بسنوات معدودة فقط. وكان بحاجة ملحة إلى رد إسرائيلي، على اعتبار أن هجوماً صهيونياً على دولة عربية كان وحده كفيلاً بإضعاف التحالف ضده. وفي 18 كانون الثاني/ يناير سقطت الصواريخ على تل أبيب وحيفا. ومع ذلك، وعلى غير المتوقع، فقد نجح الدبلوماسيون الغربيون في منع إسرائيل من شن هجوم مضاد. وبعد ذلك، لجأ صدام إلى الإرهاب البيئي، حيث بدأ في ضخ النفط من محطات التحميل الكويتية إلى شمال الخليج، لينال بذلك وصمة الشخص المسؤول عن تكوُّن أكبر بحيرة نفطية في التاريخ بمساحة 240 ميلاً مربعاً.

وأُعطيت "فرصة أخيرة" للعراق عندما أعلن الرئيس بوش أن الانسحاب الفوري وغير المشروط من دولة الكويت يجب أن يبدأ بحلول 23 شباط/ فبراير، ولم تكن الاستجابة لهذا المطلب من الخيارات المطروحة أمام صدام؛ فقد كان انسحاب الجيش من دولة الكويت دون قتال سيمثل تهديداً خطيراً على بقاء صدام نفسه. وأراد صدام، بدلاً من ذلك، أن يقاتل الجيش قوات التحالف؛ ليس بالضرورة للاحتفاظ بالكويت، ولكن كي يُرى وهو يدافع عن العراق ضد أخطار جسام، مما سيكسبه قدراً ضئيلاً من الشرف. وبعد ذلك يتم سحب الجيش العراقي، ويرغم العراق على قبول شروط وقف إطلاق النار. فلم يكن مقبولاً أن تعود تلك القوات إلى بغداد بعد أن تم إعدادها للقتال على مدى الأشهر الستة السابقة. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الوحدات الموجودة في دولة الكويت (والتي ربما لم تتجاوز المئتي ألف جندي) غير ذات قيمة كبيرة بالنسبة إلى صدام، فقد تم الاحتفاظ بالوحدات المفيدة له (أي فرق الحرس الجمهوري) كاحتياطي، وتمت الاستعانة بها – لما

تتمتع به من قسوة وانضباط – في قمع الحركات التمردية التي اندلعت بعد إخراج صدام من دولة الكويت.

وقد أدى الغزو البري، الذي كثر الحديث عنه والذي استهدف إخراج الجيش العراقي من دولة الكويت، إلى إلحاق هزيمة موجعة بهذا الجيش. فقد انتهى القتال خلال 48 ساعة وتم تحرير دولة الكويت. واستمر صدام – الذي كان لايزال مشغولاً بشرعية نظامه – في اعتبار مغامرته في دولة الكويت نصراً، لكنه لم يكن مهتماً بما إذا كانت قواته في دولة الكويت قد بقيت على قيد الحياة أم لا. بل ربما كان الزعيم العراقي يشعر بالارتياح لرؤية قواته المنسحبة من العراق، والمحتفظة بسلاحها، وهي تدمَّر على أيدي قوات التحالف. فقد كان أخطر منظر يمكن لصدام أن يتصوره هو عودة أعداد كبيرة من جنوده المسلحين من دولة الكويت، على اعتبار أنه هو نفسه كان المركز الطبيعي الذي سيصبون عليه جام غضبهم. وبالنسبة إلى التحالف، تحول الدمار الذي لحق بالجيش العراقي إلى مشكلة خطيرة على صعيد العلاقات العامة، وخصوصاً بعدما ذبحت قوات التحالف قافلة عراقية مسالمة على تلال المطلاع أثناء هروبها من الكويت. وبعد طرد القوات العراقية من دولة الكويت، أعلن الرئيس بوش وقفاً لإطلاق النار في 25 شباط/ فبراير 1991.

هل كان يجدر بقوات التحالف دخول العراق، الأمر الذي كان سيحيل صدام إلى التقاعد المبكر؟ ذلك سؤال يكثر طرحه. لكن في ذلك الوقت، كان القلق العام بشأن الحرب آخذاً في التصاعد في الغرب، ولم تتم بالدرجة الكافية دراسة السيناريوهات المتعلقة بما كان سيحدث لو تم تخليص العراق من قبضة صدام الحديدية (بل وربما لم تكن قد دُرست حتى في عام 2003). لذلك، فقد انتهت الحرب رسمياً بتحرير الكويت، لكن صدام بقي واستمر، لذلك، في ادعائه إحراز النصر. وقد كان محقاً في ذلك إلى حد ما، على الأقل من المنظور الداخلي. فلو قبلنا بأن هدف صدام الأول كان ضمان بقاء نظامه وأن التهديد الأخطر على العراق كان هو الجيش والصعوبات الاقتصادية فقد حقق نجاحاً جزئياً؛ فقد تمكن من جعل الولايات المتحدة الأمريكية تضعف جيشه بالنيابة عنه، مما عزز مركزه داخل العراق. كما أدى أيضاً التدمير المستقبلي المنظم للاقتصاد العراقي بسبب

العقوبات، على عكس المؤمل، إلى تقوية النظام من خلال إضعافه، بدرجة كبيرة، الأطراف التي كان بمقدورها في السابق معارضته، وإلى تمكينه من إلقاء اللوم في معاناة الشعب العراقي على مكائد الغرب. وأصبح المجتمع العراقي يركز على تأمين احتياجاته اليومية بدلاً من التفكير في سبل تحسين الوضع السياسي. وعندما سأل صدام قائد الاستخبارات العسكرية اللواء وفيق السامرائي عن تقييمه لأشهر الحرب الفائتة، رد: «أعتقد أن تلك هي أكبر هزيمة في التاريخ». وكان رد صدام ببساطة – ربما في إشارة إلى وضعه الداخلي وليس إلى انحطاط مركزه الإقليمي – : «هذا رأيك» (Coughlin 2002: 274-5). وبالفعل، فقد تمكن صدام – مرة أخرى – من النجاة من خلال افتداء نفسه بالدم العراقي.

الانتفاضات

بدت أيام صدام بعد طرده من دولة الكويت معدودة، حيث دعا الرئيس بوش (الأب)، في 15 شباط/ فبراير 1991 شعب العراق إلى "الإمساك بزمام الأمور"، بما أوحى بأن تغيير النظام أصبح احتمالاً وارداً جداً (Malone 2006: 84). لكن غياب القوى السياسية المنظمة كان يعني أن أي معارضة لصدام يجب أن تنشأ من داخل المجتمع، وأن تكون تلقائية بطبيعتها. وقد كانت الانتفاضات التي انطلقت واسعة النطاق، ولكنها كانت غير منظمة بسبب غياب التوجيه السياسي. ولم يكن ثمة عام أفضل من عام 1991 لقيام تمرد شعبي ضد حكم صدام، فقد بدأت بوادر الاضطرابات في الظهور في جنوب العراق في شباط/ فبراير 1991، عندما انطلقت مظاهرات مناهضة لحزب البعث في البصرة وحولها، وهو ما أدى إلى مقتل عدد من مسؤولي حزب البعث (Bengio 1992: 7-8). وولد تهميش صدام للشيعة وقمعه العنيف لحركاتهم السياسية سخطاً لم يكن من الممكن السيطرة عليه سوى بواسطة الأجهزة الأمنية العراقية الواسعة الانتشار. لكن مع كون الجنوب فعلياً منطقة حرب فقد خفت قبضة صدام عليه. ومع فرار القوات من دولة الكويت، ظهرت بوادر السخط أولاً بين صفوف الجيش الذي كان متباهياً وأصبح محطماً.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتفاضة في الجنوب لم تبدأ في المدن الشيعية، وإنما في المدينتين السنيتين: أبو الخصيب والزبير، اللتين تقعان على بعد 45 ميلاً جنوب البصرة، في 28 شباط/ فبراير 1991 قبل أن تنتشر إلى المعاقل الشيعية في البصرة والنجف وكربلاء.

وفي كردستان بدأت الانتفاضة يوم 4 آذار/ مارس في مدينة رانية الجبلية الصغيرة، ثم انتشرت إلى أهم مناطق التجمعات السكنية الكردية. ومع تسارع وتيرة الانتفاضة تولى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني (تحت راية موحدة هي الجبهة الكردستانية العراقية) قيادة التمرد. وبحلول يوم 19 آذار/ مارس كانت كردستان في أيدي الأكراد. وأثار استيلاء البشمرجة التابعة للحزبين على كردستان المخاوف لدى عواصم المنطقة ولدى التحالف على السواء من أن العراق قد يكون على شفا الانهيار. ومما عزز الاحتمال بأن يتحول هذا الاعتقاد إلى حقيقة، الكيفية التي تطورت بها الانتفاضة في الجنوب أثناء العصيان الكردي.

وفي الجنوب أخذت الانتفاضة بعداً سياسياً جديداً جعلها غير جاذبة في نظر حكومات قوات التحالف. فبينما كانت الانتفاضة موحدة من حيث كراهية القائمين عليها لصدام، فإنها بقيت "عراقية" أساساً، لأن القوات المشتركة فيها كانت مؤلفة في معظمها من الجيش المنسحب من دولة الكويت، مع مشاركة محدودة من الأحزاب الدينية الشيعية. وقد تغير الوضع عندما عادت الأحزاب الإسلامية الشيعية من منفاها في إيران لتدخل المعترك بهدف فرض السيطرة على اتجاه التمرد ودعم أجندتها الخاصة.

وانضمت الوحدات العسكرية التابعة إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق إلى الانتفاضة تحت رايات تنادي علناً بأن يخضع العراق للحكم الشيعي. وكان استخدام أي شعار ديني في دولة علمانية تكتيكاً يُشَك في حكمته، لكن الشعارات التي رفعها المجلس الأعلى كانت توحي كذلك بوجود ميول توسعية إيرانية وشعور مناهض للقومية العراقية. إن الانتشار المفاجئ لصور آية الله الخميني - بنظراته القاسية - وآية الله الحكيم، والغطرسة التي اتسمت بها تحركات المجلس الأعلى عندما كانت قواته تسعى إلى فرض

سيطرتها على قيادة الانتفاضة، كـل ذلـك أدى إلى زيـادة الهـواجس في أذهـان المتمـردين. وبالفعل، فقد كانت البيانات التي يصدرها المجلس الأعـلى في ذلـك الوقـت أشـبه بتلـك الصادرة عن النظام القمعي الذي قامت الانتفاضة لمناهضته بدلاً مـن الأصـوات المناديـة بالتحرر من الاستبداد؛ فعلى سبيل المثال أصـدر القـادة التـابعون لآيـة الله الحكـيم أوامـر تقضي بأن «يتبع جميع أفراد القوات المسلحة العراقية المجلس الأعلى للثـورة الإسـلامية في العراق، وأن يطيعوا أوامره»، و«ألا تُنشَر أي أفكار سوى الأفكار الإسـلامية الـصحيحة» (Bengio 1992: 10). ولم تلق تلك البيانات استحساناً، وخصوصاً أن الانتفاضة لم تكـن ذات طبيعة متجانسة، إذ تضمنت شخصيات عسكرية، ومسؤولين سـابقين في الحكومـة، وشخصيات شيوعية، وشخصيات غير منتميـة لأي جهـات سياسـيـة أو تنظيميـة معينـة. وأدت محاولة المجلس الأعلى فرض توجه ديني ضيق إلى المزيد مـن الانقـسام بـين القـوى المناهضة لنظام صدام في الجنوب. وقد كان من الممكن أن يؤدي وجود حركة قومية عراقية في عام 1991 إلى الإطاحة بنظام صدام، لكن المؤكد أن أجندة ثيوقراطية شيعية ذات طـابع إيراني لم تكن لتنجح في ذلك.

ومع قيام انتفاضتين: الأولى قومية كردية، والثانية دينية شيعية، انتاب واشنطن ولندن خوف ربما كان أكبر من الخوف الذي انتاب بغداد. ذلك أنه لم تكن هناك خطط طارئة يـتم تنفيذها في حالة انهيار نظام صدام، كما أن سقوط صدام بفعل انتفاضات ذات طابع طائفي لم يكن حتماً من النتائج المقبولة. فقد كان الغرب يفضل العـودة إلى "الأيـام الخـوالي"؛ أي الوضع الذي كان قائماً قبل عام 1991، وليس التحول إلى نظام سـياسي جديـد. لـذلك، لم يدم الانتصاران اللذان حققهما الأكراد والشيعة طويلاً، لعدم وصـول الـدعم المنتظـر مـن الحلفاء.

وعلى الرغم من أن الرئيس بوش طلب من الشعب العراقي الإطاحة بنظـام صـدام، فقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تساند أي انتفاضة شـيعية ضـده. كـما اصـطدم الأكـراد في الـشمال بـاللوبي التركـي في واشـنطن. ولم يكـن مـن الممكـن لأي

الانتفاضتين أن تتوسع إلى وسط البلاد، وإلى بغداد تحديداً، من دون الدعم الخارجي. وقام النظام، في ظل التهديدين في الشمال والجنوب، بترسيخ مركزه في المحافظات الوسطى، وأصبح متأهباً في وجه مجموعة مهمة ولكنها متفرقة من التهديدات على وجوده. ومما لاشك فيه أن النظام ضعف بسبب الهجمة القوية التي شنها التحالف عليه، لكن العامل الأهم أنه ظل أقوى وأكثر توحداً من معارضيه. وشرع صدام في تقوية أقاربه ومؤيديه، حيث أصبح علي حسن المجيد وزيراً للداخلية، وأرسل عزت إبراهيم الدوري إلى الجنوب لقمع التمرد، فيما عين حسين كامل- وهو صهر صدام - وزيراً للدفاع، وعين أحد أقارب صدام الآخرين محافظاً لكركوك، وانضمت أسماء أخرى إلى مجموعة الشخصيات المقربة من النظام. وأدرك صدام أن التهديد الأخطر على النظام يكمن في انتفاضة الجنوب، فقد كان الأكراد كعادتهم معنيين بتحقيق الحكم الذاتي أكثر من رغبتهم في فرض سيطرتهم على العراق ككل. أما التهديد الشيعي فقد كان يمثل خطراً أكبر نظراً لأنه كان يرمي بصورة مباشرة إلى الإطاحة بالنظام. ومع عودة القوات الموالية لصدام إلى الجنوب، تم استهداف المتمردين من خلال أساليب فاقت في قسوتها أي أساليب أخرى استخدمها صدام ضد العراقيين حتى ذلك الوقت. وشرعت قوات الحرس الجمهوري، التي بقيت سليمة نسبياً بعد القصف الذي قامت به قوات التحالف، في قمع المتمردين الشيعة بوحشية متناهية، وبحلول منتصف آذار/ مارس كانت الانتفاضة قد أخمدت.

ثم جاء دور الأكراد؛ إذ حرك صدم قواته من الجنوب إلى الشمال، وأرسل الحرس الجمهوري إلى المناطق الكردية المتمردة. وبدءاً من يوم 28 آذار/ مارس، وعلى مدار الأيام التي تلته، أرغم الأكراد على إخلاء المدن الرئيسة والتقهقر إلى الجبال الواقعة على الحدود مع إيران وتركيا. كما لاذ المدنيون من الأكراد أيضاً بالفرار، خوفاً من أي قصف بالأسلحة الكيماوية على غرار ما حدث في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. ومع بداية نيسان/ إبريل، بدأت قنوات الأخبار تعرض مشاهد للحرمان والمعاناة البشرية على نطاق واسع في جبال زاجروس. وعُرضت مناظر لرجال ونساء وأطفال يحتمون ببعضهم البعض، ويموتون من شدة البرد على مرأى من الجنود الأتراك، ولكن دون تدخل منهم، فيما بدت الولايات المتحدة

الأمريكية عاجزة عن التدخل. وفي 5 نيسان/ إبريل أقر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 688 الذي يطالب بوقف القمع الجاري ضد مواطني العراق. بيد أنه ميدانياً، استمر عدد اللاجئين في الارتفاع. وسعى الحلفاء لحل المشكلة من خلال إقامة "ملاذ آمن" صغير بالقرب من دهوك في 28 نيسان/ إبريل، لكن تلك الخطوة جاءت متأخرة شهراً؛ فبحلول نهاية نيسان/ إبريل، كان نحو مليون كردي قد بلغوا الحدود التركية، وكان هناك المزيد على الطريق.

وينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 على منح المساعدة الإنسانية للأكراد، فيما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة منطقتي "حظر جوي" لمنع الطائرات العراقية من التحليق شمال دائرة عرض 36 شمالاً (Malone 2006: 86). بيد أن ذلك لم يكن كافياً للأكراد الذين كان عليهم التعامل مع الحقائق على الأرض، مما كان يعني التفاوض مع بغداد. فعلى الرغم من هزيمة صدام في دولة الكويت، وفقدانه السيطرة على ست عشرة محافظة من بين المحافظات العراقية الثماني عشرة بحلول ربيع عام 1991، لم يكن أمام القيادة الكردية خيار آخر سوى السعي للتعايش معه، لوقف الكارثة الإنسانية الحاصلة في الجبال.

وقد كان الأكراد محظوظين؛ فقد سحب صدام قواته من كردستان بعد أن اطمئن إلى انتفاء التهديد الكردي بالانفصال عن الدولة العراقية، وبعد أن أدرك عدم رغبة المجتمع الدولي عموماً، وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، في استقلال الأكراد عن العراق. وكان صدام يتحرك بدوافع براجماتية؛ إذ أدرك الحاجة إلى تلك القوات لحماية النظام في بغداد خلال الأشهر الحرجة القادمة، وكذلك تحسباً لأي تمرد شيعي جديد. وفرض صدام حظراً اقتصادياً "داخلياً" على إقليم كردستان، بحيث لم يعد الأكراد معزولين عن بقية العالم بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة فحسب، بل مُنعوا كذلك من التفاعل الاقتصادي مع الشطر العربي من العراق. لكن حتى مع صعوبة الأوضاع، فقد نال الأكراد، أخيراً، حكمهم الذاتي.

وعُقدت انتخابات المجلس الوطني الكردستاني في أيار/ مايو 1992 بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية. وكانت النتائج متوقعة؛ فقد تم تقاسم مقاعد المجلس المئة والخمسة

بالتساوي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، فيما خصص خمسة مقاعد للأقلية المسيحية. ولم تحسم الانتخابات الرئاسية، حيث حصل كل من البرزاني وطالباني على عدد متساوٍ من الأصوات (أو ربما كانت الأصوات التي حصل عليها البرزاني أكثر بدرجة طفيفة). لكن بعد المواجهة العسكرية الشرسة بين الطرفين، والتي انتهت إلى حالة من الجمود، اتفق الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على تعليق مسألة الرئاسة، وعلى تقسيم السلطة في الإقليم بالتساوي بين الحزبين، بحيث إنه إذا كان الوزير مثلاً من أحد الحزبين، يكون نائبه من الحزب الآخر. وبينما تعد تلك طريقة تضمن التعادل من حيث تمثيل النخبة، فقد أدى الانقسام إلى قيام حكومة جامدة وغير قادرة على إصدار القرارات، وإلى استمرار الشك القائم بين الحزبين (Stansfield 2003: 146). وتدهور الموقف إلى حد العنف عندما دارت مناوشات بين القوات التابعة للحزبين في عام 1994، تحولت إلى صراع واسع النطاق بينهما، وأدت إلى طرد الحزب الديمقراطي الكردستاني من أربيل.

تجمع حركات المعارضة

كانت حركات المعارضة في العراق، كما رأينا، سمة من سمات حياته السياسية منذ تأسيسه. ولم يكن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني سوى اثنين من أحزاب سياسية كردية عدة معارضة لصدام. واستمر الحزب العراقي الشيوعي بأجندته التي تشمل عموم العراق في معارضة النظام، فيما اجتمع الشيعة ذوو الميول الدينية حول حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. بيد أن المعارضة قبل عام 1991 لم تكن متحدة. وحتى بعد غزو دولة الكويت لم تتمكن قوى المعارضة من اعتماد موقف مشترك كخطوة أولى تنطلق منها لتهديد النظام على نحو جدي. وبينما التزم الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي الحيطة، بدا الاتحاد الوطني الكردستاني موالياً للولايات المتحدة الأمريكية، فيما أبدى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والحركة الإسلامية في كردستان العراق عداءً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، أو "الشيطان الأكبر"، أكثر مما أبدياه إزاء النظام المستبد في بغداد.

وتأثرت الأحزاب المعارضة لنظام صدام بالقوى المجاورة، وخصوصاً بعد أن جعلت الأجهزة الأمنية في العراق من المستحيل أن يبقى النشطاء بمأمن داخل العراق، ناهيك عن قيامهم بنشاطات مهمة ضد النظام. واستخدم كل جار قوى المعارضة لخدمة أجندته الخاصة. وارتبطت سوريا وإيران، بصورة خاصة، ارتباطاً قوياً بحركات المعارضة العراقية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته. وبينما فازت دمشق بولاء البعثيين الموالين لسوريا، والحزب العراقي الشيوعي، ومجموعات عسكرية مختلفة، حظيت طهران بالمجموعات الإسلامية القوية، وعلى رأسها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة. كما كان للعاصمتين تعاملات لسنوات طويلة مع الأحزاب الكردية إلى درجة إقامة طالباني في دمشق في أواخر ستينيات القرن العشرين. وبدأت دول مهمة وقوية أخرى تدرك أن العراق على وشك أن يشهد تغيرات مهمة. فالمملكة العربية السعودية التي تخلفت عن سباق استقطاب الأحزاب العراقية المعارضة نظراً إلى بعد الصراع الكردي عن حدودها ولعدم رغبتها في دعم الشيعة، بدأت في السعي إلى تكوين جماعات موالية لها. لذلك، فقد تم تأسيس المجلس العراقي الحر بقيادة سعد جبر في شباط/ فبراير 1991. وكانت هناك قوة أخرى غير ممثلة، وهم المعارضون من البعثيين والعسكريين السابقين، ولأنهم لم يتكيفوا مع أي من المجموعات المعارضة القائمة فقد كونوا - برعاية وتوجيه بريطانيين وأمريكيين - حزبهم الخاص المعروف باسم "حركة الوفاق الوطني العراقي" بقيادة الدكتور إياد علاوي. واجتمعت تلك القوى كافة تحت راية "لجنة العمل المشترك" في بيروت في آذار/ مارس 1991.

أما المشكلة التي كانت تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، فهي أن أغلبية الحركات العراقية المعارضة كانت على صلة بإيران وسوريا أقوى من صلتها بالولايات المتحدة الأمريكية. بل إن بعض تلك المجموعات - ومنها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - كانت تعد معارضة للمصالح الأمريكية أكثر من معارضتها لصدام. كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بعين الشك إلى الأكراد بميولهم المزاجية والآنية لتغيير مواقفهم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى أن تملك سريعاً التأثير على

الحركات المعارضة، وحددت الدكتور أحمد الجلبي ليصبح أداتها لتحقيق ذلك. فقد استرعى الجلبي انتباه وكالة الاستخبارات المركزية كشخصية مثقفة وذات قدرة على الإقناع (على الرغم من وجود مزاعم بأعمال تزييف ارتكبها في الأردن وأدت إلى تلطيخ سمعته). كان الجلبي يعد، على نحو مثالي، شخصية تنظيمية قادرة على جمع القوى المجزأة للمعارضة العراقية، وخصوصاً أنه لم تكن لديه قاعدة شعبية في العراق يمكنه من خلالها تهديد السياسة الأمريكية ولا أي مجموعات أخرى ضمن المعارضة. وباختصار، كان من المفترض أن يلعب الجلبي دور المنسق الدمية الذي كان سيرفع قبضة دمشق وطهران عن المعارضة العراقية.

وعقد الجلبي اجتماعاً للمؤتمر الوطني العراقي في فيينا في حزيران/ يونيو 1992، وأمّن - بدعم سخي من الولايات المتحدة الأمريكية - تأييد الأحزاب السياسية الرئيسة، ومنها الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذلك كيانات قوية أخرى، مثل حركة الوفاق الوطني العراقي. لكن حتى منذ ذلك الاجتماع الأول، الذي انعقد عقب وقوع الانتفاضات والهزيمة النسبية لصدام، كانت المعارضة منقسمة. وكان إحراز تقدم على الشركاء الآخرين في المعارضة - في نظر بعض المعارضين - يعتبر بنفس أهمية إزاحة نظام صدام عن الحكم. بل إن بعض أقطاب المعارضة اختاروا، في مرحلة لاحقة من عقد التسعينيات، التحالف مع صدام نفسه للتخلص من تهديد منافسيهم، وهو موقف غريب حقاً كان صدام يرقبه بغبطة.

وقد كانت الخلافات واضحة للعيان؛ فقد طغى انقسام الأكراد ضمن مقاطعتيهم في كردستان وما يكنه بعضهم لبعض من عداء، على المعارضة عموماً، وأدى إلى تشتت النشاط السياسي. وأسس الجلبي مقر المؤتمر الوطني العراقي في مدينة صلاح الدين، وهي مدينة جبلية صغيرة على بعد 12 ميلاً إلى الشمال من أربيل، وهي أيضاً مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني التابع للبرزاني. وكانت العلاقات بين الجلبي والبرزاني ودية، وإن لم تكن وثيقة، وخصوصاً أن حزب المؤتمر الوطني العراقي تأسس بأموال أمريكية، ولم يكن يتمتع بدعم شعبي واسع. كما أدى التقارب الذي بدا قائماً بين الجلبي ومنافس

البرزاني، أي طالباني، إلى زيادة الشك وعدم الثقة بين الطرفين. لذلك، فقد كان النفور بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والمؤتمر الوطني العراقي واضحاً منذ البداية. كما أن حركة الوفاق الوطني العراقي بقيادة علاوي لم يرق لها النفوذ الجديد الذي اكتسبه المؤتمر الوطني العراقي بإلهام من الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً أن حركة الوفاق الوطني العراقي كانت أقدم عهداً، وكانت تعد في أعين الكثير من أعضائها المؤسسة التي تمثل الأقلية السنية الحاكمة (وإن كان علاوي نفسه علمانياً شيعياً). من هنا، وكما هو متوقع، كانت المنافسة بين علاوي والجلبي محتدمة، ومما زاد شدتها أن حركة الوفاق الوطني العراقي اتخذت هي أيضاً، إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، من مدينة صلاح الدين، الصغيرة والمختنقة على نحو متزايد، مقراً لها.

العقوبات على العراق

طُرِح العديد من الأسباب وراء عدم دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى بغداد لإزالة صدام. لكن يبدو أن مزيجاً من الحساسيات الإقليمية، وعدم الرغبة في خوض حملة عسكرية ذات نتائج سياسية غير معروفة، وغياب التفويض من الأمم المتحدة لإطاحة النظام، كانت هي الأسباب وراء كبح جماح العناصر الأكثر طموحاً ضمن التحالف (Galal 2002: 4-5). ومع بقاء صدام في السلطة كانت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أخرى تضمن ألا يشكل نظامه مرة أخرى خطراً على جيرانه. لذلك، فقد تم وضع لائحة مفصلة من العقوبات التي حققت هدف تقليص قدرة صدام على تهديد الأمن الإقليمي، ولكنها أدت إلى المزيد من التدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب العراقي.

وكان أول قرار صدر ضد العراق في هذا الإطار هو قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 بتاريخ 6 آب/ أغسطس، الذي دعا الدول الأعضاء إلى وقف تعاملاتها المالية مع العراق ودولة الكويت. وشكلت الأمم المتحدة لجنة العقوبات للإشراف على تنفيذ هذا القرار (Niblock 2001: 99-100). وكانت تلك الإجراءات تتفق والقواعد المعمول بها فيما يخص المواقف التي تمثل خرقاً لاتفاقيات الأمم المتحدة، وهو ما ينطبق بوضوح على

غزو العراق لدولة الكويت. لكن بقاء صدام في الحكم بعد طرده من الكويت كان يمثل حرجاً واضحاً ومصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. فقد كان من الواضح أن صدام لايزال يحكم سيطرته على العراق، وأنه لا مجال للإطاحة به من قبل التيارات المعارضة في الداخل، وهي التيارات التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تأملان أن تنطلق من بين صفوف الجيش، وليس من المؤسسة الدينية الشيعية أو الحركة القومية الكردية. كما كان واضحاً أيضاً أنه بينما أصبح صدام، من جوانب عدة، أكثر ضعفاً من ذي قبل، فإنه ظل باقياً ومدفوعاً بالمشكلتين الداخليتين ذاتيهما اللتين دعتاه إلى غزو دولة الكويت في المقام الأول؛ أي شرعية النظام، والوضع الاقتصادي المتردي. لذلك، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على ألا ينتهي العمل بالعقوبات بمجرد تحرير دولة الكويت، بل استمرار فرضها كمحاولة لإضعاف النظام العراقي من خلال جعله مهدداً من قبل المعارضة الداخلية، وغير قادر على ممارسة أي نفوذ عسكري على المنطقة ككل (Galal 2002: 69).

لقد كانت الأهداف واضحة، ولكنها كانت مفرطة في التبسيط، وخالية من فهم للآليات التي يعمل بها نظام صدام ضمن الدولة العراقية. فقد استغل صدام العقوبات، على مدار العقد التالي، لتعزيز مركزه أمام شعبه، وجعل من الدمار الذي خلفته هذه العقوبات أداة دعائية شديدة الفاعلية، ساعدت على حشد قوى القومية العراقية خلفه (على الأقل في المناطق الوسطى من البلاد)، وعلى تلطيخ سمعة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الشرق الأوسط لاستمرارهم في فرض سياسة اعتبرت، على نحو متزايد، مفلسة من الناحية الأخلاقية.

وعقب انتهاء حرب الخليج أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 687 في 3 نيسان/ إبريل 1991، والذي تم بموجبه إرساء إطار يتعين على العراق التحرك ضمنه. فقد استمر العمل بالعقوبات المنصوص عليها في القرار 661، وإن سُمح باستيراد الأغذية وبعض "الحاجات المدنية الأساسية". واستهدف القرار تقييد حركة صدام؛ سواء على الصعيد الداخلي أو المالي. وتقرر أن تقوم وحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة بحماية الحدود

بين العراق ودولة الكويت، وطلب من العراق قبول بنود تهدف إلى إزالة برنامجه لإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وكذلك إنتاج الصواريخ البالستية (التي يزيد مداها على 150 كيلومتراً). ومن أجل تنفيذ تلك المهام شكلت الأمم المتحدة لجنة خاصة، ومنحتها تفويضاً موسعاً للتفتيش على برنامج العراق في مجال الأسلحة غير التقليدية، وللإشراف على تدمير قدراته الصاروخية. كما تم حظر إجراء الأبحاث في مجال الأسلحة النووية، وتكليف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، بضمان امتثال العراق. كما نص القرار 687 على اعتبار العراق مسؤولاً عن كل الخسائر التي لحقت بدولة الكويت، وعلى إنشاء صندوق يتم بواسطته سداد التعويضات عن تلك الخسائر، وهي سياسة من المؤكد أنها أغضبت صدام على اعتبار أن تلك الأموال كانت ستستقى بشكل مباشر من عائدات صادرات العراق النفطية (Niblock 2001: 102-3). وعلى الرغم من وجود بنود تشير إلى تخفيف القيود المشددة المفروضة على الاقتصاد العراقي، فلم يحدث فعلياً أي تخفيف للنظام الشامل للعقوبات على المدى القصير. وباستثناء الكميات المحدودة التي بيعت للأردن، فقد أدت العقوبات التي مُنع العراق بموجبها من تصدير سلعته الوحيدة ذات القيمة، وهي النفط، إلى أن تفتقر بغداد إلى سبل جمع العملات الأجنبية اللازمة لشراء الأغذية والأدوية الضرورية التي كان المجتمع العراقي في أمس الحاجة إليها. وقد كانت العائدات من مبيعات النفط العراقي قبل غزو دولة الكويت تسهم بنسبة نحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبحلول عام 1991، تراجع ذلك الناتج بنسبة 75٪ ليعادل تقريباً مستواه في أربعينيات القرن العشرين؛ أي قبل أن تهيمن تلك العائدات على الاقتصاد العراقي (Center for Economic and Social Rights 1996). وأدى ذلك الانهيار إلى حدوث ارتفاع هائل في أسعار المواد الغذائية والأدوية الأساسية مع بقاء الرواتب جامدة وذلك بالنسبة إلى المحظوظين ممن تسلموها. وأشارت الأمم المتحدة، في تقديرات أعدتها في عام 1995 عن الوضع في العراق، إلى أن نحو أربعة ملايين عراقي، أي نسبة 20٪ من السكان، كانوا يعانون شدة الفقر.[2] واستمر هذا الوضع المنهك حتى كانون الأول/ ديسمبر 1996.[3]

وصول المفتشين

بدأ المفتشون التابعون للجنة الخاصة للأمم المتحدة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوصول إلى العراق في حزيران/ يونيو 1991 برئاسة الرئيس التنفيذي رولف إكيوس (Aburish 2000: 316). وقد كان المفتشون مصدر قلق كبير لصدام؛ إذ كان القبول بنشاطاتهم انعكاساً لمدى الضعف الذي ألم بالعراق في الأيام التي أعقبت حرب الخليج، كما أنهم كانوا يشكلون بالنسبة إلى صدام - الذي كان يدرك تقلص شرعية نظامه باطراد - تهديداً خطيراً. وعلاوة على ذلك - وهو أمر مفهوم تماماً من وجهة نظر صدام - فقد تم استثمار الكثير من الوقت والموارد على مدى 30 عاماً في تطوير برنامج أسلحة الدمار الشامل. لذلك، ربما لم يكن أمام صدام خيار سوى السماح للمفتشين بالدخول، لكنه لم يكن ليسمح لهؤلاء المفتشين بنزع سلاح العراق من دون معركة. لذلك، فقد تم وضع أسس برنامج التعاون مع الأمم المتحدة وعرقلتها منذ اللحظة الأولى لوصول مفتشيها؛ بحيث كانت علاقة صدام بالأمم المتحدة، على مدى السنوات الثماني التالية، أشبه بإحدى ألعاب الاستخفاء المعقدة، لجأ الزعيم العراقي خلالها إلى أبعد حدود المجازفة في تعامله مع نظرائه الأمميين.

وكما لو كانت الصعوبة والتعقيد اللذان تنطوي عليهما المهمة التقنية والسياسية المتمثلة في نزع سلاح العراق غير كافيين في حد ذاتهما، واجهت الأمم المتحدة من الناحية العملية مشكلة خطيرة أخرى؛ ففي إطار عملية تهذيب العراق كان من المخطط أن تستخدم أموال مبيعات النفط العراقي في تمويل عمليات الأمم المتحدة كافة في العراق، وضمنها نشاطات اللجنة الخاصة (Niblock 2001: 100). وقد كانت الحكمة من تلك الاستراتيجية واضحة، لكنها عُدت في بغداد - وهو هاجس يمكن فهمه - محاولة أخرى للنيل من شرعية النظام. فقد كان صدام فعلياً يمول القوى المكلفة بإضعافه. وتفطنت الحكومة العراقية للمفارقة الأساسية التي وقعت فيها الأمم المتحدة؛ فقد كان تصدير النفط غير ممكن بسبب العقوبات، لكن تصدير النفط كان أمراً ضرورياً لتمويل كل من نشاطات اللجنة الخاصة ووحدة مراقبي الأمم المتحدة ولجنة التعويضات وبرامج

المعونات الإنسانية الضخمة التي تديرها وكالات الأمم المتحدة، وهي جهات هرعت جميعها وبلا حياء للعمل في العراق بأموال عراقية.

لذلك، فقد بقي لدى الحكومة العراقية حيز ضئيل للمناورة وللتأثير في أعمال الأمم المتحدة على نحو يدعم الأهداف العراقية المتمثلة في: 1) حماية النظام في أعقاب حرب الخليج والانتفاضات، 2) حماية سيادة العراق من خلال الحد من فاعلية أجهزة خارجية مثل اللجنة الخاصة، 3) السعي إلى رفع العقوبات على الصادرات والواردات وخصوصاً النفط (Niblock 2001). ومن خلال استمرار اعتماد الأمم المتحدة على العراق لتمويل عملياتها على أرضه، تمكن صدام، بدرجة كبيرة، من التأثير في عمل الأمم المتحدة في العراق. وبالنسبة إلى الأمم المتحدة، كان السماح للعراق بتصدير النفط يعتمد على قبوله بتدخلها في شؤونه بما في ذلك نشاطات اللجنة الخاصة لأمم المتحدة. وبالنسبة إلى العراقيين، لم يكن تصدير النفط ذا قيمة إذا كان سيؤدي في نهاية المطاف إلى تناقص السيادة العراقية وشرعية النظام.

وجاءت أول محاولة لكسر ذلك الجمود يوم 15 آب/ أغسطس عندما أقر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 706 الذي يقضي بالسماح للعراق بتصدير ما قيمته 1.6 مليار دولار من النفط على مدى ستة أشهر، على أن تخصص نسبة 30٪ من العائدات لصندوق التعويضات، ونفقات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومدفوعات شراء الأغذية والدواء بعد الحصول على موافقة لجنة العقوبات. ورفض صدام العرض - وهو محق نسبياً في ذلك - بدعوى أنه يمثل خرقاً للسيادة العراقية. واستمر صدام بعد ذلك في عرقلة عمليات اللجنة الخاصة، حتى أمرته الأمم المتحدة نفسها، من خلال القرار رقم 707 بالسماح للجنة الخاصة بـ«الوصول الفوري غير المشروط وغير المقيد إلى كافة المناطق» (Aburish 2000: 218). ومن الجدير بالانتباه أن صدام امتثل بالفعل للقرار، وبدأت اللجنة الخاصة في التوصل إلى نتائج مهمة. ومع ذلك، فقد استمر بلا انقطاع في سياسته القائمة على الإخفاء والعرقلة طوال فترة عمل اللجنة. وأدرك صدام جيداً أن عدم رغبته في تصدير النفط قد تسبب مشكلة خطيرة بالنسبة إلى

الأمم المتحدة، وقلص فاعلية المنظمات والوكالات التابعة لها. كما أمكن، في الوقت ذاته، إلقاء المسؤولية عن التدهور المستمر في الاقتصاد العراقي في ظل العقوبات على الأمم المتحدة والحكومتين المعاديتين الأمريكية والبريطانية. وحرصت الحكومة العراقية على ضمان أن يقع اللوم عن موت الأطفال العراقيين على واشنطن ولندن وليس على بغداد التي ستستفيد في نهاية المطاف من السخط الذي بدأ ينتشر بسرعة في المجتمع.

الانشقاق

تلقى عمل اللجنة الخاصة دفعة قوية إلى الأمام في آب/ أغسطس 1995 مع انشقاق اثنين من أصهار صدام ومؤتمنيه، وهما حسين وصدام كامل، فيما قد يُعتبر أكبر ضربة تلقاها صدام منذ أن أصبح رئيساً. وقد كان هروب حسين كامل بصفة خاصة أمراً محرجاً؛ لكونه الشخص الذي كان على رأس برنامج التسلح العراقي. وبصفته تلك قدم حسين كامل إلى أجهزة الاستخبارات الغربية واللجنة الخاصة شرحاً شاملاً لبرنامج صدام في مجال أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المعلومة المفزعة التي مفادها أن العراق كان على مرمى ثلاثة أشهر من إجراء اختبار على سلاح ذري قبل بدء عملية "عاصفة الصحراء" (Coughlin 2002). وقد ساعدت تلك المعلومات، بلاشك، على عودة الروح إلى اللجنة الخاصة التي كانت تعاني مصاعب جمة. لكن سرعان ما اكتشف الأخوان أنه لا فرق بين استغلالية أجهزة الاستخبارات الغربية وبين وحشية مثيلاتها العراقية. فبعد أن قدما قدراً كبيراً من الأدلة، فوجئ الأخوان، اللذان كانا يعيشان في عمان، بانصراف أجهزة الاستخبارات الغربية عنهما مما دعاهما على نحو مفاجئ وفي ضوء الاستياء الذي شعرا به بسبب المعاملة التي لقياها، إلى قبول دعوة من صدام للعودة إلى بغداد في شباط/ فبراير 1992. واستقبلتهما في جو كان مرعباً حتماً لجنة برئاسة عدي صدام عند الحدود الأردنية. وما هي إلا أيام حتى لقيا مصرعهما على يد أقرباء لهما، بعد أن اعتبر صدام أن الخزي الذي جلباه بخيانتهما انعكس على العائلة الأكبر.

الانقلابات الفاشلة

اندلع القتال بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في عام 1994 بسبب المشكلات التاريخية العويصة التي اتسمت بها العلاقات بين الطرفين. إن اجتماع عوامل مثل آليات تقاسم السلطة ضمن الإدارة الكردية، وهيمنة المكتبين السياسيين للحزبين على عملية صنع القرار، علاوة على العداء الذي خلفته 25 عاماً من الاقتتال، كل ذلك أدى إلى نشوب معارك ضارية بين الطرفين. وقد كان ذلك أحد العوامل المهمة التي أدت إلى زعزعة الاستقرار داخل المعارضة العراقية. بيد أن الانقسامات داخل الإدارة الأمريكية كان لها الأثر المدمر نفسه على وحدة المعارضة؛ إذ بدأت الخلافات حول الاستراتيجيات تدب بين من ينادون بأن تستولي المعارضة العراقية (وهي في العادة مزيج من الأكراد والمؤتمر الوطني العراقي) على مساحات من الأرض من جهة، ومن يدعمون قيام انقلاب من جهة أخرى. وحتى عام 1994 أخفق دعاة شن حرب تحريرية تحت مظلة المعارضة العراقية في الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع الرئيس والمجموعة المعنية بوضع السياسات. لكن مع انشقاق أحد كبار الضباط، وهو اللواء وفيق السامرائي، قائد الاستخبارات العسكرية أصبح لدى دعاة الانقلاب العسكري شخصية يمكن أن تؤثر بقوة في الاتجاه الذي سيسلكه الجدل.

وازداد القلق لدى وكالة الاستخبارات المركزية التي كانت تدعم فيما يبدو المؤتمر الوطني العراقي من ترسيخ صدام، الذي يُفترض أنه أصبح ضعيفاً، لمركزه في بغداد، ومن الضرر الذي يجلبه الاقتتال الداخلي الكردي على وحدة المعارضة العراقية. وقد أدى ذلك، إلى جانب الصعوبة المرتبطة بإرغام الجلبي على التحرك وفق أجندة وكالة الاستخبارات المركزية، إلى دعم موقف أنصار الانقلاب العسكري. وتلك كانت هي الفترة التي عززت خلالها وكالة الاستخبارات المركزية بصورة سرية علاقتها بحركة الوفاق الوطني العراقي، بينما حافظت على علاقاتها العلنية بالمؤتمر الوطني العراقي. وفي بيئة من الاقتتال الداخلي الكردي، وفي ظل الفتور الذي كان قائماً بين كل من المؤتمر الوطني العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة الوفاق الوطني العراقي، إلى جانب أسلوب الخداع الذي

تتبعه وكالة الاستخبارات المركزية، أصبحت عناصر المعارضة العراقية بارعة في التجسس بعضها على بعض أكثر من انشغالها بصدام.

وبدأ المؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني العراقي في اتباع خطتين مختلفتين بدعم من أقطاب مختلفة ضمن الإدارة الأمريكية، وفي ظل تواصل وكالة الاستخبارات المركزية مع الجهتين. وعمل الجلبي مع السامرائي - الذي انشق مؤخراً - ووضعا خطة تشمل الجمع بين انتفاضة شعبية وتمرد عسكري (Hiro 2001: 84). لكن في الوقت نفسه كانت وكالة الاستخبارات المركزية تدرس تفاصيل محاولة انقلاب عسكري مع حركة الوفاق الوطني العراقي، وكان التخطيط للنشاطين يجري في مدينة صلاح الدين الكردية. وكان كل طرف على دراية بخطة الطرف الآخر، ومن المحتمل أن الأجهزة الأمنية التابعة لصدام كانت هي أيضاً تتابع التطورات عن كثب. ومع قرب اكتمال الخطة التي وضعها المؤتمر الوطني العراقي للقيام بانقلاب عسكري، كان مقتنعاً بأن الدعم الأمريكي أمر مضمون، وأصبحت الخطة جاهزة للتنفيذ بحلول بداية آذار/ مارس. لكن حركة الوفاق الوطني العراقي تمكنت، في تلك الأثناء، من إقناع وكالة الاستخبارات المركزية بأن الهجوم الذي سيشنه المؤتمر الوطني العراقي وحلفاؤه الأكراد سيقابله الجيش العراقي بهجوم مضاد مدمر؛ مما أدى إلى سحب الدعم المقدم إلى الجلبي في اللحظة الأخيرة. وبانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، امتنع البرزاني بدوره عن الخوض في مغامرة ستؤدي في حال نجاحها إلى تقوية الجلبي وفي حال فشلها إلى دخول الحرس الجمهوري إلى المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني. كان الوضع إذاً بالنسبة إلى البرزاني ينطوي على خسارة من كل الزوايا.

واستمر اقتناع المؤتمر الوطني العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستهب لمساعدتهما إذا نجحت الخطة في مراحلها الأولى، مما شجعهما على بدء الهجوم على القوات العراقية في 4 آذار/ مارس 1995. وبينما تراجع الفيلق العراقي الخامس أمام القوات المتقدمة، فقد أدى عدم قيام انتفاضات شعبية في كركوك والموصل، وغياب الدعم الجوي الأمريكي، إلى توقف الهجوم الذي شنته القوات التابعة للمؤتمر

الوطني العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني. ولم تحدث انشقاقات بين ضباط الجيش كما وعد السامرائي، واستغل البرزاني انشغال الاتحاد الوطني الكردستاني بمقاتلة صدام لاستعادة بعض المناطق التي خسرها في أثناء الاقتتال بين الحزبين، مما زاد درجة التوتر بينه وبين غريمه القديم. وعلى صعيد المعارضة العراقية، فقد طفت الانقسامات القائمة بين أقطابها على السطح وأصبحت ظاهرة للعيان. وبلغ التنافس بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ذروته، واستمر الشك القائم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والمؤتمر الوطني العراقي، ولفت الهجوم الذي شنه المؤتمر الوطني العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني، وإن لم يؤد إلى سقوط صدام، انتباه الزعيم العراقي إلى مدى الخطر الذي يمثله وجود قوة معارِضة قوية ومنظمة في إقليم كردستان العراقي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت مصداقيتها في نظر الشعب والمعارضة العراقية.

وبينما كان المؤتمر الوطني العراقي يمر بأوقات عصيبة في عام 1995، لم يكن منافسه الرئيس وهو حركة الوفاق الوطني العراقي في وضع أفضل بكثير؛ فقد جذبت الحركة انتباه وكالة الاستخبارات المركزية إلى احتمال قيام انقلاب ضد صدام في صيف عام 1994 (Hiro 2001: 102). واستفاد زعيم الحركة الدكتور إياد علاوي من اتصالات أجريت مع الحرس الجمهوري، عن طريق العميد المتقاعد محمد الشهواني، واتصل بجهاز الاستخبارات البريطانية (MI6) وبوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وأطلعهما على الخطة. وبحلول آذار/ مارس 1995، اعتبرت وكالة الاستخبارات المركزية أن فرص نجاح الانقلاب أفضل من فرص نجاح مبادرة المؤتمر الوطني العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني، بعد أن أقنعت الإدارة الأمريكية الملك حسين عاهل الأردن بالسماح بأن تصبح عمان مركز العمليات الخاصة بمحاولة الانقلاب ضد صدام.

وبحلول أوائل عام 1996 بدأت وتيرة محاولة الانقلاب في التسارع، وخلقت هجمات متفرقة نسقتها حركة الوفاق الوطني العراقي، جواً من الخوف وعدم الاستقرار في بغداد؛ وبثت وكالة الاستخبارات المركزية وحركة الوفاق الوطني العراقي بانتظام مواد دعائية إلى العراق، وزاد الملك حسين من الضغط الدبلوماسي المفروض من خلال

استضافة مؤتمر للمعارضة العراقية، والحد من حركة العبور من العراق وإليه عن طريق الأردن. لكن مع مشاركة كل هذه المجموعات، كان من السهل نسبياً على الاستخبارات العراقية تعقب المتآمرين، وكانت عَمّان بصورة خاصة تمثل بيئة سهلة لعمل وحدات مكافحة الإرهاب العراقية. وتوجه الجلبي الذي كان يعي أن الأجهزة الأمنية لصدام على علم تام بخطة الحركة، إلى وكالة الاستخبارات المركزية بشيء من الازدراء المبتهج، لإبلاغهم بأن خطتهم تواجه خطر التحول إلى حمام من الدم. لكن مدير وكالة الاستخبارات المركزية جون دوتش اعتبر أن موقف الجلبي تعبير عن استمرار تأثره بعدم مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للمؤتمر الوطني العراقي في عام 1995. وقد كان موقفه يسهل تفهمه، وخصوصاً أن حركة الوفاق الوطني العراقي حاولت نسف مكتب الجلبي في صلاح الدين في تشرين الأول/ أكتوبر 1995.

وبحلول منتصف حزيران/ يونيو كان صدام قد بدأ في تطويق المتآمرين، وفي نهاية الشهر كان أكثر من مئة ضابط من الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية المختلفة قد اعتُقلوا. وقد كان أغلبية الضباط المدانين في مخطط الانقلاب من عائلات سنية ذات صلة بالنظام. ولم ينج من هؤلاء إلا القليل، وحقق صدام نصراً حاسماً في مواجهة أهم تحد لبقائه. ولم يحل دون نجاح الانقلاب سوى سرعة انتشار شبكة صدام الاستخبارية، وعدم قدرة وكالة الاستخبارات المركزية على تنسيق المعارضة العراقية. لكن بقيت مشكلة واحدة عالقة؛ فبينما تم تدمير حركة الوفاق الوطني العراقي كتهديد مباشر، بقي المؤتمر الوطني العراقي في العراق المستقل، أي في كردستان، وكان منتشياً بالنجاح الجزئي الذي حققه في عام 1995 من خلال إخراج قوات صدام في الشمال. ومع انقضاء التهديد الذي كانت تمثله حركة الوفاق الوطني العراقي، كان المؤتمر الوطني العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني على وشك نيل نصيبهما من ملاكم من الوزن الثقيل، جريح ولكنه لم يهزم.

هزيمة المعارضة وتقسيم كردستان

بحلول عام 1994 تمزقت كردستان إلى منطقتين إداريتين منفصلتين؛ فقد أزاح الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة طالباني الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البرزاني من

أغلبية المناطق الواقعة تحت سيطرة الأكراد، وإن ظل البرزاني مسيطراً على المعابر الحدودية المربحة مع تركيا. وأدرك البرزاني ضعف مركزه، واحتفظ بروابط قوية مع بغداد، في الوقت الذي بدا فيه مؤيداً للمؤتمر الوطني العراقي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وتدهور الوضع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، حيث كان كل طرف منهما يمتلك ما يريده الطرف الآخر، فقد كان البرزاني يرغب في أن يعترف به بوصفه زعيم الحركة القومية الكردية في العراق. بيد أن ذلك كان أمراً صعب التحقيق في الوقت الذي يسيطر فيه غريمه طالباني على معظم المنطقة وعلى العاصمة الإقليمية أربيل. وبالمثل كان طالباني راغباً فيما لدى البرزاني؛ أي الحصول على العائدات. فقد كان طالباني يسيطر على المراكز الأكثر اكتظاظاً في كردستان، لكنه كان يفتقر إلى الموارد لإدارة تلك المراكز وتطوير المليشيات الموالية له؛ لذلك كان الوضع خطيراً وغير مستقر.

وقام الطرفان منذ سنوات بالتكيف مع وضعهما الإقليمي، وسار كل منهما في الطريق الذي يحتمه عليه موقعه الجيوسياسي؛ فقد أقام البرزاني، بحكم علاقته الحدودية والاقتصادية مع تركيا، روابط قوية مع الجيش التركي وساعده في جهوده لاستهداف القواعد التابعة لحزب العمال الكردستاني (PKK). كما كان يحتفظ أيضاً بعلاقات قوية، وإن كانت مستترة، مع بغداد. وعلى النقيض كان الاتحاد الوطني الكردستاني يقيم علاقات جيدة مع إيران، وهو أمر قد يعتبر مفاجئاً على اعتبار أنه من غير المحتمل أن تفضل الجمهورية الإسلامية التعاون مع فئة معروفة بتوجهها الاشتراكي الراسخ. بيد أن طالباني كان بحاجة إلى الدعم، وكانت إيران مستعدة لتقديم هذا الدعم.

وبدعم إيراني هاجم الاتحاد الوطني الكردستاني في آب/ أغسطس 1996 منطقة حاجي عمران الاستراتيجية، فاستشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني غضباً وطلب من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدته لإنهاء الهجمات المشتركة للاتحاد الوطني الكردستاني وإيران. وكان البرزاني في مأزق، ومن ثم، فهو على استعداد لطلب كل مساعدة تلزم للتخلص من طالباني بصورة نهائية. لذلك لجأ إلى صدام لطلب العون و"دحر التهديد الأجنبي" المتمثل في إيران. ورأى صدام في ذلك فرصة سانحة، ليس لمهاجمة الاتحاد

الوطني الكردستاني فحسب، ولكن أيضاً للقضاء نهائياً على وجود المؤتمر الوطني العراقي. وكانت هناك فوائد أخرى سيجنيها صدام؛ منها إضعاف الاتحاد الوطني الكردستاني بدرجة كبيرة، والقضاء على الجلبي، وإحراج الأمريكيين، وتلطيخ سمعة البرزاني بين القوميين الأكراد لتحالفه مع صدام، وكل ذلك من خلال نزهة عسكرية نظيفة وسهلة نسبياً.

وفي صباح يوم 31 آب/ أغسطس 1996 دخل أربيل 30 ألفاً من أفراد الحرس الجمهوري. وأمر الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة كوسرات رسول بإخلاء المدينة، لكن المؤتمر الوطني العراقي خسر 200 جندياً وعميلاً استخبارياً على الأقل خلال الهزيمة التي تلت. وقد غادر موظفو وكالة الاستخبارات المركزية المدينة قبل ذلك بأيام، ولم يكن أمام الجلبي خيار سوى الفرار. وطارد الحزب الديمقراطي الكردستاني عناصر الاتحاد الوطني الكردستاني إلى خارج كردستان، وفرض البرزاني لفترة وجيزة سيطرته على المنطقة بأكملها. لكن طالباني شن هجوماً مضاداً بأسلحة ودعم إيرانيين، واستعاد بحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر المناطق كافة التي كان قد خسرها باستثناء مدينة أربيل نفسها.

وانتصر صدام؛ فقد تم التخلص من حركة الوفاق الوطني العراقي ومن المؤتمر الوطني العراقي كتهديدين خطيرين على نظامه، ومني طالباني بخسائر موجعة بعد تدمير قواته على يد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني المدعومة من العراق، واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القبول بهيمنة صدام على العراق، وتقلصت عملياتها الاستخبارية فيه. وأصبح البرزاني الآن في مركز أكثر قوة بعد أن سيطر على أربيل وعلى الحدود مع تركيا، وإن تلطخت سمعته بسبب تواطئه مع صدام. وانحسرت المعارضة العراقية لصدام، من الناحية العملية، إلى أدنى مستوياتها. وكانت الحركة الكردية تعيش حالة من الفوضى، وأثبت صدام للعالم أن العراق لايزال له.

النفط مقابل الغذاء

ظل الاقتصاد العراقي، في تلك الأثناء، في وضع متدهور. وأصبح صدام مضطراً لتمويل نظام للرعاية من موارد سريعة التناقص. كما أن الأسلوب الذي كان صدام يتبعه

لإخضاع القوى السياسية داخل العراق باستخدام الإرهاب تارة والرعاية تارة أخرى أصبح مهدداً، فقد تدهور الوضع الاقتصادي إلى درجة دفعت صدام إلى اللجوء إلى أساليب غير مستدامة للمحافظة على مركزه كراع. فقد كان صدام طوال السنوات الأولى لتطبيق العقوبات يؤمِّن الموارد الضرورية لاستيراد الغذاء (وهو أساس الرعاية التي يقدمها) من خلال طبع العملة؛ مما أدى إلى تدهور مطرد في قيمة الدينار، مع تزايد الضغوط التضخمية على الاقتصاد. وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين وصل سعر صرف الدولار الأمريكي إلى نحو ثلاثة آلاف دينار (بعد أن كان ثلاثة دينارات للدولار)، وأصبح يشهد ارتفاعات وانخفاضات حادة مع ظهور الشائعات برفع العقوبات أو بقبول برنامج النفط مقابل الغذاء (Baram 1998: 67-9).[4] ومع انخفاض القوة الشرائية لدى الشعب العراقي إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، كان لزاماً على صدام أن يختار بين استخدام آخر ما تبقى لديه من احتياطي العملة الصعبة لإغراق السوق بالأغذية، أو القبول بمبادرة يتم بموجبها تبادل النفط مقابل الغذاء، وقد اختار الحل الثاني.

وقبلت الحكومة العراقية في 20 أيار/ مايو 1996، بما عرف فيما بعد باسم اتفاق "النفط مقابل الغذاء" (قرار مجلس الأمن 986). وسُمِح للحكومة العراقية بموجب تلك الصفقة بتصدير ما يعادل ملياري دولار من النفط والمنتجات النفطية على مدى ستة أشهر، مع تخصيص ما بين 200 و300 مليون دولار للشمال الكردي (Niblock 2001: 117-18). وتم تجديد العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء بانتظام كل ستة أشهر، ودائماً في إطار القرار 986، وإن تمت بموجب التجديدات اللاحقة زيادة كميات النفط المسموح بتصديرها إلى ما قيمته 5.2 مليارات دولار كل ستة أشهر. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1999 أمر الأمين العام للأمم المتحدة برفع سقف الصادرات العراقية.

وتعطي الأرقام الإجمالية فكرة عن حجم البرنامج؛ فخلال المراحل كافة (من الأولى إلى الثالثة عشرة)، بلغت قيمة الصادرات العراقية من النفط 64.231 مليار دولار، وخصصت نسبة 25٪ منها (حوالي 16 مليار دولار) لـ"صندوق تعويض الكويت"، ونسبة 2.2٪ (حوالي 1.5 مليار دولار) لعمليات وكالات الأمم المتحدة، ونسبة 0.8٪ (حوالي 0.5 مليار

دولار) لبرنامج التفتيش على الأسلحة. وكان اتفاق النفط مقابل الغذاء عند مرحلته الثالثة عشرة، بموجب أحكام القرار 1447 في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2002 عندما غزت قوات التحالف العراق في ربيع عام 2003. وحتى ذلك الوقت، وبحسب معلومات مكتب برنامج العراق التابع للأمم المتحدة، تم تزويد العراق بما قيمته 26.8 مليار دولار من الإمدادات الإنسانية، فيما كان ما قيمته 10.1 مليار دولار من الإمدادات الإضافية بانتظار التسليم.[5]

وبينما سمح برنامج النفط مقابل الغذاء للعراق بتصدير النفط، كان صدام قلقاً بصورة خاصة من أن قبول قرار مجلس الأمن رقم 986 سيتيح للولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على العقوبات كأداة موجهة مباشرة نحو نظامه، وسيخفف من الضغط الدولي لرفع تلك العقوبات. لكن مخاوفه ربما لم يكن لها ما يبررها؛ فقد أتاح قبول القرار لصدام مرة أخرى أن يعزز مركزه ضمن المجتمع العراقي، في الوقت الذي ساعد فيه على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب العراقي. كما أن برنامج النفط مقابل الغذاء أتاح لصدام فرصاً دعائية قوية؛ فأولاً، عندما تتحسن الأوضاع ينسب النظام الفضل في ذلك لنفسه، وعندما تكون هناك إخفاقات تصبح الأمم المتحدة وحدها محط الانتقاد وتتهم بعدم الفاعلية والفساد. وثانياً، حال العمل بالبرنامج، بشكل محقق تقريباً، دون حدوث كارثة إنسانية في العراق، وهو موقف كان يمكن أن يهدد وجود النظام. وثالثاً – وربما هو الأمر الأهم بالنسبة إلى صدام – أراح البرنامج صدام فعلياً من مسؤولية تلبية احتياجات الشعب العراقي، وأصبح من الممكن الآن أن يعيد النظام توجيه الأموال التي كان قد خصصها لتأمين الأغذية والإمدادات الأساسية نحو ترسيخ نظام الرعاية ضمن النخب السياسية، وإعادة تجهيز وهيكلة وحدات عسكرية مختارة، وتمويل تهريب الأسلحة والتقنية المرتبطة بها (Baram 1998: 72-3).

انكسار العقوبات

لم يتح برنامج النفط مقابل الغذاء كميات كبيرة من الأموال فحسب، لكنه مكن أيضاً النظام من تحويل البرنامج إلى آلية تدر عليه العائدات. وضمن المرحلة الأولى من مراحل

الاستغلال، منح العراق عقوداً نفطية (وهو أمر كان العراق مفوضاً بالقيام به بموجب أحكام الأمم المتحدة) للشركات ذات التاريخ القديم في التعامل مع العراق، والشركات التي كانت تعد "صديقة" للنظام. كما لجأ النظام إلى الرشوة؛ إذ تلقت الحكومة العراقية عمولات تراوحت ما بين 5٪ و10٪، من الشركات الراغبة في نيل الصفقات. وبالطبع ظلت تلك الممارسات سرية للغاية، ولكن يبدو أنها استمرت طوال فترة العمل بالبرنامج. ومن غير المعلوم بدقة المبلغ الذي حصل عليه صدام من خلال اتباع هذا الأسلوب، لكن صحيفة وول ستريت جورنال ادعت أنه شمل كل برميل من النفط العراقي، بما يعني أن النظام حصل خلال عام واحد (ما بين شتاء عام 2000 وخريف عام 2001) على مبلغ 175 مليون دولار.[6] كما جنى النظام مبالغ ضخمة من العملة الصعبة من خلال تصدير النفط خارج نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء، وحصل، من خلال شركات عدة ترأسها عدي صدام، على مبالغ قدرت بنحو 8.3 مليارات دولار ما بين عامي 1996 و2002 من مبيعات النفط إلى تركيا.[7] كما يقدر أن النظام تلقى ما بين 200 و450 مليون دولار سنوياً خلال الفترة 1994–2001 عن معاملات تجارية مع الأردن، وربما تلقى ملياري دولار عن معاملات تجارية مع سوريا ما بين عامي 2000 و2002، والمبلغ نفسه تقريباً عن معاملات تجارية مع إيران ما بين عامي 1996 و2002.[8] لذلك، فقد توافرت لصدام بالتأكيد الموارد الكافية لمواصلة سياسته القائمة على الرعاية والاستمالة، فيما واصلت الأمم المتحدة إمداد الشعب العراقي بحاجاته الأساسية، بالأموال المتحصل عليها من برنامج النفط مقابل الغذاء.

لعبة الاستخفاء مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة

على الرغم من تحسن الوضع الاقتصادي واستمرار قدرة النظام على جمع المزيد من الثروة، كان صدام لايزال يواجه مشكلة خطيرة فيما يتصل بالتعامل مع نشاطات اللجنة الخاصة؛ فقد اتسمت العلاقة بين العراق واللجنة بفقدان الثقة المتبادل منذ بداية الجولات التفتيشية في عام 1991. وكان العراق مقتنعاً، ولأسباب وجيهة، بأن اللجنة الخاصة ما هي إلا غطاء تحتمي خلفه أجهزة الاستخبارات لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة

المتحدة وإسرائيل للعمل داخل العراق. وكانت اللجنة الخاصة من جهتها تعتقد، ولأسباب وجيهة أيضاً، بأن صدام يدير مخططاً معقداً للمراوغة والإخفاء لمنع المفتشين من العثور على أي شيء ذي قيمة حقيقية. وتعد سلسلة الخداع التي مارسها صدام مع اللجنة الخاصة مادة مثيرة وأحياناً ممتعة للقراءة؛ فعلى سبيل المثال قام العراقيون في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 بفصل جهاز للمراقبة تابع للجنة في أحد المصانع التي كانت تستخدم سابقاً لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ثم ذكروا أن الأسلاك قد تم قطعها من قبل «أحد المختلين عقلياً الهائمين» وأنه «قد يعاود الظهور» (Baram 1998: 75).

وما من شك في أن تلك الأعذار قد أثارت الدهشة لدى اللجنة الخاصة التي أصبح التعامل معها عبارة عن لعبة مجازفة خطيرة للزعيم العراقي. فقد انطوى تأخير نشاطات المفتشين وعرقلتها على خطر تلقي ضربات عسكرية انتقامية (على غرار الهجوم الأمريكي بصواريخ كروز في كانون الثاني/ يناير 1993). لكن النظام أصبح متمرساً في التراجع في اللحظة الأخيرة، مع الاستمرار في ضمان أن تحقق عملية "العرقلة" أهدافها المتمثلة في إزالة الأدلة التجريمية مسبقاً. وجاءت القشة التي قصمت ظهر البعير عندما رفض ريتشارد بتلر، وهو الدبلوماسي الأسترالي الأكثر مشاكسة والذي حل محل رولف إكيوس، أن يشهد أن العراق قد دمر أسلحته المحظورة (Niblock 2001: 123). عندئذ، رفض العراق التعاون مع اللجنة الخاصة؛ وهو أمر له مبرراته من وجهة نظر العراق بعد أن حصل على أدلة تفيد بأن اللجنة كانت تعمل بشكل وثيق مع الاستخبارات الإسرائيلية منذ عام 1994. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 1998، وبعد أزمات عدة بشأن عمليات التفتيش بين صدام والأمم المتحدة (والتي أدت إحداها إلى إقلاع القاذفات الأمريكية قبل أن يستجيب العراق لمطالب الأمم المتحدة في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998)، قرر بتلر سحب اللجنة الخاصة من العراق في ظل عدم الامتثال العراقي. وكخطوة عقابية شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ما بين 16 و19 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ضربة جوية غير مؤثرة على العراق، عرفت باسم عملية "ثعلب الصحراء" (Butler 2000: 231-2).

لم تشكل عملية "ثعلب الصحراء" مصدر قلق مهماً بالنسبة لصدام، ولم تؤد إلا إلى التأكيد على عدم فاعلية السياسة الأمريكية الرامية إلى إزالته من السلطة. وبينما نجحت تصرفاته في تخليص العراق من الوجود الموسع والمزعج للمفتشين الذين بدؤوا في اكتساب الخبرة بشأن كشف أسراره، فإن ظهوره بمظهر الصامد في وجه المجتمع الدولي ساعد على ترسيخ مركزه بين صفوف الأجهزة الأمنية والحرس الجمهوري (الذي تم تطهيره بعد محاولة الانقلاب الفاشلة بقيادة حركة الوفاق الوطني العراقي ووكالة الاستخبارات المركزية). لذلك، فإذا كان الهدف من عملية "ثعلب الصحراء" هو إرغام صدام على قبول المفتشين في إطار اللجنة الخاصة، فإنه يمكن القول بأنها فشلت فشلاً ذريعاً. ذلك أنه بعد الهجمات ازداد عزم العراقيين، وفقدت اللجنة الخاصة الكثير من مصداقيتها بسبب ارتباطها بأجهزة الاستخبارات الأجنبية، بما لم تتمكن معه الأمم المتحدة من السماح لها بمواصلة نشاطاتها في العراق. وصاحب ذلك عودة الانتقادات الدولية للعقوبات، والضعف الملحوظ في أحكام برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي ظل تلك المشكلات أصدر مجلس الأمن في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1999 القرار 1284 القاضي بإنهاء عمل اللجنة الخاصة، واستبدال أخرى مكانها، وهي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

وكانت مهمة اللجنة الجديدة شبيهة، في الكثير من جوانبها، بمهمة اللجنة الخاصة، وهي التحقق من امتثال العراق لقرار مجلس الأمن رقم 687 وليس السعي لإثبات عدم امتثاله، وهي مهمة صعبة جداً. أما الفرق الأساسي بين اللجنتين فهو ربط الامتثال برفع العقوبات؛ فإذا أكدت لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العراق أبدى تعاوناً كاملاً في تلبية الجزء المتبقي من متطلبات نزع السلاح التي ينص عليها القرار 687 وفي السماح باستمرار عمليتي الرصد والتحقق لمدة 120 يوماً، عندها يقرر مجلس الأمن تعليق العقوبات لفترات تدوم كل منها 120 يوماً، على أن يعاد فرضها إذا تبين أن العراق يلجأ إلى المخادعة (Niblock 2001: 124-5).

أما بالنسبة إلى العراق فقد كانت المشكلة التي ينطوي عليها القرار 1284 تكمن في التفاصيل؛ فقد استمد النظام العراقي الجسارة من امتناع ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (وهم الصين، وفرنسا، وروسيا) عن التصويت على القرار 1284 ليرفض القرار، على اعتبار أن لجنة الرصد والتحقق والتفتيش ما هي إلا نسخة من اللجنة الخاصة ولكن تحت مسمى آخر. كما كان العراق متحسساً – وهو محق تماماً في ذلك – من الحقيقة التي مفادها أن الدول التي تعد "معادية لصدام" مثل الولايات المتحدة الأمريكية (التي أصبح رئيسها كلنتون ينادي صراحة بتغيير النظام) بإمكانها استخدام حق النقض ضد أي قرار يقضي برفع العقوبات عن العراق. وبالنسبة إلى صدام، كان القرار 1284 جيداً من الناحية النظرية ولكنه كان خالياً من أي قيمة حقيقية. وبالنسبة إلى العراق، كان المقابل الوحيد للقبول بوجود أممي جديد لرصد الأسلحة هو رفع نظام العقوبات نفسه، وليس أي شيء دون ذلك. لكن في غياب هذا الاتجاه لتغيير السياسة المتبعة، استمر صدام في إحراج الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل إصرار إدارة كلنتون على دفع العراق إلى الامتثال عبر قنوات الأمم المتحدة. لكن الولايات المتحدة الأمريكية، عدو صدام اللدود، كانت على وشك أن تتغير، فقد كانت السياسات الحويطة لكلنتون على وشك الزوال لتحل محلها البساطة المانوية* التي تتسم بها سياسات جورج دبليو بوش.

نحو الغزو

من الواضح أن غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 تعود جذوره إلى الانتقادات التي أطلقها الجمهوريون بشأن غياب القناعة لدى كلنتون بضرورة إزالة صدام. فقد دافع أعضاء إدارة بوش الأولى، والذين تولوا مناصب بارزة

* نسبة إلى ماني الفيلسوف الفارسي (216-276 م)، الذي دعا إلى الإيمان بعقيدة ثنوية قوامها الصراع بين النور والظلام، والمقصود السياسات المفرطة في تبسيط العلاقات الدولية على أنها صراع بين الخير والشر أساساً. (المترجم)

في إدارة بوش الثانية، مثل ديك تشيني، طوال تسعينيات القرن العشرين، عن الرأي الذي مفاده أنه لابد من تغيير النظام في العراق بالقوة (Dodge and Simon 2003: 10). بيد أن القول أسهل بكثير من الفعل؛ فقد ورث جورج دبليو بوش المشكلات نفسها التي قيدت سياسة كلنتون بشأن العراق. فقد كانت المعارضة العراقية مشتتة، ولم تقدم الدول المجاورة الدعم المطلوب، وبرزت أزمات أخرى استنزفت الموارد العسكرية الأمريكية لعل أبرزها الأزمة في البلقان. لذلك، فقد عاشت الإدارة الجديدة المحنة نفسها التي عاشتها سابقتها، إلى أن أعادت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 صياغة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

عقب الهجمات التي شنها تنظيم القاعدة على نيويورك وواشنطن، اقتنصت الفرصة شخصيات كانت من قبل على هامش دوائر صنع السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنهم من يعرفون باسم المحافظين الجدد، لإحياء السياسة الرامية إلى تغيير النظام في العراق. ففيما يعد أحد أبرز الأمثلة على قوة الحبك الخطابي، واستغلال وسائل الإعلام، واللعب على وتر المخاوف العميقة للناخبين، أقام الجناح اليميني المتطرف صلة مغرية إلى درجة الدمار، ولكنها مستغربة، بين عناصر مثل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، والقاعدة، والإرهاب الدولي، وأسامة بن لادن، والإسلام السياسي، وأسلحة الدمار الشامل، والعراق في ظل صدام. وأصبح اسم صدام، بين ليلة وضحاها، مرادفاً للإرهاب الدولي الذي تم تضخيمه من خلال ربطه بأسلحة الدمار الشامل التي ربطت بدورها بصدام وبغياب التفتيش عن تلك الأسلحة في العراق منذ عام 1998. وساعد إخفاق العراق في إيضاح ما آلت إليه الكميات الكبيرة التي كان يمتلكها من الأسلحة البيولوجية، بما فيها جرثومة الجمرة الخبيثة، على تمادي أجهزة الدعاية، وخصوصاً بعد اكتشاف عدد محدود من حالات الإصابة بالجمرة الخبيثة داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وأصبح صدام، من خلال عملية دقيقة وبارعة من التوجيه النفسي والإعلامي، هو "البعبع"، وبات واضحاً، بعد الهجوم الأمريكي على أفغانستان في أعقاب 11 سبتمبر، أن المحافظين الجدد لن يضيعوا وقتاً في إسداء المشورة إلى رئيسهم باستهداف العراق.[9]

بعد انتهاء الولايات المتحدة الأمريكية من معالجة مشكلة نظام طالبان في أفغانستان، وتدمير قواعد تنظيم القاعدة، أصبح من الواضح أن بوش لديه خطط ترمي إلى إزالة التهديد القائم على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتباع سياسة خارجية هجومية. وعلاوة على ذلك، اعتبر العديد من المراقبين أن استهداف الولايات المتحدة الأمريكية للعراق إنما هو إحدى حالات الانتهازية المدفوعة بالرغبة في السيطرة على ثروات العراق النفطية أكثر من أي شاغل آخر (انظر مثلاً: Jhaveri 2004; Leaman 2004). ويمكن اعتبار أن العد التنازلي لما سيسمى بحرب الخليج الثالثة (الأولى كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية، والثانية كانت غزو الكويت) بدأ في 29 كانون الثاني/ يناير 2002، عندما ألقى بوش خطابه بشأن "حالة الاتحاد" أمام الكونجرس الأمريكي (Dunne 2003: 270).[10] ففي تلك الكلمة المشؤومة وصم بوش العراق إلى جانب إيران وكوريا الشمالية بأنها تشكل "محور الشر" الذي يهدد المصالح القومية الأمريكية، بل والعالم المتحضر بأسره. وفي 10 تشرين الأول/ أكتوبر، فوض مجلس النواب (بأغلبية 296 صوتاً مقابل 133 صوتاً) ومجلس الشيوخ (بأغلبية 77 صوتاً مقابل 23 صوتاً) بوش باستخدام القوة العسكرية ضد العراق إذا اقتضت الضرورة، تأسيساً على مجموعة من التقييمات الاستخبارية التي اتضح فيما بعد أنها كانت خاطئة، إن لم تكن باطلة أساساً. وبالتوازي مع تحركات بوش، اتجه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أيضاً إلى استخدام القوات المسلحة لبلاده لدعم الولايات المتحدة الأمريكية إذا اختار بوش مهاجمة العراق، لأسباب بدأت بأسلحة الدمار الشامل، ثم ضُخمت لتشمل آراء تركز على عدم فاعلية العقوبات وعلى معاناة الشعب العراقي (Bluth 2004: 872). وبشدة جامحة، شرع بوش، بعد أن كسب رئيس الوزراء البريطاني السابق بلير في صفه، في تهيئة المبررات للإجراءات التي ستتخذ ضد العراق. بيد أن القضية كما عرضت – والتي تركزت حول أسلحة الدمار الشامل – كانت غير مقنعة بالمرة، واعتبرت أحد أبرز الأمثلة على صنع السياسات الخارجية الانتهازية، بدلاً من أن تبنى على أي أدلة واضحة بشأن وضع مخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل. كما لم تكن هناك أي رؤية مدروسة ومتناسقة بشأن الاستراتيجية المفترض اتباعها في العراق في فترة ما بعد صدام. وأحيا بوش، بناء على طلب شبه مؤكد من بلير، من جديد النقاش مع

الأمم المتحدة بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية، واعتمد القرار 1441 في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، في إشارة إلى بدء المرحلة قبل الأخيرة في العد التنازلي لبداية الحرب. وطالب القرار العراق بالتعاون على نحو كامل مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وإلا واجه "عواقب خطيرة"، وهو مصطلح دبلوماسي معروف يقصد به العمل العسكري.

وعاد المفتشون التابعون للجنة الرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 بقيادة الدكتور هانز بليكس ومحمد البرادعي على التوالي. وكانت الجولات التفتيشية على الأسلحة، في بعض جوانبها، مضيعة للوقت. ففي ظل التصميم الأمريكي والبريطاني على العمل العسكري، واجه صدام المهمة الصعبة المتمثلة في ضرورة إثبات المستحيل؛ أي ضرورة إيجاد شيء ما حتى يثبت عدم ملكيته لهذا الشيء. وقد صاغ بليكس تقاريره إلى مجلس الأمن بحنكة بحيث تبقيه على الحياد، وإن مالت إلى تأييد استمرار الجولات التفتيشية على الإعلان بأن العراق يخرق القرار 1441. ولم ترق تلك النتائج، في أي وقت، إلى المستوى الذي يقتنع مجلس الأمن عنده بضرورة القيام بعمل عسكري ضد العراق. وأعلنت فرنسا وروسيا أنهما ستستخدمان حق النقض في مجلس الأمن ضد مشروع قرار اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية، فيما أعلنت الصين وألمانيا بصراحة عن معارضتهما مشروع القرار. وعندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن محاولاتهما الرامية إلى كسب تأييد مجلس الأمن للقيام بعمل عسكري ضد العراق قد باءت بالفشل، لم يبق أمامهما خيار آخر سوى سحب مشروع القرار. وقاما، بدلاً من ذلك، بحشد مجموعة مختلطة من 44 بلداً فيما يعتبر نسخة جديدة من "تحالف الراغبين".[11] ومع تفكك الأمم المتحدة وعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على استصدار قرار يبيح بشكل قطعي العمل العسكري ضد العراق، مضت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في طريقهما غير آبهتين، وبدأتا في نشر حشود عسكرية في دولة الكويت. وأصدر جورج دبليو بوش إنذاراً أخيراً في 18 آذار/ مارس 2003؛ إذ طالب صدام حسين وعائلته بمغادرة العراق. لكن صدام رفض

الإنذار واعتبره مضحكاً. وبالفعل، فقد قام بتنظيم نظامه وجيشه، وبدا وكأنه يتحين الفرصة من أجل معركة أخيرة. وفي 20 آذار/ مارس، بدأت حرب الخليج الثالثة.

الدولة والمجتمع عشية غزو العراق

تعرض المجتمع العراقي، وخصوصاً منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في عام 1968، إلى تأثيرات أحدثت تحولات جذرية. وقد أخذت تلك التحولات أشكالاً عدة متصلة؛ منها إعادة تنظيم المجتمع على أساس عشائري، وتنظيم الدولة على أساس عشائري، وتجزئة المجتمع على يد الدولة، وإضعاف ركائز المجتمع، وتقوية النظام من خلال تأثيرات نظام العقوبات.

وربما يعتبر العنصر الأول في تلك التحولات - وهو إعادة التنظيم العشائري للمجتمع - مفاجئاً إذا أخذنا في الاعتبار البيانات التي أدلت بها الحكومة البعثية في عام 1968؛ فقد نص البيان رقم 1، الصادر في تموز/ يوليو 1968، على ما يلي: «إننا (أي النظام) ضد الطائفية الدينية والعرقية والعشائرية»، على اعتبار أن كل ظاهرة من تلك الظواهر هي أحد «مخلفات الاستعمار» (Baram 1997: 1).[12] لكن بحلول ثمانينيات القرن العشرين، كان النظام نفسه هو من يعمل على تقوية العشائر، وعلى ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الأكراد، وعلى مهاجمة المؤسسة الدينية الشيعية. ويعود هذا التحول الظاهر في السياسة إلى الحقيقة التي مفادها أن الحكومة العراقية كانت في طريقها إلى العودة مرة أخرى من الشمولية إلى السلطوية. لذلك، لم يعد من الممكن الهيمنة على المجتمع كما كانت عليه الحال في سبعينيات القرن العشرين، وإنما أصبح من الضروري إدارته.

وكانت إعادة تنظيم الدولة على أساس عشائري واضحة بصورة خاصة في جنوب البلاد. فقد كانت قوة شيوخ العشائر في تراجع طوال القرن العشرين، وأسهم النظام الملكي بفاعلية في إضعاف التأثير الذي كان زعيم كل عشيرة يملكه على أفراد عشيرته، وأدت الإصلاحات الزراعية التي أجراها [عبدالكريم] قاسم إلى التقليص بدرجة حادة

من الأراضي التي كانت بحوزة العشائر. وسارت حكومة البعث لعام 1968 على النهج نفسه، فقامت بإصلاحات عدة هدفت جميعها إلى تقليص نفوذ العشائر. لكن بعد الضعف الذي أصاب حكومة صدام بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية وإرغامها على الخروج من دولة الكويت، لجأت إلى العشائر كوسيلة للحفاظ على سيطرتها على مقاليد الحكم من خلال إقامة شراكة بين العشائر والدولة. وتعود أسباب ذلك إلى أن العشائر السنية ساعدت النظام على مكافحة المتمردين الأكراد في الشمال في عام 1991. كما أن تلك العشائر (وكان بعضها شيعياً) دعمت النظام في الجنوب (Baram 1997: 8). ويُضاف إلى ذلك أن صدام كان يعتبر أن العشائر (سواء السنية منها أو الشيعية) وشيوخها ذات هوية "عربية" راسخة، ومن ثم فهي ذات أهمية رمزية من حيث الوقوف في وجه صعود المؤسسة الدينية الشيعية بما لها من ارتباطات بطهران. وحصلت العشائر التي كانت تحظى برعاية النظام على مزارع ضخمة، وزودت بالأسلحة الخفيفة وبالموارد من الدولة، إلى الدرجة التي مكنت بعض الشيوخ عندها من بناء جيوشهم الخاصة المستعدة لتنفيذ أوامر النظام عند اللزوم. ولم تكن تلك "العشائر"، في أحيان كثيرة، أصيلة، وإنما كانت تختلق من عناصر متباينة، وتمنح اسم عشيرة قديمة، وتتلقى الدعم من الدولة. وكان الشعب العراقي يشعر بالازدراء تجاه تلك العشائر التي كان النظام يدعمها من خلال تقليد أعضائها مراكز قيادية في المناطق الحضرية (Jabar 2003a: 94-5).

أما الجانب السيئ لعملية إعادة تنظيم المجتمع على أساس عشائري، فكانت أن أصبح حزب البعث نفسه منظماً على أساس عشائري. واكتست الخلفية العشائرية لأعضاء الحزب، وخصوصاً من هم في القيادة منهم، أهمية كبرى. وعمل صدام في محاولة لإضفاء أفكار القومية العربية والشرف العشائري على حزب البعث، بفاعلية على تحويل الحزب من مؤسسة أيديولوجية وسياسية إلى عشيرة لا ينقصها سوى الاسم. وبينما أدى ذلك إلى انحسار جاذبية حزب البعث ضمن المجتمع العراقي، فقد ساعد على ترسيخ الحزب داخلياً. واعتمد صدام، للحفاظ على سيطرته على المجتمع ككل، بصورة متزايدة على نشاطات الأجهزة الأمنية التي كانت تراقب الشعب العراقي بمختلف فئاته تحسباً لأي

إشـارة حقيقيـة أو محتملـة للمعارضـة (انظـر: Boyne 1997/8; Marashi 2003). وأدت الرقابة المشددة التي مارستها الأجهزة الأمنية إلى أنه حتى النشاطات اليومية كانـت تحتـاج في أحيان كثيرة إلى موافقة إحدى الجهات الأمنية، مما أدى بدوره إلى المزيد من ضـعف الـروابط التي كانت تربط المجتمع المدني في العراق؛ حيث أسهم كل من الفساد، والمنافسة على النفـوذ والسلطة، والتنظيم الهرمي الصارم في زيادة الفاعلية التي حقق بها النظام أحـد أهـم أهدافـه وهو زيادة الشعور بالعجز لدى الشعب (Al-Khafaji 1992: 16).

وأدى هذا التجزؤ في المجتمع العراقي، إلى جانب التأثيرات السلبية لنظام العقوبـات على الحياة اليومية في العراق، إلى تعاظم أهمية اللاعبين السياسيين المحليين، ومنهم العشائر والمؤسسة الدينية وأصحاب المشروعات العرقية في حياة العـراقيين، حيـث أصـبحوا هـم مصدر الدعم والأمن وربما حتى الحماية من النظام. وكان نظام صدام عشية غزو العراق في عام 2003، هو القوة الممسكة بنظام معقد، يـدير ويـستغل هـيكلاً سياسـياً أصـبح يتـسم بالتجزؤ وعدم الاستقرار، وعندما أزيل النظام انهار المجتمع وتبعثرت أجزاؤه.

الفصل السابع

تغيير النظام

2003 - ....

وضع غزو العراق في عام 2003، الجيش العراقي، الذي تحول إلى مجرد شبح لما كان عليه في عام 1991، في مواجهة القوة العسكرية الأقوى على الإطلاق. فقد فاقت السرعة والكفاءة التي دمرت بها القوات الأمريكية والبريطانية التشكيلات العسكرية العراقية توقعات المخططين العسكريين في واشنطن ولندن، وازدادت الآمال بأن تنتهي الحملة بدون مشكلات تذكر، كما تنبأ الكثيرون في معسكر المحافظين الجدد بواشنطن. بيد أن "تغيير النظام" كان ينطوي منطقياً على مرحلتين؛ أولاهما إزالة النظام، وهي المرحلة الأسهل نسبياً كما اتضح لقوات التحالف، بما تملكه من قوة رهيبة، أثناء قيامها بغزو العراق وهزيمة الجيش العراقي. أما المرحلة الثانية من تغيير النظام – وهي إحلال نظام آخر محله – فقد تبين أنها تنطوي على قدر أكبر بكثير من المشكلات والمخاطر.

ومنذ الأيام الأولى التي أعقبت إزالة نظام صدام، سعى التحالف جاهداً إلى وضع استراتيجيات لإدارة العراق وتشكيل حكومة عراقية تعتبر "شرعية" في نظر العراقيين، وبناء قوة أمنية تعمل لمصلحة العراق وليس لمصلحة فئات معينة منه، ومواجهة عدد من الحركات التمردية التي اندلعت في المجتمعين السني والشيعي على السواء، ومقاومة تأثير القوى المجاورة في شؤون العراق. وقد كان الفشل في تلك الأمور كافة يعني تزايد الميول نحو التجزؤ الموجودة أصلاً في العراق، ولكنها ظلت كامنة بسبب أساليب صدام السلطوية والشمولية في الحكم.

ويتناول هذا الفصل الأخير من الكتاب محاولة لفهم الكيفية التي انتقل بها العراق من بلد موحد في ظل الحكم الديكتاتوري إلى بلد على حافة الانهيار والتفكك. ويتم

وصف وتحليل الهجوم العسكري الذي أنهى عقوداً من حكم صدام، وكذلك إخفاق قوات التحالف في إقامة مؤسسات طارئة للحكم فور سقوط النظام. ثم يتطرق إلى التطورات السياسية في العراق منذ عام 2003، مع التركيز بصورة خاصة على فهم الأسباب التي أدت إلى قيام منظمات ومجموعات طائفية بملء الفراغ الإداري، والكيفية التي تم بها ذلك. كما ننظر في ردود فعل التحالف وفي تأثير سياساته على التطور السياسي في العراق. ونبدأ أولاً بعرض آخر موضوع من الموضوعات التي يحللها الكتاب، وهو النقاش بشأن محاولات التحول نحو الديمقراطية في المجتمعات الخارجة من الصراع، والمجتمعات المنقسمة، أو ما نسميه نقاش بناء الدولة والتحول إلى الديمقراطية.

النقاش حول بناء الدولة والتحول إلى الديمقراطية

يتعلق "الموضوع" الأخير بالكيفية التي يتم بها تغيير الأنظمة السلطوية، بعد إزالتها على يد قوى خارجية، لتحل محلها أنظمة "ديمقراطية" يتأثر تصميمها بميول المحتلين، بل ويتحدد من قبلهم. ومن بين الأسئلة الأساسية التي تطرح في هذا السياق: هل كانت عملية تغيير النظام وإرساء نظام ديمقراطي (أو السعي إلى ذلك) في بيئة العولمة، ستساعد على ترسيخ الدول ذات الخلفيات العرقية المتعددة، أم أنها ستساعد – بدلاً من ذلك – على زيادة تفكك تلك الدول وربما انهيارها؟[1]

وإذا أخذنا نظريات العولمة في الاعتبار، فمن المتوقع أن يتراجع دور العرقية والدين في الحياة السياسية (Hobsbawm 1990; Keating and McGarry 2001: 3-4). بيد أن الأدلة التجريبية تشير إلى أن ضعف سيادة الدول بسبب قوى العولمة يمكن، في الواقع، أن يشجع التجزؤ السياسي للدول المتعددة الأعراق، وخصوصاً إذا تراجع دور السلطة المركزية، وشعرت المجموعات المختلفة بالخوف على بقائها في بيئة تتسم بمستويات مرتفعة من عدم الاستقرار. عندئذ يتم، في أحيان كثيرة، تفويض السلطة السياسية وتركيزها في أيدي قوى ومجموعات محلية تتنافس فيما بينها على السلطة (Lobell and Mauceri 2004: 3; A. Smith 2004: 24-5). فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي، على

سبيل المثال، إلى احتدام الصراع العرقي ضمن دول عدة تأسست من بعده، ومنها جورجيا ومولدوفا وأذربيجان، فيما آذنت التغيرات في ميزان القوى العرقية في يوغوسلافيا بسرعة بانهيار هذه الدولة (Horowitz 2004; Williams 2004). لذلك، فإن العولمة تخلق بيئة يمكن أن تضعف فيها الروابط مع الدولة، وأن تختل فيها الهويات ويعاد تأسيسها (Agnew and Corbridge 1995: 98).

وإلى جانب انتشار تأثير الاقتصاد العالمي، ظهر منذ 11 سبتمبر 2001 مكون أكثر تأثيراً من مكونات العولمة؛ وهو الأحادية الأمريكية والتأثير العالمي لتحركات السياسة الخارجية للقوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم الأحادي القطب. فحتى عام 2003 بقي العراق إلى حد كبير معزولاً عن التأثيرات التحويلية للاقتصاد العالمي؛ بسبب الطبيعة السلطوية للدولة، وبسبب الضعف الذي حل به نتيجة للعقوبات المفروضة عليه منذ عام 1991. وبعد أن ظلت شعوب العراق محكومة لنحو 30 عاماً من قبل أحد أكثر أنظمة العالم قمعية، تحررت في مدة لم تتجاوز أكثر بقليل من الشهر، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن هدفها هو إقامة نظام ديمقراطي في العراق، وخلق منطقة يعمها "السلام الديمقراطي" في قلب الشرق الأوسط (Anderson and Stansfield 2004: 186). لكن ما مدى إمكانية أن يتحول العراق إلى الديمقراطية وفق الأهداف التي رسمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً أن الإزالة المفاجئة لنظام صدام أمنت للقوى الممثلة للهويات الطائفية المحلية الفضاء السياسي اللازم لازدهارها؟ فقد وجدت القوى السياسية المحلية نفسها فجأة وقد تخلصت من القيود التي كان النظام السياسي بقيادة حزب البعث يفرضها عليها، وأصبحت أحياء ببغداد ومناطق ريفية وحتى أقاليم برمتها، تخضع لسلطات لا تدين بولائها إلى قومية مواطنية عراقية، وإنما إلى مرجعيات دينية، أو عرقية، أو عشائرية.

وحتى عندما انهار الاستقرار والأمن في العراق في الأشهر والسنوات التي أعقبت سقوط صدام، فقد ظل الرئيس بوش على ثقة تامة بإمكانية النجاح في إرساء الديمقراطية في الدول التي لم تكن محكومة من قبل أنظمة ديمقراطية في السابق، وكاد يجد لنفسه فضلاً

في كل تحول ديمقراطي طرأ منذ اليونان القديمة. فقد جاء في خطاب له في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003: «لقد شهدنا، خلال زمن جيل أو أكثر بقليل، أسرع تقدم نحو الحرية على مر السنوات الألفين والخمسمئة من عمر الديمقراطية»، مشيراً إلى أنه في أوائل سبعينيات القرن العشرين، كانت هناك حوالي 40 دولة ديمقراطية، وأنه، مع نهاية القرن العشرين، كانت هناك نحو 120 دولة ديمقراطية. وأضاف: «وأؤكد لكم أن هناك المزيد على الطريق» (Anderson and Stansfield 2004: 190; Carothers 2002: 5-6). وعلى الرغم من تفاؤل الرئيس، فقد أثبتت الأدلة التجريبية أن فرض الديمقراطية بالقوة يمثل استراتيجية خطرة إلى حد ما. فمن بين الأنظمة الثمانية عشر التي تدخلت القوات الأمريكية لتغييرها بالقوة، لا توجد سوى ثلاثة أنظمة فقط تستحق صفة "الديمقراطية"؛ وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان (Etzioni 2004: 6; Pei and Kasper 2003: 9). ويرى إتسيوني أن الديمقراطية شيء يصعب تصديره، وأن ألمانيا واليابان إنما هما «الاستثناءان اللذان يثبتان القاعدة» (Etzioni 2004: 13). ويرجع النجاح في تصدير الديمقراطية إلى هذين البلدين إلى سببين اثنين؛ أولهما أنهما منيا بهزيمة كاملة، وثانياً أنهما لم يواجها خطر اندلاع حرب أهلية، وهما شرطان لا يتوافران في حالة العراق.

وبينما كان الشعار الذي لطالما كانت تردده الولايات المتحدة الأمريكية، من أنها ليست في حرب مع العراق وإنما مع نظام صدام حسين، مفيداً من حيث السعي إلى عزل الحكومة العراقية على الصعيدين الدولي والمحلي، فقد كان يعني أيضاً أن العراقيين لم يهزموا الهزيمة النكراء نفسها التي مني بها كل من اليابان وألمانيا. وبالفعل، فإن عدم رغبة الجيش العراقي في الاشتباك مع القوات الأمريكية ساعد على ترسيخ فكرة أن العراق لم يهزم، وإنما حرر من ديكتاتورية صدام. لذلك، عكفت المؤسسات التي نعمت بفضاء سياسي بعد إزالة صدام على إعادة إحياء سلطتها، وعلى المطالبة من جديد بحصة في تقرير وجهة الدولة. وسرعان ما نُسِيَ أن الهوية الطائفية (بل العرقية) كقوة للحراك السياسي، وخصوصاً منذ منتصف القرن العشرين، كانت في تراجع، مع احتدام المنافسة الفعلية حول السيطرة على الدولة وعلى مستقبل العراق. وسرعان ما اكتشفت الولايات المتحدة

الأمريكية أن إقامة الديمقراطية وإعادة البناء في دولة متعددة الأعراق مهمة محفوفة بالمصاعب والمآزق، وخصوصاً بعد أن بدأت أساليبها، التبسيطية أحياناً، لفهم المجتمع العراقي في التفاعل مع التطورات السياسية على الأرض، والتأثير في تلك التطورات. وتتم مقارنة المحاولات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها لبناء الدولة وفرض النظام الديمقراطي في العراق على رد فعل العراقيين إزاء السياسات المتبعة، ويتمحور النقاش حول الميزان بين الكفتين، وكيفية التفاعل بينهما.

عملية "حرية العراق"

بدأت الحملة العسكرية لإنهاء نظام صدام بهجوم جوي على بغداد صباح يوم 20 آذار/ مارس. وما هي إلا 21 يوماً فقط حتى كانت القوات الأمريكية قد فرضت سيطرتها على العاصمة، حيث اضطر صدام إلى الاختباء في المنطقة المعروفة باسم "المثلث السني". ولم يكن المعلقون يقرون قبل بدء الغزو بإمكانية انهيار القوات المسلحة العراقية. بل على العكس، فقد تنبأ الكثيرون منهم بأن العراقيين سيحتشدون في مواجهة عدو غاز وغير مسلم تحت لواء القومية العراقية للدفاع عن بلدهم، وسيلحقون خسائر فادحة بقوات التحالف. كما كان متوقعاً أن يلجأ صدام إلى استخدام الأسلحة الكيماوية و/ أو البيولوجية كوسيلة أخيرة للدفاع. وقد برهن إخفاقه في ذلك على نجاح لجنة الأمم المتحدة الخاصة بدرجة كبيرة في بلوغ أهدافها في تسعينيات القرن العشرين، مما ينتفي معه السبب الذي قامت الحرب من أجله أساساً.

وقد بدأت الطلقات الأولى للحرب قبل الموعد المقرر لها بيومين؛ ففي إطار أول هجوم ضمن سلسلة من الهجمات الانتهازية الرامية إلى "قطع رأس" القيادة العراقية، قامت مقاتلتان من طراز إف 117 (الشبح) بإلقاء قنابل خارقة للتحصينات الأرضية على مبان تبدو عادية في وسط بغداد في الساعات الأولى من صباح يوم 20 آذار/ مارس، بعد أن أفادت مصادر استخبارية أمريكية بأن صدام وابنيه عدي وقصي موجودون بداخلها (Murray and Scales 2003: 154-5). وقد كان هذا الهجوم بداية لحملة مطاردات

مستمرة بين القوات الأمريكيـة وأعـضاء القيـادة العراقيـة انتهـت بمقتـل عـدي وقـصي في الموصل في 22 حزيران/ يونيو، وبالقبض على أبيهما في قرية بالقرب مـن تكريـت بعـد ذلـك بنحو ستة أشهر، وتحديداً في 13 كانون الأول/ ديسمبر.[2] كما أدت الحملة إلى قضاء الكثير من الأبرياء، بسبب استمرار القوات الأمريكية في قصف المناطق المدنية التي يُشاهَد صدام فيها.

وقد كان الهجوم على العراق مفاجأة للعديد من المراقبين، وربما لصدام نفسه، إذ كانوا يتوقعون أن يتم اتباع النمط نفسه الذي اتبع في عام 1991 عندما تم تنفيذ ضربـات جويـة على أهداف عسكرية أسابيع عدة، ثم اشتركت بعدها الوحدات البرية. لكـن الأمـر كـان مختلفاً هذه المرة؛ ففي عام 1991 كان تركيز القوات الأمريكية على تحقيـق التفـوق النـيراني التقليدي على القوات العراقية، أما في عام 2003 فقد كان التركيز، إضـافة إلى ذلـك، عـلى توسيع نطاق الهجوم وعلى التنسيق بين الأسلحة المختلفة بـما يحقـق انهيـار جـيش العـدو. لذلك، فقد بدأ التحالف هجومه البري بالتزامن مع هجومه الجوي، وليس بعـده. كـما أن الهجوم البري لم يهدف إلى السيطرة على الأرض، بحيث تم تجاوز المنـاطق "الـصعبة"، ولم يتم التحول إلى فرض السيطرة على الأرض إلا بعد خلع صدام.[3]

لذلك، بدأت الحرب في الجنوب، ثـم تقـدمت بامتـداد الطـرق الـسريعة المؤديـة إلى بغداد. ومع ذلك، فقد قصفت بغداد بعنف مساء يوم 21 آذار/ مارس. وخلال تلك الليلة أُطلِق 600 صاروخ من طراز كروز، ونُفِّـذت 1500 طلعـة جويـة، قـصفت خلالهـا 700 مقاتلة 1000 هـدف (Murray and Scales 2003: 169). وأطلقـت الإدارة الأمريكيـة، المعروفة بشغفها بالشعارات الرنانة، على عملية القصف المكثف تلك اسم "عملية الصدمة والرعب". وكان الهدف من هذا التكتيك بسيطاً؛ أن ينهار النظام عندما يواجه بهذا القـدر من القوة. وبعد تلك الليلة الأولى أصبح لدى مخططي قوات التحالف ما يـبرر شـعورهم بالثقة. فقد تبين مدى عدم فاعلية الدفاعات الجوية العراقية أمام المعدات المتقدمـة والقـوة النيرانية الهائلة لقوات التحالف. ولم تقم الطـائرات ذات الأجنحـة الثابتـة العراقيـة بـأي طلعات، ولم يُطلَق سوى عدد محدود من الصواريخ سطح-جو (سام).

وبعد ثلاثة أسابيع من بداية الهجوم كانت القوات الأمريكية قد استولت على مطار صدام الدولي غرب بغداد. وفي الجنوب، كان الجزء الأكبر من البصرة في أيدي البريطانيين. وبحلول يوم 9 نيسان/ إبريل، كان الجزء الأكبر من بغداد تحت سيطرة الجيش الأمريكي. وبعد يومين، استسلمت الموصل للقوات الأمريكية ولوحدات البشمرجة الكردية، وسقطت تكريت، مسقط رأس صدام في 14 نيسان/ إبريل. وأعلن جورج دبليو بوش المنتصر، من على ظهر حاملة الطائرات إبراهام لنكولن، في 1 أيار/ مايو، انتهاء العمليات القتالية الرئيسة. وكانت الخسائر البشرية لقوات التحالف منخفضة نسبياً؛ إذ بلغت 125 جندياً أمريكياً و31 جندياً بريطانيا. وأشارت التقديرات غير الرسمية إلى أن عدد الضحايا من المدنيين العراقيين تعدى ذلك بكثير (ما بين 5 آلاف و10 آلاف)، وإن بقي صدام وابناه طلقاء.

التفويض الفوضوي للسلطة السياسية

على عكس الهمة التي هزمت بها قوات التحالف الجيش العراقي، فقد اتسمت تلك القوات بالكسل والتباطؤ في إقامة هياكل طارئة للحكم وللإدارة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. ويبدو أنه بينما بالغ المخططون العسكريون في تقدير المجهود المطلوب لهزيمة الجيش العراقي، فقد قللوا من شأن المجهود اللازم لإقامة شكل من أشكال السلطة التنفيذية المدنية في الفترة اللاحقة. وتعود مسؤولية هذا الإخفاق الذريع إلى دوائر صنع السياسات في واشنطن، وخصوصاً المحافظين الجدد الذي أصبحوا الآن المهيمنين. فقد كان مستشارو الحكومة الأمريكية يستقون معلوماتهم من المجموعات العراقية المعارضة أساساً، ومنها المؤتمر الوطني العراقي، وحركة الوفاق الوطني العراقي، والأحزاب الكردية. ويبدو أنهم صدقوا الصورة التي صورتها تلك المجموعات المعارضة عن العراق؛ بكونه بلداً ديمقراطياً أساساً وينتظر من ينقذه من وحشية نظام صدام. وقد وقع الاختيار على أحمد الجلبي بصفة خاصة، باعتباره أحد أبرز المدافعين عن هذا الرأي، وربما أيضاً باعتباره الزعيم المستقبلي للبلاد. وكما أشار أحد المراقبين في ذلك الوقت، يبدو أن خطة

البنتاجون بشأن العراق في فترة ما بعد الحرب قامت، حتى قيام الحرب نفسها، على فكرة أن الجلبي يمكن "إنزاله" على بغداد، حيث سيحقق بمجرد وصوله تحولاً سلساً إلى إدارة جديدة (Rieff 2004: 23).

وكان الاعتقاد السائد بأنه بمجرد إطاحة الديكتاتور فسيعانق العراقيون القوى التي حررتهم، ويمضون في طريقهم نحو الديمقراطية. وقد كانت الخطة مدهشة في مدى بساطتها لكنها افتقرت إلى الأدلة اللازمة لدعمها، حيث إن أياً من تلك المجموعات، باستثناء الأكراد، لم يكن لديها أي روابط واقعية بالمجتمع العراقي. وبمجرد قبول هذا السيناريو كحقيقة فلن تكون هناك حاجة إلى وضع خطة مفصلة، باعتبار أن العراق الآمن والمستقر سيسارع إلى التحول للديمقراطية (انظر: International Crisis Group 2004: 4).[4]

وبينما تستحق الخطة (أو انعدامها) الفوز بجوائز من حيث مدى إفراطها في التفاؤل، فقد كان ارتكازها على الخيال سبب فشلها. فمع زوال المؤسسات القوية للنظام البعثي، وفي غياب مؤسسات طارئة بديلة وذات مصداقية، انتقلت السلطة السياسية بصورة فوضوية إلى المجموعات المؤهلة أكثر من غيرها لممارسة السلطة. وظهرت فجأة، في أنحاء العراق المختلفة، قوى اجتماعية وسياسية ظلت لفترة طويلة مكبوتة ومروعة، بفعل نظام الدولة بشقيه القائمين على الرعاية والكبت، وفرضت الأطراف المستفيدة من الرعاية الأجنبية سلطتها المحلية بسرعة على الأرض.

وكان لزاماً على التحالف أن يتحرك بسرعة، وظهر بمظهر الطرف الذي يقوم تحركه على رد الفعل إزاء التطورات في العراق بدلاً من أن يكون الطرف الذي يتصرف وفق خطة مدروسة ومسبقة. وتمثلت أولى محاولات التحالف لإحلال شيء من النظام في العراق والبدء في إعادة بناء الدولة، في إنشاء مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية تحت إشراف الجنرال المتقاعد جاي جارنر Jay Garner. وقد بدأ المكتب عملياته في العراق في نيسان/ إبريل 2003، إذ كُلِّف بإحلال القانون والنظام في أسرع وقت ممكن (Yordan 2004: 52). لكن سرعان ما وقع المكتب ضحية "الحرب الأهلية" التي بدأت رحاها

تدور في واشنطن بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاجون)، حيث مُنِع بعض أكثر موظفي وزارة الخارجية خبرة من الانضمام إلى فريق جارنر أو سُحِبوا منه؛ بسبب الضغوط من البنتاجون عموماً، ومن رامسفيلد وولفويتز وفيث بصفة خاصة (انظر: Packer 2006: 124-5).

وقد أدى هذا الخلاف ضمن دائرة الحكم في واشنطن باستمرار إلى إضعاف الجهود الرامية إلى صياغة سياسة متماسكة بشأن مستقبل العراق، وخصوصاً أن أكثر الشخصيات خبرة بشأن العراق والشرق الأوسط ضمن وزارة الخارجية لم يلقوا ترحاباً من قبل البنتاجون، بسبب ميلهم إلى اعتبار أن إقامة نظام ديمقراطي في العراق من المهمات المستحيلة. وبدلاً من إرسال موظفي وزارة الخارجية ذوي الخبرة بالشؤون العربية، بما يتمتعون به من خلفية مهنية، فضل البنتاجون إرسال أناس ذوي خبرة أقل بكثير، ولكنهم من المدرسة نفسها التي ينتمي إليها رامسفيلد ومجلسه من المحافظين الجدد (Galbraith 2006: 95).

وعلى الرغم من أن جارنر تم اختياره لما له من علاقات مع المحافظين الجدد، فسرعان ما أدت استراتيجيته القائمة على الاستفادة، إلى أقصى درجة ممكنة، من الجهاز القائم للدولة إلى نشوب خلافات شديدة بينه وبين مؤيديه في واشنطن. وقد تضمنت تلك الاستراتيجية العمل مع الموظفين الحكوميين والاستفادة من الضباط السابقين في الجيش. وحتى حزب البعث كان يمكن أن يبقى في ظل جارنر؛ بحيث لا يمنع من تقلد مناصب في السلطة سوى أعضاء الحزب ممن كانوا يندرجون ضمن أعلى مستويين من مستويات الكوادر الإدارية. لكن بدلاً من أن ينظر إلى جارنر على أنه كان يسعى للاستفادة من الخيارات المتاحة، أدت تلك الاستراتيجية إلى أن يدب الخلاف بين مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية الذي يشرف عليه وبين البنتاجون، وخصوصاً حين بدا جارنر غير راغب في دعم رجل المحافظين الجدد المفضل في ذلك الوقت؛ أحمد الجلبي (Packer 2006: 128).

ومع ذلك، فقد كان لجارنر شعبيته بين العراقيين، وخصوصاً الأكراد، حيث إنه أمضى بعض الوقت في الشمال في عام 1991 أثناء إقامة "المنطقة الآمنة". بيد أن جهود المكتب جاءت متأخرة لوقف الانزلاق السريع نحو الفوضى (التي اتخذت في تلك المرحلة شكل النهب الواسع النطاق)، والتي بدأت حتى قبل أن يصل جارنر إلى بغداد. وقد كان حجم عمليات النهب مذهلاً في بغداد بصفة خاصة، حيث قدر أن التكلفة الاقتصادية وحدها لتلك العمليات بلغت 12 مليار دولار؛ أي ما يعادل إجمالي إيرادات العراق المتوقعة للسنة الأولى بعد الحرب (Packer 2006: 139). ومع إخفاق جارنر في تحقيق الاستقرار في العراق، لم يكن مفاجئاً أن يُستدعَى بفظاظة إلى واشنطن في منتصف أيار/ مايو، وأن يتم حل مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية.

سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي

حل السفير بول بريمر الثالث وسلطة الائتلاف المؤقتة محل جارنر ومكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية. وقد وصل بريمر إلى بغداد في 12 أيار/ مايو، ومُنح صلاحيات فاقت بكثير تلك الممنوحة لجارنر، وهي صلاحيات لم يدخر وسعاً في استخدامها. فقد اتبع بريمر، بدعم من البنتاجون، مجموعة من السياسات الأكثر صرامة وتحويلاً، والتي انطوت في الكثير من الأحيان على تعديل الاستراتيجيات التي كان سلفه يتبعها. وأصدر بريمر عقب وصوله في 15 أيار/ مايو الأمر رقم 1 لسلطة الائتلاف المؤقتة بمنع الأعضاء في المستويات الأربعة الأعلى لحزب البعث من تولي مناصب حكومية، بما يعني تطهير الإدارة الجديدة من نحو 100 ألف عنصر. وبعد ذلك بأسبوع، وتحديداً في 23 أيار/ مايو، أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر رقم 2 بتسريح الجيش العراقي، بما أصبح معه 350 ألف جندي مدرب (ومسلح) عاطلين عن العمل (Galbraith 2006: 119).

وأدى هذان القراران فعلياً إلى إزالة أسس الدولة العراقية، وقد تبينت لبريمر بسرعة تأثيراتها السلبية عندما اكتسب هؤلاء الجنود، بما يتمتعون به من مهارات تدريبية وما بحوزتهم من سلاح، أهمية كبرى بالنسبة إلى حركة التمرد التي بدأت بعد ذلك بأشهر

عدة. وعلاوة على ذلك، فقد أدى تسريح الجيش وحظر نشاط حزب البعث إلى إزالة البناءين الوحيدين اللذين كانا بحق "عراقيين" وليسا طائفيين (على الأقل ضمن المكون العربي للمجتمع، إن لم يكن المكون الكردي أيضاً). كما تبنى الجيش الأمريكي، إلى جانب سلطة الائتلاف المؤقتة، موقفاً أكثر تشدداً ضد الاضطرابات المدنية. وبينما كانت هناك حاجة إلى عمل شيء لإعادة النظام إلى شوارع العراق؛ حيث استمرت بغداد في المعاناة بشدة من جراء انعدام الأمن، كانت النتيجة تزايد الشعور المناهض للاحتلال بسبب ما اعتبر أساليب تنطوي على عنف مفرط، مما أدى إلى زيادة النشاط التمردي. وشهد الشهر الأول من تولي بريمر مهام منصبه زيادة في الهجمات على القوات الأمريكية، واستمرار تراجع الخدمات الأساسية؛ إذ لم تكن هناك هياكل عاملة يمكن من خلالها تنفيذ السياسات. لذلك كان بريمر بحاجة إلى حلفاء عراقيين سريعاً.

وفي السياق السياسي، استمرت سلطة الائتلاف المؤقتة في العمل مع الأحزاب والزعماء ضمن المعارضة التي كانت في المنفى سابقاً. وبينما كان ذلك أمراً يمكن فهمه - إذ لم تتمكن سلطة الائتلاف المؤقتة ولا الجيش الأمريكي من الوصول إلى فهم أكثر وضوحاً للفاعلين "الأصليين" الذين يتعين عليهما التعامل معهم في عراق ما بعد صدام - فقد سارعت إلى هيكلة النظام السياسي على نحو يعكس وضع المعارضة العراقية السابقة. كما كان ذلك يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتبنى بوضوح توجهاً في بناء الدولة يعتمد الوصفة الجاهزة للنخبة، بدلاً من اعتماد استراتيجية تأخذ في الاعتبار اهتمامات الفئات العريضة والجماعات المحلية.

ومن ناحية أخرى، فإن القوى البارزة في المعارضة العراقية السابقة لم تكن قادرة أصلاً على التعايش ضمن الإطار القومي العربي لحزب البعث، فقد كانت في معظمها ذات دوافع دينية أو عرقية. وما قيام بريمر بجمع شخصيات مثل عبدالعزيز الحكيم (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، وإبراهيم الجعفري (حزب الدعوة)، ومسعود البرزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وجلال طالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني) سوى دليل على ذلك. كما تم كذلك ضم زعيمي الحزبين "الوسطيين" إياد علاوي (حركة

الوفاق الوطني العراقي) وأحمد الجلبي (المؤتمر الوطني العراقي)، إلى جانب ممثل رمزي عن العرب السنة، وهو نصير الجادرجي لتكوين مجلس القيادة.

لكن الأسلوب الذي تم به تكوين المجلس أدى إلى أن يواجه بريمر أول تحد له من قبل أعلى مرجعية شيعية في العراق، وهو آية الله العظمى علي السيستاني، الذي اعتبر أن مجلس القيادة غير شرعي، نظراً لكونه غير منتخب. وطالب السيستاني، الذي كان يدرك بلا شك التفوق العددي للشيعة في العراق، بإقامة جمعية وطنية منتخبة تتولى وضع دستور للبلاد (Diamond 2005: 40-1). ولم تكن تلك هي المرة الأخيرة التي ينجح فيها السيستاني في تحدي بريمر.

ومع استمرار الاضطرابات وتصاعدها في جميع أنحاء العراق، ومع القبول بأن التمرد في المناطق العربية السنية أصبح يمثل تهديداً خطيراً، مضى بريمر في توسعة مجلس القيادة. فمن خلال ضم أحزاب صغيرة أخرى إلى "العظماء السبعة" المكونين للمجلس الأصلي تم في 13 تموز/ يوليو تشكيل مجلس الحكم في العراق والمكون من 25 شخصية (Diamond 2005: 42). وروعي أن يعكس المجلس بصورة تقريبية التركيبة المجتمعية للعراق، حيث تألف من 13 شيعياً، و5 أكراد، و5 من العرب السنة، وآشوري وتركمانية.[5] لذلك، لم يكن من المفاجئ أن تتحول الحياة السياسية في العراق من أساسها الأيديولوجي تحت حكم صدام إلى أساس مصالحي وطائفي بعد سقوطه. وبينما تعرضت سلطة الائتلاف المؤقتة لانتقادات شديدة بسبب الأسلوب الذي كونت به المجلس كما رأينا، فلابد – من باب الإنصاف لبريمر – أن نذكر أنه لم تكن ثمة خيارات أخرى. لقد كانت تلك بالتأكيد هي الخطوة الأسهل، ولكنها كانت أيضاً الخيار الواقعي الوحيد.

وحتى إذا اعتبرنا أن تشكيل مجلس الحكم في العراق على هذا النحو كان نابعاً من الضرورة، فقد كان ينظر إليه منذ البداية على أنه منتج أمريكي، وهي وصمة ظلت تلاحق كل جهاز خلفه، بما في ذلك الحكومة التي تشكلت بعد انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005. وقد بلغ الافتقار إلى الشرعية أبعاداً أخطر من خلال الدور الذي لعبه المجلس في

صنع القرار؛ إذ لم يكن المجلس جهازاً مفصَّلاً من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة فحسب، لكن قراراته كافة كانت تخضع بدورها لموافقة السلطة أيضاً، حتى إنه أصبح في نظر معظم العراقيين مجرد جهاز استشاري. كما هيمنت الأجندات التي تمثل مصالح فئات بعينها على أعمال المجلس الذي شكلت الأحزاب الشيعية أبرز أعضائه، فيما عكف الأكراد على تعزيز قضيتهم المتمثلة في تحقيق الحكم الذاتي في شمال البلاد. ولوحظ بوضوح غياب أي من الأعضاء العرب السنة الذين يحظون بقدر من الدعم الشعبي.

وتمثلت أولى المهام التي كُلِّف بها المجلس من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في وضع قانون دستوري جديد بحلول يوم 15 كانون الأول/ ديسمبر. ونص القانون المقترح على آلية يتم من خلالها انتخاب لجنة للدستور، تكون مهمتها وضع دستور يُعرَض على الشعب في استفتاء. وعقب الموافقة على الدستور، يتم إجراء انتخابات تعددية، ومن ثم تنتقل السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الحكومة العراقية الجديدة. وبينما بدا الأمر واضحاً بما فيه الكفاية، سرعان ما ظهرت المشكلات مع قيام كل مجموعة من المجموعات الرئيسة الثلاث (الشيعة والأكراد والسنة) بطرح مطالبها وعرض رؤيتها الخاصة عن الكيفية التي يجب أن يكون عليها مستقبل العراق.

فقد طالب الشيعة، احتذاءً بالموقف السابق لآية الله العظمى السيستاني، بأن يتم انتخاب أعضاء لجنة الدستور ديمقراطياً، بما يعكس التفوق العددي للشيعة. وطرح الأكراد مرة أخرى رؤيتهم للعراق كدولة ثنائية القومية يتمتعون هم فيها، ضمن إقليمهم الخاص، بالحكم الذاتي. أما الأعضاء السنة في المجلس فقد ظلوا بعيدين عن قاعدتهم الشعبية. وتعالت الأصوات المعارضة لما اعتبر عملية يتم من خلالها إضعاف العرب السنة لصالح الشيعة والأكراد، من خلال اتساع نطاق حركة التمرد. وشهد شهر آب/ أغسطس زيادة ملحوظة في العنف الذي عاشته بغداد، إذ هوجمت السفارة الأردنية في 8 آب/ أغسطس، مما أسفر عن مقتل 17 شخصاً، وفُجِّر مقر بعثة الأمم المتحدة في 19 آب/ أغسطس، حيث راح من بين الضحايا سيرجيو فييرا دي ميلو مبعوث الأمين العام

للأمم المتحدة إلى العراق. وبدأ اسما القاعدة وأبو مصعب الزرقاوي يترددان باستمرار.[6] واعتبر الكثيرون اغتيال رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، آية الله محمد باقر الحكيم بسيارة مفخخة خارج مسجد الإمام علي بالنجف في 29 آب/ أغسطس، بمثابة الإشارة الأولى لنشوب صراع طائفي في العراق، بصرف النظر إن كان قتلته من المتمردين العرب السنة أو من غيرهم.[7]

وكان شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 حاسماً بالنسبة لبريمر. فقد تبين له ولسادته السياسيين في واشنطن أن الموعد النهائي المحدد لتشكيل لجنة الدستور لن يُحتَرم بسبب المواقف التفاوضية المتشددة التي تبناها أعضاء مجلس الحكم. وكما لو أن تلك المشكلات لم تكن كافية، فقد شهد عدد الإصابات الأمريكية زيادة مطردة (حيث قُتل 40 جندياً خلال الأيام العشرة الأولى فقط من الشهر، وازداد عدد الهجمات إلى ثلاثة أضعاف منذ تموز/ يوليو). وبعد زيارة قام بها بريمر إلى واشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر أُجبِر، على نحو مخزٍ، على التخلي عن الجدول الزمني لصالح خطة جديدة قُدِّمت إلى مجلس الحكم في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر.

وقد كانت الخطة الجديدة أكثر تعقيداً من سابقتها، إذ نصت على ضرورة صياغة قانون إداري انتقالي بحلول 28 شباط/ فبراير 2004 ليتم العمل به كدستور مؤقت، وعلى قيام جمعية وطنية انتقالية، أيضاً ليس عن طريق الانتخاب، وإنما من خلال عملية اختيار معقدة على ثلاث مراحل، حيث تختار كل محافظة من المحافظات العراقية الثماني عشرة لجنة تنظيمية مكونة من 15 عضواً يعينهم مجلس الحكم* (وتعتمدهم سلطة الائتلاف المؤقتة) لعقد مجمع انتخابي على مستوى المحافظة. وينتخب المجمع الانتخابي بحلول 31 أيار/ مايو ممثلي المحافظة في الجمعية الوطنية الانتقالية التي تتسلم حقوق السيادة الكاملة في 30

*في الواقع، إن قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية نص على أن 5 فقط من أعضاء اللجنة التنظيمية يتم تعيينهم من قبل مجلس الحكم، فيما يُعين 5 آخرون من قبل مجلس المحافظة، والخمسة الباقون من قبل المجالس المحلية لأكبر 5 مدن ضمن المحافظة على أساس عضو واحد لكل مجلس محلي. (المترجم)

حزيران/ يونيو. وتضمنت المرحلة الأخيرة من الخطة صياغة دستور دائم، على أن تجرى الانتخابات النهائية قبل يوم 31 كانون الأول/ ديسمبر 2005. وبينما تعتبر الخطة الأولى لتشكيل لجنة للدستور - على حد قول بريمر نفسه - «مباشرة وواقعية»، فقد اتسمت الخطة الثانية بالتعقيد وعدم الواقعية، وخصوصاً مع اختزال الإطار الزمني المتاح للحركة بدرجة كبيرة، ومع استمرار عمليات المتمردين في إحراج قوات الأمن العراقية الناشئة (Anderson and Stansfield 2004: 230).

واصطدم بريمر مرة أخرى بآية الله العظمى السيستاني وبشخصيته التي لا تلين؛ فقد أظهر بريمر من خلال تجاهله للسيستاني عند تكوين مجلس الحكم مدى جهله بالمكانة التي يتمتع بها الرجل وبمدى تأثيره المطلق على أتباعه. كما نجح بريمر في إثارة حساسية الشيعة تجاه أي خطة تحمل بصمة الولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل، فقد رفض آية الله السيستاني على الفور الخطة الجديدة للسبب نفسه الذي دعاه إلى رفض سابقتها، وهو ضرورة أن يتولى صياغة الدستور الجديد جهاز منتخب ديمقراطياً. لذلك، أصر الشيعة على عدم اختيار الجمعية الوطنية الانتقالية المقترحة من قبل مجمعات انتخابية، وإنما من قبل الشعب (ذي الأغلبية الشيعية). وارتفع هذه المرة أيضاً صوت الأحزاب الكردية التي مارست الضغط على بريمر - الواقع في ورطة - من أجل ضمان القبول بمبدأ الفيدرالية، وحل المشكلة المتعلقة بوضع مدينة كركوك.

لقد بدأ الأكراد، الذين قاتلوا إلى جانب القوات الأمريكية أثناء العمليات العسكرية لتغيير النظام، يشعرون بضيق متزايد مما اعتبروه تراخياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصيبوا بخيبة أمل جراء سحب جارنر الموالي للأكراد ليحل محله بريمر الذي اتسمت مواقفه، في أفضل الأحوال، بالفتور تجاه الأكراد. وأدى إصراره على عدم الخوض في قضية الحكم الذاتي الكردي، بما قد تؤدي إليه من زعزعة الاستقرار، وعلى ترك المسألة إلى الحكومة العراقية المستقبلية إلى زيادة حدة البارانويا الموجودة أصلاً لدى كل من البرزاني وطالباني اللذين كانا مضطرين أيضاً إلى الإصغاء إلى صوت "الشارع الكردي"

الذي أصبح يتسم بنبرة قومية متزايدة. وبدأ بعض أبرز قادة الشيعة، بمن فيهم مقتدى الصدر وقادة حزب الدعوة، من ناحيتهم في انتقاد الرؤية الفيدرالية الكردية. وبحلول بداية شباط/ فبراير كانت الحساسية التي يشعر بها الأكراد في هذا الشأن قد بلغت أعلى مستوياتها؛ فقد ازدادت التوترات العرقية في كركوك، وبدأت الحكومة التركية تمارس ضغطاً كبيراً على الحزبين الكرديين وعلى الولايات المتحدة الأمريكية لمنع قيام الحكم الذاتي الكردي. لكن الشعور القومي في الشمال ازداد لدى الرأي العام الكردي، وخفتت الأصوات المنادية بالفيدرالية وسط تعالي الأصوات المنادية بالانفصال. وأسفر تفجير نفذه متمردون (ربما من أنصار السنة)، في شباط/ فبراير 2004، أثناء احتفالات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بالعيد [الأضحى]، عن مقتل أكثر من 100 شخص، من بينهم بعض أبرز القادة السياسيين، مما أدى إلى ترسيخ عزم الأكراد على المضي في الطريق الذي رسموه لأنفسهم.

وفي تلك الأثناء ظل العرب السنة، بصورة لافتة، غير ممثلين في المفاوضات. وكانت النتيجة، هذه المرة أيضاً، معروفة سلفاً. فعلى الرغم من إلقاء القبض على صدام حياً في كانون الأول/ ديسمبر 2003، فإن التمرد استمر بلا هوادة ضد قوات التحالف وقوات الأمن العراقية الوليدة. وحقق المتمردون، الذين زادت ثقتهم بأنفسهم، انتصارات مهمة عدة. وأصبحت الانقسامات، التي كانت محصورة ضمن النقاشات السياسية تنعكس، على المجتمع ككل.

القانون الإداري الانتقالي

ومرة أخرى اضطرت سلطة الائتلاف المؤقتة – في ظل الجمود السائد ضمن مجلس الحكم، وبعد أن جردها آية الله السيستاني من لقب حامية الديمقراطية – إلى التفاعل مع الأحداث بدلاً من اتباع أي خطط مسبقة. فقد أشار السيستاني، عند رفضه خطة بريمر بشأن "المجمعات الانتخابية"، إلى أنه لن يعيد النظر في قراره إلا في حال قدوم بعثة من

الأمـم المتحـدة إلى العـراق (Diamond 2005: 84). ويعـد شـعور الولايـات المتحـدة الأمريكية بالحاجة إلى مساعدة الأمـم المتحـدة دلـيلاً عـلى مـدى خطـورة الموقـف الـذي أصبحت واقعة فيه. وفي 28 كانون الثاني/ يناير 2004 أعلن الأمـين العـام للأمـم المتحـدة كوفي عنان أنه سيرسل بعثة إلى العراق للوقوف على إمكانية إجراء الانتخابات قبل انتقـال السيادة في 30 حزيران/ يونيو. ووصلت البعثـة، التـي ترأسـها الأخـضر الإبراهيمـي، إلى بغداد في 6 شباط/ فبراير. ومن المثير للدهشة أن الإبراهيمي تمكـن مـن التوصـل إلى حـل وسط، ربما لم يلبِّ المصالح جميعاً لكنه تمكـن مـن نيـل رضـا الأطـراف المختلفـة في تلـك المرحلة. وبينما أيد تقرير الإبراهيمي الاعتقاد الأمريكـي بعـدم جـدوى إجـراء انتخابـات مبكرة، فقد دعم في الوقت ذاته الموقف الشيعي المنـادي بإقامتهـا في أقـرب وقـت ممكـن، وهـو، في نظـر بعثـة الأمـم المتحـدة، كـانون الأول/ ديـسمبر (Diamond 2005: 137). وأبدى الإبراهيمي تفهمه للحساسية التي أبداها السيستاني بشأن نظام اختيـار المجمعـات الانتخابية، وأوصى بإلغائه، على أن يتم اختيار حكومة مؤقتة لتسيير الأعمال عقب انتقـال السيادة في 30 حزيران/ يونيو.

وحتى بعد التوصل إلى اتفاق، كان لايزال على سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم وضع دستور مؤقت مقبول؛ أي القانون الإداري الانتقالي. وبينما اتفق المتفاوضون ضـمن المجلس على عدد من القضايا الأساسية، فقد جمدوا المفاوضات السياسية إلى وقت لاحق. ونجح الأكراد في مواصلة السيطرة على منطقتهم ذات الحكم الـذاتي (باسـتثناء كَركـوك)، وتم إقناع الشيعة بالموافقة عـلى أن يعتـبر الإسـلام "مـصدراً للتـشريع" ولـيس "مـصدر التشريع"، فيما هُمِّش السنة مرة أخرى.

وكان التوصل إلى القانون الإداري الانتقالي الذي وُقِّع في 8 آذار/ مارس يعني تأجيل البت في القضايا الأساسية أكثر من كونه نتيجة تم التوصل إليها بالتوافق.[8] لذلك فقد كان مليئاً بالغموض. وحتى القـضايا الأساسـية؛ مثـل شـكل البنـاء الـسياسي للدولـة، ودور الإسلام في الدولة، تم الالتفاف عليها لتمرير الوثيقـة، وللإبقـاء عـلى العمليـة الـسياسية

مستمرة، بما يسمح بانتقال السيادة في حزيران/ يونيو. ومن الغرائب الأخرى التي تضمنها القانون الإداري الانتقالي حكم يتيح لأي ثلاث محافظات تصوت بأغلبية الثلثين في أي استفتاء مستقبلي وقف العمل بأي دستور جديد؛ وهي الآلية التي عرفت فيما بعد باسم "الفيتو الكردي"، على الرغم من أنها وضعت في الدستور لإرضاء المفاوضين العرب السنة أساساً. وبينما لم يكن القانون الإداري الانتقالي مثالياً، فقد تم اعتماده باعتباره الدستور المؤقت للعراق لتسيير شؤون الدولة للفترة ما بين 30 حزيران/ يونيو وتشكيل حكومة عراقية جديدة بعد انتخابات عام 2005.

ومع صدور القانون الإداري الانتقالي أصبح من الممكن الالتفات إلى قضية تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تخلف سلطة الائتلاف المؤقتة كمصدر للسيادة. وبدأ الوقت المتاح للرئيس جورج دبليو بوش لإثبات نجاحه في العراق يضيق على نحو خطير، وخصوصاً مع تسارع حملته الانتخابية. وقد جاء في تقرير الإبراهيمي أن الحكومة العراقية المؤقتة يجب أن تكون حكومة تكنوقراط [خبراء]، وهو ما رفضته الأحزاب الممثلة ضمن مجلس الحكم التي كانت حريصة على الاحتفاظ بمراكزها الوزارية. وبدأت سلطة الائتلاف المؤقتة تعمل باطراد بنفس المنطق السلطوي في ظل تصاعد العنف من جديد. ووجد بريمر نفسه تحت ضغط من قبل سادته السياسيين من أجل إثبات "النجاح" في العراق على الفور. وكانت النتيجة أن تم تجاهل الاسم الذي طرحه الإبراهيمي، وهو عالم الذرة حسين الشهرستاني، وتوصلت سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم إلى تفاهم فيما بينهما بشأن تفاصيل الحكومة المؤقتة وأعضائها.

الحكومة العراقية المؤقتة

لم تكن الحكومة العراقية المؤقتة من التكنوقراط، وإنما كانت مؤلفة بالكامل من السياسيين من مجلس الحكم. وبالفعل، فقد بدت وكأنها "دليل" لأحزاب المعارضة العراقية السابقة. وفي إطار عمل أقصى المستطاع ضمن تقاليد تقاسم السلطة، تم توزيع المراكز الرئيسية بين الشيعة والسنة والأكراد. وأصبح غازي الياور - وهو إحدى

الشخصيات العربية السنية العائدة من منفاها في لندن، ويتمتع بصلة وثيقة بالحكومة السعودية إلى جانب انتسابه إلى عشيرة شمر البارزة - رئيساً للعراق، وهو أساساً منصب شرفي لا ينطوي على أي سلطة حقيقية. وتولى منصب رئيس الوزراء الأكثر تأثيراً إياد علاوي، وهو زعيم حركة الوفاق الوطني العراقي، فيما أصبح إبراهيم الجعفري، زعيم حزب الدعوة، نائباً للرئيس. وعلى الرغم من تقلد الأكراد مراكز مهمة في الحكومة فقد أصيبوا بخيبة أمل؛ إذ كان كل من البرزاني وطالباني يتوقع أن يصبح أحد الأكراد إما رئيساً أو رئيساً للوزراء (انظر: Bremer 2006: 355-6). وقد أدى إخفاق الأكراد في الحصول على أحد هذين المنصبين في إذكاء المشاعر الانفصالية في كردستان، مما دفع الزعيمين إلى التشدد في مطالبتهما بالحكم الذاتي الكردي في المستقبل.

وأقر مجلس الأمن الدولي في 8 حزيران/ يونيو القرار 1546، وأعرب بالإجماع عن دعمه الحكومة العراقية المؤقتة. وبينما تأرجح العراق من جولة تفاوضية إلى أخرى - لم تتمخض جميعها سوى عن تشكيل حكومة مؤقتة وإصدار قانون إداري انتقالي لم يحظيا بتأييد شعبي واسع - بلغ التهديد الذي يمثله المتمردون العرب السنة والمجموعات الشيعية المتمردة (وخصوصاً جيش المهدي بقيادة مقتدى الصدر) مستويات جديدة من الخطورة. ومما يعد انعكاساً لمدى الصعوبة التي آل إليها الوضع الأمني في العراق، انتقلت السيادة رسمياً إلى الحكومة المؤقتة قبل يومين من التاريخ المحدد لها وهو 30 حزيران/ يونيو، خلال احتفال محدود أقيم في المنطقة الخضراء ببغداد. وغادر السفير بريمر في اليوم نفسه، وأصبح موظفو سلطة الائتلاف المؤقتة مستشارين للحكومة المؤقتة يعملون تحت رعاية السفارة الأمريكية الجديدة (انظر: Bremer 2006: 392). وقد تركت سلطة الائتلاف المؤقتة للحكومة المؤقتة وضعاً انتقلت فيه السلطة بصورة فوضوية إلى القوى المحلية، وأصبحت المليشيات فيه هي القوى المهيمنة التي تملي العمل الاجتماعي، وازدهرت فيه تشكيلة من الحركات التمردية، وهو الوضع نفسه تقريباً السائد في الدول الفاشلة.

العصيان الشيعي والتمردات السنية

بدأت المعارضة لوجود التحالف خلال الأشهر التالية على غزو العراق، وخصوصاً من أيار/ مايو 2003.

ويمكن تقسيم تلك المعارضة مبدئياً إلى فئتين؛ أما الفئة الأولى فتقع جغرافياً ضمن "المثلث السني" بين بغداد والموصل، وقد ظلت تتألف أساساً من العرب السنة، وإن ضمت أيضاً عناصر كردية وتركمانية. وبينما يشار في الكثير من الأحيان إلى تمرد واحد، فإن الدقة تقتضي الإشارة إلى أكثر من تمرد. وبالفعل، يوجد بالعراق حركات تمردية عدة ترتبط بالعرب السنة؛ سواء كانوا من البعثيين السابقين، أو البعثيين الجدد، أو أنصار القومية العربية، أو الإسلاميين المحليين، أو الفصائل المرتبطة بتنظيم القاعدة.

وتتركز معاقل الفئة المعارضة الثانية في بغداد وفي الجنوب الشيعي، وهي تتألف من الشيعة الراديكاليين الذين تمردوا من وقت إلى آخر على الحكومة العراقية وسلطات التحالف. وقد فضلنا أن نطلق على تلك النشاطات اسم العصيان rebellion وليس التمرد insurgency؛ أولاً لتمييزها عن الحركات التمردية التي يقودها العرب السنة، وثانياً لكون أهدافها ترتبط أساساً بالتأثير على الحكومة القائمة بالفعل والتي يهيمن عليها الشيعة، وليس السعي لإسقاط تلك الحكومة من قمة السلطة كما هو هدف الحركات التمردية.

وكما لاحظنا، تبوأ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة مركزين بارزين منذ المراحل الأولى التي أعقبت وصول قوات التحالف إلى بغداد. وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية، من واقع تعاملها مع حركة المعارضة العراقية في المنفى، أهمية هذين اللاعبين في الوقت الذي استفاد فيه المجلس الأعلى أيضاً من علاقاته الوثيقة بالحكومة الإيرانية. وإلى جانب هاتين المؤسستين السياسيتين برزت أيضاً الحوزة المرجعية كقوة قادرة على التأثير في المشاعر الشعبية، وأثبت آية الله السيستاني قدرته على العمل من منطلق سياسي عندما تقتضي الحاجة.

لكن ثمة قوة أخرى بين الشيعة المتدينين كانت تقع خارج نطاق سيطرة المجلس الأعلى وحزب الدعوة، وتنظر إلى آية الله السيستاني بشيء من الشك إن لم يكن الازدراء. ولفهم تلك القوة لابد لنا من العودة إلى أواخر التسعينيات من القرن العشرين؛ فقد كان صدام يواجه متاعب بصورة خاصة مع أبرز رجال الدين الشيعة، وهو آية الله العظمى محمد صادق الصدر، ولذلك أمر باغتياله. وقُتِل المرجع مع الابنين الأكبرين من أبنائه بوابل من الرصاص في النجف في شباط/ فبراير 1999 (Cole 2003). وقد كان صادق الصدر شخصية تتمتع بقدر عظيم من الشعبية، وخصوصاً بين الشبان الذين كانوا يعانون التهميش والحرمان بفعل الظلم الذي مارسه عليهم نظام صدام. وكانت مجموعة من أفقر شيعة العراق تتركز في مكان غير موفق من حيث تسميته؛ وهو مدينة صدام الواقعة على الضفة الغربية من نهر دجلة بالقرب من بغداد، حيث يعيش نحو مليوني شخص في ظروف مروعة (Napoleoni 2005: 136). وأدى مقتل الصدر إلى اندلاع صدامات عنيفة بين أتباعه وبين قوات الأمن التابعة لصدام راح ضحيتها المئات. لكن نار العصيان كانت قد اتقدت منتشرة بين أتباع الصدر، وهي نار ازدادت اضطراماً بعد إزالة صدام. وفي آذار/ مارس 2003 تولى مقتدى، وهو الابن الذي بقي على قيد الحياة من أبناء صادق الصدر [في الواقع، هو أحد ابنيه اللذين بقيا على قيد الحياة؛ والآخر هو مرتضى الصدر، المترجم] وهو رجل دين شاب ذو أسلوب خطابي ملتهب، قيادة الحركة الصدرية.

وقد كان مقتدى، بوصفه الوريث لحركة ضخمة وغنية، مؤهلاً لملء الفراغ الإداري الذي خلفته هزيمة صدام وسوء إدارة التحالف. فسرعان ما أعيد تسمية مدينة صدام باسم مدينة الصدر، وشرع مقتدى وحركته في تنظيم الخدمات المحلية، وتوزيع الغذاء، وإحلال الأمن، فيما بقيت الأعمال التي قام بها جارنر غائبة عن الأعين. وفي الواقع يبدو أن قوات مقتدى قد طردت القوات العراقية من مدينة الصدر حتى قبل هزيمة صدام. وقد كان مقتدى إحدى الشخصيات التي بقيت في العراق وعانت ما عانته في ظل الديكتاتورية؛ لذلك لم يعبأ بالسياسيين العائدين من المنفى، وعارض بشدة وجود المحتل الأجنبي في بلاده. كما كان، بوصفه واحداً ممن يعتزون بقوميتهم العراقية، ينظر بازدراء إلى

كل من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة؛ لما لهما من روابط بطهران. وأخيراً، بوصفه ابناً فقد والده، كان مقتدى غير راض عن خليفة والده السيستاني؛ بسبب امتناع هذا الأخير عن الإفصاح عن آرائه وعن انتقاد الفظائع التي ارتكبها صدام. وفي ظل هذا القدر من الاستياء، وبفضل تلك الأعداد الكبيرة من المريدين المخلصين كان اصطدام مقتدى بمن حوله مسألة وقت، لا أكثر.

لقد كان صعود مقتدى مفاجئاً تماماً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية. لكنه كان شخصية لا يمكن تجاهلها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة ولا من قبل مجلس الحكم، بسبب تأثيره المتعاظم في أجزاء كبيرة من شمال بغداد، بل وسيطرته على تلك الأجزاء، إلى جانب محاولاته نشر توجهه الشيعي المتطرف وخطابه المناهض للاحتلال في مناطق أخرى من البلاد خلال فترة الاستعداد لانتقال السيادة في 28 حزيران/ يونيو.[9] وقد اعتقدت سلطة الائتلاف المؤقتة في البداية أن مقتدى ما هو إلا رجل دين شاب يتمتع بقدرة واضحة على إلهاب مشاعر الجماهير. وحاولت تخويفه وحمله على الامتثال؛ فتم إغلاق جريدته المسماة الحوزة، في 28 آذار/ مارس، واعتقل أحد مساعديه وهو الشيخ مصطفى اليعقوبي في النجف (Etherington 2005: 168).

وما هي إلا أيام حتى كانت الحركة الصدرية تقود تمرداً في جميع أنحاء جنوب العراق وفي بغداد. ولم يلجأ جيش المهدي إلى أسلوب حرب العصابات الذي اتبعه المتمردون العرب السنة؛ بل اتبع توجهاً أكثر تمادياً، وسعى للاشتباك مع القوات الأمريكية بشكل مكشوف وعلى الملأ. وعلى أي حال، كانت الخطة محكوماً عليها بالفشل من الناحية العسكرية؛ إذ لم يكن من الممكن أن يصمد جيش المهدي المتداعي أمام قوة تتمتع بهذا التفوق العسكري. لكن الخطة عادت بالفائدة على مقتدى من الناحية السياسية؛ فقد لجأ إلى مدينة النجف المقدسة، مما كان يعني أن القوات الأمريكية لن تقدر على مهاجمته خشية استثارة تمرد شيعي على نطاق أوسع. ولم ينج مقتدى فحسب، بل أفلت كذلك من الاعتقال؛ أي أنه في حقيقة الأمر تمكن من الوقوف في وجه الأمريكيين. وبينما ضعفت الحركة الصدرية على المدى القصير من خلال الاشتباك مع الجيش الأمريكي، فقد ازدادت

شعبيتها على المدى الطويل؛ إذ رأى المؤيدون الجدد في مقتدى الزعيم الوحيد الذي لن يذعن لسلطة المحتل.

وبينما عكف مقتدى على تنظيم أتباعه في الأحياء الفقيرة من مدينة الصدر، بدأت الحركات التمردية للعرب السنة في التقارب خلال الأيام التي أعقبت سقوط نظام صدام. وظهرت اتجاهات مختلفة لكنها كانت موحدة بشأن معارضتها للاحتلال، وكذلك - وإن بدرجات متفاوتة - للحكومة التي يسيطر عليها الشيعة.

كانت أولى تلك المجموعات مكونة من بقايا النظام المعزول أساساً؛ ففي ظل الغياب الفعلي للدولة وإخفاق التحالف في ملء الفراغ الناتج من ذلك، استطاع كل من الأجهزة الأمنية ووحدات النخبة في الجيش والمجموعات شبه العسكرية التابعة للنظام القديم أن يعيدوا تنظيم صفوفهم (Dodge 2005: 10). وفي البداية لم يحمل الكثير من المتمردين السلاح ضد قوات التحالف؛ «فقد أرادوا التحقق أولاً إن كان الأمريكيون سيتصرفون كمحررين أم كمحتلين» (Hashim 2006: 19). ومع التزام سلطة الائتلاف المؤقتة خطاً أمنياً متشدداً ساء الانطباع السائد بشأن قوات الاحتلال، وتراجعت صورتها بسرعة في أعين الكثيرين. واستغلت تلك المجموعات قرار بريمر بتسريح الجيش للاستفادة من الكميات الكبيرة من الأسلحة الموجودة في أنحاء البلاد المختلفة، ومن الموارد المالية الضخمة لحزب البعث. واستأنف أنصار النظام السابق والضباط السابقون القتال ضد الأمريكيين بصفة خاصة، واجتمعوا لبلوغ الهدف المشترك المتمثل في الدفاع عن العراق ضد المعتدي الخارجي.

أما المجموعة الثانية من الحركات التمردية التي قادها العرب السنة فتعود جذورها إلى المجموعات الإسلامية الراديكالية داخل العراق نفسه. لكن عناصر تلك المجموعة لم تكن تنتمي إلى اتجاه واحد، وإنما إلى اتجاهين جرى توحيدهما فيما بعد؛ أما الاتجاه الأول فهو شبكة دينية "نظامية" من الجمعيات الخيرية والمساجد والمؤسسات، وأما الاتجاه الثاني فهو الموجات المتدفقة من المسلحين "الراديكاليين." وفيما يخص الفئة الأولى، شهد العراق

- حاله في ذلك حال جميع دول الشرق الأوسط الأخرى - نمواً مطرداً في الشعور الإسلامي. وقد كان الحزب الإسلامي العراقي بقيادة محسن عبدالحميد إحدى المؤسسات السياسية الإسلامية الراسخة. وبينما يعود تاريخ الحزب إلى عام 1960 فقد تم حظر نشاطه فعلياً، نظراً لما كان يمثله من تهديد محتمل على الأنظمة العسكرية في تلك الفترة، ولم يعد إلى الظهور علناً إلا بعد سقوط صدام (Hashim 2006: 21). ومن المجموعات الأخرى التي ذاع صيتها رابطة علماء الدين التي يشغل الدكتور حارث الضاري منصب أمينها العام. وقد كان اهتمام الرابطة والحزب في البداية منحصراً في العمل الاجتماعي الخيري، وتحديداً تقديم الخدمات الأساسية إلى جماعتهما. لكن غزو العراق على يد قوات غير مسلمة، وتحوله إلى احتلال كان بمثابة الشرارة التي أججت تلك المشاعر وحولتها إلى حركة معارضة غاضبة.

وتعود جذور العنصر "الراديكالي" للتمرد الإسلامي "المحلي" إلى الجبال الكردية منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين. فبعد الانقسامات التي دبت ضمن أبرز الحركات الإسلامية الكردية، وهي الحركة الإسلامية في كردستان، انبثقت منها جماعة جديدة ومتطرفة، تعرف باسم "أنصار الإسلام"، وهي تهدف إلى إطاحة الحكومات الإقليمية العلمانية لكردستان التي يهيمن عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وقد أدى تدمير قواعد الجماعة في منطقة خورمال بكردستان من قبل القاذفات الأمريكية في عام 2003 إلى تحويل انتباه الجماعة من شواغلها الإقليمية إلى محاربة المحتلين. وتوجه الناجون جنوباً للانضمام إلى صفوف إخوانهم المتمردين الذين تجمعوا حول رابطة علماء الإسلام وبدرجة أقل حول الحزب الإسلامي العراقي. وشكلت تلك المجموعات المتفرقة - مجتمعة - جيش أنصار السنة.[10] كما ظهرت مجموعات أخرى نجحت في المزج بين النزعة الإسلامية الراديكالية والشعور القومي، بما فيها الجيش الإسلامي في العراق الذي مزج الخطاب السلفي بالمثل الوطنية، بما قد يوحي باشتراك عناصر من النظام السابق (International Crisis Group 2006: 2)، وكل مجموعة من تلك المجموعات ومجموعات كثيرة غيرها، يتبعها عدد من "الألوية" التي تطورت بمرور

الوقت من مجموعات إرهابية سيئة التنظيم والتنسيق، إلى حركات تمردية محترفة وقادرة، كلما أرادت، على ضرب قوات الأمن العراقية الجديدة وحلفائها ضمن قوات التحالف.

وأدى وجود القوات الأمريكية وغياب الدولة في العراق إلى جانب ظهور الحركات التمردية الإسلامية المحلية إلى استقطاب المقاتلين الأجانب، الذين يفترض أنهم عناصر تنتمي إلى تنظيم القاعدة قامت بالتسلل من الدول المجاورة. وتمثلت المجموعة التمردية "الأجنبية" الرئيسية فيما يعرف باسم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين (التوحيد والجهاد سابقاً)، والتي كان أبو مصعب الزرقاوي يقودها قبل مقتله (International Crisis Group 2006: 1-2). وقد ذاع صيت هذه المجموعة بعد قيامها بعمليات خطف وإعدام لمواطني الدول الغربية العاملين في العراق، كما تم توجيه الاتهام إليها بتنفيذ تفجيرات وهجمات انتحارية ضد أهداف شيعية، وخصوصاً من عام 2004 فصاعداً.

وتوحي السمعة التي اكتسبتها تلك المجموعة بأنها لاتزال القوة المعارضة الرئيسة في العراق، وأنها المسؤول الأول عن أغلبية الهجمات التي تنفذ، ضد كل من قوات التحالف ومنتسبي الحكومة العراقية ومكاتبها. بيد أن تلك المعلومات تبدو غير دقيقة، وربما هي نتاج التركيز على هذه المجموعة من قبل الإدارة الأمريكية. فقد استفادت تلك الإدارة الحريصة على تصوير العراقيين وكأنهم يرحبون بقوات التحالف التي حررتهم، من وجود مجموعة أجنبية ذات صلة بالقاعدة، مما يتيح إلقاء اللوم في تلك الهجمات على "غير العراقيين". وقد تبين أن مجموعة الزرقاوي، على قوتها وفاعليتها - حتى بعد مقتله في حزيران/ يونيو 2006 - ليست إلا واحدة من مجموعات عدة، وأن العنصر الأجنبي لا يمثل قلب التمرد، بل هو مظهر محدود من مظاهره - وإن كان مدمراً - بينما يبقى المكون الأهم هو المكون العراقي.

واستمر نشاط الحركات التمردية للعرب السنة حتى عام 2005 متركزاً في المثلث السني الذي يضم مدناً ومناطق تشكل، بصفة خاصة، مصدراً للمتاعب بالنسبة إلى قوات التحالف؛ مثل الرمادي، وبلد، وتكريت. لكن مدينة الفلوجة كانت هي محط تركيز

وسائل الإعلام العالمية في عام 2004؛ فبعد أن كانت مدينة هادئة نسبياً عقب إطاحة صدام، بلغت فيها المواجهات بين المتمردين والقوات الأمريكية ذروتها عندما قُتِل أربعة من العاملين الأجانب وقطعت أوصالهم في آذار/ مارس 2004. وقد أدت هذه الحادثة المروعة وبث صورها عبر وسائل الإعلام العالمية إلى أن يجعل الجيش الأمريكي من الفلوجة عبرة. لكن بعد هجوم دام شهراً، لم تتمكن القوات الأمريكية من دخول المدينة، ولم يتمكن مشاة البحرية الأمريكية من دخولها في تشرين الثاني/ نوفمبر إلا بعد أن ضربوا حصاراً حولها، حيث ادعوا قتل ألف من المتمردين، لكن يحتمل أن الجزء الأكبر من هؤلاء كان من المدنيين الأبرياء.

لقد كانت الفلوجة نقطة تحول في العراق، وهي «تعد درساً بشأن ضرورة التحوط في استخدام القوة العسكرية لإبداء العزم في صراع غير تقليدي» (Malkasian 2006: 423). ومع تمرد أتباع مقتدى الصدر ضد القوات الأمريكية كان الجيش الأمريكي وسلطة الائتلاف المؤقتة يواجهان موقفاً خطيراً. وبدلاً من طلب الدعم من مجلس الحكم، الذي كانت سلطة الائتلاف المؤقتة تعتبره غير مؤثر بسبب عجز ممثليه عن الاتفاق فيما بينهم على القضايا المهمة، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، من جانب واحد فيما يبدو، القرار بغزو الفلوجة ومهاجمة قوات مقتدى في الجنوب (انظر: Bremer 2006: 317-22). وبذلك، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية العراقيين، الذين لم يتعاطفوا بعد مع التمرد، إلى دعم إخوانهم في كفاحهم لطرد من أصبح ينظر إليه الآن على أنه محتل خطير ووحشي. وانتشر التمرد بسرعة في أنحاء محافظة الأنبار، وأصبحت الفلوجة رمزاً للمقاومة ضد استمرار الوجود الأجنبي، ودليلاً، في نظر العالمين العربي والإسلامي، على مدى الوحشية التي يمكن أن يلجأ إليها الجيش الأمريكي لفرض تصوره على العراق الجديد بقوة السلاح.

انتخابات كانون الثاني/يناير 2005

أجريت الانتخابات لعضوية الجمعية الوطنية العراقية في 30 كانون الثاني/ يناير 2005 وسط مخاوف من هجمات المتمردين. وأطلق فرع القاعدة في العراق بقيادة الزرقاوي

تحذيرات من المشاركة في الانتخابات، واعتبر المشاركين فيها أهدافاً مشروعة.[11] وقد حقق التحذير هدفه ولكن في المناطق السنية فقط. وأظهرت عملية التصويت وجود اتجاهات واضحة لاجدال بشأنها؛ لعل أهمها الارتفاع الكبير في نسبة المشاركة في المناطق الكردية والشيعية، والتي بلغت 80٪ في المناطق الشيعية، ومعدلاً مدهشاً هو 90٪ في كردستان. وفي المقابل، كان مدى الانخفاض في نسبة المشاركة في المناطق السنية مدهشاً أيضاً؛ إذ لم تتعد تلك النسبة 10٪ في الموصل، وربما كان معظمهم من الأكراد. وينطبق الأمر نفسه على كل من تكريت وبعقوبة والرمادي (التي بلغ عدد الناخبين فيها 300 ناخب فقط) والفلوجة، وحتى بعض مناطق في بغداد. وأصبحت الطائفية التي تتسم بها الحياة السياسية العراقية مقننة من خلال نتائج الانتخابات. فقد أدلى الناخبون بأصواتهم إما بوصفهم شيعة أو أكراداً، فيما امتنع السنة عن التصويت (Anderson and Stansfield 2005: 7).

وقد أثر هذا النمط المشوه للتصويت على توزيع المقاعد في الجمعية الوطنية؛ فمن بين 275 مقعداً - هي إجمالي عدد المقاعد - حاز الإئتلاف العراقي الموحد (وهو تحالف من أحزاب شيعية تحظى بتأييد آية الله السيستاني) على 140 مقعداً. وتمثل ثاني أكبر كتلة في التحالف الكردستاني (وهو ائتلاف من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إلى جانب عدد آخر من الأحزاب الكردية الصغيرة). وجاءت في المركز الثالث "القائمة العراقية" بزعامة إياد علاوي، حيث حازت على 40 مقعداً. وكانت أكبر حصة حصلت عليها أي مجموعة عربية سنية هي قائمة "عراقيون" بزعامة غازي الياور، والتي حصلت على 5 مقاعد.

وقد أدى هذا الانقسام في الأصوات إلى خلل في توزيع مقاعد مجلس النواب، حيث هيمن كل من الأحزاب المدعومة من المؤسسة الدينية الشيعية والأحزاب السياسية الكردية على السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويلاحظ من الناحية العملية ومع الأخذ في الاعتبار تاريخ التمثيل السياسي في العراق، أن من كانوا مهمشين في ظل الحكومات المتلاحقة التي هيمن عليها السنة أصبحوا الآن هم المسيطرين على العملية السياسية في

بغداد، فيما تم بحزم تهميش المجموعة التي كانت مهيمنة في السابق، بحيث أصبحت تحت رحمة الشيعة والأكراد كي تصبح ممثلة أو تحظى بنصيب في السلطة التنفيذية ضمن الترتيب الجديد.

الجدول 7-1

نتائج انتخابات الجمعية الوطنية العراقية

في 30 كانون الثاني/ يناير 2005

التحالفات والأحزاب	إجمالي الأصوات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الائتلاف العراقي الموحد	4075292	48.19	140
التحالف الكردستاني	2175551	25.73	75
القائمة العراقية (الوطنية)	1168943	13.82	40
عراقيون	150680	1.78	5
الجبهة التركمانية	93480	1.11	3
الكوادر والنخب الوطنية المستقلة	69938	0.83	3
اتحاد الشعب (شيوعية)	60920	0.83	2
الجماعة الإسلامية في كردستان	60592	0.72	2
منظمة العمل الإسلامي (شيعية)	43205	0.51	2
الائتلاف الوطني الديمقراطي	36795	0.44	1
قائمة الرافدين الوطنية (آشورية)	36255	0.43	1
كتلة المصالحة والتحرير	30796	0.36	1
قوائم أخرى	444819	5.65	0
المجموع	8456266		275

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (المجموع كما ورد في الأصل).

ورسخت الحكومة الجديدة الاعتقاد بأن السلطة في "العراق الجديد" تم توزيعها بين الأحزاب الشيعية والكردية الرئيسية على حساب السنة. وانتُخِب الزعيم الكردي المخضرم جلال طالباني رئيساً للعراق من قبل الجمعية الوطنية الانتقالية في 6 نيسان/ إبريل. كما انتخب في اليوم التالي أحد زعماء حزب الدعوة، وهو إبراهيم الجعفري،

لمنصب رئيس الوزراء بفضل الأغلبية التي يتمتع بها أعضاء الائتلاف العراقي الموحد [الذي ينتمي إليه] داخل الجمعية الوطنية. وفيما يعد إشارة واضحة إلى رغبة الجعفري في تشكيل حكومة تمثل المجموعات السياسية الرئيسية الثلاث، قام بتخصيص سبع عشرة حقيبة وزارية، منها حقيبتا الداخلية والنفط الحساستين للشيعة، وسبع حقائب للأكراد (منها حقيبة الخارجية)، وثماني حقائب للعرب السنة.[12] بيد أن العرب السنة ظلوا غير راضين عن الطريقة التي أدار بها الجعفري المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة الجديدة وعن المحصلة النهائية. وسرعان ما عم السخط كل أرجاء المجتمع؛ حيث استهدف رجال الدين السنة في خطبهم الحكومة الجديدة، واتهم الزعيم البارز لرابطة علماء الدين الشيخ حارث الضاري الجعفري بتهميش السنة. وكان الأسوأ فيما سيأتي، حيث تلاشت أهمية الغضب الذي صاحب تشكيل الحكومة الجديدة بجانب ما شهدته ملابسات صياغة الدستور الجديد.

المفاوضات بشأن الدستور

أدرك السنة، من خلال عملية صياغة الدستور الجديد، خلال أشهر صيف عام 2005، مدى المخاطر التي ينطوي عليها العيش في دولة يهيمن عليها الشيعة، ويتمتع فيها الأكراد بوزن بارز. وسرعان ما تم التخلي عن الوعود التي قُطعت في البداية بإشراك السنة في العملية السياسية، والتوصل إلى مسودة الدستور بالتوافق. ويرجع السبب الأول في ذلك إلى أن معظم المفاوضين السنة المحتملين كانوا متخوفين من التهديدات التي أطلقها المتمردون ضد كل من اعتبروهم من "المتواطئين". أما السبب الثاني فهو أن الشيعة والأكراد سرعان ما نسوا اتفاقها بشأن السعي للتوصل إلى توافق عندما خاضوا المفاوضات، وتمسكت كل فئة بمواقف اعتبرتها غير قابلة للتفاوض. وبينما تمكن الأكراد والشيعة من التوصل إلى اتفاق قابل للتطبيق فيما بينهم - إن لم نقل إلى توافق - فإن الأمر نفسه لم ينطبق على السنة.

كانت هناك قضيتان تكتسيان أهمية خاصة؛ وهما دور الإسلام في الدستور، والفيدرالية. وبينما بقيت القضية الأولى، والتي استحوذت على الجزء الأكبر من المناقشات في البداية، محل جدل، فقد تراجعت أهميتها بسرعة أمام أهمية القضية الثانية. فالأكراد، واعتقاداً منهم بأن إقامة نظام حكم فيدرالي هو الكفيل - على أقل تقدير - بحماية منطقة الحكم الذاتي الواقعة تحت إدارتهم، استمروا في تقديم قضية الفيدرالية على كل ما عداها في المفاوضات التي أجروها مع المجموعات العراقية الأخرى. وعلى الرغم من أن المفاوضين العرب السنة لم ترق لهم مطلقاً فكرة أن يتمتع الأكراد بالحكم الذاتي – ربما اعتقاداً منهم، ولأسباب موضوعية، بأن ترتيباً كهذا ما هو إلا خطوة أولى على طريق ضم كركوك إلى الإقليم الفيدرالي، ومن ثم انفصال كردستان عن الدولة - فقد قبلوا على مضض أنه ما من سلطة داخل العراق يمكنها إجبار الأكراد على الاندماج من جديد ضمن دولة موحدة. لكن الذعر انتاب هؤلاء المفاوضين عندما أعلن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بدوره عن دعمه لفكرة الفيدرالية لكن بالنسبة إلى العراق ككل؛ بما ينذر بإقامة إقليم شيعي مماثل في الجنوب. وتراءى للعرب السنة العراق وقد انقسم إلى شمال وجنوب غنيين بالنفط ويدوران خارج فلك بغداد، بحيث لا يبقى للسنة غير الوسط الفقير من حيث موارده الطبيعية.[13]

وحتى بعد انقضاء تاريخ 15 آب/ أغسطس لم يتم إحراز تقدم باتجاه إيجاد توافق بين الفرقاء. وتم في مرات عدة تمديد التاريخ النهائي لاستكمال صياغة الدستور، إلى أن قام المفاوضون الأكراد والشيعة بإحالة مسودة الدستور إلى الجمعية الوطنية، متجاوزين بذلك فعلياً نظراءهم السنة. وعُرِضت مسودة الدستور على الشعب في استفتاء بتاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت أحكام القانون الإداري المؤقت تنص على ضرورة أن تحظى مسودة الدستور بأغلبية مطلقة ليتم إقراره، ولكن مع إمكانية رفضه إذا صوتت بذلك ثلاث محافظات أو أكثر بواقع الثلثين أصبح ما يسمى "الفيتو الكردي" ينظر إليه باعتباره "فيتو سنياً" محتملاً، وخصوصاً مع انضمام الزعيم الجموح مقتدى الصدر إلى العرب السنة في معارضتهم لمسودة الدستور.

الاستفتاء

سارع المتخصصون في الانتخابات بالتنبؤ بالكيفية التي ستتوزع بها الأصوات في أهم المحافظات الهامشية، لكن النتيجة كانت أكثر إثارة للجدل وتقارباً مما تصوره الكثيرون. فكما كان متوقعاً، فالمحافظتان اللتان يهيمن عليهما العرب السنة والمعروفتان بكونهما معقلي العناصر الأشد مناهضة لقوة الاحتلال رفضتا الدستور بأغلبية زادت على الهامش المطلوب وهو الثلثان؛ فقد بلغت نسبة الأصوات المعارضة في محافظة صلاح الدين 82٪، بل وزادت على ذلك في محافظة الأنبار التي سجلت 97٪.

وربما شكل توزيع الأصوات في المحافظات الأكثر امتزاجاً خطراً أكبر على مستقبل وحدة الدولة العراقية، نظراً إلى الانقسام المفرط الذي اتسم به؛ مما هدد بتفاقم الصراع الطائفي الذي بدأ بالفعل في مناطق العراق المختلطة والمتنازع عليها. وفي بغداد زادت الأصوات المعارضة بدرجة طفيفة على 22٪، أُدلي بمعظمها في الضواحي السنية. وفي محافظة التأميم (كركوك) بلغت نسبة الأصوات المعارضة 37٪، حيث كان معظم الموافقين من الأكراد. وفي ديالى انقسمت الأصوات إلى نصفين تقريباً: نصف سني معارض والآخر شيعي مؤيد. وقد كان لنتائج الاستفتاء مغزاها؛ ففي المحافظات الاثنتي عشرة ذات الأغلبية الكردية أو الشيعية بلغت نسبة الأصوات المؤيدة من 95 إلى 99٪، أما في المحافظات ذات الأغلبية السنية فقد زادت الأصوات المعارضة على نحو متناسب. ومع قيام محافظتي الأنبار وصلاح الدين بالتصويت بنسبة تزيد على الثلثين ضد الاستفتاء، أصبح الوضع حساساً في المحافظة الشمالية نينوى وعاصمتها الموصل. وبعد تأخير دام عشرة أيام أُعلن أن نسبة الأصوات المعارضة بلغت 55٪، أي بأغلبية ولكنها أقل من نسبة الثلثين المطلوبة، وهي نتيجة لطالما رفض العرب السنة القبول بشرعيتها. وبالفعل، ربما لا تكون الاتهامات التي أُطلقت بحدوث تزوير نابعة فقط من انفعالات بسبب الخسارة.[14]

ويمكن قراءة نتيجة الاستفتاء بطريقتين مختلفتين؛ أولهما أن الدستور تم قبوله من خلال استفتاء قانوني، والثانية أنه رفض من قبل نسبة كبيرة من العراقيين أغلبيتهم من

العرب السنة والتركمانيين، فيما تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة من قبل كل من الأكراد والشيعة. والقراءتان من دون شك صحيحتان؛ لكن الواقع الذي تعبر عنه القراءة الثانية بدا هو الدليل الأنسب للكيفية التي تشكلت بها الحياة السياسية في العراق منذ ذلك الحين. فربما أدى الاستفتاء إلى تعميق الخلافات الطائفية والعرقية. ومن منظور العرب السنة أثبتت نتيجة الاستفتاء لهم عدم جدوى السعي للتأثير في التغيرات الحاصلة في العراق من خلال صندوق الاقتراع، باعتبار أنهم حتى عندما أدلوا بأصواتهم (وقد كانت مشاركتهم جد كبيرة)، فإنهم لم يفلحوا في منع دستور كان يُنظَر إليه على أنه دستور من صنع الأكراد والشيعة والأمريكيين. والأسوأ من ذلك أنهم من خلال المشاركة في التصويت أضفوا على الاستفتاء شرعية لم تحظ بها نتائج الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني/ يناير 2005؛ أي أنهم، من خلال المشاركة، ساندوا العملية ولكنهم مع ذلك خسروا.

وقد يرى البعض أن عمليتي صياغة الدستور والمصادقة عليه ساعدتا على تعميق الاتجاهات الانفصالية القائمة فعلاً في البلد، وهو أمر بينت التطورات اللاحقة أنه لم يكن مفاجئاً. وبالفعل تم وضع الدستور من قبل مجموعات تضع هويتها الطائفية في المقام الأول، ولا تعد المصالح "العراقية" المستقلة عن المواقف الجهوية، من بين أولوياتها. لذلك، فقد كانت مسودة الدستور عبارة عن "خلطة" غريبة تحفل بمختلف الوعود لصالح مختلف المجموعات من دون إرضاء مجموعة بعينها، مما أدى إلى إصابة الجميع بخيبة الأمل، وإلى مرور العديد من السياقات المبهمة التي طالما استعصت على من سعوا لتفسيرها لاحقاً.

انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005

مع قبول الدستور أجريت الانتخابات "النهائية" في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005، وصوت العراقيون هذه المرة على قوائم بعينها، ليتم توزيع 230 مقعداً بالتناسب على محافظات العراق الثماني عشرة. كما خصص 45 مقعداً "تعويضياً" يتم توزيعها على الأحزاب وفق أدائها في الانتخابات. وقد تم تصميم النظام بحيث يمنح أصوات السنة

وزناً أكبر، على أمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة تمثيلهم في الجمعية الوطنية، حتى وإن ظلت نسبة الأصوات التي يحصلون عليها منخفضة.

وبينما أدت النتيجة النهائية إلى زيادة واضحة في عدد المقاعد المخصصة للنواب من العرب السنة، فقد انطوت كما هو متوقع على النمط نفسه الذي أسفرت عنه انتخابات كانون الثاني/ يناير. وهيمن الائتلاف العراقي الموحد على الجمعية الوطنية؛ إذ حصل على 128 مقعداً، بينما جاءت القائمة الكردية التي حصل ممثلوها على 53 مقعداً في المركز الثاني. وتمكنت جبهة التوافق العراقية - وهي اتحاد تكون من أحزاب عربية سنية عدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 - من نيل المرتبة الثالثة؛ حيث حصل ممثلوها على 44 مقعداً. وبحصول الجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلق على 11 مقعداً، أصبح العرب السنة يتمتعون بمستوى تمثيلي لا يمكن الاستهانة به لا من الأكراد ولا من الشيعة. لكن وجود جمعية وطنية أكثر توازناً أدى إلى تعقيد العملية السياسية بدلاً من تسهيلها. وبعد مرور شهرين على إجراء الانتخابات لم يكن قد تم الاتفاق بعد على تشكيلة الحكومة العراقية الجديدة، ولا أسماء أهم الشخصيات في الدولة، ومنهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وبينما ازدادت الاحتمالات بأن يبقي الزعيم الكردي جلال طالباني رئيساً للعراق لم يكن واضحاً من سيقع عليه الاختيار ليصبح رئيساً للوزراء أو وزيراً لإحدى الوزارات الحساسة الثلاث؛ وهي الداخلية، والدفاع، والنفط.

خسر إبراهيم الجعفري دعم الأكراد الذين اتهموه بالانفراد باتخاذ القرارات من دون إجراء المشاورات اللازمة معهم، وشعروا بالاستياء بصورة خاصة لقيامه في شباط/ فبراير 2006، بزيارة إلى أنقرة دون اصطحاب وزير الخارجية (الكردي) هوشيار زيباري. كما اعترض العرب السنة على بقاء الجعفري في منصب رئيس الوزراء بسبب تزايد الهجمات التي قامت بها العصابات الشيعية المرتبطة عموماً بوزارة الداخلية خلال فترة ولايته. وقامت مواجهة بين الائتلاف العراقي الموحد من جهة وبين الأكراد والعرب السنة من جهة أخرى بشأن الاسم الذي يجب أن يصبح رئيساً للوزراء.[15]

الجدول 7-2
نتائج انتخابات الجمعية الوطنية العراقية
15 كانون الأول/ ديسمبر 2005

التحالفات والأحزاب	إجمالي الأصوات	نسبة الأصوات (٪)	عدد المقاعد	الزيادة/ النقص
الائتلاف العراقي الموحد	5021137	41.2	128	-12
التحالف الكردستاني	2642172	21.7	53	-22
جبهة التوافق العراقية	1840216	15.1	44	+44
القائمة العراقية (الوطنية)	977325	8.0	25	-15
الجبهة العراقية للحوار الوطني	499963	4.1	11	+11
الاتحاد الإسلامي الكردستاني	157688	1.3	5	+5
الرساليون	145028	1.2	2	+2
كتلة المصالحة والتحرير	129847	1.1	3	+2
الجبهة التركمانية	87993	0.7	1	-2
قائمة الرافدين الوطنية (آشورية)	47263	0.4	1	0
قائمة مثال الألوسي للأمة العراقية	32245	0.3	1	+1
الحركة اليزيدية من أجل الإصلاح والتقدم	21908	0.2	1	+1
الكوادر والنخب الوطنية المستقلة			0	-3
منظمة العمل الإسلامي			0	-2
الائتلاف الوطني الديمقراطي			0	-1
المجموع	1239663		275	

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (المجموع كما ورد في الأصل).

وكانت من بين نتائج هذا الغموض السياسي أن انهار الأمن. ولا شك أن التطور الأكثر مدعاة للقلق في فترة ما بعد الانتخابات هو التسارع الكبير في وتيرة ما كان يمكن بالفعل وصفه بأنه حرب أهلية بين السنة والشيعة. فعلى مدى عام 2005 استهدف منفذو التفجيرات الانتحارية المراكز السكنية للشيعة، وقاموا بأعمال عنف ضد أعضاء بارزين في المجتمع الشيعي. وبدت قوات الأمن العراقية عاجزة تماماً عن منع تلك الهجمات التي أُلقي باللوم عنها في أحيان كثيرة على ألوية مرتبطة بالزرقاوي، وإن كانت هناك احتمالات بأن ينتمي منفذوها إلى مجموعات مقاومة محلية. وفي المقابل تم توجيه الاتهام إلى مليشيات

شيعية ترتبط عادة بكل من جيش بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العـراق وجيش المهدي بقيادة مقتدى الصدر بتنفيذ هجمات انتقامية ضد العرب السنة.

الوقوف على حافة الهاوية

اتخذ الوضع في شباط/ فبراير 2006 بعداً خطيراً جديداً؛ ففي إطـار واحـدة مـن أفـضل الخطط تنظيماً وأدقها تنفيذاً بكل المقاييس، قامت قوى مجهولة (وإن كان من الأمور شبه المؤكدة أنها تنتمي إلى إحدى المجموعات التمردية للعرب السنة) بتدمير أحد أقدس المواقع الـشيعية، وهو الروضة العسكرية في سامراء، والتي تضم مرقدي الإمامين العاشر والحادي عشر.

وقد كان ذلك هجوماً بالغ الأهمية من الناحية الرمزية. فقد أصبح العراق عـلى شـفا السقوط في هاوية الحرب الأهلية بحلول ربيع عام 2006، في ظل غياب الحكومة، وتحـول حوادث القتل المتزايدة بين السنة والشيعة إلى مظهر من مظاهر الحيـاة اليوميـة. وبالفعـل، أشارت التقديرات في الأسابيع التي أعقبـت تـدمير الـضريح إلى أن 500 شـخص راحـوا ضحية العنف الطائفي؛ إذ اتُّهمت وزارة الداخلية التي يسيطر عليها الشيعة، بالاشتراك في تخطيط وتنفيذ هجمات انتقامية ضد العرب السنة. وبـدت قـوات التحـالف عـاجزة عـن وقف دائرة العنف المستمر. فقد تم نقل الجزء الأكبر من مـسؤولية حفـظ الأمـن في المـدن العراقية من قوات التحالف إلى القوات العراقية على أمل أن تتمكن هذه الأخيرة من دحـر الحركات التمردية للعرب السنة أو، على الأقل، من كبح المليشيات الشيعية المختلفة. لكن القوات العراقية لم تكن قادرة على التحرك باسم العـراق ولمـصلحته ولا راغبـة في ذلـك، حيث قامت بدلاً من ذلك، وفي أحيان كثيرة، باستغلال مركزها لتغليـب مـصالح إحـدى الفئات (هي في العادة الشيعة) على مصالح الفئات الأخرى (هي في العادة السنة). كما تـم توجيه التهمة نفسها إلى عناصر البشمرجة الكردية أيضاً، إذ كان الأكراد الذين يخدمون في الجيش العراقي يتصرفون ظاهرياً على أنهم عراقيون، ولكن مـن الناحيـة الفعليـة لم ينـسوا أنهم أكراد، فقد ساد الاعتقاد لدى سكان المناطق التـي تولـوا مـسؤولية الأمـن فيهـا بـأن تصرفاتهم كانت تمليها عليهم اعتباراتهم العرقية.

وتم الخروج أخيراً من حالة الجمود السياسي بشأن منصب رئيس الوزراء بعد مفاوضات مطولة بين الأحزاب الشيعية، اشتركت فيها المؤسسة الدينية وآية الله السيستاني. وتم في 22 نيسان/ إبريل تعيين نائب زعيم حزب الدعوة نوري المالكي لمنصب رئيس وزراء العراق. وربما تعتبر الحكومة التي شكلها وتمت الموافقة عليها بصفة نهائية في 8 حزيران/ يونيو هي الأهم في تاريخ العراق الحديث. فقد كان مستقبل العراق بحلول ربيع عام 2006، ينذر بمخاطر حقيقية. فبعد أن كان قيام حرب أهلية من الأمور المستحيلة تقريباً في عهد صدام، أصبحت أشباح أكثر من حرب أهلية في آن معاً تلوح في الأفق؛ فقد عم العنف الطائفي بين السنة والشيعة أرجاء بغداد، وشهدت كركوك تصاعداً في التوتر بين الأكراد من جهة والفئات الأخرى كافة من جهة أخرى، وأصبحت البصرة والجنوب عموماً مسرحاً لصراع داخلي على السلطة بين الشيعة، فيما قامت المليشيات الشيعية بإرغام آلاف العائلات السنية المقيمة في المنطقة على النزوح إلى خارجها. ومما كان مبعثاً للمزيد من القلق أن التطهير العرقي بدأ يعرف طريقه بوتيرة متسارعة إلى جميع المدن العراقية المعروفة تاريخياً بشخصيتها السكانية المختلطة.

وأصبح من المبرر التساؤل حول مدى حتمية الحرب الأهلية في العراق. فبينما يوحي وجود العراق بوصفه دولة طوال القرن العشرين بأن الأمر ليس كذلك، فإن هيمنة الحكومات السلطوية على تاريخ العراق الحديث تشير إلى أن الآليات غير الديمقراطية للحكم كانت هي القاعدة، وأنه لا توجد أدلة كافية على أن العراق يمكنه أن يجتاز بنجاح الطريق الصعبة نحو الديمقراطية. وقد تكون لدى حكومة المالكي الفرصة الأخيرة لتبرهن على أن الاتجاهات السلطوية التي شهدها العراق في الماضي يمكن أن تصبح جزءاً من التاريخ، وأن العراق بإمكانه أن يخطو خطواته الأولى نحو اعتناق الديمقراطية ثقافة ونظاماً للحكم، والأهم هو السعي نحو ترسيخها في مؤسساته. أما إذا فشلت حكومة المالكي في العثور على هذه الطريق الجديدة وفي اجتيازها بسلام، فإن بقاء العراق نفسه سيصبح محل شبهات.

الخلاصة: تخطِّي العتبات؟

قمنا في الفصول السابقة بشرح العوامل التي أثرت في قيام الدولة العراقية من خلال أربعة نقاشات؛ هي النقاش بشأن الاصطناعية، والنقاش بشأن الهوية، والنقاش بشأن الديكتاتور، والنقاش بشأن بناء الدولة والتحول إلى الديمقراطية. أما المهمة الصعبة الآن فتكمن في النظر في الكيفية التي ستؤثر بها العوامل التي تم شرحها وتحليلها على بيئة ما بعد التحول، وفيما إذا كانت الدولة العراقية ستبقى في المستقبل ضمن حدودها الحالية أم لا. ويُعد تعيين حكومة "دائمة" (أي غير انتقالية) جديدة برئاسة نوري المالكي منعطفاً مفيداً للنظر منه إلى الديناميات السابقة، استناداً إلى الفهم الذي تكوَّن لدينا بمرور الوقت، ولتقييم مجموعة القضايا التي يتعين على المالكي معالجتها خلال فترة ولايته، ولاستشراف مستقبل العراق. لكن من المفيد أولاً إجراء تقييم سريع للنقاشات الأربعة الرئيسة ومراجعتها، بهدف وضعها في سياقها ضمن عراق اليوم.

إدراك مغزى النقاشات

نبدأ أولاً بالنقاش بشأن الاصطناعية، فما من شك في أن شيئاً جديداً قد تشكل في العراق بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، ألا وهو الدولة. لذلك يصح منطقياً منح الدولة صفة "المصطنعة"، وإن كانت الدول كافة - وكما بينّا في الفصل الثاني - مصطنعة نسبياً. أما الإشكالية بالنسبة إلى الدول التي مثل العراق فتكمن في أن «الدول المختَلقة في الشرق الأوسط تتسم ببنى واضحة المعالم أكثر من غيرها» (Cole 2004). وقد كانت بنية العراق: استعمارية من حيث تصميمها ودعائمها؛ وإقصائية من حيث الأسلوب الذي اعتُمد فيها لتوزيع السلطة وللسيطرة على سيرة الدولة؛ وقسرية في مواجهة من كافحوا لإيجاد مكان لأنفسهم فيها. ولم يكن هذا يعني بالضرورة أن الدولة ستنهار بل على العكس؛ فقد كان النمو الذي شهدته القومية العراقية في القرن العشرين، والتأثيرات الإيجابية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع العراقي حتى منتصف ثمانينيات ذلك القرن توحي جميعاً بأن جوانب الضعف الذي اتسمت به الدولة في سنواتها الأولى قد تضاءلت أهميتها مع مرور السنين.

لكن القضايا المرتبطة بالطبيعة المصطنعة للدولة العراقية أصبحت الآن متداخلة تداخلاً لصيقاً مع قضية الهوية، بما تنذر به هذه الأخيرة من تقلبات وما تزخر به من مشاعر. وفي دول الشرق الأوسط الأخرى التي قامت هي أيضاً على أنقاض الإمبراطورية العثمانية ولكنها أكثر تجانساً من حيث بنيتها السكانية – كالأردن مثلاً – لم تكن مشروعية الدولة محل شبهة. أما في العراق، بما يتسم به من أنماط مجتمعية معقدة تغيرت بمرور الزمن، فقد اجتمعت الذكريات المتعلقة بالطبيعة المصطنعة للدولة عند تأسيسها مع الكيفية التي أصبح العراقيون هم أنفسهم ينظرون بها إلى ماضيهم و، بدرجة أكبر، إلى مستقبلهم.

ومن الجوانب الأخرى التي تتعين مراعاتها فيما يخص اصطناعية العراق الدور الذي يلعبه المعماريون "الجدد" – أي الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية – في دولة ما بعد صدام؛ فقد كان صانعو السياسات الأمريكيون على قناعة لأسباب عدة بأن العراق مصطنع، ومن ثم فإن مشكلاته نتاج قيامه على أساس مفروض وغير عضوي. من هنا، فقد برع هؤلاء في تحليل العراق على أساس أجزائه وليس على أساس المجموع الذي تشكله تلك الأجزاء. قد يكونون على صواب في ذلك وقد يكونون على خطأ. ففيما يتعلق بالأكراد، قد يكون اعتماد مقاربة أخرى بالفعل من الأمور الصعب تصورها، لكن فيما يتعلق ببقية مناطق العراق الواقعة جنوب حدود كردستان، فمن غير المؤكد إن كانت تلك هي المقاربة الأفضل لتحديد الاستراتيجية الواجب اتباعها.

وعند النظر للعراق كما هو عليه اليوم يلاحَظ أن الموقفيْن المتعارضين ضمن النقاش بشأن الاصطناعية بصورته الأصلية أصبحا نظريين نسبياً. فبينما يرى إيلي قدوري أن «العراق كان مجرد خدعة»، ترى هالة فتاح أن «الدولة أصبحت لها جذورها الأصيلة الممتدة في تربة خصبة»، ولاشك في ضرورة أخذ هذين الموقفين في الاعتبار عند إجراء

تقييم لتطور الحياة السياسية في العراق في القرن العشرين. لكن هل من مجال للأخذ بأي منها اليوم، وخصوصاً فيما يتعلق بإيجاد الحلول للمحن التي يعيشها العراق؟ الجواب ربما يكون لا، على اعتبار أن توجهات مثل «إن العراق كان مصطنعاً؛ إذاً لندعه ينحل»، أو «إن العراق تمكن من أن يصبح دولة قوية وناجحة؛ ليستمر إذاً» أصبحت، وبدرجة متزايدة، غير واردة، لا بل ومضللة، كنقاط يتم الانطلاق منها لفهم ما يعيشه العراق والتعرف على الوجهة التي يمضي نحوها. إن الجرح الذي أصاب المجتمع العراقي منذ أن رسخ صدام حسين مركزه في عام 1979، وبصورة خاصة خلال تسعينيات القرن العشرين – من خلال تصرفات نظام ديكتاتوري رجعي وتعسفي، وكذلك الآثار المدمرة للعقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة، إلى جانب تفكيك الدولة العراقية في عام 2003 – قد أدى إلى أن يصبح الوضع في العراق الآن مختلفاً تماماً عما كان عليه في بداية القرن العشرين ومنتصفه. لذلك لم يعد من الممكن إعادة بناء العراق على النحو الذي كان عليه؛ لسبب بسيط وهو أن الأجزاء التي استخدمت في تجميعه أول مرة لم تعد قائمة. إن كل ما يمكن عمله هو إتاحة الفرصة للعراقيين أنفسهم كي يكونوا شيئاً جديداً ومختلفاً تماماً – سواء من خلال التصميم المدروس أو الحرب الأهلية – أو قيام المجتمع الدولي بالمساعدة على بناء دولة جديدة من لا شيء، تختلف تماماً عن سابقتها. وتكمن المشكلة بطبيعة الحال في أن البريطانيين الذين بنوا مع حلفائهم العراقيين الدولة في أوائل القرن العشرين كانوا يرسمون على لوحة مجازية "نظيفة" نسبياً. أما مع وجود دولة، مر على تأسيسها أكثر من 80 عاماً، فإن البناة الجدد لدولة ما بعد صدام مضطرون للعمل على لوحة تصخب بتركات هذا التاريخ.

ويمكن مناقشة تلك التركات من حيث الكيفية التي يرى بها العراقيون أنفسهم هم والآخرين، ومن حيث انتماءاتهم السياسية، وهذا هو الأهم لتقييم مستقبل العراق. ويلاحظ من خلال النقاش بشأن الهوية أن تاريخ العراق ينطوي على نمط أساسي، يتمثل أول أجزائه في ارتباط الحراك السياسي بالولاء الطائفي أساساً. وليس المقصود هنا أن ذلك الحراك أدى إلى مشكلات بين الطوائف المختلفة على النحو الحاصل اليوم؛ فقد كانت المدن

العراقية في عهد الدولة العثمانية مراكز نشطة وتعددية، تضم مزيجاً متنوعاً من جماعات تعيش في وئام نسبي. وإنما المقصود أن تلك الهويات كانت هي الخصائص الاجتماعية الأساسية في السنوات الأولى من تاريخ العراق كدولة.

وتبع ذلك تحول في شرائح المجتمع العراقي، وخصوصاً في السنوات التي أعقبت استغلال موارد العراق النفطية تجارياً. فقد ارتفعت معدلات التمدن مع تدفق أعداد كبيرة من السكان من المناطق الريفية إلى المدن، وشهد العراق تطوراً متسارعاً. ومع قيام الدولة بالترويج لمختلف مظاهر القوميتين العراقية والعربية في ظل حكومات هيمن عليها العسكر، وبالنظر لموقع العراق ضمن المشهد السياسي الأوسع للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وقد انضمت إليه دولة جديدة هي إسرائيل، ووسط بيئة عالمية فرضتها الحرب الباردة، تمكنت قوى سياسية أخرى، ومنها القوى الشيوعية والاشتراكية، من إحراز تقدم كبير. ومع أن ظهور تلك الاتجاهات السياسية "الجديدة" لم يؤد إلى محو القوى القديمة المرتبطة بالحراك الطائفي – بل إن ذلك الحراك انتعش وتعزز في فترات معينة، كما حدث عندما دعمت المؤسسة الدينية الشيعية حزب الدعوة لمواجهة انتشار الحزب الشيوعي العراقي – فقد أدى إلى أفول نجم تلك القوى لعقود عدة.

ومع تطور المجتمع العراقي تطورت الطبقة الوسطى في المدن، وهي الطبقة نفسها التي كثيراً ما يشير إليها المحللون في الغرب، إما صراحةً أو ضمناً، كدليل على أن القومية العراقية كانت قوة مقتدرة وحقيقية قائمة على العلمانية والتقدمية، وخالية بطبيعتها من الطائفية والفئوية. ويصيب المحللون في الإشارة إلى الطبقة الوسطى على هذا النحو، وهناك الكثير مما يمكن تعلمه من الاستماع إلى ذكريات المثقفين العراقيين عما كانت عليه الحياة في بغداد مثلاً، وكيف أن العنف الطائفي، الذي يعتبر سمة اليوم، يتنافى تماماً مع التعايش السلمي الذي تميز به منتصف القرن العشرين. أما الحقيقة المؤلمة اليوم فهي أن الطبقة الوسطى في العراق أُضعفت حتى تكاد تكون اختفت؛ إما بسبب الهجرة للخلاص من ضغط العيش في ظل أنظمة سلطوية وشمولية، أو الحروب، أو العقوبات والمصاعب الاقتصادية، أو – كما هي الحال الآن – بسبب تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية

وحلفائها، وصعود الحركات الإسلامية والتوقعات بتناميها في المستقبل. لقد كانت الطبقة الوسطى هي الحصن الذي تحتمي به فكرة "العراق الواحد". لكن مع اندثار تلك الطبقة، تم اختزال فكرة "العراق الواحد" ضمن تصورات متناقضة عدة بين ما أصبح العراق عليه وما يجب أن يكون عليه في المستقبل.

وقد تغير النمط مرة أخرى؛ فبعد أن كانت الحياة السياسية قائمة على أساس طائفي شبه كامل، شهدت تحولاً وأصبحت تتشكل بحسب ما تمليه الأيديولوجيتان الرسميتان للدولة وهما القوميتان العراقية والعربية. وبدأ المجتمع العراقي في العودة من التوجه الأيديولوجي إلى التوجه الطائفي، وبدأ الحراك فيه يتشكل على أساس الهويات المحلية للعرق والطائفة والعشيرة. أما السؤال الذي يطرح نفسه فهو هل سيشهد هذا النمط تحولاً جديداً لتحل الأيديولوجية مرة أخرى محل الطائفة؟

إن التغيرات من هذا النوع لا تحدث فجأة، وقد لاحظنا على مدى تاريخ العراق أن الأنماط تتداخل، وأن البنى السياسية والاجتماعية الجديدة تتأثر تأثراً كبيراً بالبنى التي سبقتها. ويتوافق صعود الطائفية الجديدة مع هذه الملاحظة؛ فالشيعية السياسية والقومية الكردية والإقصائية العربية السنية والانعزالية المسيحية كلها اتجاهات لم تبدأ في آذار/ مارس 2003. أما الأسباب الحقيقية لنمو تلك القوى فتكمن في الكيفية التي تفاعلت بها الدولة مع المجتمع العراقي، وكيفية العلاقة التي نشأت بعدها بين المجتمع والدولة. والمهم هو التأثيرات المطردة على المجتمع التي أحدثها تحول الدولة العراقية إلى دولة ذات طبيعة سلطوية، وخصوصاً منذ عام 1968 وصعود النظام البعثي.

ويشير النقاش بشأن الديكتاتورية إلى أن العراق، كدولة اصطناعية مؤلفة من شعوب عدة تعيش في فضاءات جغرافية مختلفة، كان مهيَّأً سلفاً للانصياع للحكم السلطوي. لكن ذلك لا يعني أن الأمر كان قَدَراً حتمياً. أما ما ساعد على قيام السلطوية فهو التدخل الأجنبي في شؤون العراق، ورد الفعل على ذلك من قبل المؤسسة الأكثر "تقدماً" في العراق؛ وهي الجيش. وبفضل الإرث التاريخي، برز الجيش بوصفه حصن القومية العربية العلمانية في دولة أغلب سكانها من الشيعة، وتسكنها أقلية كبيرة من غير العرب. وقد

تزامن وصول نظام البعث، وخصوصاً استئثار صدام بالسلطة في عام 1979، مع تدفق عائدات ضخمة من مبيعات النفط. وأدى اجتماع الطبيعة السياسية لصدام مع القدرة التي يتيحها الاقتصاد الريعي للدولة - بما يمكنها من التسلط على المجتمع - إلى أن يتحول نظام الحكم في العراق من نظام سلطوي إلى نظام شمولي.

كانت فترة التحول تلك في سبعينيات القرن العشرين، هي الفترة التي وضعت فيها بذور عودة الحياة السياسية من جديد إلى الأسس الطائفية. فقد أدت هيمنة النزعة العرقية على الهوية العراقية، والسياسات القمعية التي اتبعتها النخبة في الدولة إلى تغير التصورات التي كانت سائدة لدى الجماعات المحلية بشأن الانتماء إلى العراق أولاً. فعلى الرغم من استمرار النخب في التأكيد على الهوية القومية العراقية المشتركة فقد انتهجت سياسات اتسمت بالقسوة المفرطة ضد الجماعات المحلية، التي يكثر تعريفها على أساس عرقي - طائفي، بحيث فقدت فكرة القومية العراقية مصداقيتها. ونجح الأكراد، الذين واصلوا تمردهم في معاقلهم الجبلية، في إقامة منطقة للحكم الذاتي في السنوات الأولى من عقد [السبعينيات]. وعلى الجانب الشيعي، استمر صعود أحزاب مثل حزب الدعوة الذي استقطب مؤيدين من حزب البعث والحزب الشيوعي. وأسهمت الحرب مع إيران في طوأفة المجتمع العراقي من جديد، بينما عانت الحوزة الشيعية على يد أجهزة الأمن التابعة لصدام، وتعرض الأكراد لأعمال بلغت حد الإبادة الجماعية خلال حملة "الأنفال". وفي تلك الأثناء ظلت العناصر المقربة لصدام على صلة وثيقة بالعشائر والجماعات المختلفة التي كانت على الدوام تقريباً عربية وسنية.

أما الحدث قبل الأخير الذي أجهز على الحراك السياسي الأيديولوجي في العراق وشكل النهاية بالنسبة للقومية العراقية "الواحدة" فجاء في تسعينيات القرن العشرين؛ فبعد مغامرة العراق غير الحكيمة في دولة الكويت وهزيمته من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، جاء أول المظاهر الواضحة لطوأفة الحراك السياسي على مرأى ومسمع من وسائل الإعلام العالمية، وتمثل في الانتفاضتين الشيعية والكردية. وبينما تمكن صدام من التغلب على هذين العصيانين، فقد اضطره ضعف مركزه إلى اتباع استراتيجية

تقوم على الاستمرار في تقسيم المجتمع العراقي، ودعم عشائر "جديدة" على حساب العشائر القديمة، والتعامل تكتيكياً مع الأحزاب الكردية لإذكاء الانقسامات فيما بينها، والتسامح مع رجال الدين المرنين، وتصفية مثيري المتاعب منهم.

إلى جانب تلك الاستراتيجية القائمة على تجزئة البنيتين السياسية والاجتماعية للمجتمع العراقي، كان هناك عامل اجتماعي واقتصادي آخر ذو تأثيرات مدمرة، وهو بطبيعة الحال نظام العقوبات؛ ذلك أنه لم يحدث أن خضع بلد لحزمة عقوبات بهذه الدرجة من الشمولية. وقد كانت النتائج مخيفة من حيث تدهور كل من المؤشرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وإذا افترضنا أن الأضرار التي لحقت بالعراق، جراء حربيه مع إيران وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثمانينيات القرن العشرين، لم تفلح في إعادته قروناً للوراء، فمن المؤكد أن العقوبات قد أفلحت في ذلك. فبينما أدت العقوبات من الناحية السياسية إلى تعزيز مركز النظام في مواجهة المجتمع العراقي، فقد أدت أيضاً إلى إحياء الروابط الاجتماعية للهويات المحلية، مع ظهور آليات محلية لتقديم الخدمات الاجتماعية ومساعدات الإغاثة وتفعيل النشاط السياسي. ولعل قيام دولة كردية فعلية في تسعينيات القرن العشرين أوضح مثال على فناء القومية العراقية الجامعة خلال ذلك العقد. وبالفعل، قد يعتبر مؤرخو تاريخ العراق في المستقبل أن بداية التقسيم المحتمل للعراق أو انهياره كانت في تشرين الأول/ أكتوبر 1991؛ عندما سحب صدام مكاتب الدولة العراقية من كردستان، سامحاً بذلك بقيام الدولة الكردية الفعلية. وقد كانت هناك اتجاهات مماثلة لدى الشيعة أيضاً، حيث بدأت أحزاب ومؤسسات ذات صلة بالمؤسسة الدينية تكتسب مكانة بارزة وتزيد من مدى شعبيتها وانتشارها.

ومع ذلك، فمن الواضح أنه ما من تجمع من قوى سياسية محلية كان بإمكانه الإطاحة بصدام عند بداية القرن الحادي والعشرين. فعلى الرغم من الضعف الكبير الذي حل بذلك النظام، فقد ظل هو القوة المهيمنة في العراق. وقد كانت الإطاحة بنظام صدام على أيدي قوى خارجية في عام 2003 نقطة انطلاق القوى الطائفية التي كانت تنمو في العراق على مدى عقود سابقة. وقد سعى النقاش بشأن بناء الدولة والتحول إلى الديمقراطية إلى

تقييم الفرص المتاحة لعراق ما بعد صدام للتحول من دولة سلطوية إلى دولة ديمقراطية. وتشير الأدلة المقارنة إلى أنه، حتى في أفضل الظروف، فإن تلك ستكون دائماً مهمة صعبة التحقيق. لكن بالنظر للحقيقة البسيطة التي مفادها أنه في ظل ضعف – إن لم نقل غياب – اللبنات الطبيعية لبناء دولة ديمقراطية، وهي: الأحزاب السياسية، وثقافة سياسية تنطوي على قدر من المثل الديمقراطية، وإدارة سياسية تمتلك مقومات معقولة للتوحيد، فإن آفاق تحقيق ذلك في العراق أقل بكثير مما هو عليه في معظم البلدان الأخرى. وقد ساعدت التحليلات التي أجريت لاحقاً لبيئة عراق ما بعد عام 2003، بدرجة كبيرة، على تسليط الضوء على تلك المصاعب، وبينت كيف أن اجتماع حقائق سياسية عراقية – وضمنها الطائفية – مع سوء الإدارة التي أبداها التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أسهم في أن يصبح العراق على شفا حرب أهلية شاملة بحلول منتصف عام 2006. وفي ظل تلك الأفكار، يصبح من المناسب الآن إجراء مراجعة موجزة لسجل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة نوري المالكي في إطار جهودها لإحلال قدر من النظام في العراق.

حكومة نوري المالكي

تلقَّى نوري المالكي دفعة قوية في أيامه الأولى من توليه منصب رئيس الوزراء بفضل مقتل أبومصعب الزرقاوي في 7 حزيران/ يونيو 2006. وقد باتت نهاية الزرقاوي حتمية، عندما تلقى مسؤولون بالحكومة العراقية معلومات عن مكان تواجده، أدلى بها بعض ساكني منطقة بعقوبة. وقامت الطائرات الحربية الأمريكية بقصف البيت الذي كان مختبئاً بداخله؛ مما أسفر عن مقتله مع عدد من أقرب معاونيه.[1] وقد رحبت الحكومتان العراقية والأمريكية بنهاية زعيم تنظيم "القاعدة في العراق"؛ إذ أعلن ممثلون عن الحكومتين أن مقتل الزرقاوي يعد "بشرى"، وأنه يمثل ضربة للتمرد لن يتعافى منها أبداً. لكن الأمور لم تسر على هذا النحو، واتضح أن الأمل الذي حدا الجنرال الأمريكي جورج كيسي إلى التصريح في 8 حزيران/ يونيو 2006، بأن «مقتل الزرقاوي يعد ضربة قاصمة للقاعدة وخطوة أخرى باتجاه هزيمة الإرهاب في العراق» ينطوي على تفاؤل مفرط؛ فقد شهد شهر حزيران/ يونيو زيادة في هجمات المتمردين؛ في محاولة لإثبات أنهم مازالوا قادرين على شن هجمات موجعة ضد

الحكومة العراقية والمؤسسات الشيعية، وأن قدرتهم تلك تفوق ما كانت عليه في حياة الزرقاوي. وقد سادت شبهات لمدة طويلة بأن للزرقاوي تأثيراً تقسيمياً أكثر منه توحيدياً ضمن الحركة التمردية؛ بسبب رغبته في إلحاق أشد الخسائر بالمدنيين العراقيين. لذلك، قد يكون مقتله أتاح للمجموعات المتفرقة أن توحد عملياتها. وبالفعل، تبين أن الاحتفالات بمقتل زعيم التمرد كانت سابقة لأوانها، إذ ظل الوضع الأمني في العراق متدهوراً طوال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو.[2]

وتمثل رد المالكي بخطة سلام مكونة من 24 نقطة، نُشِرت في 25 حزيران/ يونيو. واستهدفت الخطة التوصل إلى وقف لإطلاق النار مع المجموعات المتمردة، والسعي لدمجها في عملية السلام. وبينما أيدت أغلبية العرب السنة الخطة اعتبرها البعض «وثنية» وتهدف إلى «انتشال أسياده [أي المالكي] الصليبيين وأذنابهم المرتدين» (وفق ما ذكره بيان مجلس شورى المجاهدين). وفيما قد يعد نذيراً بالمشكلات المستقبلية، كانت الخلافات واضحة بين من يؤيدون خطة المالكي ومن يعارضونها. فقد أعلنت منظمات؛ مثل ألوية 1920، وجيش محمد، وأبطال العراق، ومجموعة 9 نيسان، وألوية الفتح، وألوية القيادة العامة للقوات المسلحة، والتي يمكن اعتبارها مؤلفة من عناصر في النظام والجيش العراقي السابقين، تأييدها الحذر لمبادرة المالكي. أما المجموعات المعارضة فقد كانت تنتمي، جميعها تقريباً، إلى العناصر الإسلامية الراديكالية للتمرد.[3]

لكن الخطة لم تحقق تقدماً حقيقياً. بل على العكس؛ فقد تسارعت وتيرة العنف الطائفي خلال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو، وشنت الميليشيات الشيعية غارات عدة على المناطق السنية من بغداد، وخلفت القنابل التي تستهدف المراكز السكنية الشيعية الكثير من الدمار في أنحاء العراق المختلفة. وفي الشمال، بدأ الموقف في كركوك ينذر بأن الحرب الأهلية، التي طال التكهن بشأنها بين الأكراد وكل من عداهم، ستقع بالفعل؛ إذ أدت التوترات بين التركمانيين والأكراد إلى اتساع رقعة العنف العرقي في المدينة والبلدات القريبة. وفي الجنوب دار صراع على السلطة بين الشيعة في البصرة، عندما تنافس كل من حزب الفضيلة ومقتدى الصدر والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على السيطرة

على المدينة الجنوبية ذات الأهمية البالغة؛ تمهيداً لاستخدامها قاعدة يتم الانطلاق منها للهيمنة على الحركة السياسية الشيعية.

وسرعان ما بدا نوري المالكي عاجزاً عن وقف ما تحول إلى مذابح يومية وأعمال عنف، سواء ضمن الطوائف أو فيما بينها. وقد كانت المساعي التي يبذلها المالكي لوقف حمامات الدم تتعرض للانتقاد من قبل زملائه الشيعة في الجمعية الوطنية الذين أعربوا عن قلقهم إزاء قيامه بإضعاف التواجد الشيعي ضمن المؤسسات الأمنية من خلال تشجيع المزيد من المجندين السنة على الانضمام إليها. وفي الواقع، لم يكن هناك داعٍ لأن يبدي معارضو المالكي ذلك القلق كله؛ فمن بين 1000 مجند عربي سني أكملوا تدريبهم الأساسي بالجيش في شهر أيار/ مايو، لم يبق سوى 300 مجند بحلول تموز/ يوليو.[4] وبالنظر إلى قلة الجنود العرب السنة في الجيش، فقد كان على الجنود من أصل شيعي وكردي حماية الأمن في المثلث السني. وبدلاً من أن يؤدي ذلك إلى تخفيف التوتر، فقد كان بمثابة صب الزيت على النار المشتعلة؛ حيث كان الناس من طائفة معينة ينظرون بخوف إلى انتشار جنود من طائفة أخرى فيما بينهم. وفي جنوب العراق أصبح الأمن من اختصاص المليشيات التابعة للأحزاب الشيعية المختلفة. وفي الشمال، رفضت الجمعية الوطنية لكردستان السماح بنشر قوات عراقية في كردستان، وأوكلت، بدلاً من ذلك، مهمة حفظ الأمن إلى قوات البشمرجة التابعة لها.

ويبين هذا المثال العنصرين المتشابكين اللذين لازما محاولات نوري المالكي لإرساء حكومة وحدة وطنية، وفي الوقت ذاته وقف الانحدار المستمر نحو الفوضى. أما أول هذين العنصرين فهو الطبيعة الإشكالية للأمن. فقد كانت الدولة، ببساطة، لا تملك السيطرة على القوات الرئيسة القادرة على بسط مظاهر القوة والسلطة والقسر في نهاية المطاف، باعتبار ذلك أحد المكونات الأساسية لقوة الدولة. ويتمثل العنصر الثاني في أن السلطة السياسية فوضت، على نحو فوضوي أحياناً، الأطراف والمناطق المحلية والقوى الأكثر تأهلاً في تلك المناطق لممارسة القوة. ويعني وجود هذين العنصرين أن العراق ماضٍ في طريقه نحو التفسخ السياسي، وأن الدولة المركزية لم يعد لديها القوة الكافية لوقف هذا التفسخ.

وفي ظل الغموض الذي أصبح يلف وجود العراق ذاته، بسبب تلك القوى السياسية الانفصالية، وبسبب الإخفاق في تنفيذ سياسة أمنية متماسكة وفاعلة، فإن السيناريوهات بشأن ما سيكون أو ما يجب أن يكون في المستقبل بدأت تظهر بانتظام على صفحات الصحف الغربية والمجلات التي تصدرها المؤسسات الفكرية. وتميز الجدل بموقفين متعارضين أساسيين: أولهما يرى أن الوضع يحتم إجراء تغيير جذري في السياسات تجاه العراق، بحيث يتم تقنين الإقليمية التي ماتزال مستمرة ضمن إطار فيدرالي.[5] بل طالب البعض بأكثر من ذلك؛ أي تقسيم العراق إلى ثلاث دول مستقلة تمثل الجماعات الرئيسة الثلاث.[6] والموقف الثاني يعتبر أن مثل تلك التوصيات خطيرة بطبيعتها؛ بسبب الضرر الذي يمكن أن يشكله عراق مقسَّم على النظام الجيوسياسي للمنطقة (حيث قد يسعى الأكراد في تركيا إلى محاكاة النجاح الذي حققه إخوانهم في الجنوب، فيما يبني شيعة العراق شكلاً من أشكال تحالفات "الهلال الشيعي" مع إخوانهم في إيران، بينما يوفر من بقي من العرب السنة ملاذاً آمناً للمجموعات الإرهابية مثل القاعدة).[7] ومن المشكلات الأخرى التي يصفها من يحرصون على الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه أن أي محاولة لتقنين تفويض السلطة أو تقسيم الدولة ستؤدي إلى حدوث تطهير عرقي في مدن العراق المتعددة الطوائف.

وقد قدم كلا الطرفين قراءات للتاريخ العراقي والوضع الجيوسياسي الإقليمي بما يؤيد رأيه ويزيد مصداقيته. لكن هل يمكن إيجاد الحلول لمشكلات العراق المعاصرة من خلال البحث في الأنماط والأدلة الموجودة في الماضيين القريب والبعيد، أم أن الوضع الحالي يختلف عن أي فترة سبقته في تاريخ العراق؟

تخطِّي العتبات

هل للتاريخ – أو بتعبير أدق للتاريخ الحديث للدولة – أهمية فعلية في العراق الآن؟ وأعني بذلك أن أتساءل عما إذا كانت للتركات التي خلفها تحول المجتمع – والتي من بينها وجود وانتشار طبقة وسطى تتميز بالحيوية وتقوم أساساً على توجه علماني غير طائفي، ونمو المجتمعات الحضرية – أي أهمية الآن في تقدير التطورات التي سيشهدها

العراق في الشهور والسنوات القادمة. ولننظر مثلاً إلى عاملين شهدهما العراق في الماضي ويرتبطان بظهور النزعة الإقليمية؛ يركز أحدهما على الشمال، فيما يركز الآخر على الجنوب. ففيما يخص ما يحدث في كردستان شمالاً، هل يعني ما شهده العراق على مدى تاريخه الحديث من تحالف العديد من العشائر الكردية الكبيرة والزعماء الأكراد البارزين (ومنهم مسعود البرزاني وجلال طالباني) مع الحكومة العراقية، وبما أضعف الحركة القومية الكردية، أن ذلك سيتكرر في المستقبل عندما يتحتم تبني خيارات صعبة؟ أم هل ترسخت مكانة الدولة الفعلية في كردستان ضمن الثقافة السياسية الكردية، بحيث أصبحت معلماً دائماً من معالم الخريطة السياسية، بما سيضطر كلاً من طالباني والبرزاني إلى دمج هذا التغيير في سياساتهما واستراتيجياتهما؟ وكذلك الحال بالنسبة إلى الجنوب والحركات الانفصالية التي شهدها تاريخه؛ فهل من الممكن الاستنباط أنه إذا كانت القومية العراقية قد طغت على النزعة الإقليمية في البصرة في عشرينيات القرن العشرين، فإن التوجه الحالي نحو الإقليمية في جنوب العراق، والذي تمثل البصرة أيضاً مركزه، سيتلاشى حين يعود الاستقرار إلى العراق ويكتشف العراقيون من جديد الجوانب المشتركة فيما بينهم؟ أم هل أصبح الصدع بين بغداد والبصرة من الاتساع - بفعل تنامي الهوية الدينية الشيعية في الوقت الذي تضعف فيه الهوية القومية العلمانية العراقية - بحيث يمكن أن تستمر المشاعر الإقليمية المتركزة في البصرة في الاتقاد؟

لا يمكن لأحد، بطبيعة الحال، أن يتنبأ بما سيحدث في المستقبل. لكن لابد من الاعتراف بأن التنبؤ بمستقبل العراق - انطلاقاً من الأنماط التي شهدها ماضيه - أصبح ينطوي على إشكالية حقيقية. فالموقف الآن يزيد تعقيداً بكثير عما واجهه معماريو المحاولة الأولى لبناء دولة حديثة في عشرينيات القرن العشرين. ويعد فهم المراحل "الأولى" من تاريخ العراق الحديث كدولة - بالمقارنة بسنواته الأخيرة - مهمة أسهل بكثير، وخصوصاً أنه كان بلداً يفتقر إلى العلاقات التي تساعد على قيامها وسائل الاتصالات الحديثة، وكان يعيش في قدر كبير من العزلة - إن لم نقل الانفصال - عن العالم من حوله. وبينما يرجع ذلك - بطبيعة الحال - إلى تأثير وسائل الاتصال العالمية؛ فإن ثمة أسباباً أخرى ربما تعد

أكثر أهمية للقول إن عراق ما بعد عام 2003 مختلف اختلافاً جذرياً عن العراق في عشرينيات القرن العشرين.

ويذكر من بين تلك الأسباب الحقيقة التي مفادها أن العراق قائم منذ نحو قرن من الزمن. لذلك، فقد أوجدت الدولة والمجتمع واقعاً خاصاً لابد من القبول به؛ فهناك العلمانية والقومية، فيما تشمل "دوافع التغيير" التي ذكرناها في هذا الكتاب أنظمة الحكم السلطوي والشمولي، إلى جانب الجرح التي ألحقته بالمجتمع عقود من الحرب، وما صاحبها من دمار اقتصادي. وقد أسهمت تلك الأسباب كافة في تحول أجزاء من المجتمع العراقي بطرق مختلفة وفي أوقات مختلفة، بما لم تعد معه المقارنات مع الماضي مؤشراً دقيقاً لما يمكن أن يحدث في المستقبل.

متى يشهد المجتمع تحولاً تصبح معه تركات الماضي غير صالحة كمؤشرات يستعان بها في التنبؤ بما يمكن أو ما ينبغي أن يحدث في المستقبل؟ هل يحتمل أن السيناريوهات القائمة على استعراض الأنماط التاريخية قد أصبحت مضلِّلة بدرجة كبيرة؛ على اعتبار أن هناك عتبات جرى أو يجري تخطِّيها؟ وبأسلوب أبسط، فإن "النظام" الذي تميز به المجتمع العراقي، وخصوصاً قبل عام 1991، يمر بمرحلة تحول بفعل ديناميات يرى البعض أنها تتمخض عن وضع يختلف اختلافاً كلياً عن سابقه. فمع كل فظاعة إرهابية تودي بحياة عشرات الشيعة في بغداد، وفي كل وقت يخطف فيه "فريق موت" شيعي المزيد من الضحايا البائسة، ومع عودة كل عائلة كردية إلى كركوك، وكلما نفذت القوات المتعددة الجنسيات حملة مهووسة لقتل المتمردين أو المدنيين كما رأينا في الحديثة، فإنه يتم تخطي العتبات الضبابية التي احتوت "قواعد" حكم المجتمع العراقي في الماضي وصياغة "قواعد" جديدة.

وتتمثل تلك القواعد الجديدة في الطوأفة، والسياسة المبنية على الهوية، والتعصب، والإقصاء الديني، والقومية المبنية على العرق. ومن الواضح أن العراق يمر بمرحلة تتشكل فيها تلك الأنماط الجديدة. أما ما هو غير واضح فهو ما إذا كانت تلك الأنماط

الجديدة قد أصبحت دائمة على اعتبار أن العتبات المجتمعية لعراق القرن العشرين قـد تـم تجاوزها للتو، أم أن القواعد "القديمة" قد بقيت بحيث تعـود أنماطهـا المرتبطـة بـالتطور الاجتماعي والسياسي. وأنا لا أرى، شخصياً، إمكانية لتهيئة الوضع بحيث يعود إلى ما كان عليه، لكن ذلك مجرد رأي. أما الحقيقة فهي أن المجتمع العراقي يمر بتحول عميـق، وهـو تحول بدأ قبل عقود خلت، وأشرف على بلوغ لحظاته النهائية الحرجة. وفي حال كون تلـك العتبات الضبابية لم يتم بالفعل تجاوزها، وهو احتمال جد ضئيل، عندها يظل ممكناً أن يبقى العراق، وأن يعاد بناؤه كدولة اتحادية متعددة الطوائف.

الخاتمة

تكمن المشكلة في تأليف كتاب عن موقف يتغير ساعة تلو الأخرى في أن الآراء سرعان ما تتقادم، وتتمخض العوامل التي لاتزال قيد التطور عن واقع يختلف اختلافاً كلياً عما كان متوقعاً لها على أساس المعطيات المتاحة في وقت ظهور تلك العوامل. وتقع فصول الكتاب التي تركز على عراق ما بعد عام 2003، بطبيعة الحال، ضمن هذا النطاق على اعتبار أن معظم تلك الأجزاء قد تمت كتابتها في صيف عام 2006. وفي ذلك الوقت علق أحد المراجعين على المسودة الأولى للكتاب بأن نظرتي ربما تنطوي على الكثير من التشاؤم، وهو رأي دعاني بالتأكيد إلى التفكير فيما إذا كانت هناك حاجة إلى أن أقوم بتعديل العدسات المفاهيمية التي نظرت من خلالها إلى التطورات في العراق في فترة ما بعد عام 2003، وإلى الخصائص التي كانت سائدة ضمن الدولة والمجتمع قبل تغيير النظام. ربما كانت تلك العدسات بحاجة بالفعل إلى تعديل؛ لكن ليس لأن نظرتي كانت متشائمة، وإنما - وانطلاقاً من نظرتي في كانون الأول/ ديسمبر 2006 - لأن تحليلي لفترة ما بعد عام 2003 لم يكن في الواقع متشائماً بالدرجة الكافية.

وبالفعل، فبدءاً من صيف 2006 وحتى نهاية العام، بلغ العنف في العراق مستويات جديدة شديدة الارتفاع. لكن بدلاً من أن تكون قوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها هي الطرف المستهدف من ذلك العنف أو المتسبب المباشر في ذلك الارتفاع الكارثي في عدد الضحايا العراقيين، أصبح الصراع في العراق داخلياً؛ أي بين العراقيين أنفسهم. وأصبحت التقارير التي تشير إلى ضحايا العنف الطائفي من الأمور المألوفة، بينما أصبحت بغداد نفسها مقسمة إلى مناطق سنية وشيعية تدافع عن نفسها بشراسة ضد العمليات التي تقوم بها المليشيات الشيعية والمجموعات التمردية السنية، على التوالي. وأصبحت المدينة فعلياً مسرحاً لحرب أهلية؛ حيث بلغ عدد القتلى في بعض الأحيان أكثر من 100 يومياً. وخلال شهري (أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر)

أبلغت الأمم المتحدة أن نحو 5 آلاف شخص قتلوا في بغداد وحدها. ولم تكن الصورة أفضل حالاً على مستوى العراق ككل؛ فقد بلغ عدد القتلى ذروته في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، إذ تجاوز 3700 قتيل، بعد أن كان 3590 قتيلاً في تموز/ يوليو. ومما زاد الطين بلة أن المؤسسات الأمنية في الدولة لم تكن محايدة، وإنما كانت مؤلفة من عناصر تنتمي إلى هذه الفئة أو تلك، وتتحرك وفق مصالح جماعاتها. وأدى ذلك في أحيان كثيرة إلى اقتتال حتى داخل المؤسسة الأمنية الواحدة. ففي الموصل، على سبيل المثال، أصبحت قوات الشرطة حكراً على جماعة العرب السنة، فيما تألفت وحدات الجيش العراقي المتمركزة داخل المدينة وحولها من الأكراد، حيث أصبح القتال بين المجموعتين من الأمور العادية. وفي البصرة وبغداد، أدى انتشار أفراد جيش بدر ضمن وحدات الشرطة إلى أن يرتبط اسم الأجهزة الأمنية نفسها باسم المليشيا التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق؛ أي إن خطوط الطائفية والعرقية قد رسمت بوضوح بين جماعات العراق المختلفة.

وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 2006 لم تكن حكومة نوري المالكي قد أفلحت في تحقيق أي تقدم مهم على طريق وقف التدهور السريع في الوضع الأمني، بل ربما ترسخ أكثر من أي وقت آخر الاتهام بأن الحكومة العراقية لا تملك السلطة سوى على أجزاء من المنطقة الخضراء (وحتى هذا كان محل شك حين وقع في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر انفجار لسيارة ملغومة داخل المنطقة نفسها استهدف رئيس البرلمان السني محمود المشهداني). وبدأ العراق يظهر بصورة مطردة بمظهر الدولة الفاشلة؛ إذ ارتفع معدل الجريمة في المدن العراقية الكبرى، وقضت حوادث الاختطاف مقابل فدية، والأخذ بالثأر، وأنشطة السوق السوداء على ما تبقى من تماسك اجتماعي، وأظهرت بوضوح مدى عجز الحكومة العراقية عن فرض سلطتها. لكننا لا نكون منصفين إذا ألقينا مسؤولية ضعف الحكومة على عاتق المالكي ووزرائه؛ فقد تبين أن الاعتقاد، بأن "حكومة وحدة وطنية" مؤلفة وفق المعايير الموضوعة من قبل قوى الاحتلال يمكنها أن تتعامل بصورة فاعلة مع حالة من التفسخ الوطني والفوضى، هو اعتقاد أقل ما يقال عنه إنه مسرف في التفاؤل.

ومع تحول الأنباء الواردة من العراق إلى فيض لا ينتهي من التقارير التي تتحدث عن انزلاق حاد نحو الحرب الأهلية، بدأت معالم الانكسار تظهر على الإرادتين الأمريكية والبريطانية مع نهاية العام. ففي تشرين الأول/ أكتوبر أعلن رئيس هيئة الأركان البريطانية السير ريتشارد دانات أن الوجود العسكري البريطاني في جنوب العراق «يسهم في تفاقم المشكلة الأمنية»، و أن على القوات البريطانية الخروج من هناك في وقت قريب. وهو موقف يناقض بوضوح موقف سادته المدنيين في داونينج ستريت [مقر رئاسة الحكومة البريطانية]. وحتى الإدارة الأمريكية بدأت تعترف، وإن على مضض، بأنه قد تكون بعض الأخطاء ارتُكِبت. وبالفعل، بدأت تتعالى في أوساط الحكومة والشعب معاً صرخات لم تكن تُسمَع من قبل عن كل من الحرب الأهلية، وانتصار التمرد، والهيمنة الإيرانية من خلال المليشيات الشيعية، بل وعن "بلقنة" العراق. وحتى الحكم بالإعدام على صدام حسين، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، لم يسهم بأي درجة في تخفيف حدة العنف في العراق. بل على العكس؛ فقد ازداد العنف الطائفي، حيث رأى السنة في الحكم قراراً أملته الشيعة. وفي تلك الأثناء، أدى السخط المتنامي تجاه سياسة الإدارة الأمريكية في العراق إلى أن يسيطر الديمقراطيون في الانتخابات النصفية على مجلسي النواب والشيوخ لأول مرة منذ عام 1994. وقد تطلبت هزيمة بهذا الحجم إجراء تغييرات فورية في الحكومة؛ إذ أعلن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وهو أحد الشخصيات التي لعبت دوراً بارزاً في تقرير السياسة الأمريكية إزاء العراق قبل خلع صدام وبعده، استقالته من منصبه في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر. ولعل الأهم من ذلك أن المستشارين من المحافظين الجدد فقدوا المركز البارز الذي كانوا يتمتعون به، إذ سعى الرئيس بوش جاهداً لإيجاد أفكار جديدة بشأن كيفية الخروج من مستنقع العراق مع القدرة، في الوقت ذاته، على الادعاء بأن السياسة الأمريكية كانت ناجحة، وبشأن كيفية الإبقاء على العراق موحداً، وهما هدفان بات تحقيقهما ينطوي على درجة متزايدة من الصعوبة.

وفي وسط صخب إعلامي يركز على المأزق في العراق وعلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية منه، اكتسبت النتائج التي توصلت إليها "مجموعة دراسة العراق" برئاسة القطب الجمهوري القوي جيمس بيكر أهمية مفاجئة، وبما يتناقض مع اللامبالاة التي

قوبلت بها المجموعة عند تشكيلها في آذار/ مارس 2006. لكن الخيارات المتاحة لمجموعة بيكر ظلت محدودة؛ إذ فقدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فعلياً القدرة على اعتماد سياسة استباقية على الأرض في العراق؛ فقد أصبحت عجلة الشؤون المحلية العراقية تدور بقوتها الذاتية، وهي قوة لم يعد من الممكن كبحها إلا إذا خططت الولايات المتحدة الأمريكية لعملية عسكرية كبيرة وشاملة. ولكن في ظل الهزيمة التي أسفرت عنها الانتخابات النصفية، والمشاهد الفظيعة المرسلة يومياً من العراق، لم يعد من الممكن طرح أي فكرة تنطوي على احتلال طويل الأمد. وبدلاً من ذلك، حفلت وسائل الإعلام بتقارير مفادها أن مجموعة دراسة العراق ستطرح توصيات بالتواصل مع سوريا وإيران، وبالتخلي عن المبادرة الديمقراطية، وبتعيين ديكتاتور موالٍ للولايات المتحدة الأمريكية (وإن لم يشر إليه بالطبع بهذه الصفة)، وبدمج المتمردين السنة في العملية السياسية، على أمل تخفيف حدة العنف، وبتحويل العراق إلى اتحاد من ثلاث مناطق، إلى جانب إعادة بناء هياكل الدولة الموحدة، وإعادة تأسيس السلطة المركزية. أما المشكلة التي واجهتها مجموعة دراسة العراق فقد تمثلت في أن الواقع على الأرض في العراق كان أسوأ بكثير مما يمكن أن يتقبله صانعو السياسة الأمريكيون. ففي ظل حرب أهلية بدأت رحاها تدور بالفعل، لم تكن فكرة دمج المتمردين السنة في العملية السياسية لتروق للساسة الشيعة، وكان من شأن التواصل مع سوريا وإيران أن يعد قبولاً بفشل السياسة الأمريكية في العراق، ومن ثم فهو دليل على نجاح استراتيجية كل من دمشق وطهران، مما كان سيقضي نهائياً على قدرة إدارة بوش على انتزاع أي تنازلات من إيران بشأن برنامجها النووي، ومن سوريا بشأن دورها في لبنان وعلاقتها بإسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإن أي نقاش بشأن نمط السلطة السياسية في العراق - سواء كانت اتحادية أو موحدة - سيفضي إلى موقف يخسر فيه الجميع، على اعتبار أن كلا الخيارين يقابل بمعارضة شديدة، سواء داخل العراق أو خارجه.

من وجهة نظر صانعي السياسة الأمريكيين إذاً، ليس ثمة خيار جيد. ومن وجهة نظر العراقيين، الذين عاشوا في ظل أحد أكثر الأنظمة وحشية في التاريخ وعانوا بالفعل فظائع لا نظير لها، فإن المستقبل يبدو قاتماً على نحو مخيف، وخصوصاً في ظل تفكك الجماعات، وظهور نذر حرب أهلية مدمرة.

الهوامش

المقدمة

1. إن تعريف الحرب الأهلية وتحديد النقطة التي يُصنف عندها أي صراع على أنه حرب أهلية مهمة معقدة؛ ذلك أنه لا توجد حربان أهليتان متطابقتان. ويقدم جي. ديفيد سينجر J. David Singer وملفيل صمول Melville Small المعايير الأوضح في هذا الشأن، حيث يعرِّفان الحرب الأهلية على أنها «أي صراع مسلح يشمل: 1) أي عمل عسكري داخل المدن الرئيسية، 2) المشاركة الفعلية للحكومة الوطنية، 3) المقاومة الفاعلة من جانبيْ الصراع». كما يريان ضرورة أن يكون القتال الذي يشمل الدولة مستمراً، وأن يفوق عدد القتلى حداً معيناً (في العادة أكثر من ألف قتيل) (Small and Singer 1982: 210، كما تم اقتباسها في Sambanis 2004). ويقدم نيكولاس صَمبانيس Nicholas Sambanis تحليلاً مفصلاً لتعريفات الحرب الأهلية مع التركيز على الفوضى المفاهيمية التي ترتبط بهذا المصطلح (Sambanis 2004).

2. من بين الروايات الأعمق للحركات التمردية للعرب السنة، تلك التي يعرضها أحمد هاشم بعنوان **التمرد والتمرد المضاد في العراق** *Insurgency and Counter-Insurgency in Iraq* (2006). وهي تضم كذلك معلومات مفيدة حول السياسة الشيعية خلال فترة ما بعد عام 2003. وللاطلاع على مصادر بشأن الأعمال التي ارتكبتها "فرق الموت" الشيعية المرتبطة بوزارة الداخلية، انظر مقالة سولومون مور Solomon Moore بعنوان «حوادث القتل المرتبطة بالفرق الشيعية ضمن الشرطة العراقية» "Killings Linked to Shiite Squads in Iraqi Police Force"، المنشورة في العدد الصادر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 من جريدة **لوس أنجلوس تايمز** *Los Angeles Times*؛ ومقالة أندرو بانكوم Andrew Buncombe وباتريك كوكبيرن Patrick Cocburn بعنوان «فرق الموت العراقية: على شفا الحرب الأهلية» "Iraq's Death Squads on the Brink of Civil war"، المنشورة في عدد 26 شباط/ فبراير 2006 من جريدة **إندبندنت** *Independent*؛ والدراسة التي أعدتها مجموعة الأزمات الدولية بعنوان «الحرب العراقية القادمة؟ الطائفية والصراع الأهلي» "The Next Iraqi War? Sectarianism and Civil Conflict"، المنشورة في: *Middle East Report*, no. 52 (27 February 2006), 18.

3. أشار أستاذ العلوم السياسية الشهير والمقيم في شيكاغو جون ميرشايمر John Mearsheimer، ضمن الكلمة التي ألقاها بكلية الحرب البحرية الأمريكية في نيوبورت بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 2006، إلى الكتاب الذي ألفه ألبرت كاموس Albert Camus بعنوان **الطاعون** *The Plague*؛ حيث أوضح أن الطاعون جاء ومضى من تلقاء نفسه، وأنه بينما تحرك "الزبانية" في ظل الوهم بأنهم سيستطيعون التعامل معه، تحرك الطاعون وفق برنامجه الخاص. وأنهى ميرشايمر ملاحظاته قائلاً: «توجد أشياء في العالم ليس بمقدورك التحكم بها، وهو ما أعتقد أننا بصدده في العراق». انظر ما كتبه ريان جالوتشي

Ryan Galluci بعنوان «كبار قادة القوات البحرية يجتمعون لمناقشة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين» "Navy's Top Leaders Gather to Discuss Strategy in the Twenty-First Century" بتاريخ 16 حزيران/ يونيو 2006 والمنشور في موقع كلية الحرب البحرية الأمريكية على شبكة الإنترنت، وعنوانه:

<http://www.nwc.navy.mil/pao/Latest%20News/CSFarticle2006.htm>

وللاطلاع على القصة الكاملة، انظر:

<http://mondoweiss.observer.com/2006/06at-us-naval-war-college-scholar-likens-iraq-to-plague.html>

4. ليس المقصود هو أن تلك القوى كافة تحظى بتأييد شعبي جارف؛ فبينما قد ينطبق ذلك على الأحزاب السياسية الكردية والأحزاب المرتبطة بالمؤسسة الدينية الشيعية التي تحظى بدعم كبير بين منتسبي هذه الطائفة، لا يبدو أن المجموعات المتمردة تحظى بنفس التأييد ضمن جماعة العرب السنة. وأقصد بـ"القوى السياسية السائدة" تلك المؤهلة لفرض قوتها والتأثير على التطورات السياسية في البلد. ولا يُشترط أن تحظى تلك القوى بقاعدة شعبية عريضة، ويكفي أن يكون لديها الوسائل للتحرك على نحو فاعل.

الفصل الأول

1. بول بريمر L. Paul Bremer، الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة، أثناء إلقائه كلمة بمناسبة افتتاح أكاديمية الشرطة في بغداد بتاريخ 1 نيسان/ إبريل 2004. انظر الموقع:

<http://www.cpa-iraq.org/transcripts/20040401_bremer_police.html>

2. استُخدمت الكتابة المسمارية على نطاق واسع في بلاد ما بين النهرين على مدى ثلاثة آلاف عام تقريباً، واستخدمتها لكتابة لغاتها شعوبٌ مختلفة منها الأكاديين والحيثيين والآشوريين والفرس (القدامى). ولم يتم اكتشاف الكتابة السومرية من جديد سوى في عام 1835 على يد هنري رولنسن Henry Rawlinson، الضابط في الجيش البريطاني، والذي عثر على نقوش لم تفك رموزها تعود إلى الملك داريوس (522–486 قبل الميلاد) على وجه جرف في باهيستون بإيران. وقد نجح رولنسن في فك رموز النقوش بحلول عام 1850 (Couture 1984: 143-4).

3. يدَّعي الأكراد أنهم ينحدرون من عدة شعوب مختلفة. ومن بين الادعاءات الأكثر رواجاً، أنهم أحفاد الميديين. لكن يوجد اتجاه لدى بعض الأكاديميين الأكراد إلى اعتبار أن هويتهم بدأت منذ الخليقة، وأن أصلهم يعود إلى شعوب أقدم بكثير، بما فيها الحيثيون والحوريون. فعلى سبيل المثال، يطرح ميرهداد إيزادي Merhdad Izady رأياً مذهلاً؛ وهو أن هناك صلة بين الأكراد والحضارة العبيدية (خمسة آلاف سنة قبل الميلاد)، وحتى الحضارة الحَلَفية السابقة عليها (ستة آلاف سنة قبل الميلاد) (Izady 2004a). وبينما تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب بمكان إثبات صحة مثل تلك الروابط، التي تعود إلى آلاف السنين أو خطئها، فإنني لست عازماً على إضافة جدل جديد إلى ما هو قائم بالفعل، عدا إبداء الملاحظة بأن مثل تلك الادعاءات – بصرف النظر عن مدى صحتها – لا تنطوي على فائدة

حقيقية. لكن الادعاءات الكردية تستحق الانتباه؛ نظراً لأنها تبين بوضوح كيف أن الروابط التاريخية يتم استخدامها لترويج الأساطير بشأن الأمم القديمة، بصرف النظر عن مدى ضعف تلك الروابط بالماضي. ويلاحَظ أن الأكراد ليسوا وحدهم في ذلك من بين سكان العراق؛ فقد جرت العادة على أن يعتبر الشعبان العربي والآشوري حضارات ما بين النهرين جزءاً من أسطورتيهما القوميتين، وقد التقيت كذلك بعض التركمانيين الذين يدعون الشيء نفسه بالنسبة إلى سومر.

4. يعود صعود المماليك إلى نهاية القرن السابع عشر؛ ففي سنة حوالي 1700، استجلب حسن باشا، حاكم بغداد، غلماناً من العبيد (مماليك) من جركسيا وجورجيا (في القوقاز)؛ ليشكل منهم نخبة عسكرية وإدارية موالية. وتم منح المماليك تعليماً وتدريباً تفضيليين؛ لإعدادهم لتولي المناصب المهمة في الجيش وفي الخدمة العامة. واستمر أحمد باشا، ابن حسن باشا، في تطبيق سياسة أبيه، وزاد من درجة اعتماده على المماليك. واستولى سليمان أبو ليلى، وهو أحد قادة المماليك، بعد زواجه من ابنة أحمد باشا، بفترة وجيزة، على السلطة؛ ليصبح أول الباشوات المماليك. واضطر السلطان العثماني إلى القبول بالواقع الجديد؛ فيما اعترف الباشا الجديد، بالمقابل، بسيادة السلطان (انظر: Nieuwenhuis 1982; Salman 1992).

الفصل الثاني

1. تقدم دينا رزق خوري [أستاذة في التاريخ والعلاقات الدولية، المترجم] رأياً معارضاً للرأي المعروض ضمن النص؛ إذ ترى أن القرن الثامن عشر لم يمثل، بالنسبة للإمبراطورية العثمانية، قرن الانحدار وإنما قرن اللامركزية. وبحسب هذا الرأي، فإن عملية اللامركزية لم تضعف الإمبراطورية، بل ساعدت على تقويتها، كما حدث في مناطق مثل الموصل، وذلك من خلال تحويل أو "عثمنة" النخب المحلية (Khoury 1997).

2. إلى جانب تلك الحوافز الخارجية القوية التي أدت إلى حدوث تحولات ضمن الإمبراطورية، يشير كمال قرباط Kemal Karpat [مؤرخ وأستاذ جامعي تركي، المترجم] إلى وجود حوافز داخلية أيضاً على نفس الدرجة من القوة، وهي كثيراً ما تغفل عند تناول التغييرات التي شهدها القرن التاسع عشر (Karpat 1972). وقد كانت تلك التغييرات ذات طابع اجتماعي واقتصادي، وشملت درجة من التحرير الاقتصادي، وتوغل القوى الخارجية في الأسواق العثمانية، وظهور طبقة وسطى جديدة؛ نتيجة النشاطات التجارية المتزايدة.

3. كانت قوى الوفاق عبارة عن تحالف بين فرنسا وروسيا وبريطانيا. ولم يكن ذلك تحالفاً بالمعنى العسكري الكامل، وإنما مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تربط بين مصالح الدول الثلاث. وقد تم التوقيع على التحالف بين فرنسا وروسيا في عام 1894؛ كرد فعل على التحالف الثلاثي الذي قام في عام 1882 بين ألمانيا والنمسا–المجر وإيطاليا. ووقعت بريطانيا مع فرنسا على الوفاق الودي في عام 1904. وبالتوقيع على وفاق بين بريطانيا وروسيا في عام 1907، دخلت بريطانيا وروسيا وفرنسا في رابطة غير رسمية كانت هي أساس التحالف الذي خاض الحرب العالمية الأولى.

4. للاطلاع على رواية ويلسون المفصلة بشأن عمله في العراق، انظر كتابيه المعنونين:

Loyalties, Mesopotamia 1914-1917: A Personal and Historical Record (London: Oxford University Press, 1930) and *Mesopotamia 1917-1920: A Clash of Loyalties: A Personal and Historical Record* (London: Oxford University Press, 1931).

5. وُلدت جيرترود بيل، وهي إحدى أهم الشخصيات التي ساهمت في قيام الدولة العراقية، في كاونتي درهام County Durham في عام 1868، ودرست التاريخ في جامعة أكسفورد، التي تخرجت فيها مع مرتبة الشرف، قبل الشروع في سلسلة من الرحلات فيما وراء البحر؛ تضمنت وجهات في فارس، وفترة أمضتها في القدس في عام 1900. وتم - بفضل معرفتها بالعالم العربي - تجنيدها من قبل الاستخبارات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى، قبل أن تعمل موظفة سياسية في بلاد ما بين النهرين، مع تقدم القوات البريطانية من البصرة إلى بغداد. ويمكن الاطلاع على مذكراتها وصورها ورسائلها ضمن "مشروع جيرترود بيل" بجامعة نيوكاسل، على العنوان الإلكتروني التالي:
<http://www.gerty.ncl.ac.uk>

وتشمل المصادر الأخرى حول حياتها ونشاطاتها في العراق ما يلي:

Janet Wallach, *Desert Queen* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1996) and Liora Lukitz, *A Quest in the Middle East: Gertrude Bell and the Making of Modern Iraq* (London: I. B. Taurus, 2005).

الفصل الثالث

1. توجد توترات حادة بين الأحزاب السياسية الشيعية حول ما إذا كان يجب أن يكون هناك إقليم شيعي في الجنوب؛ فهناك مجموعات - بما فيها الحركة الصدرية التي يقودها مقتدى الصدر - تعارض بشدة مفهوم الفيدرالية، وتعتبره مخططاً يتم بموجبه تقسيم العراق إلى دويلات مستقلة في نهاية المطاف. وهناك مجموعات أخرى - يُذكر من بينها على وجه الخصوص المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بقيادة عبدالعزيز الحكيم - التي تنادي بإقامة "إقليم كبير" يضم المحافظات الجنوبية التسع ذات الأغلبية الشيعية. وستمتد حدود ذلك الإقليم لتصل إلى المناطق المحيطة ببغداد، وتشمل معظم المنطقة الوسطى، والمنطقة الجنوبية بكاملها. ويركز اتجاه ثالث - يتبناه حزب الفضيلة بوجه خاص - على المنطقة الجنوبية، وعلى مدينة البصرة تحديداً. ولكل مجموعة من تلك المجموعات الأسباب السياسية التي تدعم توجهاتها.

2. يعرِّف أندرياس ويمر Andreas Wimmer مفهوم "الدولة المهيمنة" على أنه نتاج للحداثة السياسية: «كان للحداثة السياسية - المشتملة على الديمقراطية، والدستورية، والمواطنة - تكلفتها ... وقد تلازم الاندماج ضمن المجتمع الوطني - القائم على التضامن والعدالة والديمقراطية - مع إقصاء من لا يُعتبرون أعضاء صادقين في السيادة/ المواطنة/ الدولة ومع الهيمنة عليهم ... ويمكننا اعتبار أن "الدولة المهيمنة" هي الدولة التي تجتمع فيها مظاهر السلطة كافة في أيدي الدولة القومية بالمعنى الكامل» (Wimmer 2004: 44).

3. كان أبرز مثال على ذلك خلال انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005؛ فقد أجرت (حركة استفتاء كردستان) استبياناً غير رسمي تساءلت فيه عن رغبة المشتركين، وطلبت منهم الاختيار بين العلَمَين

العراقي والكردي. وعلى الرغم من أن تلك الطريقة تُعد غير دقيقة نسبياً للتعرف على اتجاهات الرأي العام، فقد كانت النتيجة لافتة للانتباه؛ حيث صوَّت 1.9 مليون مشترك من أصل 2.1 مليون مشترك لصالح العلم الكردي. انظر: «حزب كردي يرى أن الحكم الذاتي لا مفر منه»، الجزيرة نت، 2 شباط/ فبراير 2005 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.thewe.cc/contents/more/archive2005/february/kurd_independence.htm>

4. اخترت أن أدرج الآشوريين ضمن المجموعات "العرقية"؛ على اعتبار أنهم الفئة التي يفضلون هم أنفسهم أن يُصنفوا ضمنها. وقد كان هناك جدل واسع، بل وخلاف، ضمن الجماعة المسيحية في العراق، وخصوصاً بين الكلدانيين والآشوريين، حول ما إذا كان المسيحيون يجب أن يعاملوا على أسس دينية أم عرقية. وبينما يفضل الكلدانيون عموماً مناقشة هويتهم على أساس ديني في المقام الأول، يحبذ الآشوريون التركيز على كونهم قومية مستقلة. وقد توصلت الكنيستان الرئيسيتان في العراق – وهما كنيسة المشرق، والكنيسة الكلدانية الكاثوليكية – إلى اتفاق في عام 1994، عندما أصدر بطريرك كنيسة المشرق والبابا يوحنا بولس الثاني إعلاناً مشتركاً حول الإيمان المسيحاني المشترك، وتبعه اتفاق، أُبرم في عام 2001، يُسمح بموجبه بالدخول المتبادل إلى القربان المقدس بين الكنيستين. وعقب هذا التحالف الديني حدث تقارب كذلك في المواقف السياسية عندما تم التشديد، من خلال الإعلان النهائي للمؤتمر العام الآشوري السرياني الكلداني الذي عُقد في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، على وحدة جميع المسيحيين في العراق، وقبول تسمية "كلدو-آشوري"، وعلى ضرورة الاعتراف بالوجود القومي للكلدو- آشوريين «كشعب أصيل وعلى أساس المساواة مع بقية القوميات». وللاطلاع على المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر O'Mahony 2004 والمواد المنشورة في *The Mesopotamian*، وهي رسالة إخبارية تصدرها الحركة الديمقراطية الآشورية، وموجودة بالموقع التالي على شبكة الإنترنت:<www.themesopotamian.org>

5. انظر: *The Mesopotamian*, vol. 1, issue 2 (December 2004).

الفصل الرابع

1. ولد جعفر باشا في بغداد عام 1885، وتخرج في الكلية الحربية ببغداد في عام 1904 قبل أن يلتحق بالجيش، وتلقى تدريباً لمدة ثلاث سنوات في الجيش الألماني في برلين قبل أن يعود إلى القسطنطينية؛ حيث شكل، مع ضباط عرب آخرين مهتمين بالسياسة، نواة حزب العهد (Tarbush 1982: 75). وتشير مشاركة جعفر باشا خلال السنوات الأولى لتأسيس الدولة العراقية إلى التأثيرات التي تعرض لها البارزون من العسكريين والقوميين العرب. وقد نُشرت مذكراته تحت عنوان **قصة جندي: من الحكم العثماني إلى العراق المستقل: مذكرات جعفر باشا العسكري**

A Soldier's Story: From Ottoman Rule to Independent Iraq: The Memoirs of Jafar Pasha Al-Askari (London: Arabian Publishing, 2003).

2. يشير حنا بطاطو إلى أن محمد حديد، وهو أحد الأعضاء البارزين في جماعة الأهالي، درس بمدرسة لندن للاقتصاد ما بين عاميْ 1928 و1931، وتأثر بأفكار الأستاذ هارولد لاسكي وهو «أحد علماء الاجتماع واللاأدريين agnostic ذائعي الصيت» (Batatu 1978: 301).

3. توفي الملك غازي مساء يوم 3 نيسان/ إبريل 1939. وذكر البيان الرسمي أن الملك فقد التحكم في سيارته أثناء قيادتها بسرعة عالية، ثم اصطدم بعمود للكهرباء؛ مما أدى إلى تحطم العمود وسقوطه على رأس الملك مؤدياً إلى موته (Khadduri 1951: 137-8).

4. يمكن الاطلاع على كم وفير من الوثائق الأصلية التي تبين آليات الأجهزة الأمنية العراقية وعملها ضمن موقع مشروع العراق للأبحاث والتوثيق وعنوانه:
<http://www.fas.harvard.edu/~irdp/>

الفصل الخامس

1. للاطلاع على وصف شامل لتاريخ النزاع بشأن شط العرب من منظور عراقي، انظر: Al-Izzi 1981.

2. كان المنطق وراء ذلك هو أن إيران لديها أساساً ساحل طويل على الشاطئ الشمالي للخليج، في حين أن الشط كان هو المنفذ البحري الوحيد للبصرة (Bakhash 2004: 13).

3. للاطلاع على معلومات مفصلة حول التمرد الكردي، انظر: Adamson 1964.

4. بعد انتهاء الثورة الكردية في عام 1975، عاش مصطفى البرزاني في منفاه في طهران. ثم توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في آب/ أغسطس 1975 لإجراء فحوصات طبية كشفت عن إصابته بسرطان الرئة. وأمضى السنوات الأربع التالية في محاولات لإقناع الحكومة الأمريكية. وتوفي في واشنطن العاصمة في آذار/ مارس 1979. للاطلاع على وصف مفصل للسنوات الأخيرة من حياة البرزاني، انظر: Korn 1994.

5. للاطلاع على وصف واقعي لما آل إليه أنصار البرزاني ولظروف اكتشاف مقابرهم بعد غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003، ارجع إلى الفيلم الوثائقي الذي نفذه جوين روبرتس Gwynne Roberts ومحمد إحسان Mohammed Ihsan بعنوان **طريق صدام إلى الجحيم** *Saddam's Road to Hell*. ويمكن الاطلاع على نسخة من البرنامج من خلال زيارة الموقع التالي على الإنترنت:
<http://www.pbs.org/frontlineworld/stories/iraq501/transcript.html>

6. للاطلاع على وصف مؤلم للكيفية التي نُفذت بها حملة الأنفال، انظر رواية تيمور عبدالله، وهو أحد الذين بقوا على قيد الحياة من قرية كولاجو، وذلك ضمن العمل الذي ألفه كنعان مكية بعنوان **القسوة والصمت: الحرب، والاستبداد، والنهوض والعالم العربي**
Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising and the Arab World (London: Penguin Books, 1994).

7. كانت عملية رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية، من المنظور الأمريكي، جزءاً من خطوة جيوسياسية أوسع تهدف إلى منع القوات البحرية السوفيتية من زيادة تواجدها في المنطقة (Gross Stein 1988: 148).

8. انفجرت فضيحة إيران-كونترا (أو ما يُعرف بإيران – جيت) في عام 1986، بعدما اتضح أن أعضاء في الحكومة الأمريكية، في عهد الرئيس رونالد ريجان، قاموا سراً ببيع أسلحة إلى إيران لضمان الإفراج

عن رهائن أمريكية محتجزين في لبنان، وأنهم استخدموا الأموال المتحصل عليها لدعم متمردي الكونترا في نيكاراجوا.

9. يلاحظ ماريون فاروق سلوجليت Marion Farouk-Sluglett وبيتر سلوجليت Peter Sluglett أن القيادة العراقية خصصت 5 مليارات دولار سنوياً لإعادة التسلح للفترة 1988–1992، و2.5 مليار دولار لتشييد نُصب تذكارية "للنصر" وقصر رئاسي جديد (b: 231990).

الفصل السادس

1. رسالة من طارق عزيز إلى الشاذلي القليبي، أمين عام الجامعة العربية، بتاريخ 15 تموز/ يوليو 1990 (Hiro 2001: 28; Mohamedou 1997: 128).

2. انظر:

UN Department of Humanitarian Affairs, *UN Consolidated Inter-Agency Humanitarian Cooperation Programme of Iraq: Mid-term Review* (21 September 1995).

3. للاطلاع على وصف مفصل لتأثير العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، انظر:

Graham-Brown 1999, Baram 2000 and Alnasrawi 2001.

4. لم تتأثر المناطق الكردية بتلك التقلبات الاقتصادية؛ فبعد الانتفاضة وانسحاب قوات صدام من الشمال، اختار الأكراد الاستمرار في تداول الدينار العراقي القديم بدلاً من الدينار الجديد الذي أصدره صدام. ومن خلال هذا الحل الذكي والبسيط لمشكلة العملة لديهم، أصبح لدى الأكراد آلية طبيعية لمكافحة التضخم؛ نظراً لاستحالة طبع المزيد من الدينارات العراقية القديمة. وبقي "الدينار الكردي" مستقراً نسبياً، وتراوح سعر صرفه ما بين 15 و30 ديناراً للدولار الواحد على مدار العقد (Stansfield 2003: 49-50).

5. الأرقام مأخوذة من مكتب برنامج العراق التابع للأمم المتحدة، وعنوانه على الإنترنت هو:

<http://www.un.org/depts/oip>

وللاطلاع على تقييم لبرنامج النفط مقابل الغذاء انظر أيضاً: Niblock 2001, ch. 14.

6. انظر:

Alix M. Freedman and Steve Stecklow, "How Iraq Reaps Illegal Oil Profits," *Wall Street Journal* (2 May 2002), quoted in *Sources of Revenue for Saddam & Sons: A Primer on the Financial Underpinnings of the Regime in Baghdad* (Washington DC: The Coalition for International Justice, September 2002), 15.

7. انظر: Ibid., 27-35.

8. انظر: Ibid., 35-49.

9. للاطلاع على شرح مفصل لمخططات السياسة الأمريكية بشأن العراق قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وبعده، انظر: Gordon and Trainor 2006.

10. للاطلاع على خطاب عام 2002 بشأن حالة الاتحاد، انظر:

<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html>

11. بينما كان "تحالف الراغبين" مهيباً من حيث عدد الدول المشتركة فيه، فإنه لم يكن كذلك من حيث ما تتمتع به أغلبية تلك الدول من خبرة عسكرية؛ فمن بين الدول الخمس والأربعين الداعمة للولايات المتحدة الأمريكية، كانت 30 دولة فقط على استعداد لإعلان ذلك صراحة، وهي: إثيوبيا، وإريتريا، وأذربيجان، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وألبانيا، وأوزبكستان، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، والفلبين، وكوريا الجنوبية، وكولومبيا، ولاتفيا، وليتوانيا، والمجر، ومقدونيا، والمملكة المتحدة، ونيكاراجوا، وهولندا، واليابان. بيد أن الكثير من تلك الدول لم تكن لديها القدرة على إرسال قوات إلى العراق، بحيث انحصرت الوحدات القتالية لقوات التحالف تقريباً في القوات الأمريكية والبريطانية. فعلى سبيل المثال، بعد القوات الأمريكية، وقوامها 260 ألف جندي، والقوات البريطانية، وقوامها 40 ألف جندي، كان ثالث أكبر قوة هي القوة الأسترالية وقوامها ألفا جندي. وعلى عكس عام 1991، لم تعلن أي دولة عربية صراحة دعمها لغزو العراق، ورفض مجلس الشعب التركي السماح للقوات الأمريكية بدخول العراق انطلاقاً من الأراضي التركية وفتح جبهة ثانية للحرب في الشمال. وأدت الحرب إلى انقسام التحالف الغربي التقليدي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث رفضت دول أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهي بلجيكا، وكندا، والنرويج، إلى جانب ألمانيا، وفرنسا، الانضمام إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية.

12. للاطلاع على نقاش بشأن العشائر العراقية، انظر: Dawood 2003.

الفصل السابع

1. ينطوي وصف العراق على أنه بلد "متعدد الخلفيات العرقية" على مشكلة واضحة؛ على اعتبار أن ذلك المصطلح لا يمكن أن يعكس بدقة سوى الانقسامات العرقية في المجتمع، من دون أن يعكس بنفس الدقة الأديان المختلفة (أي الإسلام والمسيحية)، والفروق المذهبية ضمن الأديان (كما هي بين المسلمين السنة والشيعة، وبين المسيحيين الآشوريين والكلدانيين). وينطوي ذلك على إشكالية مهمة؛ إذ إن الولاء الديني قائم بصرف النظر عن المنشأ العرقي (فعلى سبيل المثال، تنتمي نسبة 15٪ تقريباً من الأكراد إلى المذهب الشيعي، بينما نسبة 80٪ هم من السنة). وقد يكون مصطلح "المجتمع التعددي"، الذي صاغه أريند ليجفارت Arend Lijphart، هو الذي ينطبق أكثر من غيره على الوضع في العراق؛ إذ يعرِّف ليجفارت المجتمعات التعددية على أساس أن كلاً من «الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائط الاتصال، والمدارس، والجمعيات الطوعية، تميل إلى الانتظام وفق خطوط الانقسامات الفئوية ذات الطبيعة الدينية، أو الأيديولوجية، أو اللغوية، أو الإقليمية، أو الثقافية، أو العرقية» (Lijphart 1977: 3-4 كما اقتبسه Steiner 1981: 340). وعلى العموم، يتم في معظم الأدبيات استخدام المصطلح "متعدد الأعراق" بحيث يشمل المجموعات العرقية والطائفية على السواء.

2. للاطلاع على تقارير إخبارية بشأن مقتل عدي وقصي صدام حسين، انظر:

Julian Borger and Gary Younge, "Dead: The Sons of Saddam," *Guardian* (23 June 2003) <http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,,1004168,00.html> and "The Brothers Grim," *New York Times* (23 June 2003).

للاطلاع على تقارير بشأن إلقاء القبض على صدام حسين، انظر:

"Saddam Hussein Arrested in Iraq" posted on the BBC website on 14 December 2003 <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3317429.stm>, and Peter Grier, "Anatomy of Saddam Hussein's Capture," *Christian Science Monitor* (15 December 2003) <http://www.csmonitor.com/2003/1215/p01s01-woiq.html>

3. للاطلاع على وصف مفصل للتقدم الأمريكي نحو بغداد ومشكلات "تجاوز" الأرض، انظر:
Wright 2004.

4. ليس صحيحاً تماماً القول بأنه لم يكن هناك تخطيط، فقد كان هناك تخطيط ولكن تم التخلي عنه فيما بعد. فقد نظمت وزارة الخارجية الأمريكية منذ عام 2002 ورش عمل ضمت أكثر من 200 شخصية عراقية في المنفى ومسؤولين أمريكيين. وعقدت "مجموعة العمل الخاصة بالمبادئ الديمقراطية" اجتماعاتها برعاية "مشروع مستقبل العراق"، وأعدت دراسة من 15 مجلداً تغطي القضايا كافة التي سيتم مواجهتها في بيئة ما بعد صدام، بما في ذلك العدالة الانتقالية، والاقتصاد، والبنية الأساسية، والصحة العامة. وانتهى الأمر بالتقرير إلى أن طرحه البنتاجون جانباً، وتجاهل توصياته. لكن بول بريمير ذكر، ضمن روايته عن السنة التي أمضاها في العراق، أن التقرير لم يُقصد به أن يصبح خطة، وإنما - وهو شيء مستغرب حقاً - مجرد استراتيجية «لتشجيع الأمريكيين العراقيين على التفكير بشأن مستقبل بلدهم». انظر:

International Crisis Group 2004; Bremer 2006: 25; Diamond 2005: 28.

وللاطلاع على التقرير النهائي لمجموعة الأزمات الدولية، انظر:

<www.iraqfoundation.org/studies/2002/dec/study.pdf>.

5. تألف الأعضاء الشيعة لمجلس الحكم في العراق من: عبدالعزيز الحكيم (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، ومحمد بحر العلوم (رجل دين من النجف)، وعز الدين سليم (حزب الدعوة)، وإبراهيم الجعفري (حزب الدعوة)، وعبدالكريم المحمداوي (حزب الله العراقي)، وموفق الربيعي، وأحمد الجلبي (المؤتمر الوطني العراقي)، وأحمد البراك، وحميد مجيد موسى (الحزب الشيوعي العراقي)، ورجاء حبيب الخزاعي، وعقيلة الهاشمي (اغتيلت في 23 أيلول/ سبتمبر 2003)، وإياد علاوي (حركة الوفاق الوطني العراقي)، ووائل عبداللطيف. وضم الأعضاء السنة كلاً من: عدنان الباجه جي، ونصير الجادرجي (الحزب الوطني الديمقراطي)، وسمير شاكر محمود، وغازي الياور، ومحسن عبدالحميد (الحزب الإسلامي العراقي)، ودارا نور الدين. وتألف الأعضاء الأكراد في المجلس من: جلال طالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني)، ومسعود البرزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، ومحمود عثمان (مستقل)، وصلاح الدين بهاء الدين (الحزب الديمقراطي الكردستاني). وكان العضو الآشوري هو يونادم كنه (حركة الديمقراطية الآشورية)، والعضو التركماني هي صون كول جابوك (Anderson and Stansfield 2005: 252-3).

6. انظر:

Askold Krushelnycky, "Iraq: At Least 11 Dead In Jordanian Embassy Bombing In Baghdad," Radio Free Europe/Radio Liberty (7 August 2003); "Top UN Official among Dead in Baghdad Blast," *Guardian* (19 August 2003) <http://www.guardian.co.uk/ international/story/0,,1021792,00.html>

7. انظر:

Anton La Guardia, "Charismatic cleric was central to US strategy," *Telegraph* (30 August 2003) <http://www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2003/08/30/wirq230.xml>

وبما يشير إلى مدى التعقيد الذي اتسم به الوضع السياسي في العراق، اتُّهمت كل مجموعة سياسية في العراق وكل جهاز استخباري في منطقة الشرق الأوسط وقوات الاحتلال ضمن سلسلة من نظريات المؤامرة التي أحاطت باغتيال آية الله محمد باقر الحكيم. كما زُعم تورط إيران؛ في إطار خطوة لتحذير المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق من التقارب أكثر من اللازم مع الولايات المتحدة الأمريكية. ورأى البعض أن الموساد الإسرائيلي وراء العملية؛ في محاولة لزيادة حالة عدم الاستقرار في العراق، فيما اتهم البعض، بطبيعة الحال، مقتدى الصدر بالمسؤولية عن الاغتيال.

8. يمكن الاطلاع على القانون الإداري الانتقالي من خلال زيارة الموقع التالي على الإنترنت:

<http://www.cpa-iraq.org/government/TAL.html>

9. لقد كان انتشار الحركة الصدرية مدهشاً حقاً؛ فحتى في الشمال، نجح ممثلو الصدر في حشد قوات كبيرة. وقد قابلت أحد مساعدي الصدر، وهو السيد عبدالفتاح الموسوي، في كركوك في اليوم السابق على اندلاع العصيان. ويُعد وجود وحدات جيش المهدي في هذه النقطة الشمالية البعيدة وبتلك الأعداد الكبيرة، دليلاً على أن الحركة الصدرية تتمتع بتأييد واسع بين التركمانيين والعرب الشيعة في كركوك، وربما حتى بين الأكراد.

10. تم استقاء تلك المعلومات من لقاءات أجريت مع أعضاء في الحركة الإسلامية في كردستان، في كل من لندن والعراق.

11. انظر:

John F. Burns, "The Conflict in Iraq: Threats to Voters," *New York Times* (24 January 2005).

12. للاطلاع على القائمة الكاملة بالوزراء في حكومة الجعفري، انظر:

Lionel Beehner, "Iraq: Cabinet Ministers," *Council on Foreign Relations* (12 May 2005) <http://cfr.org/publication.html?id=8061#1>

13. للاطلاع على تحليلات بشأن احتمالات النظام الفيدرالي في عراق المستقبل، انظر:

Anderson and Stansfield (2005) and contributions in Brendan O'Leary et al. (2005).

14. انظر:

Jonathan Steele, "Iraq Constitution Yes Vote Approved by UN," *Guardian* (26 October 2005) <http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,,1600512,00.html>

15. انظر:

Simon Freeman, "Sunnis and Kurds Plot to Oust Iraqi Leader," *The Times* (2 March 2006) <http://www.timesonline.co.uk/article/0,,7374-2066102_1,00.html>

الخلاصة

1. انظر:

"Iraq Terrorist Leader Zarqawi 'Eliminated'," *Guardian* (8 June 2006) <http://www.guardian. co.uk/Iraq/Story/0,,1792817,00.html>

2. قام المتمردون بتنفيذ عمليات في جميع أنحاء العراق (باستثناء إقليم كردستان) طوال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو. وللاطلاع على عرض موجز لتلك الهجمات، انظر المحفوظات ضمن المدونة الإلكترونية التي يديرها البروفسور يوان كول Juan Cole بعنوان التعليق المُطَّلِع *Informed Comment*، وخصوصاً على العنوانين التاليين:

<http://www.juancole.com/2006_06_01_juanricole_archive.html> and <http://www.juancole.com/2006_07_01_juanricole_archive.html>

3. انظر:

Ned Parker, "Seven Sunni Insurgent Groups Set to Join Talks with Iraqi PM," *The Times* (27 June 2006) <http://www.timesonline.co.uk/article/0,,7374-2246552.html>

4. انظر:

Antonio Castenda, "Iraqi Army Struggles to Lure Sunni Arabs," *Los Angeles Times*, (14 July 2006) <http://www.latimes.com/news/nationworld/world/wire/sns-ap-iraq-sunni-soldiers,1,1312329.story?ctrack=1&cset=true>

5. انظر مثلاً:

Joseph Biden and Leslie Gelb, "Unity Through Autonomy in Iraq," *New York Times* (1 May 2006) <http://www.cfr.org/publication/10569/>; Gareth Stansfield, "Divide and Heal," *Prospect Magazine* (May 2006) <http://www.prospect-magazine.co.uk/article_details.php?id=7437>

6. انظر مثلاً:

Galbraith 2006; Peter Galbraith, "Iraq's Salvation Lies in Letting It Break Apart," *The Sunday Times* (16 July 2006) <http://www.timesonline.co.uk/newspaper/0,,176-2271755,00.html>

7. انظر:

Antony Cordesman, "Three Iraqs Would Be One Big Problem," *New York Times* (9 May 2006) <http://www.nytimes.com/2006/05/09/opinion/09cordesman.html>; Reidar Visser, "Iraq's Partition Fantasy", *Open Democracy* (19 May 2006) <http://www.opendemocracy.net/conflict-iraq/partition_3565.jsp>

ثبت تاريخي للأحداث

قبل عام 1920

9000–5000 قبل الميلاد	مجتمعات زراعية بدائية تبدأ في زراعة القمح والشعير واستئناس الحيوان
5000–3500 قبل الميلاد	العبيديون يبنون القرى ويقيمون أول معابد دينية
3500–1900 قبل الميلاد	السومريون يستقرون على ضفاف نهر الفرات، ويؤسسون ممالك وأسراً حاكمة
1900–500 قبل الميلاد	الحقبتان البابلية والآشورية
550 قبل الميلاد	قيام الإمبراطورية الفارسية الأخمينية
247 قبل الميلاد – 224 ميلادية	الإمبراطورية الفرثية تحكم إيران وعراق اليوم
224–661	الحقبة الساسانية
610	النبي محمد ﷺ يتلقى الوحي من الله لأول مرة
632	وفاة محمد ﷺ
637	معركة القادسية والفتح الإسلامي للعراق
750–1258	الخلافة العباسية
1258–1353	فترة الخانات
1411–1469	أسرة قره قويونلو
1465–1508	أسرة أق قويونلو
1508–1534	حكم الصفويين
1534–1918	الحكم العثماني

الحرب العالمية الأولى وما بعدها

تشرين الثاني/ نوفمبر 1914	القوات البريطانية تحتل البصرة والفاو
1915	التوقيع على معاهدة القسطنطينية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا
3 كانون الثاني/ يناير 1916	اتفاق "سايكس ـ بيكو" الرامي إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية

1917	بغداد تسقط في أيدي القوات البريطانية
22 أيار/ مايو 1919	الشيخ الكردي محمد برزنجي يتمرد ضد البريطانيين في السليمانية
نيسان/ إبريل 1920	مؤتمر سلام سان ريمو؛ منح بريطانيا الانتداب على فلسطين، وإمارة شرق الأردن، وبلاد ما بين النهرين
2 حزيران/ يونيو 1920	انطلاق ثورة عام 1920
10 آب/ أغسطس 1920	معاهدة سيفر والاعتراف بكردستان
آذار/ مارس 1921	مؤتمر القاهرة
تموز/ يوليو 1921	الاستفتاء بشأن الملك فيصل الأول
27 آب/ أغسطس 1921	تتويج فيصل الأول ملكاً
تموز/ يوليو 1923	معاهدة لوزان ونقض معاهدة سيفر
16 كانون الأول/ ديسمبر 1925	عصبة الأمم تمنح ولاية الموصل إلى العراق
1927	البريطانيون يكتشفون النفط في كركوك
16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1930	المصادقة على الاتفاقية البريطانية - العراقية
تشرين الأول/ أكتوبر 1932	العراق ينال الاستقلال رسمياً
8 أيلول/ سبتمبر 1933	وفاة الملك فيصل الأول وتتويج ابنه غازي
1933	مذبحة الآشوريين في سميل بقيادة بكر صدقي
تشرين الأول/ أكتوبر 1936	انقلاب عسكري بقيادة بكر صدقي
11 آب/ أغسطس 1937	اغتيال بكر صدقي
كانون الأول/ ديسمبر 1938	تعين نوري السعيد رئيساً للوزراء
نيسان/ إبريل 1939	وفاة الملك غازي في حادث سير، وتتويج ابنه فيصل الثاني، البالغ من العمر 4 سنوات، ملكاً، وتعيين خاله عبد الإله وصياً على العرش
أيلول/ سبتمبر 1939	بداية الحرب العالمية الثانية
1 نيسان/ إبريل 1941	انقلاب رشيد عالي
2 أيار/ مايو 1941	بريطانيا تحتل العراق؛ رشيد عالي يفر إلى طهران

14 تموز/ يوليو 1958	انقلاب بقيادة العميد عبدالكريم قاسم؛ مقتل الملك فيصل، وعبد الإله، ونوري السعيد؛ تولي عبدالكريم قاسم منصب رئيس الوزراء
1959	عودة الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني إلى العراق من منفاه في الاتحاد السوفيتي
تموز/ يوليو 1959	انهيار تحالف عبدالكريم قاسم مع الحزب الشيوعي؛ معارك في كركوك؛ اضطهاد أعضاء الحزب الشيوعي
7 تشرين الأول/ أكتوبر 1959	محاولة فاشلة يقوم بها حزب البعث لاغتيال عبدالكريم قاسم؛ تورط صدام حسين وهروبه إلى مصر
أيلول/ سبتمبر 1961	عبدالكريم قاسم يرفض خطة الحكم الذاتي الكردي كما اقترحها البرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني؛ بداية التمرد الكردي
8 شباط/ فبراير 1963	الإطاحة بعبدالكريم قاسم من خلال انقلاب عسكري لحزب البعث بقيادة عبدالسلام عارف؛ إعدام عبدالكريم قاسم
18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963	عبدالسلام عارف يستبعد حزب البعث عن مراكز السلطة
18 نيسان/ إبريل 1966	مصرع عبدالسلام عارف في حادث سقوط مروحية؛ أخوه عبدالرحمن عارف يخلفه كرئيس
17 تموز/ يوليو 1968	الانقلاب البعثي الثاني بقيادة أحمد حسن البكر
تشرين الثاني/ نوفمبر 1969	تعيين صدام حسين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة
11 آذار/ مارس 1970	إقرار الحكم الذاتي الكردي من خلال "بيان 11 آذار/ مارس"
1 كانون الأول/ ديسمبر 1971	بريطانيا تنسحب من الخليج
آذار/ مارس 1974	انهيار المفاوضات مع الأكراد؛ الأكراد يتمردون بدعم إيراني
6 آذار/ مارس 1975	اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران تنهي الدعم الإيراني للأكراد، وتحسم الخلاف حول شط العرب لصالح إيران
16 تموز/ يوليو 1979	صدام حسين يخلف البكر رئيساً
8 نيسان/ إبريل 1980	الأجهزة الأمنية العراقية تعتقل زعيم حزب الدعوة آية الله محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى في أعقاب محاولة اغتيال فاشلة لنائب رئيس الوزراء طارق عزيز؛ طرد 40 ألف شيعي إلى إيران؛ آية الله الخميني ينادي بالإطاحة بنظام حزب البعث

أيلول/ سبتمبر 1980	بداية الحرب العراقية – الإيرانية
4 أيلول/ سبتمبر 1980	إيران تقصف مدناً حدودية عراقية
17 أيلول/ سبتمبر 1980	العراق يلغي معاهدة عام 1975 مع إيران
22 أيلول/ سبتمبر 1980	العراق يهاجم قواعد جوية إيرانية
7 حزيران/ يونيو 1981	إسرائيل تهاجم مركزاً عراقياً للأبحاث النووية بالقرب من بغداد
شباط/ فبراير 1986	إيران تحتل شبه جزيرة الفاو
16 آذار/ مارس 1988	الجيش العراقي يقصف مدينة حلبجة الكردية بالأسلحة الكيميائية مما أسفر عن مقتل نحو 5 آلاف شخص
16 نيسان/ إبريل 1988	العراق يستعيد السيطرة على شبه جزيرة الفاو باستخدام الأسلحة الكيميائية
20 تموز/ يوليو 1988	إيران تقبل وقف إطلاق النار الذي طرحته الأمم المتحدة؛ نهاية الحرب العراقية – الإيرانية
2 آب/ أغسطس 1990	العراق يغزو الكويت؛ مجلس الأمن الدولي يصدر القرار رقم 660 المنادي بانسحاب العراق الفوري
6 آب/ أغسطس 1990	فرض عقوبات على العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم 661
8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990	زيادة عدد القوات الأمريكية المتواجدة في المملكة العربية السعودية إلى 400 ألف جندي
29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990	مجلس الأمن يأذن، بقراره رقم 678، للدول الأعضاء باستخدام "جميع الوسائل اللازمة" ما لم تُنفذ قراراته السابقة حتى 15 كانون الثاني/ يناير 1991
12 كانون الثاني/ يناير 1991	مجلس الشيوخ الأمريكي يسمح للجيش الأمريكي باستخدام القوة
15 كانون الثاني/ يناير 1991	الأمم المتحدة توجه إنذاراً إلى الحكومة العراقية بالانسحاب من الكويت
17 كانون الثاني/ يناير 1991	انطلاق عملية "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت
28 شباط/ فبراير 1991	إعلان وقف إطلاق النار وانتهاء عملية "عاصفة الصحراء"

آذار/ مارس – نيسان/ إبريل 1991	اندلاع الانتفاضتين الشيعية والكردية في شمال البلاد وجنوبها؛ الحرس الجمهوري العراقي يخمد التمردين؛ مليون ونصف المليون مواطن كردي يفرون إلى المناطق الجبلية على الحدود بين العراق وتركيا.
3 نيسان/ إبريل 1991	قرار مجلس الأمن رقم 687 يحدد شروط وقف إطلاق النار وينص على تشكيل لجنة خاصة لضمان إنهاء برامج العراق لإنتاج أسلحة الدمار الشامل
أيار/ مايو 1992	إجراء انتخابات المجلس الوطني الكردستاني؛ تشكيل الحكومة الإقليمية لكردستان من خلال تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني
حزيران/ يونيو 1992	المؤتمر الوطني العراقي يلتئم في فيينا بالنمسا
أيار/ مايو 1994	الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يخوضان حرباً أهلية في كردستان؛ طرد الحزب الديمقراطي الكردستاني من العاصمة الكردية أربيل
14 نيسان/ إبريل 1995	صدور قرار مجلس الأمن رقم 986 الذي ينظم برنامج النفط مقابل الغذاء
7 آب/ أغسطس 1995	هروب حسين وصدام كامل إلى الأردن
26 حزيران/ يونيو 1996	فشل محاولة انقلاب بقيادة حركة الوفاق الوطني العراقي
28 حزيران/ يونيو 1996	الجيش الإيراني يتوغل داخل إقليم كردستان ويهاجم مجموعة كردية إيرانية متمركزة في كويسنجق
31 آب/ أغسطس 1996	الحزب الديمقراطي الكردستاني يدعو الحكومة العراقية إلى كردستان للتصدي للتهديد الإيراني؛ الحزب الديمقراطي الكردستاني يحتل أربيل؛ القوات العراقية تدمر قاعدة للمؤتمر الوطني العراقي في قوشتبه مما أسفر عن مقتل المئات من عناصر المليشيات؛ قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني تنسحب إلى إيران
أيلول/ سبتمبر 1996	الاتحاد الوطني الكردستاني يشن هجوماً مضاداً؛ الولايات المتحدة الأمريكية تتوسط لإحلال السلام؛ الحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطر على أربيل فيما يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على السليمانية
10 كانون الأول/ ديسمبر 1996	بدء ضخ النفط بموجب قرار مجلس الأمن رقم 986

29 تشرين الأول/ أكتوبر 1997	العراق يطلب خروج مفتشي لجنة الأمم المتحدة الخاصة
13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997	انسحاب المفتشين (وعودتهم بعد ذلك بشهر)
تشرين الأول/ أكتوبر 1998	تقرير اللجنة الخاصة يشير إلى أن العراق استخدم عامل غاز الأعصاب (في إكس) في أسلحته
1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998	العراق يوقف التعاون مع اللجنة الخاصة
17–20 كانون الأول/ ديسمبر 1998	عملية "ثعلب الصحراء": قصف جوي أمريكي – بريطاني للعراق بعد تقرير اللجنة الخاصة بعدم تعاون العراق مع مفتشيها
19 شباط/ فبراير 1999	اغتيال آية الله العظمى محمد صادق الصدر في النجف
17 كانون الأول/ ديسمبر 1999	قرار مجلس الأمن رقم 1284 بتشكيل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش
تشرين الثاني/ نوفمبر 2000	العراق يرفض السماح لمفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بالدخول إلى العراق
11 أيلول/ سبتمبر 2001	هجمات القاعدة على الولايات المتحدة الأمريكية؛ تزايد التكهنات بشأن تورط العراق، ثم تَبَيَّنَ عدم صحتها فيما بعد
29 كانون الثاني/ يناير 2002	الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش يعتبر أن العراق جزء من "محور الشر"
آذار/ مارس – آب/ أغسطس 2002	إجراء محادثات بشأن السماح بعودة مفتشي لجنة الرصد والتحقق والتفتيش إلى العراق
أيلول/ سبتمبر 2002	العراق يسمح بالتفتيش بشرط عدم ربطه بقرارات جديدة
22 أيلول/ سبتمبر 2002	رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ينشر ملفاً يشير إلى أن العراق لديه قدرات كبيرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل
8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002	مجلس الأمن يطالب، بموجب قراره رقم 1441، العراق بالتعاون مع مفتشي لجنة الرصد والتحقق والتفتيش، وبالتصريح بجميع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل بحلول 8 كانون الأول/ ديسمبر؛ لجنة الرصد والتحقق والتفتيش تدخل العراق وتباشر عملها
7 كانون الأول/ ديسمبر 2002	العراق يسلم، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1441، وثائق تفيد تخلصه مما لديه من أسلحة دمار شامل، والولايات المتحدة الأمريكية لا تقتنع

بعد عام 2003

7 آذار/ مارس 2003	هانز بليكس، رئيس لجنة الرصد والتحقق والتفتيش، يرفع تقريره إلى مجلس الأمن الدولي
19 آذار/ مارس 2003	"حرب العراق الثانية" تبدأ بغارة أمريكية على بغداد؛ القوات البرية الأمريكية تغزو من الجنوب
9 نيسان/ إبريل 2003	بغداد تسقط في أيدي القوات الأمريكية
1 أيار/ مايو 2003	الرئيس بوش يعلن أن "المهمة قد أُنجزت"
14 تموز/ يوليو 2003	الاجتماع الأول لمجلس الحكم المعين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية
22 تموز/ يوليو 2003	مقتل عدي وقصي صدام حسين في اشتباك مع القوات الأمريكية في الموصل
19 آب/ أغسطس 2003	تنظيم القاعدة في العراق ينفذ تفجيراً انتحارياً يسفر عن تدمير مجمع تابع للأمم المتحدة في بغداد؛ مقتل رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق سيرجيو فييرا دي ميلو
29 آب/ أغسطس 2003	انفجار في النجف يسفر عن مقتل آية الله محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق
16 تشرين الأول/ أكتوبر 2003	مجلس الأمن يعترف، بموجب قراره رقم 1511، بشرعية الحكومة العراقية المؤقتة التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية
14 كانون الأول/ ديسمبر 2003	القبض على صدام حسين
شباط/ فبراير 2004	هجمات انتحارية على مكاتب للحزب الديمقراطي الكردستاني وللاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل تسفر عن مقتل أكثر من 100 شخص
1 آذار/ مارس 2004	الحكومة المؤقتة توافق على القانون الإداري الانتقالي
2 آذار/ مارس 2004	تفجيرات انتحارية تسفر عن مقتل 140 شيعياً في بغداد وكربلاء خلال الاحتفال بيوم عاشوراء
نيسان/ إبريل 2004	الانتفاضة الصدرية الأولى بقيادة مقتدى الصدر؛ القتال يندلع في الفلوجة
28 حزيران/ يونيو 2004	رئيس الوزراء إياد علاوي يتسلم مقاليد السيادة على العراق من بول بريمر رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة

تشرين الثاني/ نوفمبر 2004	قوات الائتلاف تهاجم الفلوجة
30 كانون الثاني/ يناير 2005	إجراء الانتخابات الخاصة بالجمعية الوطنية الانتقالية
نيسان/ إبريل 2005	الجمعية الوطنية الانتقالية تنتخب جلال طالباني رئيساً للعراق، وتعيين إبراهيم الجعفري رئيساً للوزراء
حزيران/ يونيو 2005	مسعود البرزاني يؤدي القسم بوصفه رئيساً لإقليم كردستان
تموز/ يوليو 2005	دراسة أجرتها "منظمة تعداد الضحايا العراقيين" تشير إلى أن نحو 25 ألف عراقي قُتلوا منذ آذار/ مارس 2003
تشرين الأول/ أكتوبر 2005	بدء محاكمة صدام حسين؛ إقرار الدستور الجديد من خلال استفتاء شعبي
تشرين الثاني/ نوفمبر 2005	تفجيرات انتحارية تستهدف مساجد في مدينة خانقين يروح ضحيتها 74 شخصاً على الأقل
15 كانون الأول/ ديسمبر 2005	العراقيون يصوتون لانتخاب أول برلمان وحكومة دائمين منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية
4-5 كانون الثاني/ يناير 2006	تفجيرات وهجمات تستهدف كربلاء والرمادي والمقدادية وبغداد وتخلف أكثر من 150 قتيلاً
20 كانون الثاني/ يناير 2006	الائتلاف العراقي الموحد بقيادة الشيعة يفوز بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر، ولكنه يخفق في الحصول على الأغلبية المطلقة
شباط/ فبراير 2006 فصاعداً	هجوم بالقنابل على الروضة العسكرية في سامراء يؤدي إلى موجة من العنف الطائفي تخلف ضحايا بالمئات
7 نيسان/ إبريل 2006	أكثر من 70 قتيلاً في ثلاثة تفجيرات انتحارية بمسجد للشيعة في بغداد
22 نيسان/ إبريل 2006	الرئيس جلال طالباني – المعاد انتخابه – يطلب من جواد المالكي، وهو الاسم الذي حصل توافق شيعي بشأنه، تشكيل الحكومة الجديدة، منهياً بذلك أربعة أشهر من الجمود السياسي
8 حزيران/ يونيو 2006	رئيس الوزراء المالكي يعلن مقتل أبو مصعب الزرقاوي، زعيم تنظيم القاعدة في العراق، خلال ضربة جوية

المصادر

<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/737483.stm>
<http://www.mideastweb.org/iraqtimeline.htm>
<http://www.juancole.com>

روابط على الإنترنت

مصادر إعلامية وموجزات

BBC Iraq page: <http://news.bbc.co.uk/1/hi/in_depth/middle_east/ 2002/conflict_with_iraq/default.stm>
Kurdish Media: <www.kurdishmedia.org>
Kurdistan Observer: <www.kurdistanobserver.com>
Uruk Net (anti-occupation website): <http://www.uruknet.info/>
Iraq Resistance Report: <http://www.albasrah.net/moqawama/english/iraqi_resistance.htm>
Al-Jazeera (English service): <http://english.aljazeera.net/HomePage>
Islam Online: <http://www.islamonline.net/english/index.shtml>
Institute for War and Peace Reporting: <www.iwpr.net>
The Mesopotamian (Chaldo-Assyrian site): <http://www.themesopotamian.org/>
Az-Zaman (Iraqi newspaper) archives: <http://www.azzaman.com/pdfarchive/>

منظمات غير حكومية ومؤسسات بحثية

Iraq Revenue Watch: <http://www.iraqrevenuewatch.org/reports/>
Iraq Body Count: <http://www.iraqbodycount.net/>
Iraq Research and Documentation Project (IRDP): <http://www.fas.harvard.edn/~irdp/>
International Crisis Group: <www.icg.org>
Royal Institute of International Affairs: <www.chathamhouse.org.uk>
United States Institute for Peace: <www.usip.org>
Carnegie Endowment for International Peace: <http://www.carnegieendowment.org/ regions/>
Iraqi Democrats Against Occupation (IDAO): <http://www.idao.org/>

مدونات

Historiae.org (weblog of Dr Reidar Visser, focusing upon southern Iraq): <http://www.historiae.org>
Informed Comment (weblog of Professor Juan Cole): <www.juancole.com>
Baghdad Burning (weblog of Iraqi woman): <http://riverbendblog.blogspot.com/>
Back to Iraq (weblog of journalist Christopher Allbritton): <http://www.back-toiraq.com/>
Nir Rosen (weblog of journalist Nir Rosen): <http://www.nirrosen.com/blog/>
Iraq The Model: <http://iraqthemodel.blogspot.com/>

حكومات ومنظمات ودولية

Iraqi Government: <http://www.iraqigovernment.org/index_en_new1.htm>

Iraqi Ministry of Foreign Affairs: <http://www.iraqmofa.net/index.aspx>

Kurdistan Regional Government: <www.krg.org>

UK Foreign and Commonwealth Office page on Iraq: <http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1007029394374>

UN Security Council Resolutions: <http://www.un.org/documents/scres.htm>

UN Assistance Mission for Iraq: <http://www.uniraq.org/>

Multi-National Forces in Iraq: <http://www.mnf-iraq.com/>

US State Department Iraq page: <http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/6804.htm>

أحزاب وحركات سياسية

Ayatollah Ali al-Sistani: <www.sistani.org>

Hizb al-Da_wa site (in Arabic): <http://www.islamicdawaparty.org/>

SCIRI (in Arabic and English): <http://www.iraqinews.com/frames.htm?IRAQINEWS& http://www.sciri.btinternet.co.uk/>

The Badr Army: <http://www.sciri.btinternet.co.uk/English/About_Us/Badr/badr.html>

Association of Muslim Scholars (in Arabic): <http://www.iraq-amsi.org/index.php>

Iraqi Islamic Party: <http://www.iraqiparty.com/ar/>

Kurdistan Democratic Party: <www.kdp.pp.se>

Patriotic Union of Kurdistan: <www.puk.org>

Kurdistan Islamic Union: <http://www.kurdiu.org/>

Iraqi (Sunni Arab) Resistance (in French and Arabic): <http://www.iraqresistance.net/_>

Iraq Resistance: <http://www.albasrah.net/index.php>

Assyrian Democratic Movement: <http://www.zowaa.org/>

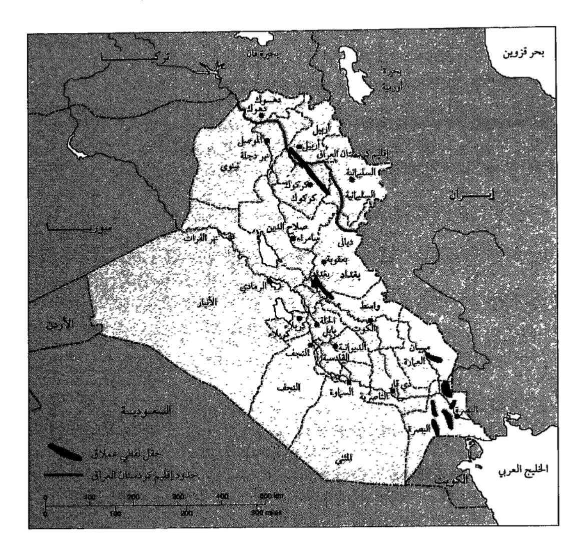
Iraqi Communist Party: <http://www.iraqcp.org/framse1/index.htm>

Iraqi Constitutional Monarchy Movement: <http://www.iraqcmm.org/>

خريطة

محافظات العراق الثماني عشرة وإقليم كردستان العراق

(كما جرى تحديدها بموجب القانون الإداري الانتقالي)



المراجع

Abdullah, Thabit (2003) *A Short History of Iraq*. London: Pearson Longman.

Aburish, Said K. (2000) *Saddam Hussein: The Politics of Revenge*. New York: Bloomsbury.

Adamson, David (1964) *The Kurdish War*. London: George Allen and Unwin.

Agnew, John and Stuart Corbridge (1995) *Mastering Space: Hegemony, Territory and International Political Economy*. London: Routledge.

Alnasrawi, Abbas (1994) *The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950–2010*. Westport, CT: Greenwood Press.

—— (2001) 'Iraq: Economic Sanctions and Consequences, 1990–2000', *Third World Quarterly*, vol. 22, no. 2, pp. 205–18.

Anderson, Benedict (1984) *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.

Anderson, Liam and Gareth Stansfield (2004) *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division?* 2nd edn; New York: Palgrave Macmillan.

—— (2005) 'The Implications of Elections for Federalism in Iraq: Toward a Five-Region Model', *Publius: The Journal of Federalism*, vol. 35, no. 3, pp. 1–24.

Ansari, Ali (2003) *Modern Iran Since 1921: The Pahlavis and After*. London: Longman.

Arendt, Hannah (1962) *The Origins of Totalitarianism* (first published in 1951). New York: Meridian.

Al-Askari, Jafar Pasha (2003) *A Soldier's Story: From Ottoman Rule to Independent Iraq: The Memoirs of Jafar Pasha Al-Askari*. London: Arabian Publishing.

Ayubi, Nazih (1995) *Overstating the Arab State*. London: I. B. Tauris.

Aziz, T. M. (1993) 'The Rise of Muhammad Baqir al-Sadr in Shii Political Activism in Iraq from 1958–1980', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 2, pp. 207–22.

Bagg, Ariel (2000) 'Irrigation in Northern Mesopotamia: Water for the Assyrian Capitals (12th–7th centuries BC)', *Irrigation and Drainage Systems*, vol. 14, pp. 301–24.

Bakhash, Shaul (2004) 'The Troubled Relationship: Iran and Iraq, 1930–80', in Lawrence Potter and Gary Sick (eds), *Iran, Iraq, and the Legacies of War*, pp. 11–28.

Baram, Amatzia (1989) 'The Ruling Political Elite in Bathi Iraq, 1968–1986: The Changing Features of a Collective Profile', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 21, no. 4, pp. 447–93.

—— (1994) 'A Case of Imported Identity: The Modern Secular Ruling Elites of Iraq and the Concept of Mesopotamian-Inspired Territorial Nationalism, 1922–1992', *Poetics*

Today, vol. 15, no. 2, Cultural Processes in Muslim and Arab Society: Modern Period II, pp. 279–319.

—— (1997) 'Neo-Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Policies 1991–96', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 29, no. 1, pp. 1–31.

—— (1998) *Building Toward Crisis: Saddam Hussein's Strategy for Survival*. Washington DC: Washington Institute for Near East Policy.

—— (2000) 'The Effect of Sanctions: Statistical Pitfalls and Responsibility', *Middle East Journal*, vol. 54, no. 2, pp. 194–233.

—— (2003) 'Saddam's Power Structure: The Tikritis Before, During and After the War', in Toby Dodge and Steven Simon (eds), *Iraq at the Crossroads: State and Society in the Shadow of Regime Change*. International Institute of Strategic Studies (IISS) Adelphi Paper 354; London: Oxford University Press and IISS, pp. 93–114.

Batatu, Hanna (1978) *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba_thists and Free Officers*. Princeton, NJ: Princeton University Press (reprinted by Saqi Books, London, 2004).

Beck, Peter (1981) '"A Tedious and Perilous Controversy": Britain and the Settlement of the Mosul Dispute, 1918–1926', *Middle Eastern Studies*, vol. 17, no. 2, pp. 256–76.

Bengio, Ofra (1992) *Baghdad Between Shi_a and Kurds*. Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus no. 18, pp. 7–8.

Bluth, Christoph (2004) 'The British Road to War: Blair, Bush and the Decision to Invade Iraq', *International Affairs*, vol. 80, no. 5, pp. 871–92.

Bossuyt, Audrey, Broze Laurence and Victor Ginsburgh (2001) 'On Invisible Trade Relations Between Mesopotamian Cities During the Third Millennium B.C.', *The Professional Geographer*, vol. 53, no. 3, pp. 374–83.

Boyne, Sean (1997/8) 'Inside Iraq's Security Network, Part One', *Jane's Intelligence Review*, vol. 9, no. 7, July 1997 and no. 8, August 1998.

Bremer, L. Paul (with Malcolm McConnell) (2006) *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope*. New York: Simon & Schuster.

Brooker, Paul (2000) *Non-Democratic Regimes: Theory, Government & Politics*. Basingstoke: Macmillan.

Brown, Stuart (1986) 'Media and Secondary State Formation in the Neo-Assyrian Zagros: An Anthropological Approach to an Assyriological Problem', *Journal of Cuneiform Studies*, vol. 38, no. 1, pp. 107–19.

Busch, Briton (1976) *Mudros to Lausanne: Britain's Frontiers in West Asia 1918–1923*. Albany, NY: SUNY Press.

Butler, Richard (2000) *Saddam Defiant: The Threat of Weapons of Mass Destruction and the Crisis of Global Security*. London: Weidenfeld & Nicolson

Camus, Albert (1960) *The Plague*. Harmondsworth: Penguin.

Carothers, Thomas (2002) 'The End of the Transition Paradigm', *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1, pp. 5–21.

Catherwood, Christopher (2004) *Churchill's Folly: How Winston Churchill Created Modern Iraq*. New York: Carrel and Graf Publishers.

Center for Economic and Social Rights (CESR) (1996) *UNSanctioned Suffering: A Human Rights Assessment of United Nations Sanctions on Iraq*. New York: CESR (_http://cesr.org/node/393_).

Çetinsaya, Gokhan (1994) *Ottoman Administration of Iraq, 1890–1908*. PhD thesis, University of Manchester.

—— (2003) 'The Ottoman View of the British Presence in Iraq and the Gulf: The Era of Abdulhamid II', *Middle Eastern Studies*, vol. 39, no. 2, pp. 194–203.

Chatham House (2004) *Iraq Scenarios: Transition to Elections*. Briefing Paper no. 5; London: The Royal Institute of International Affairs.

Chubin, Shahram (1989) 'Iran and the War: From Stalemate to Ceasefire', in Efraim Karsh (ed.), *The Iran/Iraq War: Impact and Implications*, pp. 13–25.

Chubin, Shahram and Charles Tripp (1991) *Iran and Iraq at War*. Boulder, CO: Westview Press.

Cockburn, Andrew and Patrick Cockburn, (1999) *Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein*. New York: HarperCollins.

Cohen, Saul (1976) *British Policy in Mesopotamia, 1903–1914*. Oxford: Ithaca Press.

Cole, Juan (2003) 'The United States and Shi_ite Religious Factions in Post-Ba_thist Iraq', *Middle East Journal*, vol. 57, no. 4, pp. 543–66.

—— (2004) 'The Three State Solution', in *The Nation*, 29 March_http://www.thenation.com/doc/20040329/cole_

Coughlin, Con (2002) *Saddam: The Secret Life*. London: Macmillan.

Couture, Philip G. (1984) 'Sir Henry Creswicke Rawlinson: Pioneer Cuneiformist', *Biblical Archaeologist*, vol. 47, no. 3 (September), pp. 143–5.

Crawford, Harriet (2004) *Sumer and the Sumerians*. 2nd edn; Cambridge: Cambridge University Press.

Crystal, Jill (1994) 'Authoritarianism and its Adversaries in the Arab World', *World Politics*, vol. 46, no. 2, pp. 262–89.

Danchev, Alex and John Macmillan (eds) (2004) *The Iraq War and Democratic Politics*. London: Routledge.

Davidson, Nigel (1933) 'The Termination of the Iraq Mandate', *International Affairs*, vol. 12, no. 1, pp. 60–78.

Davis, Eric (2005) *Memories of State: Politics, History, and Collective Identity in Modern Iraq*. Berkeley, CA: University of California Press.

Dawood, Hosham (2003) 'The "State-ization" of the Tribe and the Tribalization of the State: The Case of Iraq', in Faleh A. Jabar and Hosham Dawood (eds), *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East*. London: Saqi Books, pp. 110–35.

Diakonoff, I. M. (1985) 'Media', in Ilya Gershevitch (ed.), *The Cambridge History of Iran. Volume 2: The Median and Achaemenian Periods*. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 36–148.

Diamond, Larry (2005) *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*. New York: Times Books.

Dodge, Toby (2003) *Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and a History Denied*. New York: Columbia University Press.

—— (2005) *Iraq's Future: The Aftermath of Regime Change*. Adelphi Paper 372; London: International Institute for Strategic Studies.

Dodge, Toby and Steven Simon, (eds) (2003) *Iraq at the Crossroads: State and Society in the Shadow of Regime Change*. International Institute of Strategic Studies (IISS) Adelphi Paper 354; London: Oxford University Press and IISS.

Donner, Fred (1981) *The Early Islamic Conquests*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Dunne, Michael (2003) 'The United States, the United Nations, and Iraq', *nternational Affairs*, vol. 79, no. 2, pp. 257–77.

Elphinston, W. G. (1946) 'The Kurdish Question', *International Affairs*, vol. 22, no. 1, pp. 91–103.

Eppel, Michael (2004) *Iraq from Monarchy to Tyranny: From the Hashemites to the Rise of Saddam*. Gainesville, FL: University Press of Florida.

Eskander, Saad (2000) 'Britain's Policy in Southern Kurdistan: The Formation and the Termination of the First Kurdish Government, 1918–1919', *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 27, no. 2, pp. 139–63.

Etherington, Mark (2005) *Revolt on the Tigris: The Al-Sadr Uprising and the Governing of Iraq*. London: Hurst & Co.

Etzioni, Amitai (2004) 'A Self-Restrained Approach to Nation-Building by Foreign Powers', *International Affairs*, vol. 80, no. 1, pp. 1–17.

Farouk-Sluglett, Marion and Peter Sluglett (1978) 'Some Reflections on the Sunni/Shi_i Question in Iraq', *The Bulletin of the British Society for Middle Eastern Studies*, vol. 5, no. 2, pp. 79–87.

—— (1990a) *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*. London: I. B. Tauris.

—— (1990b) 'Iraq Since 1986: The Strengthening of Saddam', *Middle East Report*, no. 167, pp. 19–24.

—— (1991) 'The Historiography of Modern Iraq', *American History Review*, vol. 96, no. 5, pp. 1408–21.

Fattah, Hala (2003) 'The Question of the "Artificiality" of Iraq as a Nation-State', in Shams Inati (ed.), *Iraq: Its History, People, and Politics*. New York: Humanity Books.

Fernea, Robert A. (1970) *Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Political Authority among the El-Shabana of Southern Iraq*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Fieldhouse, D. K. (ed.) (2002) *Kurds, Arabs and Britons: The Memoir of Wallace Lyon in Iraq, 1918–44*. London: I. B. Tauris.

Fitzgerald, Edward P. (1994) 'France's Middle Eastern Ambitions, the Sykes–Picot Negotiations, and the Oil Fields of Mosul, 1915–1918', *The Journal of Modern History*, vol. 66, no. 4, pp. 697–725.

Fromkin, David (1991) *A Peace to End All Peace: Creating the Modern Middle East, 1914–1922*. Harmondsworth: Penguin.

Galal, Saif Abu (2002) *UN Economic Sanctions and Iraq: A Critical Analysis of a Failed Policy*. Durham Middle East Paper no. 69; University of Durham: Institute of Middle East and Islamic Studies.

Galbraith, Peter W. (2006) *The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End*. New York: Simon & Schuster.

Gasiorowski, Mark (2002) 'The Nuzhih Plot and Iranian Politics', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 34, pp. 645–66.

Gordon, Michael and Bernard Trainor (2006) *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq*. London: Atlantic Books.

Graham-Brown, Sarah (1999) *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq*. London: I. B. Tauris.

Gregory, Derek (2004) *The Colonial Present*. Oxford: Blackwell Publishing.

Gross Stein, Janice (1988) 'The Wrong Strategy in the Right Place: The United States in the Gulf', *International Security*, vol. 13, no. 3, pp. 142–67.

Gunter, Michael M. (1999) *The Kurdish Predicament in Iraq: A Political Analysis*. London: Macmillan Press.

Halpern, Manfred (1962) 'Middle Eastern Armies and the New Middle Class', in John Johnson (ed.), *The Role of the Military in Under-Developed Countries*. Princeton, NJ: Princeton University Press, pp. 277–316.

Hashim, Ahmed (2003a) 'Military Power and State Formation in Modern Iraq', *Middle East Policy*, vol. 10, no. 4, pp. 29–47.

—— (2003b) 'Saddam Husayn and Civil–Military Relations in Iraq: The Quest for Legitimacy and Power', *Middle East Journal*, vol. 57, no. 1, pp. 9–41.

—— (2006) *Insurgency and Counter-Insurgency in Iraq*. London: Hurst & Co.

Hazleton, Fran (1989) 'Iraq to 1963', in Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq (CARDI) *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?* London: Zed Books, pp. 1–29.

Helms, Christine Moss (1984) *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*. Washington DC: Brookings Institution.

Hemphill, Paul (1979) 'The Formation of the Iraqi Army, 1921–1933', in Abbas Kelidar (ed.), *The Integration of Modern Iraq*. London: Croom Helm, pp. 88–110.

Al-Hirmizi, Ershad (2003) *The Turkmen and Iraqi Homeland*. Istanbul: Kerkük Vakfi.

—— [Arshad] (2005) *The Turkmen Reality in Iraq*. Istanbul: Kerkük Vakfi.

Hiro, Dilip (1989) *The Longest War: The Iran–Iraq Military Conflict*. London: Grafton.

—— (2001) *Neighbours, Not Friends: Iraq and Iran After the Gulf Wars*. London: Routledge.

Hobsbawm, Eric (1990) *Nations and Nationalism Since 1780*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hopwood, Derek, Habib Ishow and Thomas Koszinowski (eds) (1993) *Iraq: Power and Society*. Reading: Ithaca Press.

Horowitz, S. (2004) 'Identities Unbound: Escalating Ethnic Conflict in Post-Soviet Azerbaijan, Georgia, Moldova, and Tajikistan', in S. Lobell and P. Mauceri (eds), *Ethnic Conflict and International Politics: Explaining Diffusion and Escalation*. New York: Palgrave, pp. 51–74.

Human Rights Watch (1990) *Human Rights in Iraq*. New Haven, CT: Yale University Press.

—— (1992) *Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and its Aftermath*. New York: Human Rights Watch.

—— (1993) *Genocide in Iraq: The Anfal Campaign Against the Kurds*. New York: Human Rights Watch.

—— (1994) *Bureaucracy of Repression: The Iraqi Government in its Own Words*. New York: Human Rights Watch.

—— (2003) *Iraq: Forcible Expulsion of Ethnic Minorities*, vol. 15, no. 3(E). Washington DC: Human Rights Watch.

Hünseler, Peter (1984) 'The Historical Antecedents of the Shatt al-Arab Dispute', in M. S. El-Azhary (ed.), *The Iran–Iraq War: An Historical, Economic and Political Analysis*, pp. 8–19.

Hurewitz, D. J. (1962) 'Russia and the Turkish Straits: A Revaluation of the Origins of the Problem', *World Politics*, vol. 14, no. 4, pp. 605–32.

Hurewitz, J. C. (1979) *The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, vol. 2*. New Haven, CT: Yale University Press.

Husry, Khaldun S. (1974) 'The Assyrian Affair of 1933 (I)', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 5, no. 2, pp. 161–76.

International Crisis Group (2004) *Reconstructing Iraq*. ICG Middle East Report, no. 30.

—— (2006) *In Their Own Words: Reading the Iraqi Insurgency*. ICG Middle East Report, no. 50.

Izady, Merhdad (2004a) 'Kurdish History and Culture', posted on the website of the Kurdistan Regional Government, 18 December 2004. <www.krg.org>.

—— (2004b) 'Kurds and the Formation of the State of Iraq, 1917–1932', in Reeva Simon and Eleanor Tejirian (eds), *The Creation of Iraq, 1914–1921*. New York: Columbia University Press, pp. 95–109.

Al-Izzi, Khalid (1981) *The Shatt al-Arab Dispute: A Legal Study*. London: Third World Centre for Research and Publishing.

Jabar, Faleh A. (1992) 'Why the Uprisings Failed', *Middle East Report*, no. 176, Iraq in the Aftermath, pp. 2–14.

—— (2003a) 'Sheikhs and Ideologues: Deconstruction and Reconstruction of Tribes Under Patrimonial Totalitarianism in Iraq, 1968–1998', in Faleh Jabar and Hosham Dawod (eds), *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East*. London: Saqi Books, pp. 69–109.

—— (2003b) *The Shi_ite Movement in Iraq*. London: Saqi Books.

Jawad, Sa_ad (1982) 'Recent Developments in the Kurdish Issue', in Tim Niblock (ed.), *Iraq: The Contemporary State*, pp. 47–61.

Jhaveri, Nayna (2004) 'Petroimperialism: US Oil Interests and the Iraq War', *Antipode*, vol. 36, no. 1, pp. 2–11.

Jwaideh, Wadie (1960) *The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Development*. PhD dissertation, Syracuse University.

Karpat, Kemal (1972) 'The Transformation of the Ottoman State, 1789–1908', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 3, no. 3, pp. 243–81.

Karsh, Efraim (ed.) (1989a) *The Iran/Iraq War: Impact and Implications*. Basingstoke: Macmillan.

—— (1989b) 'From Ideological Zeal to Geopolitical Realism: The Islamic Republic and the Gulf', in Efraim Karsh (ed.), *The Iran/Iraq War: Impact and Implications*, pp. 26–41.

Keating, Michael and John McGarry (eds) (2001) *Minority Nationalism and the Changing International Order*. Oxford: Oxford University Press.

Kedourie, Elie (1970) *The Chatham House Version and Other Middle-Eastern Studies*. London: Weidenfeld & Nicolson.

Kelidar, Abbas (ed.) (1979) *The Integration of Modern Iraq*. London: Croom Helm.

—— (1993) 'States Without Foundations: The Political Evolution of State and Society in the Arab East', *Journal of Contemporary History*, vol. 28, no. 2, pp. 315–39.

Kennedy, Hugh (1981) *The Early Abbasid Caliphate*. London: Croom Helm.

—— (2004) *The Court of the Caliphs: The Rise and Fall of Islam's Greatest Dynasty*. London: Weidenfeld & Nicolson.

Kent, Marian (1976) *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900–1920.* London: Macmillan.

Kerr, Malcolm (1971) *The Arab Cold War: Gamal _Abd al-Nasir and His Rivals, 1958–1970.* 3rd edn; London: Oxford University Press.

Khadduri, Majid (1951) *Independent Iraq.* London: Oxford University Press.

—— (1969) *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958.* London: Oxford University Press.

—— (1978) *Socialist Iraq: A Study in Iraqi Politics Since 1968.* Washington DC: Middle East Institute.

Khadduri, Majid and Edmund Ghareeb (1997) *War in the Gulf 1990–91: The Iraq–Kuwait Conflict and its Implications.* New York and Oxford: Oxford University Press.

Al-Khafaji, Isam (1992) 'State Terror and the Degradation of Politics in Iraq', *Middle East Report*, no. 176, *Iraq in the Aftermath*, pp. 15–21.

—— (2000) 'The Myth of Iraqi Exceptionalism', *Middle East Policy*, vol. 7, no. 4.

—— (2003) 'A Few Days After: State and Society in a Post-Saddam Iraq', in Toby Dodge and Steve Simon (eds), *Iraq at the Crossroads: State and Society in the Shadow of Regime Change.* Oxford: Oxford University Press/International Institute for Strategic Studies, pp. 77–92.

Khoury, Dina Rizk (1997) *State and Provincial Society in the Ottoman Empire.* Cambridge: Cambridge University Press.

Klingner, D. E. and L. R. Jones (2005) 'Learning from the Philippine Occupation: Nation-Building and Institutional Development in Iraq and Other High Security Risk Nations', *Public Administration and Development*, vol. 25, no. 2, pp. 145–56.

Korn, David (1994) 'The Last Years of Mustafa Barzani', *Middle East Quarterly*, vol. 1, no. 2.

Lapidus, Ira (2002) *A History of Islamic Societies.* Cambridge: Cambridge University Press.

Leaman, George (2004) 'Iraq, American Empire, and the War on Terrorism', *Metaphilosophy*, vol. 35, no. 3, pp. 234–48.

Lijphart, Arend (1977) *Democracy in Plural Societies.* New Haven: Yale University Press.

Linz, Juan J. (1964) 'An Authoritarian Regime: Spain', in Erik Allardt and Yrjo Littunen (eds), *Cleavages, Ideologies and Party Systems.* Helsinki: The Westermarck Society. Reprinted in Erik Allardt and Stein Rokkan (eds), *Mass Politics: Studies in Political Sociology.* New York: The Free Press, 1970.

Liverani, Mario (1995) 'The Medes at Esarhaddon's Court', *Journal of Cuneiform Studies*, vol. 47, pp. 57–62.

Lloyd, H. I. (1926) 'The Geography of the Mosul Boundary', *The Geographical Journal*, vol. 68, no. 2, pp. 104–13.

Lobell, S. and P. Mauceri (2004) 'Diffusion and Escalation of Ethnic Conflict', in S. Lobell and P. Mauceri (eds), *Ethnic Conflict and International Politics: Explaining Diffusion and Escalation*. New York: Palgrave Macmillan, pp. 1–10.

Longrigg, Stephen M. (1953) *Iraq, 1900–1950: A Political, Social and Economic History*. Oxford: Oxford University Press.

Louis, W. Roger and R. Fernea (eds) (1991) *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited*. London: I. B. Tauris.

Lukitz, Liora (2005) *A Quest in the Middle East: Gertrude Bell and the Making of Modern Iraq*. London: I. B. Tauris.

Machinist, Peter (1983) 'Assyria and its Image in the First Isaiah', *Journal of the American Oriental Society*, vol. 103, no. 4, pp. 719–37.

Mahdi, Kamil (2005) 'What are the Real Divisions in Iraq?' *Socialist Worker Online*, issue 1936, _http://www.socialistworker.co.uk/article.php?article_id=5721>.

Makiya, Kanan (1993) *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising and the Arab World*. Harmondsworth: Penguin.

—— (1998) *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq*. 2nd edn; Berkeley: UCLA Press.

Malkasian, Carter (2006) 'Signaling Resolve, Democratization and the First Battle of Fallujah', *The Journal of Strategic Studies*, vol. 29, no. 3 (June), pp. 423–52.

Malone, David M. (2006) *The International Struggle Over Iraq: Politics in the UN Security Council 1980–2005*. Oxford: Oxford University Press.

Marashi, Ibrahim (2003) 'Iraq's Security and Intelligence Network: A Guide and Analysis', *Middle East Review of International Affairs Journal*, vol. 6, no. 3.

Marr, Phebe (2004) *The Modern History of Iraq*. 2nd edn; Boulder, CO: Westview Press.

Meriage, Lawrence (1978) 'The First Serbian Uprising (1804–1813) and the Nineteenth Century Origins of the Eastern Question', *Slavic Review*, vol. 37, no. 3, pp. 421–39.

Mofid, Kamran (1990) *The Economic Consequences of the Gulf War*. London: Routledge.

Mohamedou, M. (1997) *Iraq and the Second Gulf War: State Building and Regime Security*. Bethesda, MD: Austin & Winfield.

Morony, Michael (1984) *Iraq after the Muslim Conquest*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Morozova, Galina (2005) 'A Review of Holocene Avulsions in the Tigris and Euphrates Rivers and Possible Effects on the Evolution of Civilizations in Lower Mesopotamia', *Geoarchaeology: An International Journal*, vol. 20, no. 4, pp. 401–23.

Moss Helms, Christine (1984) *Iraq: Eastern Flank of the Arab World*. Washington DC: The Brookings Institution.

Mufti, Malik (1996) *Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq*. London: Cornell University Press.

Murray, Williamson and Robert Scales (2003) *The Iraq War: A Military History*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Nakash, Yitzhak (1994) *The Shi_is of Iraq*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

—— (2006) *Reaching for Power: The Shi'a in the Modern World*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Napoleoni, Loretta (2005) *Insurgent Iraq: Al Zarqawi and the New Generation*. London: Constable.

Al-Naqeeb, Khaldoun (1990) *Society and State in the Gulf and Arab Peninsula: A Different Perspective*. London: Routledge.

Natali, Denise (2001) 'Manufacturing Identity and Managing Kurds in Iraq', in Brendan O'Leary, Ian Lustick and Thomas Callaghy (eds), *Right-Sizing the State: The Politics of Moving Borders*. Oxford: Oxford University Press, pp. 253–88.

Niblock, Tim (ed.) (1982) *Iraq: The Contemporary State*. London: Croom Helm.

Niblock, Tim (2001) *'Pariah States' and Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya, Sudan*. London: Lynne Reinner Publishers.

Nieuwenhuis, Tom (1982) *Politics and Society in Early Modern Iraq: Mamluk Pashas, Tribal Shayks and Local Rule Between 1802 and 1831*. The Hague: Martinus Nijhoff Publishers.

Og˘uzlu, H. Tarik (2002) 'The "Turkomans" as a Factor in Turkish Foreign Policy', *Turkish Studies*, vol. 3, no. 2, pp. 139–48.

O'Leary, Brendan, Ian Lustick and Thomas Callaghy (eds) (2001) *Right-Sizing the State: The Politics of Moving Borders*. Oxford: Oxford University Press.

O'Leary, Brendan, John McGarry and Khaled Saleh (eds) (2005) *The Future of Kurdistan in Iraq*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press.

O'Leary, Brendan and Khaled Saleh (2005) 'The Denial, Resurrection, and Affirmation of Kurdistan', in Brendan O'Leary et al., (eds), *The Future of Kurdistan in Iraq*, pp. 3–43.

Olson, Robert (1993) 'The Battle for Kurdistan: The Churchill–Cox Correspondence Regarding the Creation of the State of Iraq, 1921–1923', *The International Journal of Turkish Studies*, vol. 5, no. 1, pp. 121–36.

O'Mahony, Anthony (2004) 'Christianity in Modern Iraq', *International Journal for the Study of the Christian Church*, vol. 4, no. 2, pp. 121–42.

Packer, George (2006) *The Assassins' Gate: America in Iraq*. London: Faber and Faber.

Paris, Timothy (1998) 'British Middle East Policy-Making After the First World War: The Lawrentian and Wilsonian Schools', *The Historical Journal*, vol. 41, no. 3, pp. 773–93.

Pasha, M. (2002) 'Predatory Globalization and Democracy in the Islamic World', *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 581, pp. 121–32.

Patton, John S. (1963) *The Historical Background of the 'Iraqi Revolution', International and Internal Problems: 1918–1945*. PhD dissertation, American University, Washington

DC. Pei, M. and S. Kasper (2003) 'The "Morning After" Regime Change: Should US Force Democracy Again?' *Christian Science Monitor*, 15 January.

Péteri, György (2000) 'Between Empire and Nation-State: Comments on the Pathology of State Formation in Eastern Europe during the "Short Twentieth Century" ', *Contemporary European History*, vol. 9, no. 3, pp. 367–84.

Pinault, David (1992) *The Shi_ites: Ritual and Popular Piety in a Muslim Community*. New York: St Martin's Press.

Pollack, Susan (1999) *Ancient Mesopotamia: The Eden that Never Was*. Cambridge: Cambridge University Press.

Pool, David (1980) 'From Elite to Class: The Transformation of Iraqi Leadership, 1920–1939', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 12, no. 3, pp. 331–350.

Postgate, J. N. (1994) *Early Mesopotamia: Society and Economy at the Dawn of History*. Revised edn; London: Routledge.

Potter, Lawrence and Gary Sick (eds) (2004) *Iran, Iraq, and the Legacies of War*. New York: Palgrave Macmillan.

Preston, Zoë (2003) *The Cystallization of the Iraqi State: Geopolitical Function and Form*. Bern: Peter Lang.

Rae, Heather (2002) *State Identities and the Homogenisation of Peoples*. Cambridge: Cambridge University Press.

Rangwala, Glen (2005) 'The Democratic Transition in Iraq and the Discovery of its Limitations', in Alex Danchev and John Macmillan (eds), *The Iraq War and Democratic Politics*. London: Routledge, pp. 160–80.

Resool, Shorsh Haji (2003) *Anfal: Kurd u Dawlati Iraq* [Anfal: The Kurds and the Iraqi State]. London: no publisher.

Rieff, David (2004) 'Focus on Iraq: Blueprint for a Mess', in *Foreign Service Journal*, March, pp. 22–8.

Rothman, Mitchell S. (2001) 'The Local and the Regional: An Introduction', in Mitchell Rothman (ed.), *Uruk Mesopotamia and its Neighbors: Cross-Cultural Interactions in the Era of State Formation*. Santa Fe, NM: School of American Research Press, pp. 3–26.

Rothwell, V. (1970) 'Mesopotamia in British war Aims', *The Historical Journal*, vol. 13, no. 2, pp. 273–94.

Roux, Georges (1980) *Ancient Iraq*. 2nd edn; London: Pelican Books.

Salman, Kamal Abdal-Rahma (1992) *The Ottoman and British Policies Toward Iraqi Tribes: 1831 to 1920*. PhD dissertation, University of Utah.

Sambanis, Nicholas (2004) 'What is Civil War? Conceptual and Empirical Complexities of an Operational Definition', *Journal of Conflict Resolution*, vol. 48, no. 6, pp. 814–58.

Schapiro, Leonard (1972) *Totalitarianism*. London: Pall Mall.

Schofield, Richard (2004) 'Position, Function, and Symbol: The Shatt al-Arab Dispute in Perspective', in Lawrence Potter and Gary Sick (eds), *Iran, Iraq, and the Legacies of War*, pp. 29–70.

El-Shazly, Nadia El-Sayed (1998) *The Gulf Tanker War: Iran and Iraq's Maritime Swordplay*. Basingstoke: Macmillan.

Shourush, Sami (2002) 'The Religious Composition of the Kurdish Society: Sufi Orders, Sects and Religions', in Faleh Jabar (ed.), *Ayatollahs, Sufis and Ideologues: State, Religion and Social Movements in Iraq*. London: Saqi Books, pp. 114–39.

Simon, Reeva and Eleanor Tejirian (eds) (2004) *The Creation of Iraq, 1914–1921*. New York: Columbia University Press.

Simons, Geoffrey L. (1994) *Iraq: From Sumer to Saddam*. Basingstoke: Macmillan.

—— (1996) *Iraq: From Sumer to Saddam*. 2nd edn; New York: St Martin's Press.

Sirriyeh, Hussein (1985) 'Development of the Iraqi–Iranian Dispute, 1847–1975', *Journal of Contemporary History*, vol. 20, no. 3, pp. 483–92.

Small, Melville and J. David Singer (1982) *Resort to Arms: International and Civil War, 1816–1980*. Beverly Hills, CA: Sage.

Smith, Anthony (2004) 'Ethnic Cores and Dominant Ethnies', in Eric Kaufman (ed.), *Rethinking Ethnicity: Majority Groups and Dominant Minorities*. London: Routledge, pp. 17–30.

Smith, Steve (2002) 'The End of the Unipolar Movement? September 11 and the Future of World Order', *International Relations*, vol. 16, no. 2, pp. 171–83.

Stafford, Ronald S. (1935) *The Tragedy of the Assyrians*. London: George Allen and Unwin.

Stansfield, Gareth R. V. (2003) *Iraqi Kurdistan: Political Development and Emergent Democracy*. London: RoutledgeCurzon.

—— (2005a) 'Political Life and the Military', in Youssef Choueiri (ed.), *A Companion to the History of the Middle East*. Oxford: Blackwell.

—— (2005b) 'The Transition to Democracy in Iraq: Historical Legacies, Resurgent Identities and Reactionary Tendencies', in Alex Danchev and John Macmillan (eds), *The Iraq War and Democratic Politics*, pp. 134–59.

Stansfield, Gareth and Shorsh Haji Resool (2006) 'The Tortured Resurgence of Kurdish Nationalism, 1961–1990', in Michael Gunter and Mohammed Ahmed (eds), *The Evolution of Kurdish Nationalism*. Costa Mesa, CA: Mazda Press.

Steiner, J. (1981) 'The Consociational Theory and Beyond', *Comparative Politics*, vol. 13, no. 3, pp. 339–54.

Stivers, William (1982) *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey, and the Anglo-American World Order, 1918–1930*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Stork, Joe (1982) 'State Power and Economic Structure: Class Determination and State Formation in Contemporary Iraq', in Tim Niblock (ed.), *Iraq: the Contemporary State*. London: Croom Helm, pp. 27–46.

Swearingen, Will (1988) 'Geopolitical Origins of the Iran–Iraq War', *Geographical Review*, vol. 78, no. 4, pp. 405–16.

Al-Tabari, M. J. (1989) *The History of al-Tabari, volume XIII: The Conquest of Iraq, Southwestern Persia, and Egypt*, trans. Gautier H. A. Juynboll. Albany, NY: SUNY Press.

—— (1992) *The History of al-Tabari, volume XII: The Battle of Qadisiyyah and the Conquest of Syria and Palestine*, trans. Yohanan Friedman. Albany, NY: SUNY Press.

—— (1993) *The History of al-Tabari, volume XI: The Challenge to the Empires*, trans. Khalid Y. Blankinship. Albany, NY: SUNY Press.

Tarbush, Mohammad (1982) *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*. London: Kegan Paul.

Tejirian, Eleanor H. (1972) *Iraq, 1932–1963: Politics in a Plural Society*. PhD dissertation, Columbia University.

Tripp, Charles (2000) *A History of Iraq*. Cambridge: Cambridge University Press.

—— (2003) 'The Imperial Precedent', *Le Monde Diplomatique*, January.

Van Bruinessen, Martin (1986) 'The Kurds between Iran and Iraq', *MERIP Middle East Report*, no. 141, *Hidden Wars*, pp. 14–27.

—— (1992) *Agha, Shaikh and State: The Social and Political Organization of Kurdistan*. London: Zed Books.

Vinogradov, Amal (1972) 'The 1920 Revolt in Iraq Reconsidered: The Role of Tribes in National Politics', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 3, no. 2, pp. 123–9.

Visser, Reidar (2005) *Basra, the Failed Gulf State: Separatism and Nationalism in Southern Iraq*. Berlin: LIT Verlag.

Wallach, Janet (1996) *Desert Queen: The Extraordinary Life of Gertrude Bell: Adventurer, Adviser to Kings, Ally of Lawrence of Arabia*. London: Weidenfeld & Nicholson.

Williams, K. (2004) 'Internationalization of Ethnic Conflict in the Balkans: The Breakup of Yugoslavia', in S. Lobell and P. Mauceri (eds), *Ethnic Conflict and International Politics: Explaining Diffusion and Escalation*. New York: Palgrave, pp. 75–84.

Wilson, Arnold T. (1930) *Loyalties, Mesopotamia 1914–1917: A Personal and Historical Record*. London: Oxford University Press.

—— (1931) *Mesopotamia 1917–1920: A Clash of Loyalties: A Personal and Historical Record*. London: Oxford University Press.

Wimmer, Andreas (2002) *Nationalist Exclusion and Ethnic Conflict: Shadows of Modernity*. Cambridge: Cambridge University Press.

—— (2004) 'Dominant Ethnicity and Dominant Nationhood', in Eric Kaufman (ed.), *Majority Groups and Dominant Minorities: Conceptualizing Dominant Ethnicity*. London: Routledge.

Wittfogel, Karl (1981) *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (first published in 1957). New York: Vintage Books.

Wright, Evan (2004) *Generation Kill: Living Dangerously on the Road to Baghdad with the Ultraviolent Marines of Bravo Company*. London: Bantam Press.

Yaphe, Judith (2003) 'War and Occupation in Iraq: What Went Right? What Could Go Wrong?' *Middle East Journal*, vol. 57, no. 3, pp. 381–99.

—— (2004) 'The View from Basra: Southern Iraq's Reaction to War and Occupation, 1915–1925', in Reeva S. Simon and Eleanor H. Tejirian (eds), *The Creation of Iraq, 1914–1921*. New York, NY: Columbia University Press, pp. 19–35.

Yoffee, Norman (1995) 'Political Economy in Early Mesopotamian States', *Annual Review of Anthropology*, vol. 24, pp. 281–311.

Yordan, Carlos L. (2004) 'Failing to Meet Expectations in Iraq: A Review of the Original U.S. Post-War Strategy', *Middle East Review of International Affairs*, vol. 8, no. 1, pp. 52–68.

Young, T. Cuyler (1988) 'The Early History of the Medes and the Persians and the Achaemid Empire to the Death of Cambyses', in John Boardman, N. G. L. Hammond, D. M. Lewis and M. Ostwald (eds), *The Cambridge Ancient History: Volume IV: Persia, Greece and the Western Mediterranean*. 2nd edn, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 1–52.

Zawadzki, Stefan (1988) *The Fall of Assyria and Median–Babylonian Relations in Light of the Nabopolassar Chronicle*. Uniwersytet Im. Adama Mickiewicza w Poznaniu, Seria Historia, nr. 149; Poznan: Eburon-Deeft.

Zubaida, Sami (1991) 'Community, Class and Minorities in the 1958 Iraqi Revolution', in W. R. Louis and R. Fernea (eds), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited*, pp. 197–210.

—— (2000) 'Contested Nations: Iraq and the Assyrians', *Nations and Nationalism*, vol. 6, no. 3, pp. 363–82.

—— (2002) 'The Fragments Imagine the Nation: the Case of Iraq', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 34, pp. 205–15.

نبذة عن المؤلف

جاريث ستانسفيلد؛ أستاذ مشارك في مادة سياسة الشرق الأوسط في معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر، وزميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط في شاتام هاوس.

العـــراق

الشعب والتاريخ والسياسة

يتضمن الكتاب أربعة نقاشات رئيسية؛ تهدف في مجملها إلى تحليل كيفية وصول العراق إلى وضعه الحالي، وكيفية إعادة بنائه. النقاش الأول يدور حول الطبيعة الاصطناعية لنشأة الدولة العراقية، وآثارها على بناء الدولة بعد ذلك بقرن، والنقاش الثاني يرتبط بمسألة الهوية في المجتمع العراقي، وماذا كان يعني أن يكون المرء «عراقياً»؟ وما الذي يعنيه ذلك الآن؟ أما النقاش الثالث فيدور حول طبيعة السلطة السياسية في العراق، والتأثيرات التي أحدثتها عقود من السياسات غير الديمقراطية على المجتمع العراقي. وأخيراً، فإن النقاش الرابع يركز على آليات بناء الدولة في المجتمعات والدول التعددية المتحررة من ظلال السلطوية.

وبرغم أهمية مثل هذا التحليل التاريخي المركب في فهم الأنماط والقواعد الأساسية التي حكمت اتجاهات تطور الدولة والمجتمع في العراق خلال القرن الماضي، فإن فهم الواقع الحالي للعراق والتنبؤ بمستقبله يتأثران بالتحولات الع... التي يشهدها العراق. فمع كل فظاعة إرهابية تودي بحياة عشرات من الشي... بغداد، وفي كل وقت يخطف فيه «فريق موت» شيعي المزيد من الضحايا الس... ومع عودة كل عائلة كردية إلى كركوك، وكلما نفذت القوات المتعددة الجنس... حملة مهووسة لقتل المتمردين أو المدنيين، تتم صياغة قواعد لأنماط جد... والسؤال هو: أيمكن أن تصبح تلك الأنماط الجديدة دائمة، أم أن الأنماط والقو... القديمة مازالت باقية، ويمكن الاعتماد عليها في إعادة بناء العراق كدولة ا... متعددة الطوائف؟

ISBN 978-9948-00-996-2

